مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني

(الدورة الحادية والعشرون)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/35/15)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الـى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ — ٢٧	١
الأول	— البيانات العامة التي ألقيت باسم المجموعات الاقليمية والبيانات الأخرى	٢٨ — ٩٣	٧
	ألف — بيانات عامة ألقيت نيابة عن المجموعات الاقليمية	٢٨ — ٨٧	٧
	باء — بيانات أخرى	٨٨ — ٩٣	٢١
الثاني	— تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية (البند ٣ من جدول الأعمال)		
	ترابط شاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال)	٩٤ — ١٦١	٢٣
الثالث	— المسائل المحددة الناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الحادية والعشرين (البند ٢ من جدول الأعمال)	١٦٢ — ٢٧٨	٣٩
	ألف — قرار المؤتمر ١٠٢ (د — ٥) : الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا	١٦٣ — ١٧٤	٣٩
	باء — قرار المؤتمر ١٠٩ (د — ٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية	١٧٥ — ١٩٧	٤١
	جيم — قرار المؤتمر ١١٤ (د — ٥) : المسائل المؤسسية	١٩٨	٤٤
	دال — قرار المؤتمر ١١٩ (د — ٥) : الحمائية في قطاع الخدمات	١٩٩ — ٢٠٠	٤٤
	هاء — قرار المؤتمر ١٢٨ (د — ٥) : اصلاح النظام النقدي الدولي	٢٠١	٤٤

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	واو — قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) : الحمائية والتكيف الهيكلي	٢٠٢— ٢٤٨	٤٥
	زاى — قرار المؤتمر ١٣٢ (د — ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف	٢٤٩— ٢٧٤	٥٦
	حاء — مسائل أحيلت الى الآلية الدائمة للأونكتاد : مشروع القرار (TD/L.195) المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية "	٢٧٥— ٢٧٨	٦٣
الرابع	— تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا — ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٧٩— ٢٩٨	٦٥
الخامس	— العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها (البند ٧ من جدول الأعمال)	٢٩٩— ٣٤٦	٧١
السادس	— المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٩ من جدول الأعمال)	٣٤٧— ٤٥٥	٨٢
	ألف — المصنوعات وشبه المصنوعات	٣٤٨— ٣٧٣	٨٢
	١ — المصنوعات	٣٤٨— ٣٥٥	٨٢
	٢ — الأفضليات	٣٥٦— ٣٧٣	٨٤
	باء — التمويل المتصل بالتجارة	٣٧٤— ٤٢١	٨٨
	١ — تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الأول من دورتها التاسعة	٣٧٤— ٣٩٦	٨٨
	٢ — تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطوير النظام النقدى الدولي	٣٩٧— ٤٢١	٩٣
	جيم — النقل البحرى	٤٢٢— ٤٢٤	٩٩
	دال — التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	٤٢٥— ٤٤٣	١٠٠
	هاء — الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية	٤٤٤— ٤٥٥	١٠٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السابع	— مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٤٥٦ — ٤٩١	١٠٨
	ألف — تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثالثة عشرة	٤٥٦ — ٤٦٢	١٠٨
	باء — التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوي الثالث عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	٤٦٤ — ٤٦٥	١١٠
	جيم — الجوانب الانمائية والتجارية لنزع السلاح	٤٦٦ — ٤٧٣	١١٠
	دال — التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية	٤٧٤ — ٤٩١	١١٢
	١ — البلدان النامية الجزرية	٤٧٤ — ٤٨٥	١١٢
	٢ — البلدان النامية غير الساحلية	٤٨٦ — ٤٩١	١١٥
الثامن	— تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (البند ١١ من جدول الأعمال)	٤٩٢ — ٥٠٢	١١٧
التاسع	— ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد (البند ٦ من جدول الأعمال)	٥٠٣ — ٥٦٥	١٢٠
العاشر	— البيانات الختامية	٥٦٦ — ٥٨٥	١٣٣
الحادي عشر	— المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ٨ و ١٢ و ١٤ من جدول الأعمال)	٥٨٦ — ٦٤٧	١٣٧
	ألف — افتتاح الدورة	٥٨٦	١٣٧
	باء — انتخاب أعضاء المكتب	٥٨٧	١٣٧
	جيم — الاعلان عن التغييرات في عضوية المجلس	٥٨٨	١٣٧
	دال — معاملة الدول الأعضاء الجدد على صعيد الانتخابات	٥٨٩ — ٥٩٩	١٣٨

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	هاء ـ اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٦٠٠—٦١٨	١٣٩
	واو ـ اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض	٦١٩	١٤٤
	زاى ـ العضوية والحضور	٦٢٠—٦٢٦	١٤٤
	حاء ـ تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي	٦٢٧	١٤٧
	طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي	٦٢٨	١٤٨
	ياء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية	٦٢٩	١٤٨
	كاف ـ الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها	٦٣٠—٦٣٢	١٤٩
	لام ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٦٣٣—٦٤١	١٤٩
	ميم ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة	٦٤٢—٦٤٤	١٥١
	نون ـ الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس	٦٤٥	١٥٢
	سين ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٦٤٦	١٥٢
	عين ـ اختتام الدورة	٦٤٧	١٥٢

المرفقات

الأول ـ	القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والعشرين	١٥٣
الثاني ـ	النصوص المرجأة لمزيد النظر فيها في دورة المجلس الثانية والعشرين	١٨٤
الثالث ـ	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للمجلس	١٩٩
الرابع ـ	الآثار المالية المترتبة على الاجراءات المتخذة من المجلس	٢٠١
الخامس ـ	الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية	٢٠٣
السادس ـ	الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس	٢٠٥

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ عقدت الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجاره والتنمية من ١٥ الى ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ وقد افتتحها السيد ج .بيرجيس (هنغاريا) رئيس المجلس في دورته السابقة .

٢ ــ وتولى السيد م • عريبي (الجماهيرية العربية الليبية) رئاسة المجلس بعد انتخابه رئيسا له ، فقال ان الأونكتاد يمثل واحدا من أهم المحافل الدولية لأنه يسهم في تحقيق تفاهم أفضل بين الدول • وأضاف ان الوفود تجتمع في دورات المجلس وغيرها من اجتماعات الأونكتاد للاضطلاع بحوار على قدم المساواة • كما أن لجميع البلدان الأعضاء في الأونكتاد ــ الفقير منها والغني والصغير والكبير والضعيف والقوى ــ نفس المصلحة في اقامة عالم أفضل يسوده العدل والسلم •

٣ ــ واستطرد يقول ان المجتمع الدولي يحاول ، فيما أصبح يعرف بالجولة العالمية ، تعزيز التفاهم السلمي ، وهي مهمة يفخر الأونكتاد بالسعي الى تحقيقها منذ انشائه • ولا تستهدف الجولة العالمية اعاقة الحوار الذى يجرى في أماكن أخرى ، حسبما أكدت ذلك الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التي اختتمت مؤخرا ، وعليه ، فانه يحث المجلس على الشروع في مفاوضات جادة بشأن بنود جدول أعمال الدورة • ويجب أن يعمد المجلس ، نظرا لاتساع نطاق بنود جدول أعماله وأهميتها ، الى استعمال الوقت المحدود جدا المتاح له بصورة حكيمة • وأضاف أنه يرى أن من بنود جدول الأعمال الهامة التي يتعين أن يتناولها المجلس في هذه الدورة ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد • وسيكون استخدام الوقت المتاح للمجلس بصورة حكيمة أول خطوة في تنفيذ عملية ترشيد الأونكتاد •

٤ ــ وأدلى الأمين العام للأونكتاد ، في الجلسة ٥٣٨ ، المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، ببيان استهلالي استعرض فيه المهام المطروحة على المجلس في دورته الحادية والعشرين (١) ، فقال ان المجلس يواجه مهام دورته الحادية والعشرين ازاء خلفية من الانجازات الكبيرة التي تحققت في اطار الأونكتاد • فقد شهد الأونكتاد ، منذ انعقاد الدورة السابقة للمجلس ، الخاتمة الناجحة لثلاث من المهام التفاوضية الكبرى المسندة اليه ، وهي المفاوضات بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، واتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع ، والصندوق المشترك للسلع الأساسية •

٥ ــ وهذه التطورات دليل على قدرة الحكومات في الأونكتاد على أن تبلغ بنجاح ما حددته هي نفسها من أهداف • وهي أيضا ، دليل على القدرة التفاوضية للأونكتاد • وهذا أمر مشجع بالنسبة الى أعمال الأونكتاد في المستقبل ، كما أنه أمر مشجع بالنسبة الى جميع العمليات الكبرى التي ستتكشف ضمن اطار الأمم المتحدة •

٦ ــ وبالرغم من أن هذه العناصر الايجابية مشجعة ، يتعين في الوقت ذاته مراعاة الخلفية القاتمة للمسرح الاقتصادى الدولي • فالأزمة الاقتصادية الدولية ، ولا سيما الأزمة التي تواجهها

---

(١) تم تعميم نص البيان فيما بعد (TD/B(XXI)/Misc.3) عملا بمقرر اتخذه المجلس في جلسته ٥٣٨، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية المترتبة عليه •

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية ، لم يسبق لها مثيل في فترة ما بعد الحرب كلها ، سواء من ناحية عمقها أو من ناحية مدتها • وقد كان من الأفكار التي ظلت الأونكتاد تردد ها أن هذه الأزمة ليست مظهرا لمجرد صعوبات قصيرة الأجل يمكن أن تتصلح من نفسها بمرور الوقت ، وانما هي انعكاس لداء أعمق جذورا ، يؤثر في كثير من النظم والهياكل التي ظلت سائدة حتى الآن •

٧ — ويصف تقرير أمانة الأونكتاد بشأن الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمي (TD/B/803/Add.1) بعض الأبعاد الرئيسية للأزمة الحالية • فالعالم يشهد تباطؤا في خطى التوسع الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والنامية ، مع عملية تضخم لاتني ، ذات آثار مقلقلة للاقتصادات الوطنية والتجارة العالمية • وعلى نقيض ما يبدو ظاهريا ، فان الحلول القصيرة الأجل التي تفرض كوسيلة سريعة للعلاج انما تعيق تطبيق العلاجات الأساسية والأكثر ديمومة • فالتدابير الحمائية والتقييدية يجرى ادخالها ، بينما الحاجة الحقيقية تقضي بحفز التجارة العالمية • والمعونة المقدمة الى البلدان النامية يجرى تقليصها بالرغم من أن النمو والازدهار في العالم الثالث يمكن أن يسهما في انتعاشة الاقتصاد العالمي • ويسمح لأسعار السلع الأساسية بالهبوط بينما الحاجة الى الاستقرار والقوة في أسواق السلع الأساسية أكثر الحاحا من ذى قبل • والتدابير المتخذة لمكافحة التضخم والبطالة في البلدان الصناعية كثيرا ما تعوق التنمية والعمالة في البلدان النامية ، مما يؤدى الى الحاق آثار ضارة بتوازن الاقتصاد العالمي •

٨ — والمشاكل التي تواجه البلدان النامية ذات أبعاد مروعة حقا • ففي عام ١٩٨٠ ستواجه البلدان النامية عجزا في المدفوعات يبلغ ٧٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وسيرتفع الى ٩٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨١ ولا يوفر النظام النقدى والمالي الدولي أى تأكيد بأن عجزا بهذا القدر يمكن تمويله ، ولكن اذا تعذر تمويل هذا العجز فسيكون على البلدان النامية أن تقلص وارداتها تقليصا شديدا • وفي حالات عديدة ، ستتعطل الحياة الاقتصادية الطبيعية مع تعاظم حالات الندرة وارتفاع الأسعار واشتداد البطالة مما يؤجج لهيب الاستياء السياسي والاجتماعي • ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر الى هذا الوضع بلا مبالاة • ومن المؤكد أن عواقب هذه الحالة ، اذا سمح لها بالاستمرار طويلا ، ستكون محسوسة في كل انحاء العالم ، ولن تكون البلدان المتقدمة نفسها أقل احساسا بها •

٩ — ويتطلب الوضع اتخاذ خطوات ملحة وفورية للمساعدة على تلبية الحاجات المالية للبلدان النامية • وبالاضافة الى توسيع المساعدة الانمائية الرسمية ، لابد من العثور على طرق جديدة لتعبئة الموارد السائلة لأسواق المال ، والتي ازدادت زيادة هائلة ، وتوجيهها الى البلدان النامية المحتاجة الى موارد • ولكن الاجراءات الفورية لن تساعد الا على كسب الوقت• فالترتيبات المالية العاجلة ليست الا جزءا من الحل ، ومن المؤكد أنها ليست بالعلاج الأساسي حقا اذا تجاوزنا الأجل القصير القريب •

١٠ — والحل الحقيقي لتزايد رقم " فواتير " واردات البلدان النامية هو زيادة ايراداتها الخارجية • فأسعار الأشياء التي تستوردها ظلت ترتفع ارتفاعا حادا لا يلين • يضاف الى ذلك أنها قد أحبطت في جهودها للعثور على أسواق ، **في مجالات كثيرة من الانتاج تعلق عليها أهمية** حاسمة • وضعف البلدان النامية في مجال التجارة هو صلب مشكلاتها الحالية • ولن تكفي أى نهوج لحل الأزمة الحالية ما لم تدرج أيضا ضمن اطارها اجراءات قوية لتحسين آفاق التجارة ، بل تحسين هياكل تجارة البلدان النامية ، تحسينا واسعا •

Digitized by UNOG Library

١١ ـ وقد اتخذت في مانيلا (٢) **مقررات في أربعة مجالات رئيسية ذات صلة بهذا الموضوع، وعلى** الأونكتاد أن يتخذها أساسا يبني عليه أعماله ، ويحرز فيها تقدما في المستقبل العاجل • وتتصل، أولا ، بتجارة السلع الأساسية ، وثانيا ، بمسألة الحمائية والتكيف الهيكلي ، وثالثا ، بالقضايا النقدية والمالية وعلاقتها بالتجارة والتنمية ، ورابعا ، بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • ويمكن لاجراءات المجلس بشأن هذه المجالات أن تكون ذات أهمية حيوية في مساعدة المجتمع الدولي على التصدي لبعض من المشاكل العويصة التي تواجه اليوم •

١٢ ـ والانخفاض الحاد في أسعار العديد من السلع الأولية هو احدى سمات الوضع العالمي الحالي المثيرة للقلق • وعكس الاتجاه الحالي في الأسعار عنصر أساسي لأي حل حقيقي للمشاكل الحالية التي تواجهها البلدان النامية • وقد تم احراز بعض التقدم فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، لا سيما بصدد الصندوق المشترك • ولكن لم يحرز تقدم كاف فيما يتعلق بالاتفاقات فيما بين الحكومات بشأن السلع الأساسية الفردية ، وهذا مجال هام لم ينجز فيه الأونكتاد أعماله • اذ يتعين اعادة التفاوض على الاتفاقات القائمة خلال الشهور القليلة القادمة ، وانشاء اتفاقات جديدة • والا ، فسيظل أحد المصادر الرئيسية للايرادات الخارجية للبلدان النامية ضعيفا ومعرضا للتقلبات وفي مهب الرياح •

١٣ ـ وفي مجال السلع الأساسية ، تتضمن أعمال الأونكتاد المقبلة خمس مهام رئيسية : تشغيل الصندوق المشترك ، وعقد المزيد من الاتفاقات السلعية ، واستحداث نظام داعم للتمويل التعويضي ، وتشجيع وصول المنتجات الزراعية الى الأسواق بحرية أكبر ، وانشاء اطار جديد للتعاون الدولي من أجل تسويق وتوزيع وتحضير السلع الأساسية • وقد تقرر بالاجماع في مانيلا أن تقوم الحكومات في الأونكتاد بانشاء اطار للتعاون الدولي من أجل تسويق وتوزيع وتحضير السلع الأساسية • وتقوم أمانة الاونكتاد حاليا بالأعمال التحضيرية لهذه العملية •

١٤ ـ وقد كان تضاعف الحمائية انعكاسا مؤسفا آخر للازمة الحالية وكان ضمان وصول منتجات البلدان النامية الى الاسواق عنصرا أساسيا في أي نهج يتبع للتوصل الى حلول لهذه الأزمة • ومجرد تأييد مبدأ التجارة الحرة وعدم التمييز أو تأكيده من جديد لن يوقف من المد الحمائي • كما أن ذلك لن يفيد في العمل على ازالة الحواجز القائمة • كما أن وضع حل دائم يقتضي اتباع نهج أكثر شمولا يقوم على الاعتراف بأن قدرة البلدان الصناعية على توفير سبل الوصول الى الاسواق تتصل اتصالا وثيقا بدينامية اقتصاداتها وعملية التغيير فيها ، وذلك في سياق زيادة فرص العمالة لسكانها هي •

١٥ ـ وقد تبيّن في كثير من الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الخسائر التي يحتمل أن تلحق بالبلدان النامية بسبب النزعة التقييدية كبيرة • وحتى ميدان الحواجز التي تعترض الصادرات من السلع الأساسية المحضرة ، تفيد تقديرات أمانة الأونكتاد نفسها أن البلدان النامية كانت ستربح في عام ١٩٧٥ مبلغا اضافيا قدره ٢٧ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة من ١٠ سلع أساسية فقط لو أنها اضطلعت بعملية الانتاج حتى مرحلة التحضير الجزئي لهذه السلع الأساسية •

١٦ ـ وأشار الى أنه قد تم ، في ضوء مقرر اتخذ في مانيلا، تشكيل فريق خبراء **حكومي دولي** للنظر في الجوانب الأساسية لاصلاح النظام النقدي • واقتصر المشتركون في ذلك الاجتماع بصورة أساسية على البلدان النامية والاشتراكية ، يساعدهم مراقبون من المؤسسات المالية الدولية • وأعرب

---

(٢) **انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الأول التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .**

Digitized by UNOG Library

عن أمله المخلص في أن توافق بلدان المجموعة باء على الاشتراك في الاجتماعات المقبلة ، وهو شعور أعرب عنه فريق الخبراء ذاته •

١٧ — وقال انه لا يرى أن الفريق **الحكومي الدولي** في الأونكتاد يمثل آلية لاتخاذ قرارات بشأن جوانب محددة للمشاكل النقدية ، وانما يود أن يراه يوجه جهوده الى القضايا الأساسية الأهم التي لا تعتبر، مثلا ، من المواضيع المطروحة حاليا لاتخاذ قرارات بشأنها في صندوق النقد الدولي ، ومع تأكيد خاص على العلاقة بين هذه القضايا ومشاكل التجارة والتنمية • ومن شأن الاشتراك في الفريق على نطاق عالمي أوسع أن يساعد في السعي الى تقارب أكبر في وجهات النظر • وينبغي تفادي كل ما من شأنه أن يسهم في استقطاب النهوج •

١٨ — وهناك الآن اعتراف واسع النطاق بالرأى القائل ان جزءا هاما ومتزايدا من حل الأزمة التي تواجه الاقتصاد العالمي يكمن في زيادة الروابط التجارية وغيرها من الروابط الاخرى فيما بين البلدان النامية ذاتها • اذ يمكنها ، عن طريق التعاون مع بعضها البعض ، أن تخفف من حدة مشاكلها الخاصة وأن تسهم كذلك في عملية الانتعاش العالمي • وهذا أيضا مجال آخر كان للأونكتاد فيه تاريخ طويل نسبيا من المشاركة ، وفي الآونة الأخيرة ، تضاعف برنامج عمله في هذا المجال تضاعفا كبيرا • فبعد أن ساهم الاونكتاد في وضع التصور المفاهيمي لموضوع التعاون الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات ، أصبح الآن في استطاعته المساهمة في وضعه موضع التنفيذ • وسيتطلب هذا التنفيذ ، دون شك ، اجراء المزيد من المشاورات والمفاوضات فيما بين البلدان النامية نفسها ، وهذه عملية ينبغي أن يسهم فيها الأونكتاد ، بل وجميع الاجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة • وينبغي للبلدان النامية ذاتها أن تحدد برامج التعاون الخاصة بها ، ولكن التقدم المحرز في هذا الميدان سيعود ، على المدى الطويل ، بفائدة على الاقتصاد الدولي في مجموعه •

١٩ — هذه هي المجالات الرئيسية الأربعة التي يتعين على الأونكتاد تعزيزها في الفترة القادمة ، وكل منها حاسم في التوصل الى حلول دائمة للأزمة في الاقتصاد العالمي وللأزمة التي تواجه البلدان النامية • ولا يمكن معالجة هذه القضايا بوصفها قضايا مستقلة عما يسمى بالقضايا " القطاعية " • اذ يتعين أن توضع كل واحدة منها في اطار متسع ومتلاحم ، لأنها واضحة الترابط ، ويتعين أن تكون النهوج المتبعة في معالجتها متسقة ومتساندة • وقد كان هذا هو السبب الذى من أجله ظلت مسألة الترابط بندا متكررا منذ مدة طويلة في جدول أعمال مجلس التجارة والتنمية • واستدرك قائلا انه لا يعتقد أن المجلس قادر في دوراته العادية على النظر بصورة كافية في هذه القضية ، بل يرى أنه يجب على المجلس نفسه النظر في الكيفية التي يمكن بها معالجتها على نحو أفضل •

٢٠ — وفي ذلك الصدد ، قال ، أولا ، انه يمكن للأمانة نفسها أن تقدم تحليلا للحالة والاتجاهات الاقتصادية الراهنة بتوسع أكبر مما فعلت حتى الآن • وبالاضافة الى الدراسات القائمة ، التي تعكس الاهتمامات والانشغالات الخاصة للمؤسسات التي أعدتها ، هناك مجال لتحليل الأحداث مع التصدى بشكل خاص لمشاكل التجارة والتنمية ، وعرض مشاكل وخبرات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية والبلدان الاشتراكية •

٢١ — وثانيا ، بامكان الحكومات أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس ذاته أن يجرى كل سنة مناقشات للحالة الاقتصادية الراهنة تتسم بدرجة أكبر من التنظيم الهيكلي والتعمق • وما يلزم هو

Digitized by UNOG Library

القيام كل سنة باجراء استعراض مستنير ورفيع المستوى للمشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي في سياق ترابط القضايا •

٢٢ــ وفيما يتعلق بمسألة "ترشيد" الآلية الدائمة للأونكتاد ، قال ان اللجنة المخصصة لهذا الموضوع ، والتابعة للمجلس ، قد أدت مهمة بناءة ، وأفادت المجموعات الاقليمية كأداة لتقديم اقتراحاتها •

٢٣ــ وقد تم الآن اتخاذ ترتيبات جديدة فيما يتعلق بتجويز الوثائق ، وقد حدث بالفعل تقدم كبير في هذا الشأن ، وان كانت لا تزال هناك بعض المشاكل الصعبة التي يتعين تذليلها في هذا المجال • وقال انه لا يظن أنه قد تم القيام بأفضل ما يمكن القيام به من حيث التخطيط المناسب ، وانه يود أن يؤكد للمجلس أن هذه القضية ستحظى من الآن فصاعدا باهتمام أكثر انتظاما داخل الأمانة •

٢٤ــ وما زالت هناك المشكلة التي تتمثل لا في مجرد تخفيض معدل الاجتماعات والاسراع بتدفق الوثائق ، وانما في مسألة أكبر هي الكيفية التي يمكن بها جعل الأونكتاد أكثر فعالية بوصفه أداة من أدوات الجمعية العامة لمعالجة المشاكل الموضوعية الكثيرة الداخلة في نطاق ولايته الواسعة • وليست هذه مشكلة يمكن حلها عن طريق تحسين الآلية فحسب • وأضاف أنه اقترح في خطابه الذي ألقاه أمام اللجنة **الحكومية الدولية** المخصصة كاصلاح ممكن أنه قد يتحقق تحسين كبير اذا ما نفذ ترتيب جديد يمكن بمقتضاه لكثير من لجان الأونكتاد الاجتماع في آن واحد في فترة معينة من كل عام ، على أن تعقب ، بل وربما أيضا تسبق ، مثل هذه الاجتماعات دورة للمجلس ذاته وذلك يعني تكريس ثلاثة أو أربعة أسابيع من السنة لحدث رئيسي في الأونكتاد ــ اجتماع المجلس وعدد كبير من لجانه ــ مع ترك الفترة المتبقية من العام لاجراء مفاوضات محددة ، وعقد اجتماعات الافرقة المخصصة وتنفيذ برنامج عمل الأونكتاد ذاته • ويبدو أن لمثل هذا النظام مزايا من الناحية الموضوعية ، تتمثل في أن المناقشات بشأن القضايا التي تطرح أمام اللجان يمكن ، مع اتصالها بمشاكل تقع في داخل مجالات اختصاصها ، أن تراعي في الوقت نفسه ترابط القضايا ، بل حتى الحاجة الى تكريس أولويات • وحينئذ يمكن لأعمال اللجان أن توفر للمجلس ، مادة لدى تحديده للسياسة الشاملة • كما يبدو أن للاقتراح مزايا من وجهة النظر اللوجستية ، من ناحية أن من شأنه تسهيل تخطيط الوثائق ، وبالتالي تعزيز قدرة الحكومات على الاستعداد لهذه الاجتماعات • كما أن من شأنه المساهمة في التخفيف من الضغط على الوفود التي عليها أن تواجه سلسلة متلاحقة من الاجتماعات ، مع ضيق الوقت المتاح للتحضير فيما بين المجموعات الاقليمية • كما أن من شأنه المساعدة في اشراك العواصم بدرجة أكبر في أعمال الأونكتاد ، نظرا لأن اجتماعا للأونكتاد من هذا النوع سيكون حدثا سنويا يتطلب قيام عدة ادارات في الحكومة بتحضيرات متزامنة وربما منسقة • وقد لا يتسنى اتخاذ قرار بشأن قضية على مثل هذه الدرجة من الأهمية في الدورة الحالية للمجلس ، ولكنه اقتراح يمكن أن تنظر فيه الحكومات بعناية •

٢٥ ــ وذكر أن هناك قضايا هامة أخرى لم يتطرق اليها ، ولكنها مبينة في الوثائق المطروحة أمام المجلس . وهناك حدث له أهمية خاصة هو مؤتمر سينعقد قريبا ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، هو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا • كما أن للأونكتاد برامج عمل زاخرة في مجالات التكنولوجيا والنقل البحري والتأمين والعلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وسيوليها الأونكتاد أقصى الاهتمام •

Digitized by UNOG Library

٢٦ - واختتم كلمته مشيرا الى الجولة المقترحة من المفاوضات الشاملة التي من المقرر أن تبدأ في بداية عام ١٩٨١ ، وأعرب عن عميق اقتناعه بأن أفضل طريقة يمكن بها للأونكتاد أن يخدم هذه الجولة العالمية تتمثل في تحمله للمسؤوليات التي اضطلع بها بالفعل في الميادين المتعددة التي تدخل في نطاق ولايته • وقد قررت الجمعية العامة ذاتها أنه ينبغي ألا تتدخل المفاوضات المقترحة بأي حال من الأحوال في العمليات الجارية ، بل عليها بالأحرى أن تعززها وتفيد منها • فالأونكتاد أداة من أدوات الجمعية العامة ، وكل ما يقوم به يمثل مساهمة في أعمال الجمعية العامة • ومن ثم ، فان متابعة الأونكتاد لبرامج عمله ومسؤولياته التفاوضية متابعة كاملة ستخدم الجولة العالمية وستعزز احتمالات نجاحها •

٢٧ - ويتضمن هذا التقرير بيانا بأعمال المجلس خلال دورته الحادية والعشرين (٣) .

---

(٣) للاطلاع على بيان أوفى للأعمال في الجلسات العامة للمجلس ، انظر المحاضر الموجزة للجلسات من ٥٣٧ الى ٥٤٤ (TD/B/SR.537 - 544) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

البيانات العامة التي ألقيت باسم المجموعات الاقليمية والبيانات الاخرى

ألف - بيانات عامة ألقيت نيابة عن المجموعات الاقليمية

٢٨- ألقيت خلال الدورة بيانات عامة شملت عديدا من البنود الموضوعية المدرجة بجدول أعمال المجلس أو كلها • وتتجلى هذه البيانات في هذا الفصل •

٢٩- قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان عقد الثمانينات بدأ في ظل خلفية قاتمة جدا للأزمة الاقتصادية العالمية التي تأخذ أبعادا لا نظير لها • فالاقتصاد العالمي يمر بحالة من الاختلال الهيكلي ، ويتسم بمعدل نمو متباطئ مقرون بمعدل تضخم وبطالة متواصل الارتفاع • وعدم استقرار نقدي متفاقم الأمد ، واختلالات مزمنة في المدفوعات الدولية ، وضغوط حمائية مكثفة ، ومشاكل هيكلية وسوء تكيف ، وآفاق نمو غير مؤكدة في الأمد الطويل •

٣٠- وأضاف ان لتفاقم خطورة هذه الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي أثرا لا تضاهيه عبئا • وبالنظر الى تزايد افتقار اقتصادات البلدان النامية للحصانة ، فقد نالت هذه البلدان أشد الضربات ، وتأخذ الضغوط والقيود على اقتصاداتها أبعادا مزعجة ومحرجة • وفي حين استمرت معدلات التبادل التجاري فيها في التدهور والقوة الشرائية لصادراتها في الهبوط ، فانها أصبحت تواجه ضغوطا جديدة أثرت في مقدرتها على الكسب من الصادرات ، مع عدم كفاية مستوى الموارد الحقيقية المنقولة ، واختلال متزايد في مدفوعاتها الخارجية ، ومن ثم ، تزايد في أعباء مديونيتها الخارجية • وقد بلغ العجز الاجمالي للحسابات الجارية في البلدان النامية مستوى قياسيا من المرجح ان يتسع في عام ١٩٨١ • ومن المتوقع ان تصل ديونها الخارجية في عام ١٩٨٠ الى رقم مذهل يبلغ نحوا من ٤٥٠ مليار دولار ، وستحتاج في عام ١٩٨٠ الى زهاء ٨٨ مليار دولار لخدمة الدين فحسب • وفي الوقت نفسه ، انعكس جسوء السوق في موجة متصاعدة من الحمائية في البلدان المتقدمة وفي اتخاذ قرارات في مجال السياسات تستهدف معالجة مشاكل محددة ، أسفرت عن نقل عبء صعوبات التكيف الى البلدان النامية •

٣١- وكان أثر هذه التطورات وما يتصل بها في الاقتصاد العالمي شديد الوطأة جدا على البلدان النامية التي عانى معظمها من تدهور حاد في معدلات التبادل التجاري ومن تباطؤ النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ • لقد تحملت هذه البلدان نصيبا غير متناسب من عبء التكيف مع الأزمة الاقتصادية المستمرة ، وليس من المرجح ان يشهد معظمها معدل نمو يتجاوز ٥ في المائة سنويا في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ • ونتيجة لتدهور معدلات التبادل في معظم البلدان النامية - وتلك مشكلة هيكلية تواجه دوما هذه البلدان - ولهبوط الطلب على صادراتها من المواد الأولية الصناعية ، وكذلك للتدابير الحمائية المعجزة ازاء صادراتها من المصنوعات ، فقد اضطر عدد متزايد من البلدان النامية الى ان تجابه عجزا كبيرا لم يسبق له مثيل في مدفوعاتها الخارجية ، مع ما يترتب على ذلك من ضرورة العمد من برامجها الانمائية او الحصول على أرصدة خارجية اضافية - غالبا بآجال استحقاق قصيرة نسبيا - من الأسواق الرأسمالية الخاصة بأسعار فائدة عالية •

٣٢- وقد زادت الهيئة الاقتصادية الدولية الصعبة الحالية من خطورة المشاكل الخاصة التي تواجه أقل البلدان نموا : فقد أخفق أداؤها العام خلال السبعينات في ان يحرز تحسنا ، وفي

Digitized by UNOG Library

كل الأحوال تقريبا لم يتم انجاز أى من أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

٣٣ — ومن ثم فان أثر الأزمة الاقتصادية المستمرة على عملية التنمية قد أبرز فشل النظام الاقتصادى الدولي القائم في توفير ما يكفي من دعم لمسيره التنمية في البلدان النامية. يضاف الى ذلك أن الاطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية الدولية الذى أنشئ فور انتهاء الحرب العالميه الثانية كان في حالة فوضى واضحة. فقد انهارت العناصر الأساسيه للنظام النقدى الدولي ، ولم يستطع الاطار النقدى والمالي الدولي القائم أن يتغلب على عمق وعظم الأزمة التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة. يضاف الى ذلك ان النظام التجارى الدولي يتعرض لضغوط وأنه ، كما أكد على ذلك الامين العام للأونكتاد في دورات المجلس السابقة ، لا يمكن التسليم بامكانية استمرار النظام التجارى المفتوح نسبيا مع انعدام وجود سياسات وتدابير واعية لتسهيل وتشجيع حدوث تغيير هيكلي في التقسيم الدولي للعمل .

٣٤ — وفي الوقت نفسه برزت قيود جديده على مسيره التنمية في السنوات الأخيرة ، يكاد يكون من المؤكد أنها ستهيمن على المسرح الاقتصادى العالمي في الثمانينات . فأولا ، تباطأ النمو في أهم الاقتصادات المتقدمة صناعيا ، بل ان أكثر الاسقاطات تفاؤلا تشير الى أن معدلات النمو خلال العقد الحالي سوف تكون أدنى مما كانت عليه في السنوات السابقة . ومن شأن ذلك التأثير على القيمة الحقيقية لحصائل التصدير في البلدان النامية وعلى معدلات التبادل فيها . وثانيا ، من المفترض أن يظل النفط سلعة نادرة وأن ينعكس ذلك على مستوى أسعاره . ومن ثم فان الأمر يتطلب اتخاذ تدابير أقوى وأنجع ، خاصة من جانب البلدان المتقدمة ، للاقتصاد في استهلاكها ولتطوير مصادر بديلة للطاقه . وثالثا ، تشير تجربة السنوات الأخيرة بقوه الى أن الاقتصاد العالمي قد دخل في فترة من عدم الاستقرار الشديد الذى يعد الشك عاملا رئيسيا من عوامله .

٣٥ — ان استمرار الفوضى العامة في الاقتصاد العالمي وبروز قيود جديدة على مسيرة التنمية يوضحان ضرورة اتخاذ اجراءات سريعة لاحداث تغييرات جذريه في الاطار الاقتصادى الدولي الراهن ، من أجل التعجيل بالتنمية في البلدان النامية ومن أجل ضمان الكفاءة في تسيير الاقتصاد العالمي على حد سواء .

٣٦ — ولذا فان تنفيذ التغييرات الهيكلية المنصوص عليها في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد الواردين في قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ تكتسب قدرا كبيرا جدا من الأهمية والالحاح . وفي هذا السياق فان ثمة ضرورة ملحّة لايلاء قضايا التنمية والقضايا المتصلة بالتغيير الهيكلي أولوية عالية في عملية صنع القرار لدى أهم البلدان المتقدمة صناعيا . وفي رأى مجموعة الـ ٧٧ ، انه بالنظر الى الطبيعة الهيكلية للأزمة الاقتصادية الحالية ، فان السياسات المتجهة الى احداث تغييرات في النظام الاقتصادى الدولي بهدف تعزيز الاقتصادات النامية من شأنها أن تسهم في التغلب على الصعوبات الاقتصادية الراهنة التي تواجه البلدان المتقدمة ، فهناك مصلحة متبادلة في هذا الصدد .

٣٧ — وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، فان القضية الرئيسية لم تعد هي ضمان الحصول على نصيب ، عن طريق فعل " التسرب " ، من النمو والتوسع التلقائيين اللذين يمكن أن يحدثا في البلدان المتقدمة صناعيا . ولكن بالنظر الى الفهم الجديد للقيود الشديدة التي تعترض مسيرة

Digitized by UNOG Library

التنمية ، فان القضية هي بالأحرى قضية كيفية خلق بيئة دولية مواتية تضمن امكان استمرار وتشجيع عملية التنمية السريعة في البلدان النامية على أساس متزايد من الاستقلال الذاتي وقوة الدفع الذاتية • وأضاف ان ذلك يقتضي سلوك نهج جديدة فيما يتعلق بالسياسات في مجال التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية •

٣٨ــ وقال ان الأمر يقتضي من المجلس ان يتصدى ، بازاء تلك الخلفية ، الى مختلف البنود الموضوعية المدرجة بجدول أعماله • وهي تشتمل بلاشك على موضوعات ذات أثر مباشر عظيم على المشاكل والقضايا التي يواجهها المجتمع الدولي ، في سياق بيئة اقتصادية دولية تتردى من سيئ الى أسوأ • وعلى حد قول الأمين العام للأونكتاد نجد ان الدورة الحالية للمجلس تواجه مهامها في ظل خلفية من الانجازات ذات الأهمية المحقولة التي حققها الأونكتاد وهذا أمر يبعث على الارتياح • فقد أبرمت صكوك ذات طابع قانوني او شبه قانوني تعكس القدرة التفاوضية المتزايدة للأونكتاد •

٣٩ــ وينبغي ان تكون زيادة نصيب البلدان النامية في انتاج وتجارة المصنوعات في العالم هدفا رئيسيا من أهداف السياسة الاقتصادية الدولية خلال العقد الحالي • وفي هذا السياق ، فان ثمة ضرورة ملحة لاتباع سياسات واجراءات واعية تتجه الى استحداث اطار للتعاون الدولي من شأنه تشجيع وتسهيل اجراء تغييرات هيكلية في التقسيم الدولي للعمل • ولذا فان مجموعة الـ ٧٧ ترى ان النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي قضية من أهم القضايا المطروحة على المجلس في الدورة الحالية • وقال انه سبق له أن أشار الى ان للتدابير الحمائية أثرا خطيرا بالذات في اقتصادات البلدان النامية ، ومن المؤسف ان يكون كثير من التدابير التجارية التقييدية في البلدان المتقدمة موجها بالذات الى البلدان النامية •

٤٠ــ وقال ان بطء خطى التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة وكذلك سياساتها الحمائية وسواها من السياسات المقيدة للتجارة عاقت نمو تجارة البلدان النامية في المصنوعات • ولم تنحصر تلك التدابير في قطاع الصناعة التحويلية وحده ولكنها أثرت أيضا في صادرات البلدان النامية من المنتجات الأخرى ، وبخاصة السلع الأساسية الزراعية • وعلى الرغم من ان البلدان المتقدمة تعهدت بقبول أحكام تجميد الوضع الراهن ، فان هذه الأحكام لم تلق سوى النزر اليسير من الاحترام من جانبها • وتلح مجموعة الـ ٧٧ بشدة مرة أخرى على الالتزام الدقيق بأحكام تجميد الوضع الراهن وعلى اتباع برنامج زمني ملزم من أجل التدرج في ازاحة التدابير التقييدية التجارية ازاء صادرات البلدان النامية •

٤١ــ ولا يمكن العثور على حل دائم للضغوط الحمائية الا عن طريق التكيف الهيكلي • وقد أكد قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) من جديد على أهمية التكيف الهيكلي من أجل احتواء النزعة الحمائية ، والارتقاء الى تقسيم دولي منصف للعمل من أجل تعزيز التخصص فيما بين الصناعات وداخل الصناعات على حد سواء ، وحفز البلدان النامية على الوصول الى درجة أكبر من تجهيز السلع الأساسية ، وضمان زيادة نصيبها من تجارة السلع المجهزة ومن الصناعة التحويلية في العالم • وقال انه يأمل ان يستطيع المجلس التوصل الى اتفاق على اطار تنفيذي لمفاوضات تجرى في هذا المجال • يضاف الى ذلك ان ثمة ضرورة ملحة للشروع في عملية اصلاح شامل للاطار النظم للتجارة الدولية لضمان قيامه بتسهيل وتشجيع اعادة تشكيل التقسيم الدولي للعمل تمشيا مع الامكانات الصناعية المتزايدة والميزة النسبية المتغيرة في البلدان النامية • ان اقامة اطار تجارى جديد سوف يقتضي

Digitized by UNOG Library

أيضا التوصل الى اتفاق على قواعد ومبادئ تجارية جديدة تشمل فيما تشمل قضايا من شاكلة النزعة الحمائية ، والتكيف الهيكلي ، والمعاملة التفضيلية للبلدان النامية ، وتنظيم عمليات الشركات عبر الوطنية وازالة الممارسات التجارية التقييدية ومكافحتها • وينبغي ان يشتمل أيضا الاطار التجارى الجديد على قواعد ومبادئ تنظم التجارة وسواها من العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على نحو يشجع بالذات توسيع وتنويع تجارة البلدان النامية • ويقتضي الأمر ان يغطي مثل هذا الاصلاح السلع الأولية وأيضا القطاعات الصناعية وقطاعات الخدمات•

٤٢ــ لقد دعي المجلس في دورته الراهنة الى اتخاذ اجراءات محددة بشأن مسائل ناشئة عن النتائج التي أسفر عنها اجتماعان حديثان هامان في الأونكتاد في مجال النقد والتمويل ، وهما دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدى الدولي والجزء الأول من الدورة التاسعة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، ويتعين على المجلس أيضا أن يعالج مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية .

٤٣ــ وقد ارتاحت مجموعة الـ ٧٧ تماما لنتائج دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص • بيد أنها أجمعت على التعبير عن استيائها الشديد للقرار الذى اتخذته البلدان الأعضاء في المجموعة بناء باستثناء وحيد هو النرويج التي اشتركت كمراقب بعدم حضور الدورة • وفي معرض التعبير عن امتنانه لأعضاء المجموعة دال وللصين لاشتراكهم في الدورة ، ناشد كل عضو في المجموعة بناء منفردا ان يحضر الدورة المقبلة التي يزمع الفريق عقدها وان يدخل في حوار بناء بصدد هذه القضية الهامة •

٤٤ــ وفيما يتعلق بالدورة التي عقدتها مؤخرا لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، لم تحرز الا نتائج متواضعة • وخاب الأمل بأن تتخذ اللجنة ، فوق كل شيء ، مقررات مضمونية هامة بشأن زيادة نقل الموارد في ضوء قرار المؤتمر ١٢٩ (د ــ ٥) الذى عزز أيضا دور اللجنة من حيث الرصد ، ومقررا مبدئيا من أجل انشاء مرفق لضمان ائتمانات التصدير ، ومن أجل ارساء الأسس ، مبدئيا ، لنظام فعال للتعاون المالي الدولي • لذلك فان مجموعة الـ ٧٧ تعتقد بأن عقد دورة أخرى للجنة في عام ١٩٨١ سيكون في غاية الفائدة لمتابعة المهام غير المنجزة وخصوصا لوضع نظام فعال للتعاون المالي الدولي •

٤٥ــ وبصدد مسألة التخفيف من وطأة الديون (الجزء ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ل ــ ٩)) ، قال ان البلدان الدائنة تحتاج الى توسيع النطاق الجغرافي للاجراءات التي تتخذها توسيعا ذا شأن ، نظرا لأن المشكلة لم تعد تقتصر على مجموعة صغيرة من البلدان • وينبغي للاجراءات المتخذة ان تكون تخفيفا حقيقيا لوطأة الديون اضافة الى التدفقات المالية المتوقعة • كما ينبغي لتلك الحكومات التي لم تتخذ أى اجراء او التي لم تستكمل اجراءاتها أن تتعجل في التدابير اللازمة •

٤٦ــ وفي رأى مجموعة الـ ٧٧ ينبغي التفكير جديا في اتخاذ تدابير اضافية لمعالجة مشكلات الديون بصورة عامة • فالكثير من الديون المترتبة على البلدان النامية ــ مثل ديون ائتمانات التصدير والديون المستحقة الدفع للمؤسسات المتعددة الأطراف ــ غير مشمولة بالقرار ١٦٥ (د ل ــ ٩) • ولا تزال مجموعته تعتقد أيضا بأن حل مشكلات الديون لا يمكن فصله عن المشكلة العامة لنقل الموارد • فلو كانت ثمة مقادير كافية من التدفقات المالية ، وخاصة من الأموال

Digitized by UNOG Library

التساهلية ، متوقعة عما قريب ، لكانت مشكلة الديون قد سويت الى حد كبير ، لكن الاحتمالات بشأن هذا الموضوع غير مشجعة ، وهذا بدوره يزيد من أهمية اتخاذ اجراءات منفصلة بشأن الديون .

٤٧- وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية والاطار المؤسسي ، فان مجموعة الـ ٧٧ تعتقد بأن الحاجة الى عقد اتفاق هي اليوم أكبر مما كانت في عام ١٩٧٩ . وفي أوروشا (٤) كانت مجموعة الـ٧٧ قد تقدمت بمقترح بعيد المدى بشأن انشاء لجنة دولية للديون جرى ادخاله ضمن مشروع القرار (TD/L.196) الموجود بين أيدي المجلس . ويتعين على هذا الأخير ان يستكشف سبل ووسائل التوصل الى اتفاق بشأن مشروع القرار بما في ذلك المبادئ التوجيهية والترتيبات المؤسسية .

٤٨- وأكد على تشابك المشكلات والمسائل في المجالات الرئيسية التي أشار اليها . وقال انه من أجل ضمان فعالية السياسات في مجال التجارة والنقد والمال ، من المهم ضمان اتساقها وكذلك اتساق السياسات القصيرة الأجل والطويلة الأجل . ولهذا السبب ظل بند الترابط بندا دائما يعرض للمناقشة في كل دورة يعقدها المجلس . وفي مانيلا كانت مسألة الترابط متصلة أيضا بالمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالتغييرات الهيكلية . غير ان الاجراءات في اطار هذا البند ظلت الى الآن على مستوى المناقشة العامة حول الحالة الاقتصادية العالمية . وقال انه لذلك يشعر بالسرور اذ يلاحظ المقترح الذي تقدم به الأمين العام للأونكتاد داعيا الى اجراء مناقشة أكثر شمولا للتطورات الاقتصادية العالمية وكذلك للسياسات في ميدان التجارة والنقد والمال المترابط بحيث يمكن ان يتناول البحث لا الاتساق المتبادل لهذه السياسات وحسب وانما أيضا علاقتها بالهدف الانمائي الطويل الأجل والتغييرات الهيكلية . وكما ذكر الأمين العام للأونكتاد ، لا ينبغي النظر الى المسائل على انها مسائل منفصلة من نوع ما يسمى بالمسائل القطاعية بل ينبغي وضعها ضمن اطار متماسك وأوسع نطاقا اذ انها مترابطة فيما بينها وينبغي لنهج تناولها ان تكون متسقة ومعززة بعضها بعضا .

٤٩- وتطرق الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فقال ان الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الذي انعقد في نيويورك في ٢١ و ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٠ قد أكد على التصميم على العمل بحزم من أجل تنفيذ برنامجها في هذا المجال بالتدريج وبسرعة . وأضاف انها مقتنعة بأن الآفاق الجديدة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وتصميم آليات تعكس مصلحتها الجماعية ، من شأنها ان ترسخ وحدتها وتعززها ، مساهمة بذلك في اعتمادها الجماعي على الذات وفي تحسين وضعها في الاقتصاد العالمي تحسينا ذا شأن . وقال ان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية انما هو عنصر جوهري في تعزيز دور البلدان النامية في تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٥٠- ويتعين على المجلس أيضا ان يدرس بصورة معمقة مشكلات التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وأكد المتكلم على انه ينبغي للعلاقات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ان تضطلع بدور أكثر فعالية باطراد في العمل على اقامة النظام الاقتصادي الجديد في وقت مبكر . كما يتعين على البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ان تتعهد بالتزامات على الصعيد المتعدد الأطراف لدعم النظام الجديد ، بالاضافة الى الجهود القيّمة التي تبذلها على الصعيد الثنائي الطرف . واستطرد قائلا ان التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية يمكن دون شك زيادتها

---

(٤) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

Digitized by UNOG Library

وتحسينها الى حد كبير ، وان الطاقات الواسعة الموجودة في هذا المجال ينبغي استخدامها على نحو أكمل وأتم • وأضاف ان بوسع المجلس ان يوفر المزيد من القوة الدافعة لحفز هذه التدفقات التجارية وذلك باستنباط الآليات والأصول الاجرائية المناسبة لا على أساس ثنائي الطرف وحسب وانما على أساس متعدد الأطراف أيضا • وبهذا الصدد أعرب عن تقدير مجموعته لأمانة الأونكتاد لتنظيمها برامج تدريبية وندوات وحلقات تدريبية بهدف تسهيل التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وقال انه ينبغي ليس فقط مواصلة هذه البرامج وانما تعزيزها أيضا •

٥١ــ ومضى يقول ، وعلى الرغم من القرارات العديدة المتعلقة بأقل البلدان تقدما والمعتمدة في الأمم المتحدة ، فان الوضع الاقتصادي لهذه البلدان لم يظل متسما بالركود وحسب وانما شهد مزيدا من التدهور أيضا • وفي المجالات الجوهرية للناتج المحلي الاجمالي ، والانتاج الزراعي ، وانتاج المصنوعات ، والقوة الشرائية للصادرات ، وحجم الواردات ، وتنمية مقومات هيكلية اجتماعية واقتصادية ، عجز الأداء الاجمالي لهذه البلدان خلال السبعينات عن تحقيق تحسن بل انه حتى كان أضعف مما كان خلال الستينات • فان أيا من الأهداف المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني لم يحقق في أي من البلدان الأقل تقدما • وان ما بذلته هذه البلدان في السابق من جهود كان غير كاف على الاطلاق وكانت ثمة حاجة الى قدر أكبر بكثير من الدعم والمساعدة • وقال ان مجموعة الـ ٧٧ متفقة تمام الاتفاق مع فريق الخبراء الرفيع المستوى في الرأي القائل ان استمرار احتمال بقاء مستويات المعيشة غير الكافية اطلاقا في أقل البلدان تقدما أمر لا يحتمل •

٥٢ــ وحث البلدان المتقدمة والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات فورية على أساس الأولوية لتنفيذ التدابير الخاصة المتفق عليها من أجل البلدان الأقل تقدما على النحو المشار اليه في قرار المؤتمر ١٢٢ (د ــ ٥) • ونوه أيضا بأهمية اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان تقدما والذي يهدف الى وضع الصيغة النهائية لبرنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات والى اعتماده ودعمه • وقال ان الأمين العام للأونكتاد ، الذي عين أمينا عاما للمؤتمر المذكور ، يحتاج الى كامل دعم الأعضاء كافة •

٥٣ــ وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية والجزرية التي تواجه أيضا مشكلات اقتصادية لا سابق لها ، شدد على ضرورة اتخاذ اجراءات المتابعة العاجلة بصدد التدابير المتفق عليها ، والمشار اليها في قراري المؤتمر ١٢٣ (د ــ ٥) و١١١ (د ــ ٥) ، لتخفيف حدة مشكلاتها • وقال انه ينبغي ايلاء الاعتبار للتصدير ، في بلدان نامية بمفردها ، عن آثار العراقيل التي تعيق اطراد النمو الاقتصادي والاجتماعي والتي ترجع الى المعوقات الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية • كذلك أشار الى قرار المؤتمر ١١٠ (د ــ ٥) بشأن المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتعلق بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الأجنبية ، الذي أحاط فيه المؤتمر علما بما تبديه زائير من قلق خاص فيما يتعلق بالمشاكل التي تصادفها في تجارتها الخارجية وتتصل بالنقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية • وقال انه ، علاوة على ذلك ، ينبغي ان تؤخذ في الحسبان المشكلات الاقتصادية الخاصة الناتجة عن الوضع الجغرافي للبلدان النامية الجزرية التي تقاسي معوقات كالنقل والمواصلات غير الكافية ، والبعد عن الأسواق الخارجية ، والافتقار الى الموارد الطبيعية ، والاعتماد الشديد على مصادر قليلة لحصيلة النقد الأجنبي •

Digitized by UNOG Library

٥٤ - وفيما يتعلق بالنقل العكسي للتكنولوجيا ، قال ان المجلس لم يتمكن في دورته الماضية من الامتثال لرجاء الجمعيه العامه في قرارها ٣٤/٢٠٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ "أن يواصل في دورته العشرين النظر في ترتيبات مناسبة ، بما في ذلك ضرورة عقد فريق للخبراء ، لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشريه" . وأكد على ضرورة اتخاذ اجراءات عاجله في الدوره الحالية بشأن عقد فريق للخبراء .

٥٥ - وقال ان مجموعته شعرت بالرضا والسرور لاعتماد اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع ، من وقت قريب ، تحت رعاية الأونكتاد ، وانها تأمل ان تدخل هذه الاتفاقية حيّز النفاذ عما قريب . وأضاف انها يخامرها شعور قوى بأن الوقت حان لكي تدخل حيز النفاذ اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية . ونوّه بأن الأعمال اللاحقة في هذا المجال ينبغي ان تتركز الآن على تدابير السياسة العامة ليسهل على البلدان النامية احراز نصيب متزايد من النقل البحري العالمي وخاصة في قطاع البضائع السائبة . وأشار بارتياح الى ان عروضا هامة قد قدمت في دورة لجنة النقل البحري التي اختتمت لتوّها ، وخاصة في مجالات تنمية الأسطول التجاري ، والتسجيل المفتوح ، ونقل البضائع السائبة ، وبرنامج عمل لجنة النقل الدولي المتعدد الوسائط ، وكذلك في مجالات الموانئ والمساعدة التقنية التي تعتبر كلها مواضع اهتمام حيوي للبلدان النامية .

٥٦ - كذلك لاحظ ، من خلال التقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد (TD/B/820) ، ان الدراسات المطلوبة في قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) بصدد تقديم المساعدة الى حركات التحرر الوطني ، وعلى وجه التحديد تقديم المساعدة الى شعبي ناميبيا وافريقيا الجنوبية ، وتقديم المساعدة الى شعب فلسطين ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، هي قيد التحضير ويتوقع ان تنجز في مطلع ١٩٨١ . وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبرى على هذه الدراسات وتأمل ان تكون نتائجها متاحة للمجلس في دورته التالية ، وتتوقع أيضا ان يتم في هذه الدورة اعتماد مشروع المقرر (TD/B/L.562) الذي كانت قدمته الى دورة المجلس العشرين والذي أحيل الى الدورة الحالية وعنوانه ("تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة") .

٥٧ - كذلك أعرب عن ارتياح مجموعته لاختتام المفاوضات بشأن الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، بنجاح ، في الأونكتاد من عهد قريب . لكنه ، في الوقت ذاته ، أكد على ان نجاح الصندوق المشترك يتوقف كثيرا على كيفية تنفيذ هذه الأداة وكيفية التفاوض على اتفاقات بمفرد هذا بشأن السلع الأساسية . وقال انه ينبغي اتخاذ الخطوات المناسبة للشروع في مفاوضات بشأن جوانب أخرى للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية وخاصة المفاوضات الرامية الى اقامة اطار للتعاون الدولي من أجل ان يزداد في البلدان النامية تجهيز سلعها الأساسية ويتوسع اشتراكها في تسويق هذه السلع وتوزيعها .

٥٨ - وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبرى على ترشيد آلية الأونكتاد ، الذي تعتبره لا مجرد مسألة ادخال تحسينات لوجستيكية - مع ما لذلك من ضرورة - وانما وسيلة لجعل الأونكتاد أداة أكثر فعالية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة والتي رسمتها له الجمعية العامة ، لاسيما في اطار اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأضاف انه تم انشاء اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للموضوع نتيجة لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ التي كرست كثيرا من الوقت لاعداد آرائها بصدد الجوانب المختلفة . وقال ان المجموعات الاقليمية الأخرى قد فعلت بالمثل هي أيضا ، وان من دواعي

Digitized by UNOG Library

سروره ان يلاحظ ان مشاريع القرارات الثلاثة التي نتجت عن مداولات كل منها في دورة المجلس العشرين تتضمن العديد من الأفكار المتلاقية • وأضاف ان الأمانة ساهمت أيضا بقسط مفيد في دراسة المسألة •

٥٩ــ واذا كان هناك رابط يجمع بين اهتمامات جميع الأطراف في المناقشة حول الترشيد فان هذا الرابط يتمثل في توافق الآراء بشأن أهمية الاتساق الشامل لشتى السياسة العامة وبشأن ما يترتب على ذلك من الحاجة الى قدر أكبر من تنسيق أنشطة آليات الأونكتاد والأمانة • وقد برز ذلك الموضوع بجلاء من مشاريع القرارات الثلاثة المطروحة أمام المجلس • وقد لاحظ بسرور ان قوة الدفع الرئيسية للأفكار التي وضعها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي تسير أيضا في نفس الاتجاه • وتعتقد مجموعته ان موضوع الاتساق والتنسيق هذا ، الذي يمثل موضوعا موحدا ، يوفر أساسا لاجراء مناقشة بناءة داخل الفريق العامل في الدورة الحالية ويمهد الطريق للمجلس للبدء في اجراءات لجعل أعمال الأونكتاد أكثر فعالية من حيث النتائج الموضوعية •

٦٠ــ وأشار ، أخيرا ، الى التطورات الهامة التي حدثت في أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية والمفاوضات الشاملة • ومن المشجع انه قد تم الآن التوصل الى توافق في الآراء بشأن شن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث • الا انه من المؤسف انه لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن المفاوضات الشاملة • وقد أحيلت وثائق الدورة الاستثنائية ذات الصلة بالمفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية الى الدورة الحادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة لمواصلة النظر فيها • وقد لاحظ بسرور ما قاله الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي فيما يختص بعلاقة أنشطة الأونكتاد بالمفاوضات الشاملة ومفاده ان أفضل طريقة يساهم بها الأونكتاد في نجاحها تتمثل في اضطلاعه الكامل الفعال بمسؤولياته في حدود ولايته • وذلك يؤكد أهمية الدورة الحالية للمجلس الذي أدرجت في جدول أعماله مواضيع تتصل اتصالا مباشرا بالمشاكل والقضايا التي يواجهها المجتمع الدولي والبلدان النامية ، كما يؤكد ذلك أهمية مساهمة الأونكتاد على كل من الصعيد الدولي الحكومي وصعيد الأمانة في المفاوضات الشاملة • وقال انه لا يشك في ان المفاوضات الشاملة المقترحة ستستفيد من أعمال الأونكتاد والتقدم الذي أحرزه وتعزز ، بدورها ، أنشطة الأونكتاد الجارية •

٦١ــ وقال ممثل الصين انه قد تم ، في عام ١٩٨٠ بعض التقدم في التفاوض على عدد من القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية • فقد تم التوصل الى توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا وانعكس هذا التوافق في اعتماد اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، واتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع ، ومجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها بصورة مشتركة والمنصفة من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية • وقد جاءت هذه الانجازات نتيجة لسنوات كثيرة من المفاوضات المكثفة في اطار الاونكتاد ، الذي تضافرت جهود أعضائه على تذليل العقبات العديدة التي كانت تعترض نجاحه • ومع ذلك فانه لا يمكن التغاضي عن بطء التقدم المحرز في المشاورات والمفاوضات بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد • ولا تمثل الانجازات التي أشار اليها غير جزء من تطلعات البلدان النامية ومقتضياتها ولا يزال يتعين عمل الكثير • وهناك مشاكل عاجلة وهامة كثيرة يتطلب التوصل الى حلول ملائمة لها ان تبذل جميع الاطراف المعنية جهودا مثابرة •

Digitized by UNOG Library

٦٢— وأضاف قائلا ان البلدان المتقدمة الرئيسية لا تزال تعاني ، في بداية عقد جديد ، من الركود وتزايد التضخم والبطالة ، وتخوض حربا تجارية تزداد حدتها يوما بعد يوم • ونتيجة لذلك تلوح في الأفق أزمة اقتصادية جديدة ، كما ان معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية قد ازدادت تدهورا • فقد عرقلت السياسات الحمائية في البلدان المتقدمة صادرات البلدان النامية التي شاهدت حدوث زيادة كبيرة في العجز في موازين مدفوعاتها ، وفي عبء ديونها الخارجية• كما أن الفجوة الاقتصادية بين " الموسرين " و"المعدمين " آخذة في الاتساع باستمرار •

٦٣— والوضع الاقتصادي الدولي المتردي شاهد على عدم انصاف العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة وأوجه عدم المساواة المتأصلة فيها • وان اصلاح الهيكل الاقتصادي الدولي القائم أمر مطلوب على وجه الاستعجال ، ومما يبعث على التفاؤل ان بعض البلدان المتقدمة وكثيرا من بعيدي البصر قد رأوا النور ، فواصلوا التحاور مع البلدان النامية وهم يظهرون استعدادهم لاجراء مناقشات ومشاورات بشأن طرق اصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي • بل انهم اتخذوا بعض التدابير العملية لتحسين الأوضاع من أجل البلدان النامية • ومع ذلك فان بعض البلدان المتقدمة لايزال يصر على اتخاذ موقف متصلب في مفاوضاته مع البلدان النامية ، بل ويحاول ان يعطل حتى المحادثات التي يجريها • ولم تساعد هذه الاجراءات على حل المشاكل الاقتصادية الدولية الراهنة • وقد كان من رأي الصين دائما ان اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ليستا مفيدتين فقط في احراز تقدم اقتصادي في البلدان النامية وانما أيضا في احراز تقدم في الاقتصاد العالمي ككل بما في ذلك البلدان المتقدمة •

٦٤— ومعنى يقول ان السياسة الحمائية التي انتهجتها بعض البلدان المتقدمة في السنوات الأخيرة ولاسيما من خلال فرض الاستيراد او ما يسمى بالكبح الطوعي للصادرات قد عرقلت على نحو خطير دخول منتجات البلدان النامية الى أسواق هذه البلدان المتقدمة • وهذه المسألة من دواعي القلق العميق بالنسبة لتلك البلدان التي تشكل مجتمعة ٧٠ في المائة من سكان العالم في حين لا يمثل انتاجها وصادراتها من المصنوعات سوى نسبة مئوية صغيرة جدا من المجموع العالمي • ولتغيير هذا الوضع غير المنصف وخلق الظروف الخارجية اللازمة للتعجيل بتصنيعها وتنمية اقتصاداتها الوطنية دعت البلدان النامية البلدان المتقدمة ، على وجه الاستعجال الى ازالة أو تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية • وقد كان لطلبها ما يبرره تبريرا كاملا ، الا ان بضعة بلدان متقدمة عززت تدابيرها الحمائية بدلا من ان تنفذ القرارات التي دعتها الى الامتناع عن فرض حواجز جديدة • وينبغي تخفيف هذه الأوضاع فورا • اذ ان من شأن الحمائية ضد البلدان النامية ان تعرقل صادراتها وتخفض حصائلها من القطع الأجنبي ، الأمر الذي من شأنه ، بدوره ، أن يقلل من قدرتها الشرائية في أسواق البلدان المتقدمة • والنتيجة الحتمية هي تباطؤ نمو الانتاج والتجارة على الصعيد العالمي ، وينبغي للأونكتاد ان يتخذ تدابير ترمي الى القضاء على الحمائية ضد البلدان النامية او الحد منها ، مما يؤدي الى تعزيز زيادة انتاج البلدان النامية وصادراتها من المصنوعات والى توسيع التجارة العالمية •

٦٥— وقال انه في حين تم التوصل ، في ميدان السلع الاساسية ، الى اتفاق بشأن الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، مازال يتعين عمل الكثير • وأعرب عن أمله في ان تواصل جميع الأطراف المعنية بذل جهودها لتمكين الصندوق من البدء في عملياته في تاريخ مبكر لكي يعود على البلدان النامية بفوائد من خلال تثبيت أسعار السلع الأساسية وزيادة حصائلها من الصادرات • كما ان بعض

Digitized by UNOG Library

التقدم المحرز في المفاوضات بشأن المسلع الأساسية الثماني عشرة المذكورة في قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ، مع بضعة استثناءات ، أمر يؤسف له ، ومن الضروري الاسراع بهذه المفاوضات . وفي الوقت ذاته ، فان المفاوضات بشأن اصلاح النظام النقدي الدولي لاتزال تعاني صعوبات كبيرة . وتطالب البلدان النامية باعادة تشكيل النظام النقدي الدولي ، وتثبيت أسعار الصرف ، وزيادة تدفق الموارد المالية اليها ، ومشاركتها مشاركة كاملة وفعالة في اتخاذ القرارات في هذا المجال . وينبغي تلبية مطالبها العادلة على نحو كاف . وينبغي للبلدان المتقدمة ان تزيد حجم المعونة الانمائية التي تقدمها الى البلدان النامية وان تخفف من عبء ديونها .

٦٦ - وأضاف قائلا ان قضايا التجارة والتنمية والنقد والتمويل قضايا مترابطة ترابطا وثيقا ويكمل بعضها البعض . وينبغي لجميع البلدان المتقدمة الصناعية ان تقدم التنازلات اللازمة والتعهدات الملائمة التي ستفيد في المدى الطويل الجنوب والشمال على حد السواء .

٦٧ - ومضى يقول ان الأونكتاد يمثل محفلا هاما للمفاوضات الاقتصادية الدولية ، وقد اضطلع ولايزال يضطلع على نحو متزايد بدور ايجابي هام . وسينضم الوفد الصيني الى الوفود الأخرى للعمل في اطار الأونكتاد من أجل نجاح المفاوضات بشأن مختلف القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد في آخر المطاف .

٦٨ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه قد تم منذ الأونكتاد الخامس اتخاذ مزيد من المبادرات التي تتصدى للقضايا الانمائية ، وأشار خاصة الى المقرر القاضي بالشروع في المفاوضات الشاملة التي لاتزال الأعمال التحضيرية لها مستمرة ، والى توافق الآراء الذي توصل اليه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وتقرير لجنة برانديت . ووافق على انه لاينبغي ، بأي حال من الأحوال ، جعل المفاوضات والمشاورات الجارية في اطار الأونكتاد متوقفة على النتيجة النهائية للعملية التحضيرية للمفاوضات الشاملة ، غير انه من الواضح ان دور الأونكتاد سيكون هاما في سير المفاوضات وكذلك في الجهود المبذولة لبلوغ أهداف الاستراتيجية الجديدة . وفي الوقت الذي تواصل فيه آلية الأونكتاد الدائمة متابعة مقررات المؤتمر ، قد يرى المجلس من المفيد استمرار اتجاه أعماله في ضوء المفاهيم الجديدة التي أشار اليها الأمين العام للأونكتاد .

٦٩ - وأضاف قائلا ان الدورة الحالية للمجلس تنعقد في ظل خلفية من احتمالات متردية بالنسبة للاقتصاد العالمي الذي يعاني في مستهل العقد الجديد من عدم اليقين بشأن أدائه الطويل الأجل وكذلك من احتمالات غير ملائمة في المدى القصير . وقد فاقم من التضخم والبطالة أزمات الطاقة ومجالات العجز والفوائض في التجارة . وكان لابد من وجود فترة من التكيف المؤلم مع زيادة تكاليف الطاقة الأمر الذي يقتضي فرض قيود على الانفاق الداخلي ، وادخال تحسينات على الانتاجية ومكافحة التضخم ، وخلق ظروف أكثر مساعدة للاستثمار ، وترشيد استخدام الطاقة وكذلك زيادة الانتاج من مصادر جديدة للطاقة . وتقتضي مشاكل موازين المدفوعات التي يعاني منها عدد من البلدان النامية غير المنتجة للنفط اتخاذ تدابير اضافية . كما انه سيطلب من المؤسسات المالية الدولية ، بدرجة أكبر ، ان تساعد على اعادة ضخ الأموال للحفاظ على معدلات النمو .

٧٠ - وبامكان الأونكتاد ، في نظر المجموعة باء ، ان يساهم مساهمة مفيدة في التقليل من عوامل عدم اليقين في الاقتصاد العالمي من خلال استعراض وتقييم منتظمين للقضايا التجارية والقضايا المتعلقة بها ، وذلك قد يمهد السبيل الى اجراء مشاورات ايجابية بشأن الترابط .

Digitized by UNOG Library

٧١- وقال ، ملاحظا باهتمام الآراء التي أعرب عنها الأمين العام للأونكتاد بشأن العمالة والتكيف الهيكلي ، ان جميع البلدان تتقاسم مسؤولية الحفاظ على نظام تجاري مفتوح ومتسع • والبلدان المتقدمة مصممة على الاضطلاع بدورها في هذا الصدد ، وبلدان المجموعة باء مستمرة ، كما وضح في اعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن السياسة التجارية ، في بذل جهودها لجعل سياساتها التجارية أكثر تحررا وسخاء ، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الداخلية والعالمية القائمة • وهي ملتزمة بأحكام تجميد الوضع الراهن التي قبلتها ، وهناك جهود جارية بذلها من أجل زيادة تخفيف القيود القائمة المفروضة على الواردات •

٧٢- وأضاف قائلا ان التكيف الهيكلي ظاهرة مطردة وعالمية ، ينبغي لجميع البلدان تيسيرها بغية تأمين أمثل نمو شامل وتقسيم دولي فعال للموارد • وترى المجموعة باء ان للأونكتاد دورا هاما في هذا السياق • وهي مستعدة للمساهمة في الاستعراض السنوي المطلوب في قرار المؤتمر ١٢١ (د - ٥) • ومن المهام الرئيسية في الدورة الحالية تحديد اتجاه الأعمال المقبلة للأونكتاد في هذا الميدان مع مراعاة ذلك القرار ومقررات المجلس ذات الصلة التي اتخذت في فترة لاحقة والنتائج المتفق عليها بشأن هذا الموضوع في لجنة المصنوعات في دورتها التاسعة • ولاحظ في الوقت ذاته انه يجري الآن القيام بأعمال هامة بشأن التكيف الهيكلي والعمالة في منظمات دولية أخرى • ولابد من تجنب ازدواج الجهود في هذا المجال قدر المستطاع •

٧٣- ولاحظ ، لدى تطرقه الى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ان عددا كبيرا من البلدان ، بما في ذلك عدة بلدان نامية ، قد انضم بالفعل الى المدونات والاتفاقات التي أبرمت • وتعلق المجموعة باء أهمية على التنفيذ الكامل لنتائج المفاوضات وبرنامج العمل الجديد للغات ، وهذه عملية من شأنها ان تيسر أقصى مشاركة ممكنة في المدونات والاتفاقات والترتيبات • ويحتوي العديد من المدونات والاتفاقات والترتيبات على عناصر تحريرية أخرى من شأنها المساهمة في الحفاظ على زخم تحرير التجارة • وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة مستعدة لايلاء اهتمام خاص لمصلحة البلدان النامية في هذه العملية • وفي الوقت ذاته فان نجاح الجهود المشتركة يتوقف ، الى حد كبير ، على التأييد الذي تقدمه البلدان النامية •

٧٤- أما فيما يتعلق بمسألة عبء ديون البلدان النامية فان من الضروري التمييز بين الفرع ألف والفرع باء من قرار المجلس ١٦٥ (د-٩) • وأعرب عن قلق المجموعة باء بشأن الاختلافات الظاهرة في الرأي التي لاتزال قائمة بشأن طبيعة التعهد الوارد في الفرع ألف من القرار • أما المقرر الوارد في الفرع ألف فانه مقرر مستقل عن غيره من المقررات • ففي حين انه ينص على القيام باستعراضات لتنفيذه ، فانه لا يسعى الى ابرام أية اتفاقات جديدة أو تكميلية بشأن مسائل تمس المضمون • وعلاوة على ذلك فان الفقرة ٥ من القرار تنص بوضوح على ان لكل بلد مانح ان يحدد التوزيع والتدفقات الداخلية المعنية في سياق سياسة المعونة التي يفتهجها • ومن ناحية ثانية فان الفرع باء من القرار يسعى الى التوسع في وضع تفاصيل ملامح العمليات المستقبلية المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة • وذكر بأن المجموعات الاقليمية كانت على قاب قوسين من ابرام اتفاق بشأن هذا الجانب خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ ، وأضاف ان المجموعة باء سيسعدها حقا أن يتيسر استكمال نتائج هذه المناقشات في الدورة الحالية •

٧٥ - ولاحظ فيما يتعلق بميدان النقد والتمويل ان غياب معظم أعضاء المجموعة باء عن دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدي الدولي هو نتيجة للموقف

Digitized by UNOG Library

الذي اتخذوه بشأن اعتماد قرار المؤتمر ١٢٧ (د ـ ٥) • وأضاف ، ملاحظا ان تقرير المجموعة قيد الاحالة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، يطلب من هذه الأخيرة ، من بين التعليقات التي قد يرغب المجلس في القيام بها بشأن التقرير ، وانه اذا أريد للعمل ان يتواصل في المستقبل في الاطار ذاته كما اقترح ذلك الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي ، فان الاختلافات الأساسية التي تنطوي عليها اختصاصات منظومة الأمم المتحدة ستظل حتما ، ولابد ان تؤثر في مسار التطورات في المستقبل •

٧٦ـ وأكد مجددا ان المجموعة باء ترى ان قيام تعاون اقتصادي أوثق فيما بين جميع البلدان النامية وزيادة التبادلات فيما بينها عنصر هام جدا في العملية الانمائية • ومن الواضح ان مثل هذا الاعتراف يكمن وراء التأييد الذي قدمته لقرار المؤتمر ١٢٧ (د ـ ٥) لدى اعتماده في مانيلا • لذلك فانه لمن دواعي الأسف ، بشكل خاص ، أن يلجأ المجلس في دورته الأخيرة الى التصويت على مشروع قرار بشأن هذه المسألة وان تنتهي الدورة الاستثنائية التالية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دون التوصل الى نتيجة . ولو تم الحفاظ على الاطار والاجراءات المبينة في قرار مانيلا واتباعهما بأمانة لما أخذت التطورات مثل هذا المسلك • لذلك فان المجموعة باء ترى أن من الأساسي ان يتم تنظيم كل الأعمال المقبلة في هذا الميدان بشكل يتفق اتفاقا وثيقا مع النهج الأساسي المفهوم ضمنا من ذلك القرار • ولا ينبغي النص على القيام بمزيد من الأعمال الا اذا تم القيام بمثل هذا العمل وفقا لمبدأي العالمية وتساوي جميع أعضاء الأونكتاد في السيادة • ويتعين التقيد بهذين المبدأين الرئيسيين اذا أريد القيام بالأعمال في اطار الأونكتاد •

٧٧ـ وقال في ختام كلمته ان احدى أهم المسؤوليات التي يواجهها المجلس في الدورة الحالية تتمثل في التوصل الى اتفاق بشأن سلسلة من التدابير الرامية الى ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة • وان المجموعة باء تعلق قدرا كبيرا من الأهمية على العمل الذي تقوم به اللجنة الحكومية الدولية المخصصة بشأن هذا الموضوع والتي قدمت تقريرها النهائي الى المجلس في دورته العشرين ، كما تأمل المجموعة في ان يصبح في الامكان الآن التوصل الى اتفاق بشأن سلسلة من التدابير الترشيدية مبنية ، جزئيا ، على النتائج المشتركة التي توصلت اليها المجموعة باء ، ومجموعة الـ ٧٧ والمجموعة دال في مشاريع القرارات الثلاثة التي أحيلت الى الدورة الحالية وأيضا على بعض القضايا التي لم يتوصل الى اتفاق بشأنها • وترى المجموعة باء ان هناك حاجة الى الاتفاق على تشكيلة عريضة من التدابير بغرض بلوغ الأهداف المشتركة وتأمين استمداد الأونكتاد ، في حدود ولايته الراسخة ، لمعالجة قضايا التجارة والتنمية في الثمانينات معالجة فعالة •

٧٨ـ وقال المتكلم باسم المجموعة دال ان دورة المجلس الحالية تنعقد في ظروف اقتصادية عالمية مختلفة نشأت في السنوات الأخيرة • وقال ان أزمة الاقتصاد الرأسمالي العميقة والمتطاولة التي أصبحت هيكلية في طبيعتها ، وعدم استقرار الحالة الاقتصادية في أهم مراكز الرأسمالية ، وزيادة التضخم والبطالة ، والفوضى السائدة في نظام النقد الدولي الرأسمالي ، والاستغلال ومظاهر التحكم ، تؤثر بصورة سلبية على كثير من البلدان كما تنعكس بوجه خاص على الحالة الاقتصادية للبلدان النامية • وقد أشار الى هذه الحالة ، وخاصة الى انهيار ما يدعى بنظام بريتون وودز ، كثير من الوفود في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العادية عشرة ، كما أشار اليها المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الحالية ، غير ان مجرد الاشارة الى هذه الوقائع ليس كافيا • فلابد من الاعتراف ، كما في السنوات السابقة ، بأن البلدان الاشتراكية والبلدان النامية على السواء ليست السبب في

Digitized by UNOG Library

مظاهر الفوضى ومعالات الاضطراب الاقتصادى القائمة في العالم حاليا • لذلك فان المحـــاولات الساعية الى ايجاد حلول لمشاكل الاقتصاد العالمي في اطار مفاهيم منها ما يدعى " بالترابط " هي محاولات لا يقوم لها أساس • وأردف ان المسؤولية عن الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تقـــع على عاتق تلك الدول الرأسمالية الكبرى التي تشكل بؤرة هذه الاضطرابات الاقتصادية • وثمة عامـل آخر يجدر ذكره ، وهو ان قادة الكتلة العسكرية التي تشكلوا منظمة حلف شمال الأطلسي قـــد عمدوا ، منذ نهاية السبعينات ، الى تكثيف سباق التسلح والى توجيه استفزازات رعناء ضد الدول المستقلة •

٧٩ــ وأضاف قائلا ان تفاقم الحالة الدولية لا يقتصر أثره على العلاقات بين البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية ، بل يمس كذلك مصالح جميع البلدان والشعوب • وقد شهد العالم ، فـــي الشهور الأخيرة ، كيف ان الامبريالية ، سعيا منها الى التحكم بالموارد الاقتصادية والمواد الخام ، قد استخدمت القوة أو هددت باستخدامها بتواتر وبقدر متزايدين ضد البلدان النامية ، كما انها تدخلت على نحو صارخ في مجرى النضال من أجل التحرير الوطني •

٨٠ــ **وقال ان ما طرأ من أحداث منذ الدورة الخامسة للأونكتاد قد أكد صواب تحليل الحالة الاقتصادية العالمية المبين في الاعلان المشترك للبلدان الاشتراكية (TD/249)(٥) وفي البيانات التي أدلى بهـــا** رؤساء وفودها في مانيلا • ولكن من المؤسف ان الدول المسؤولة عن الأزمة الراهنـــة لا تبذل الجهود اللازمة للتغلب عليها • يضاف الى ذلك ان عقبات جديدة مازالت توضع في طريق تحويل العلاقـــات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ومنصف • فبدلا من تيسير التعاون الدولي ، تلجأ هـــذه الدول الى سياسة حمائية والى مختلف أنواع التمييز والتقييدات • وأردف انه ينبغي للأونكتـــاد ان يكرس مزيدا من الاهتمام لمسائل السياسة التجارية والنزعة الحمائية والآثار المترتبة على تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالنسبة للتجارة العالمية وجميع المشتركين فيها •

٨١ــ وقال ان تكثيف الاتجاهات الحمائية ، الذى حذرت من خطره بلدان المجموعة دال ، في بيانها المشترك الى الدورة الخامسة للمؤتمر (TD/257)(٦) قد باتت تعترف به الآن النالبية العظمى من الدول بوصفه احدى المشاكل ذات الأولوية في التجارة الدولية • وقد أدى تكثيف النزعة الحمائية بوجه خاص الى زيادة تفاقم الحالة الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تعاني منها البلدان النامية والى زيادة مديونيتها الخارجية • فزيادة الحمائية في عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، اذ تضر بمعظم المشتركين في العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد أصبحت مشكلة تجارية وسياسيـــة عالمية تستلزم نهجا عالميا مناسبا لحلها • وشدد في هذا السياق على انه يمكن وينبغي للأونكتاد ان يقوم بصورة أكثر ايجابية بجميع التدفقات في التجارة العالمية آخذا في اعتباره مصالح جميـــع المشتركين فيها •

٨٢ــ وقال ان المجموعة دال تتفق مع مجموعة الـ ٧٧ في رأيها القائل انه ينبغي للأونكتـــاد ان يكرس مزيدا من الاهتمام للعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعيـــة المختلفة • فأية محاولات لاعاقة هذه العلاقات او الاقلال من شأنها ستميل كذلك بصورة حتمية الى

---

(٥) **المرجع نفسه ، المرفق السابع ، ألف .**

(٦) **المرجع نفسه ، المرفق السابع ، باء .**

Digitized by UNOG Library

ممارسة أثر سلبي على مجالات أخرى من العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى عملية تحولها ، كما ستؤدي الى تفكيك ماتمت اقامته من روابط دولية • وهذا السبب بالذات هو الذي ينذر بوجه خاص بالخطر نظرا لأعمال بعض الدول الغربية التي اندفعت على طريق الحصار والمقاطعة واستخدام العلاقات الاقتصادية سلاحا للتهديد والضغط السياسي على البلدان الاخرى • فمن الضروري اذن التشديد مرة ثانية على أن حل مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية بمثل هذه الوسائل هو أمر يتنافى مع مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومع الاهداف المتمثلة في تنمية تعاون تجاري واقتصادي منصف ومتبادل المنافع •

٨٣ــ وقال ان البلدان الاشتراكية ، من جانبها ، قد بذلت ومازالت تبذل جهودا دائبة لتوسيع التعاون الدولي • ويتبين ذلك بوضوح من الوثيقة TD/B/808 وغيرها من الوثائق المعروضة على المجلس تحت البند ٧ من جدول الأعمال • واسترعى الاهتمام الى ماطرأ في عام ١٩٨٠ من زيادة سريعة في النشاط التجاري للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي مع البلدان الأخرى ولاسيما البلدان النامية • وأشار الى ان البلدان العاضة للأفضليات في المجموعة دال ، اذ نفذت في أوائل سنة ١٩٨٠ التوصيات المعتمدة في الأونكتاد ، قد كانت من بين السبّاقين الى ادخال نظام لقواعد المنشأ موحد ومبسط الى حد كبير في اطار نظام الأفضليات المعمم • كذلك يجري السعي بنجاح للقيام بأشكال أخرى من التعاون الاقتصادي • وأضاف ان الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي تقوم بتوفير المساعدة الاقتصادية والتقنية لـ ٨٦ بلدا من البلدان النامية ، بالقياس الى ٢٤ بلدا في مطلع الستينات • وقد ازداد حجم هذه المساعدة الى تسعة أضعافه خلال هذه الفترة ، كما أنشئت زهاء ٤٠٠ وحدة اقتصادية او هي قيد الانشاء • وأضاف ان المواقف المبدئية البناءة التي اتخذتها البلدان الاشتراكية فيما يتعلق بمشكلتي التعاون التجاري والاقتصادي الدولي المنصف والمتبادل المنافع واقامة نظام اقتصادي دولي جديد قد تم ابرازها بوجه خاص سواء في الدورة الخامسة للمؤتمر او في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العادية عشرة •

٨٤ــ ومضى قائلا ان البلدان الاشتراكية تتخذ موقفا ايجابيا من فكرة اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية لتشجيع قيام تنمية أكثر توازنا ورفع مستويات المعيشة لجميع الشعوب ، وخاصة للبلدان النامية • بيد انه لا يمكن اجراء تغيير هيكلي عميق الا في جو من الانفراج والثقة فيما بين البلدان والشعوب ، فضلا عن اجراء التغييرات الداخلية المناسبة وقيام الدولة بدور فعال • ويجب ان تكون اعادة تشكيل قائمة على أساس مصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع البلدان ، كما يجب ألا توفر للشركات عبر الوطنية فرص لمزيد من التوسع • وأضاف ان التعاون الاقتصادي القائم فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، الى جانب علاقاتها الاقتصادية مع عدد من البلدان النامية ، لدليل على امكانية تحقيق اعادة التشكيل هذه • وان ذلك التعاون وتلك العلاقات لتشكلان مساهمة معددة تقدمها تلك البلدان لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

٨٥ــ كما ان هذا النهج الذي اتبعته المجموعة دال ومنغوليا في الأونكتاد موجه الى تلك الغاية • ولن أشير ، في الوقت الحاضر ، الا الى موضوع واحد الا وهو موضوع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • والمجموعة دال تنظر بتفهم الى التدابير التي تأخذها البلدان النامية في هذا المضمار • وهي ترى ان مثل هذا التعاون ، هو بالدرجة الأولى ، أداة من أدوات انماء الاستعمار الاقتصادي الذي تعانيه ، وان تعزيزه أمر يدخل في نطاق سيادة هذه البلدان • كما ان بالامكان زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي المنصف فيما بين هذه البلدان عن طريق تقوية امكاناتها الاقتصادية والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتغلب على نتائج الانحياز الذي يسم علاقاتها الاقتصادية الخارجية •

Digitized by UNOG Library

٨٦ - وأضاف قائلا ان من الجوهرى بذل جهود دولية ووطنية نشيطة للحفاظ على الانفراج بوصفه الاتجاه الرئيسي للتنمية الدولية ، والحد من سباق التسلح وانهائه وتحقيق نزع السلاح كما ان تعزيز السلم ووقف سباق التسلح واعتماد تدابير فعالة في مجال نزع السلاح ، وهي امور ثابرت البلدان الاشتراكية على الدعوة اليها ، ستجعل من الممكن تحويل مليارات كثيرة من الدولارات الى العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان بما في ذلك البلدان النامية ، والى توسيع التجارة الدولية في جميع تدفقاتها .

٨٧ - وشدد مجددا على ان امكانيات تحقيق تقدم حقيقي في السنوات المقبلة في مجال اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد اعتمادا مباشرا على مدى ايجابية ونجاح جهود الدول والشعوب المحبة للسلم في الكفاح الرامي الى تعزيز الانفراج بوصفه الاتجاه الرئيسي في السياسة العالمية . ومضى يقول ان برنامج العمل الرامي الى تعزيز الثقة والتفاهم المتبادل في العلاقات الدولية ، المعتمد في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في أيار / مايو ١٩٨٠ (A/35/237-S/13948 ، المرفق الثاني) **موجه نحو تحقيق هذا الهدف. وقد تمت الاشاره في الاعلان المعتمد في ذلك الاجتماع ، بشكل خاص، الى الأهمية الخاصة لمشاكل التغلب على الفجوة في التنمية الاقتصاديه بين الدول واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل ديمقراطي .**

باء - بيانات أخرى

٨٨ - ولاحظ ممثل كينيا ، مؤيدا تأييدا كاملا للبيان الذى ألقاه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، أن القيمة الحقيقية للمساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية لم تزد الا بنسبة ٥ر١ في المائة في السنة خلال العقد الأخير وانها ، بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، قد تدنت من معدل قدره ٣٤ر٠ في المائة في ١٩٧٠-١٩٧١ الى ٣١ر٠ في المائة في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . وفي الوقت ذاته أدت المعدلات العالية للتضخم وأوجه العجز الحادة في النقد الأجنبي الى زيادة تدهور الوضع الاقتصادى للبلدان النامية . واذا لم يتم تقديم مزيد من المعونة في القريب فان البرامج الانمائية للبلدان النامية ستتضرر تضررا كبيرا وستزيد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية اتساعا . لذلك فان من الاساسي تنفيذ نسبة الـ ٧ر٠ في المائة المستهدفة بالنسبة للمساعدة الانمائية الرسمية والمتفق عليها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

٨٩ - وبالرغم من أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لم تعتمد رسميا الاستراتيجية للعقد الانمائي الثالث فقد رجا من البلدان المتقدمة أن تنفذ تنفيذا كاملا أحكام نص الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء والتي أعرب عن أمله في أن يتم اعتمادها رسميا في الدورة العادية الحالية للجمعية العامة . وأضاف أن من الضرورى الشروع بجدية في المفاوضات العالمية بشأن اعادة تشكيل الاطار الاقتصادى الدولي . ولا ينبغي للبلدان المتقدمة ، في هذا الاطار، أن تقتصر على الموافقة على الاشتراك في جميع المفاوضات العالمية ، بل ينبغي لها ، باعتبار ذلك مسألة ملحة ، ان تعتمد التدابير التي يتم الاتفاق عليها في نهاية الأمر .

Digitized by UNOG Library

٩٠ - أما فيما يتعلق بمسألة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فقد لاحظ بارتياح أن البلدان النامية قد وضعت، عملا ببرنامج الاعتماد الجماعي على الذات وإطار المفاوضات المعتمدين في أروشا، برنامج عمل متسقا يشتمل على انشاء فريق تفاوضي حكومي دولي، خاصة بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية . ومما يدعو الى الأسف أن البلدان المتقدمة لم تقم، في الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بتلبية الطلبات التي تقدمت بها البلدان النامية . وربما من هذه البلدان، سواء كانت تنتمي الى المجموعة باء أو المجموعة دال، أن تعيد النظر في موقفها وأن تؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها البلدان النامية في هذا المجال .

٩١ - وأما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية، فانه ينبغي لجميع البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد تم الآن اعتماد الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية، بعد سنوات كثيرة من المفاوضات، أن تعجل بالتصديق على اتفاق الصندوق المشترك كيما يبرز الى الوجود بسرعة . كما ينبغي الانتهاء بسرعة من المفاوضات بشأن السلع الأساسية الفردية .

٩٢ - أما في مجال المصنوعات وشبه المصنوعات فقد بينت الوثائق المقدمة الى لجنة المصنوعات، في دورتها التاسعة، ان واردات المصنوعات من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة لا تمثل سوى ٢ في المائة من مجموع واردات هذه الأخيرة من البلدان النامية . وأضاف ان حصة بلاده هو لا تكاد تذكر . وقد قدمت افريقيا النامية لكل أقل من ١ في المائة من المصنوعات التي تستوردها البلدان المتقدمة في عام ١٩٧٨ بالمقارنة مع ١ في المائة في عام ١٩٧٠ . ويعود هذا التدني الكبير في حصتها الى التدني الحاد في أسعار الفلزات غير الحديدية غير المشغولة . ودعا الأونكتاد الى أن يضع تدابير لزيادة صادرات البلدان النامية الافريقية، ولا سيما بلدان مثل كينيا التي عانت مصاعب خاصة .

٩٣ - وبالرغم من توسع التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية توسعا مطردا خلال العقد الماضي فانه لا يزال هناك مجال لادخال تحسينات كبيرة . وأضاف ان وفده يؤيد مبادرات الأونكتاد الرامية الى وضع اطار لتحسين العلاقات التجارية بين هاتين المجموعتين من البلدان .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٩٤ــ كانت أمام المجلس ، عند نظره في هذين البندين ، التقارير التالية (المتصلة بالبند ٤ من جدول الأعمال) :

(أ) ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي : تقرير من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/803) ؛

(ب) الصورة المرتقبة للاقتصاد العالمي ، ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ : تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/803/Add.1) ؛

(ج) بعض جوانب الصورة المرتقبة للاحتياجات من نقل الموارد في اطار عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/803/Add.2) .

٩٥ــ وكان أمام المجلس أيضا بموجب مقرره ٢٠٨ (د ــ ٢٠) ، مشروع القرار TD/B/L.360 الذي قدمته مجموعة من البلدان النامية في الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة .

٩٦ــ ولاحظ ممثل الأمين العام للأونكتاد في بيان استهلالي ، أن الوثائق أمام المجلس تدرس قضايا متعلقة بالصورة المرتقبة القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي ، وبالآفاق الأطول أجلا أمام البلدان النامية . وفي هذا السياق الأخير تحلل الوثيقة TD/B/803/Add.2 احتياجات النقل الصافي للموارد الى البلدان النامية اللازمة لها لكي تحقق في الثمانينيات الحد الأدنى لمعدل النمو البالغ ٧ في المائة والمتوقع أن تتضمنه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وإذا ما افترض أن البلدان النامية ستحسن أداءها الاقتصادي الداخلي تحسينا كبيرا ــ بما في ذلك تخفيض ميلها الى الاستيراد ــ فان صافي تحويل الموارد المطلوب سيبلغ ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، مجتمعة بحلول عام ١٩٩٠ ، على أساس الاتجاهات الجارية ومع افتراض معدلات النمو البطيئة المسقطة لهذه البلدان . وينبغي مقارنة هذا الرقم بما تم مؤخرا من تحويل صاف للموارد يعادل ٠,٤٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي . ولا يمكن ــ ولا يجب ــ

Digitized by UNOG Library

أن تخطى هذه الاحتياجات من طريق التحويلات المالية وحدها • فاتخاذ تدابير متضافرة دوليا في عدد من المجالات أمر ضروري لكي يتسنى للبلدان النامية أن تبلغ الرقم المستهدف المعدل النمو، وهو ٧ في المائة سنويا • وبوجه خاص يلزم اتخاذ تدابير في ميدان السلع الأساسية والمصنوعات ، الى جانب التمويل واصلاح النظام التجاري العالمي • ومن ثم فقد يود المجلس أن يكرس اهتمامه لمسألة المزيج المناسب من السياسات لتحقيق هذا الهدف • وتتمثل فائدة مفهوم الترابط في أنه يجمع بين كل مسائل السياسة العامة على الصعيد القطاعي ، ويدرس الموازنات والترابطات لتسهيل الاتفاق على مجموعة مترابطة من العناصر السياسية تشمل كل القطاعات ذات الصلة • وهناك مجالان آخران يمكن فيهما اتخاذ تدابير ، هما السياسات المتعلقة بالاعتماد الذاتي الجماعي بين البلدان النامية وسياسات التعاون الانمائي للبلدان المتقدمة •

٩٧ــ كما تشير الوثائق المقدمة من الأمانة الى أن الاقتصاد العالمي يبدي علامات جمود متزايدة ومن ثم علامات عدم استقرار وضيق في القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية • وبالتالي ، يتعين أن تنفذ الاستراتيجية الانمائية في الثمانينيات باستخدام أدوات سياسة أكثر مرونة ، وأن تخضع للتنقيح على فترات متقاربة • وتساءل عما اذا كانت الاستجابات السياسية للحكومات الفردية للسياسات القصيرة الأجل تتسق بالضرورة بشكل عام مع القواعد التي يضعها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتجارة والتنمية العالميين •

٩٨ــ ولخص الصورة المرتقبة حاليا للاقتصاد العالمي فقال ان الآفاق تشير الى معدلات نمو منخفضة للتجارة والانتاج العالميين ، مقترنة بمعدلات تضخم عالية ، ومن شأن ذلك كله أن يؤدي الى آثار معاكسة على البلدان النامية • وبوجه خاص فان معدلات النمو الشديدة الانخفاض في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي قد هبطت بالطلب على صادرات البلدان النامية ، كما مالت الى أن تؤثر تأثيرا معاكسا على أسعار صادراتها ، في ذات الوقت الذي يرفع فيه التضخم العالمي من تكلفة وارداتها • وكان الضغط المتزايد من أجل اتخاذ تدابير حمائية في اقتصادات السوق المتقدمة عاملا آخر يعوق صادرات البلدان النامية • والمحصلة الصافية لذلك هي أن البلدان النامية تتوقع عجزا لم يسبق له مثيل في موازين مدفوعاتها في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، ربما وصل في اجماله الى ٩٠ مليار دولار في عام ١٩٨١ •

٩٩ــ وسيكون أثر هذا العجز الكبير جدا في موازين المدفوعات على البلدان النامية هو تباطؤ نموها الاقتصادي ، فمعدل النمو السنوي المتوقع للبلدان النامية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ والبالغ ٥ في المائة يقل كثيرا عن المعدل المستهدف البالغ ٧ في المائة • وفضلا عن ذلك فحتى هذه المعدلات الأقل المسقطة لن يمكن بلوغها الا اذا توفر تمويل كاف لتغطية ما يتضمنه الأمر من عجز كبير في الحساب الجاري ، وهناك آثار خطيرة بالنسبة لعبء ديون هذه البلدان •

١٠٠ــ ولاحظ أن هذه الآفاق السيئة للتجارة والانتاج العالميين كانت في جانبها الأكبر نتيجة سياسات اتخذت في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي لمكافحة التضخم • وتساءل عما اذا كانت هذه السياسات ــ بما يرتبط بها من تكلفة عالية لكل من البلدان المتقدمة والنامية ــ تتسق مع الهدف الأطول أجلا للاستراتيجية • وأضاف قائلا انها لم تنجح في تخفيض معدلات التضخم تخفيضا يذكر ، وانه ليس من البديهي أن هناك موازنة واضحة بين البطالة والتضخم فالموضوع كله شديد التعقيد ، ويتطلب مناقشة على صعيد الخبراء ، ويستحق اهتمام المجلس •

Digitized by UNOG Library

١٠١- واستعرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ تقدم المناقشات حول هذه القضايا في الأمم المتحدة ابتداء من اللجنة الجامعة وانتهاء بالدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة • ولاحظ ان المجلس قد بحث بانتظام العلاقات المتشابكة بين القضايا والترابط بين الاقتصادات ، وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تود أن يقوم المجلس ، في حدود ولايته ، كما بينت في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بتحليل القضايا والمشاكل ، وباقتراح سياسات وتدابير يمكن أن تدعم الانتعاش من الوضع الاقتصادي الكئيب الحالي • ومجموعة الـ ٧٧ على استعداد لتوجيه جهودها الى أربع قضايا : '١' تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم ؛ '٢' بحث تدابير لتسهيل التغيير الهيكلي في الاقتصاد الدولي " مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار " بغية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ '٣' مناقشة أولية بشأن تطور القواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ؛ '٤' مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة •

١٠٢- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال قال ان مجموعته وان كانت تدرك انه بند مستقل في جدول الأعمال الا انها ترى انه يتناول أساسا نفس الموضوع الذي يتناوله البند ٣ من جدول الأعمال ، والهيكل المترابط الحالي للاقتصاد العالمي غير منصف وغير فعال ، وينبغي أن يقوم هيكل جديد على الانصاف والمساواة فيما يتعلق باحتياجات وامكانات كل البلدان •

١٠٣- وأشار الى الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد فقال ان مجموعة الـ ٧٧ على استعداد لأن تجرى مناقشة وفق الخطوط المقترحة في ذات الوقت الذي تأخذ فيه في الاعتبار الدراسات التي أعدتها المؤسسات الدولية الأخرى • ولاحظ في هذا الصدد ان هذه المسألة أمام المجلس ، وان الحاجة ماسة الآن الى معالجتها على الصعيد الدولي نظرا لأن مجموعة صغيرة من البلدان عجزت عن معالجتها بشكل مرض طيلة العقد الماضي • وأشار الى أن الجمعية العامة قد رجت من الامين العام للاونكتاد أن يقترح تدابير وتوصيات محددة لمكافحة التضخم في الاطار التحليلي لترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي •

١٠٤- وفي الختام دعا المجموعات الاخرى الى أن تتبع نهجا بنّاء يمكن عن طريقه تطوير ادراك مشترك يقوم على فكرة ان المشكلات التي تواجه الاقتصاد العالمي ليست ذات طابع دوري بل هي هيكلية تماما في طبيعتها وينبغي حلها على هذا الأساس • ورحب بالتفسير الجديد القائل ان للأونكتاد صلاحية اجراء مشاورات شاملة ، وأنه لم يعد هناك حاجة لمناقشة اختصاصه في هذا المجال •

١٠٥- ولاحظ ممثل فرنسا ، وهو يبدي موافقته على ان البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال يغطيان بصفة عامة نفس القضايا ، ان قيام الاونكتاد بالنظر في مسألة ترابط القضايا ، كما حددت في البند ٤ يعود الى الدورة الثالثة للمؤتمر ، عقب انهيار نظام بريتون وودز في آب/اغسطس ١٩٧١ • وقال وهو يقتفي التطور الذي لحق بمفهوم الترابط حتى تمت صياغته كبند في جدول اعمال الدورة الخامسة للمؤتمر ، انه يلاحظ ان الشاغل الرئيسي في المشاورات التي اجراها الامين العام للاونكتاد في عام ١٩٧٨ كان يتمثل في أي القضايا من المستنسب مناقشته داخل الاونكتاد ، في حين أن المشاورات التي عقدت في عام ١٩٨٠ كانت أغنى بكثير ، من ناحية وجود استعداد للنظر في الحالة الاقتصادية العالمية ، من جميع جوانبها ، ولانها تضمنت جميع البلدان ومجموعات البلدان •

Digitized by UNOG Library

١٠٦ــ وأشار الى القضايا محل النظر التي ذكرها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، فقال ان القضايا المتضمنة في تطوير قواعد ومبادىء ناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية مرتبطة في نهاية المطاف بالمفاوضات الشاملة • أما فيما يتعلق بتقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم ، فان ثمة ضرورة لاتباع منظور موضوعي وشامل بصدد المشاكل •

١٠٧ــ وأضاف قائلا انه لا يوجد اعتراض على النظر في السياسات المحلية للبلدان بعينها • ومن الناحية الاخرى ، أبدى تحفظات بشأن الاستنتاجات التي استخلصتها الامانة فيما يتعلق بالسياسات الضريبية والنقدية المتبعة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي لمكافحة التضخم • فالتحليل ، في رأيه لا يقر بحاجة هذه البلدان الى مكافحة التضخم كما طلبت ذلك البلدان النامية نفسها • كما أنه يرى انه قد يكون من المجدى القيام بتقييم للأثر الارتدادي للنمو في الاقتصادات النامية على ظروف الطلب في الاقتصادات السوقية المتقدمة •

١٠٨ــ وفي الختام ، قال ان المشاورات في هذا المجال ستكون مجدية في الاونكتاد ، بدون أي حاجة الى صياغة استنتاجات أو توصيات بقصد اعتمادها من المجلس • وفي معرض ذكره لتجربة لجنة السياسة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التي اضطلعت بمشاورات مماثلة فيما بين البلدان الاعضاء فيها ، قال ان من شأن اجراء مشاورات مماثلة في الاونكتاد ان يفيد في اضفاء مزيد من الحياة على اعمال مجلس التجارة والتنمية ، والى هذا الحد فهو يتفق مع مجموعة الـ ٧٧ في رأيها انه يمكن للمجلس النظر في مسألة الترابط بصورة مفيدة •

١٠٩ــ وأشار ممثل النرويج الى الاستنتاجات الواردة في " الدورة المرتقبة للاقتصاد العالمي " والاستعراضات المماثلة التي اعدتها امانات سائر المنظمات الدولية ، فقال انه يوجد فيما يبدو اتفاق عام على التحليل الخاص بالحالة الراهنة ، ولكن من الواضح انه يوجد نوع من اختلاف الرأي فيما يتصل بامكانية انتعاش الاقتصاد العالمي ، وفي أفضل الظنون ، فان احتمالات ذلك غير مؤكدة • وفي هذا الصدد ، أشار الى الرأي القائل ان الحالة الاقتصادية الراهنة هي محصلة مشاكل هيكلية ظلت تتطور خلال فترة الـ ١٠ الى ١٥ سنة الماضية (٧) .

١١٠ــ وقال ان الحالة صعبة خاصة بالنسبة لأغلبية البلدان النامية ، ويمكن مقارنتها من بعض النواحي ، بما كانت عليه الحالة في ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ • بيد أن ثمة فرقين هامين • فأولا ، تزايد الى حد كبير عبء الدين في كثير من البلدان النامية وبالتالي فقد انتقل التركيز من التمويل الى التكيف وثانيا ، فان الاحتمالات الراهنة للنمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليست مشجعة على نحو ما كانت عليه الاحتمالات في ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ • ومن شأن ذلك حتما التأثير على احتمالات النمو في البلدان النامية •

١١١ــ وفي معرض التشديد على الترابط فيما بين كثير من هذه القضايا ، أبدى شكه في كفاية الآلية الدولية القائمة لمعالجتها • ففي حين جرت مشاورات في اطار المجموعات الاقليمية ، فان التشاور ضئيل على الصعيد العالمي • وقد أدى تزايد الترابط فيما بين الاقتصادات الى تزايد قلة حصانة البلدان فرادى ازاء الاحداث في سواها • وثمة حاجة واضحة الى تحسين التعاون الاقتصادي

---

(٧) أنظر النشرة الصحفية للغات رقم ١٢٧١ المؤرخة في ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، التي تتضمن نص الفصل الاستهلالي للوثيقة International Trade 1979/80 التي ستصدر قريبا •

Digitized by UNOG Library

الدولي وثمة مسؤولية على الأونكتاد في هذا المجال هي مسؤولية انشاء آلية استشارية . **وقد أيد وفده والمجموعة باء بأكملها ذلك بنشاط في الدورة الخامسة للأونكتاد ، وفي الدورة التاسعة عشرة للمجلس** أيضا • وينبغي أن يكون لمثل هذه الآلية في رأيه هدفان أساسيان هما التوفيق بين الاختلافات في الأفكار فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الراهنة وهذا هدف أكدت الحاجة اليه في تقرير مؤتمر ريفسنسي الذى انعقد في ريفسنسي غادس في تموز/ يوليه ١٩٨٠ (٨)، واتخاذ ترتيبات من أجل ايجاد عملية دائمة للتشاور ، وذلك هدف يختلف من أساسه عن ذلك الذى يجرى تنفيذه في اطار المفاوضات الشاملة • وفي هذا الصدد أيد التشابه الذى ذهب اليه ممثل فرنسا بين ذلك وبين عمل لجنة السياسة الاقتصادية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى •

١١٢ــ وقال ممثل هولندا ان أساس التعاون بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية في تغير نتيجة لحدوث تطورات جديدة فيما يتصل ، في المحل الاول ، بالعلاقة الوثيقة بين التطورات الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية • وفي هذا الصدد ، أشار الى التغييرات التي طرأت في وضع مجموعات البلدان النامية المختلفة ، وتزايد الترابط الاقتصادى بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، واتسام القطاع الخاص بصبغة دولية ، والتغييرات في أوضاع موازين المدفوعات ، ولكل هذه العوامل آثار على المفاوضات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة • وأوضح بعض خصائص الحالة الاقتصادية الراهنة في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية على السواء • فالتغييرات التي طرأت في البلدان النامية لم تؤثر فيها كلها بنفس الصورة ، ولذا من الضرورى وضع مفاهيم تفاوضية تتيح التفاوض على حلول متفق عليها فيما بين الاطراف ويكون بامكان كل بلد أن يساهم فيها وفقا لقدرته الاقتصادية وتحترم في الوقت نفسه ، التماسك السياسي الداخلي لمجموعات البلدان •

١١٣ــ وانتقل الى مفهوم الترابط ، فميز بين ترابط الاقتصادات الوطنية من جهة وبين ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والتمويل من جهة أخرى ، وأعرب هو أيضا عن موافقته على أن البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال يخطيان الى حد كبير نفس المسائل ، وقال ان حقيقة قيام الوفود بالتصدى لكلا البندين في بياناتها يدل على ازدياد توافق الآراء على أن كلا المفهومين يوفر مدخلات نافعة للمناقشات بشأن هذين البندين مستقبلا • وهناك ، في رأيه موضوعات رئيسية ثلاثة بحاجة للنظر : اتخاذ تدابير لتسهيل التغيير الهيكلي في الاقتصاد الدولي مع مراعاة الترابط فيما بين القضايا ، والقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وتقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم •

---

(٨) انظر G.K.Helleiner , Economic Theory and North-South Negotiation on a new International Economic Order A report on the Refsnes Conference, July 1980, Norwegian Institute of International Affairs ,NUPI report No. 49 .

Digitized by UNOG Library

١١٤- وفيما يتعلق بالتغيير الهيكلي ، قال انه يتوجب التمييز بين التغيير بالمعنى الاقتصادي ، وهو عملية متواصلة تساندها تغييرات في ظروف السوق والتقدم التكنولوجي ، وبين التغيير بالمعنى المؤسسي • وفيما يتعلق بالمعنى المؤسسي ، أشار الى اختلاف الآراء في هذا الشأن ، وقال انه يرى ان اصلاح الاطار المؤسسي للتعاون الاقتصادي الدولي ليس هدفا في ذاته وانما هو أداة تستخدم عندما تفشل مسيرة السوق في تهيئة ظروف مناسبة للتنمية • وأشار الى التشابك المتزايد للمصالح الاقتصادية للبلدان الغنية والفقيرة الذي يمكن ، في رأي حكومته ، أن يستخدم كأداة لزيادة فرص التنمية بالنسبة للبلدان الفقيرة ، وكوسيلة للتغلب على الركود الاقتصادي في البلدان الغنية نفسها • ولاحظ أن توثق العلاقات الاقتصادية بين البلدان الغنية والفقيرة يقتصر في الواقع على عدد محدود من البلدان النامية ، ومن ثم ، ينبغي أن تكون السياسات الاضافية تساهلية لا تبادلية • ولاحظ أيضا انه حتى البلدان النامية التي تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي ليست على الاطلاق ، في أغلب الحالات ، على قدم المساواة مع البلدان الصناعية • ويتعين مراعاة ذلك في استخدام مفهوم الترابط بوصفه مبدأ توجيهيا للسياسة العامة ، التي ينبغي صياغتها بهدف تخفيف الاختلافات القائمة ، لا بهدف ادامة العلاقات التقليدية غير المتناظرة •

١١٥- ولاحظ أنه بالرغم من اختلاف الآراء بشأن اسباب قتامة الحالة الاقتصادية في العالم ، فان الحقائق المسجلة في تقارير مختلف المؤسسات والمنظمات تشير بوضوح الى الحاجة الملحة الى خيارات في مجال السياسة العامة تتفق عليها الاطراف ، والى اطار للتنفيذ • أما الطابع والنطاق المحددان لمساهمة الأونكتاد فينبغي البت فيهما في ضوء نتيجة المناقشات والمفاوضات الجارية في اطار الامم المتحدة في نيويورك •

١١٦- لاحظ ممثل نيوزيلندا انه نظرا لتباين الحالة الاقتصادية بين البلدان في كل مجموعة ، فان للبلدان المختلفة تصورات مختلفة لمفهوم الترابط • ويعني هذا انه ستكون ثمة اختلافات في الرأي بشأن المشاكل والتدابير التي تستأهل الاهتمام على سبيل الأولوية • وأضاف انه يوافق في هذا الشأن على ما بينه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بأن لمجال التجارة والتكيف الهيكلي أولوية كهذه • وأضاف ان بلده سعى الى تطبيق مبادئ الميزة المقارنة والتجارة المنصفة على منتجات زراعة أراضي المراعي على مدى سنوات عقد أو يزيد ، ولكن بدون قدر كبير من النجاح • ومن ثم فان تجربته تشير الى ان الترابط في مجال التكيف الهيكلي والتجارة يمثل عملية بطيئة ، تبعث على الشك في الرأي القائل بأن التكيف الهيكلي عملية متطورة بصورة مستمرة •

١١٧- وأضاف انه بينما تضطلع الأمانة بجهود حقيقية في طرح القضايا وتشجيع الحوار ، كان من الممكن الاضطلاع بجهود أكبر بشأن الطاقة : وليس هناك سوى عدد قليل من البلدان عانى من خفض سريع في معدلات تبادله التجاري في السبعينات مثل ما عانته نيوزيلندا •

١١٨- أما بشأن الترتيبات المؤسسية ، فقال انه لا يمكن للمفاوضات العالمية ان تكون بديلا كاملا لعملية التفاوض والحوار في المحافل الدولية المتخصصة ومن ثم فان للأونكتاد وغيره من المؤسسات دورا يجب الاضطلاع به في تناول قضايا الترابط • وأردف قائلا انه يتذكر في هذا الشأن بصفة خاصة الغات وصندوق النقد الدولي ، اللذين يقتضي الأمر أن يتكيفا مع عالم متقبل لدعوات اعادة التشكيل • وان هذا يقتضي أيضا ارادة سياسية لانجازه •

Digitized by UNOG Library

١١٩- وقال ممثل كندا انه يرى انه ربما أصبحت المناقشات بشأن الترابط غير مجدية وانه ينضم الى الملاحظات التي أبديت بشأن اقتراحات الأمانة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية الحالية ، مع التساؤل عما اذا كانت هذه الاقتراحات تمثل مساهمة مفيدة ومتوازنة في المناقشات •

١٢٠- وسأل ، في ضوء الفترة الزمنية المحدودة المتاحة للمفاوضات العالمية في نيويورك ، عما اذا كان هناك بالضرورة تنازع بين هذه المفاوضات وقيام الأونكتاد بدور مستمر في هذا المجال •

١٢١- وأشار الى اقتراح ممثل فرنسا بأن يبحث المجلس السياسات والمخططات الاقتصادية للبلدان الفردية ، ولكن بدون وضع أية توصيات ، فقال ان هذا الاقتراح يثير بعض الأسئلة فيما يتصل بما اذا كان سيتم استعراض السياسات والمخططات في جميع البلدان الأعضاء في الأونكتاد ، وما اذا كانت أمانة الأونكتاد او البلدان نفسها هي التي ستضطلع باعداد الوثائق أو البيانات ذات الصلة ، وما هي المواضيع الخاصة التي ستختار لتناولها بالبحث ومنها على سبيل المثال الأغذية والطاقة وميزان المدفوعات والاستثمارات وسياسات العمالة • وأردف قائلا انه يرى انه لا يمكن تحديد الأساليب الى ان يتم الرد على هذه الأسئلة بصورة واضحة ، وان هذه الدورة للمجلس قد لا تجاوز مرحلة اثارة أسئلة مثل الأسئلة التي سبق أن أشار اليها •

١٢٢- وقال ممثل ايطاليا انه لا غنى للدول الأعضاء في تناول مشاكل التجارة والتنمية عن أن تسترشد بمسلمة أساسية ألا وهي انه لا يمكن تناول مشاكل البلدان النامية بصورة فعالة الا اذا وضعت علاقات الترابط بين التجارة والنقد والتمويل والطاقة والتنمية نفسها في الاعتبار • ويقتضي الادراك المتزايد بأن الترابط ليس بين الاقتصادات فحسب ولكن أيضا بين المشاكل أن يتبع الجميع نهجا جديدا في التعاون الاقتصادى العالمي ، بغية التغلب على المشاكل الحالية • ومضى قائلا ان هناك عقبات كبيرة أمام استئناف نمو سريع ومتوازن في الانتاج والتجارة العالميين وان هناك مصلحة مشتركة في التغلب عليها •

١٢٣- وأضاف انه لا غنى عن خفض عوامل الشك وعدم الاستقرار للتمكن من الاضطلاع بتغيير هيكلي ، لا غنى عنه لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد • بيد انه يتعين ان يولى اهتمام على سبيل الأولوية للمشاكل الداخلية التي تجعل التكيف الهيكلي اذا لم تعالج ، أكثر صعوبة ، وذكر في هذا الشأن التضخم بوصفه أخطر مشكلة • واستطرد قائلا انه لا غنى عن تأمين امدادات الطاقة لتحقيق التقدم الاقتصادى في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ، وان استمرارية هذه الامدادات والقدرة على التنبؤ بها هما الأساس في حل المشاكل الاقتصادية العالمية •

١٢٤- وأردف قائلا ان حكومته مازالت ترى انه لا غنى عن اتباع نهوج جديدة لتحقيق التغييرات الهيكلية الضرورية من أجل هيكل اقتصادى عالمي أكثر توازنا وانه اذا كانت جميع البلدان على استعداد لقبول نصيبها من المسؤولية فانه يمكن الوصول الى فهم أفضل ومن ثم تيسير السعي الى حلول أنسب • وعليه ، فانه يؤمل ان تصل المفاوضات العالمية الى نتيجة ايجابية • وينبغي للأونكتاد ، كيما يساهم في هذه المفاوضات ان يواصل العمل في نطاق ولايته ، ملتمسا الوصول الى حلول لمفردات من المشاكل الملموسة •

Digitized by UNOG Library

١٢٥- وبين مثل تركيا ان دورة المجلس هذه ذات أهمية خاصة نظرا لأن المجتمع الدولي يسعى الى الوصول الى نهج مشترك في مواجهة الشكوك الاقتصادية والاختلالات المتفاقمة في موازين المدفوعات • وعلى الرغم من زيادة الاعتراف بالطابع الهيكلي للأزمة فانه لا يظهر أى تقدم في المفاوضات التي تستهدف اقامة اقتصاد عالمي أكثر انصافا وفعالية • ولا غنى عن اتخاذ اجراءات محددة وملموسة لتناول استمرار التقلبات الحادة وافتعال الأسعار أوجه الجسوء والشك المتزايدة في الاقتصاد العالمي • وان من الضرورى الاضطلاع بمزيد من النظر بصورة تفصيلية في مشاكل البلدان النامية وبحث كامل المسألة في سياق عالمي وعن طريق تغييرات جذرية في العلاقات الناظمة للتجارة الدولية •

١٢٦- ومضى يقول انه يرى ان ثمة عقبة كبيرة أمام اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي هي النزوع الى تناول المشاكل العاجلة والقصيرة الأجل على حساب النمو الطويل الأجل • وقد بينت تجربة العقد السابق ان برامج التقشف والتوسع المتعاقبة والسياسات الرامية الى حماية صناعات متهاوية لا تفيد اطلاقا في حل المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العالمي بل تميل الى زيادة حدتها لأنها تؤجل تطبيق سياسات ترمي الى استحداث المرونة اللازمة لاتخاذ تدابير التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة صناعيا •

١٢٧- وبيّن انه يمكن للأونكتاد ان يقوم بدور مفيد في ترجمة المناقشات العامة الى اجراءات محددة اذا اتسمت المناقشات العلنية للخيارات المتاحة بالواقعية واذا عمت الارادة السياسية اللازمة • ووافق في هذا الشأن على انه ينبغي انشاء جهاز تشاور في الأونكتاد وتزويده بالخطوط التوجيهية المحددة بغية ضمان ابقاء القضايا المترابطة في كافة مجالات التجارة والتنمية قيد الاستعراض المستمر •

١٢٨- ورحب ممثل اليابان بالمناقشة التي جرت وأعرب عن أمله في أن تؤدى الى اعتراف وتقييم للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة يتسمان بالانصاف والتوازن • وأشار الى الصورة المرتقبة غير المواتية للاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء ، كما أوجزتها وثائق الأمانة وكذلك العدد الأخير من OECD Economic Outlook (تموز/يوليه ١٩٨٠) ، فقال انه سيكون على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى اجتياز فترة عسيرة من التكيف مع ارتفاع تكاليف الطاقة وما يرتبط بذلك من خسائر في معدلات التبادل التجارى• وأشار الى التزايد الكبير لاحتياجات البلدان النامية غير المصدرة للنفط الى التمويل الخارجي وكذلك ضرورة تعزيز قدرة هذه البلدان على الاستيراد •

١٢٩- وقال ان بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى اتخذت تدابير سياسية طويلة الأجل في مجالات رفع مستوى الانتاجية وتشجيع المنافسة السليمة والابقاء على الأسواق المفتوحة وتنفيذ سياسات تكيف ايجابية ، هذا في الوقت الذى واصلت فيه انتهاج سياسات ضريبية ونقدية تقشفية • وأضاف ان انتقاد هذه السياسات الأخيرة من جانب أمانة الأونكتاد والتلميح بأنها لا تتمشى مع الأهداف الطويلة الأجل أمر ينبغي النظر اليه على ضوء النوايا السياسية لهذه الحكومات • فعلى وجه الخصوص ، ترى حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى انه لا يوجد بديل واقعي لمواصلة اعطاء الأولوية لاحتواء التضخم ، ولكن عندما يتم استيعاب خسائر في معدلات التبادل التجارى ، فانه يمكن اتخاذ موقف أقل تقييدا •

Digitized by UNOG Library

١٣٠- واستعرض الوضع الاقتصادى في اليابان فقال انه يبدو ان أسوأ الفترات فيما يتعلق بالتضخم قد انقضت تقريبا وان السياسة الرسمية تتمثل الآن في تدعيم استقرار الأسعار عن طريق ابقاء مجموع الطلب متمشيا مع النمو الثابت الطويل الاجل وأضاف أنه يتوقع ، نتيجة للسياسات المحددة التي انتهجت مؤخرا ، ان يحقق الاقتصاد معدل نمو يبلغ ٤ر٨ في المائة في السنة المالية الحالية ، مقابل الرقم المستهدف الطويل الأجل البالغ ٥ر٥ في المائة سنويا حتى عام ١٩٨٥ • وأكد على عدد من السياسات الرامية الى احداث تغيير هيكلي والمتبعة من قبل حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى • وأضاف انه بالرغم من ان حكومته تعتمد أساسا على آلية السوق فانها تتخذ في بعض الحالات تدابير محددة لتسهيل ترشيد الصناعة والانتقال الى كيفيات انتاج أكثر استمرارية وكذلك لتسهيل نقل اليد العاملة وبذا تؤمن حدوث عملية تكيف أكثر سلاسة • وقال ان حكومته تؤيد ، في هذا الصدد ، تأييدا قويا الاعلان الجديد بشأن السياسة التجارية الذى اعتمد في الآونة الأخيرة في الاجتماع الوزارى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى •

١٣١- وأشار الى ما خلصت اليه أمانة الأونكتاد من انه ، بالنظر الى بطء النمو المتوقع للبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبالغ ٥ر١-٥ر٢ في المائة سنويا ، فان تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية يبلغ في المتوسط ٧ في المائة سيقتضي متطلبات مالية خارجية تزيد على ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة في عام ١٩٩٠ • وقال ان هذا الاستنتاج يبدو له مغرقا في التشاؤم ، في ضوء آخر ما توصل اليه البنك الدولي من استنتاجات وفي ضوء سياسات التكيف الهيكلي الطويلة الأجل التي تنتهجها كل البلدان والتي ستصبح متيسرة اذا اقترنت بدرجة أكبر من القدرة على التنبؤ بامدادات الطاقة • وأضاف ان وفده واثق من ان في مقدور الأونكتاد وغيره من هيئات الأمم المتحدة تقديم مساهمة مفيدة في التقليل من عدم اليقين وعدم الاستقرار من خلال استعراض وتقييم مستمرين للحالة الاقتصادية العالمية في سياق ترابط التجارة والتمويل والتنمية والطاقة •

١٣٢- واستعرض ممثل بلجيكا العوامل التي كانت وراء تطور الاقتصاد العالمي في السبعينات والترابط الموجود بينها ، وشدد على المسؤولية الجسيمة التي يتحملها المجتمع الدولي من أجل اعادة بناء الاقتصاد العالمي واعادة تشكيل العلاقات الدولية لتصبح أكثر انصافا • وقال انه يتعين على الأونكتاد ، بناء على ذلك ، ان يولي اهتماما خاصا لمسألة ترابط الاقتصادات ، وبخاصة أن يولي مزيدا من الاعتبار لما حدث من تغيرات وان يتجنب النهج التقليدية التي اتبعت في الستينات •

١٣٣- وأشار الى ان مفهوم تقاسم المسؤولية بوصفه متصلا بالترابط لا ينطوى على فكرة المساواة ولا هو يتطلب ذات المجهود من الجميع • فالوضع أعقد من ذلك • وكما ان الترابط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هو ، في كثير من الحالات ، لصالح البلدان الأولى ، فان العكس قد يكون صحيحا ، كما هو الحال مثلا في العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له • ومن ناحية أخرى ، فان الحالة السائدة في أشد البلدان فقرا يمكن وحدها ان تتميز بأنها حالة تبعية •

Digitized by UNOG Library

١٣٤- وقال ان حكومته ترى ان من الضرورى اقامة ترابط متوازن ينطلق من عدم التوازن القائم ، وهي لا تنظر الى مفهوم الترابط على انه وسيلة تستخدمها البلدان الصناعية للتهرب من مسؤولياتها • وأضاف ان التشجيع على اقامة ترابط أكثر توازنا في سياق النمو الاقتصادى للجميع يمكن ان يتم مثلا من خلال القيام بنقل مكثف للقوة الشرائية للاقتصادات الصناعية الى البلدان النامية • ففي حين ان هذا النقل يمكن ان يكون حافزا للطلب العالمي ، فانه يلزم توجيهه نحو الاستثمارات الانتاجية والتحسينات في الانتاجية الزراعية اذا أريد ان يكون له أثر مستديم • وفي الوقت ذاته ، يلزم ان ترافق النقل تغييرات هيكلية مناسبة في البلدان الصناعية •

١٣٥- ومضى قائلا ان حكومته قدمت في هذا الصدد مقترحات معينة الى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة (A/S-11/AC.1/5) • فالاقتراح الذى سمي " ميثاق النمو المترابط " يهدف الى تشجيع احداث تغييرات هيكلية ايجابية وتكميلية في اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وذلك عن طريق الآثار المضاعفة للمساعدة الخارجية المتزايدة والتغذية العكسية الناجمة عنها •

١٣٦- وصرح ممثل جمهورية المانيا الاتحادية بأن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تتميز بعدد من التطورات غير المواتية ، ولذا فان الأمر يقتضي اجراء مشاورات دولية بهدف تحسين تحليل المشاكل الاقتصادية العالمية • واعترف بصلاحية المؤسسات الدولية القائمة ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، في هذا المجال • غير انه قال انه متفق مع مجموعة الـ ٧٧ على ان في مقدور الأونكتاد ان يؤدى مهمة خاصة في اطار ولايته ، وأشار الى المناقشات حول هذا الموضوع **في الدورة الخامسة للأونكتاد . وأعرب عن أسفه لفشل المحاولة التي بذلت للاضطلاع بهذا** العمل ، مشيرا الى ان العمل التحضيرى بشأن المفاوضات العالمية قد بوشر خلال ذلك في الأمم المتحدة • غير انه قال ان بدء هذه المفاوضات قريبا لا يمنع الهيئات الدولية القائمة من تحسين طرائق عملها وتنفيذ المهام المسندة اليها •

١٣٧- ومضى قائلا ان حكومته تعتزم النظر في أفكار جديدة تتعلق بالمشاورات في اطار الأونكتاد ، الا انه يلزم توفر بعض الشروط لضمان نجاح مثل هذه الجهود • أولا ، ينبغي ان تكون الدراسات التي تعدها الأمانة موضوعية ووجيزة وخالية من التقييمات الايديولوجية وغير موجهة ضد مجموعة بعينها من البلدان • وفي هذا الصدد ، فان الموقف الذى اتخذته الأمانة في الوثيقة TD/B/803/Add.2 فيما يتعلق بسياسات مكافحة التضخم في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ليس بالموقف المشجع • ثانيا ، يجب تعميم الوثائق قبل الاجتماعات المدعوة الى النظر فيها بوقت كاف لكي تتمكن الادارات المختصة في العواصم من القيام بالاستعدادات الوافية • ثالثا ، ينبغي ان تكون المناقشات في المجلس مفتوحة وموضوعية • فينبغي الا تكون هناك قيود على مناقشة مواضيع معينة ، وألا يجرى التبادل في وجهات النظر ، بالضرورة على هدف اتخاذ مقررات أو اعتماد قرارات •

١٣٨- وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان صياغة بندى جدول الأعمال موضع المناقشة تدل على أنه بدأت تظهر عليها علامات القدم . فلئن كان الأونكتاد قد بدأ المناقشات في هذا المجال فان هذه المناقشات قد تخطت حدوده الى درجة كبيرة . وأشار في هذا الصدد الى أن

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة اشتركت على نحو أكبر في المسائل الاقتصادية منذ دورتها الاستثنائية السادسة في عام ١٩٧٤ ، وأن الاونكتاد نفسه جهاز من أجهزة الجمعية العامة • وفي نظره أن الافتراضين الأساسيين اللذين أنشئ الاونكتاد على أساسهما هما أن العنصر الخارجي المكوّن لعملية التنمية هو التجارة بالدرجة الأولى ، وأن المسؤولية عن التنمية هي ، أولا ، مسؤولية البلدان النامية وينبغي أن تكون موضوع سياستها وأولوياتها وخياراتها الوطنية • وقال انه عندما أنشئ الاونكتاد عام ١٩٦٤ ، كان الجو السائد جو تفاؤل نسبيا ، وكان الاتفاق في وجهات النظر بشأن طبيعة النهج الانمائي أكبر بكثير مما هو سائد حاليا •

١٣٩ــ وألمح الى أن هذين الافتراضين الأساسيين كانا محددين في الستينات على نحو أدق مما هما عليه الآن أو مما يحتمل أن يكونا عليه في المستقبل المنظور • وهذا يعني أنه سيكون من الأصعب في الثمانينات رسم اطار مفاهيمي شامل بما فيه الكفاية وقمين في الوقت ذاته بتوفير قوة تكون عامل توحيد • ولذا فان من الضرورى اتباع نهج عملي وانتقائي بدرجة أكبر داخل الأونكتاد في المستقبل ، واعتبار مواضيع مثل المواضيع التي تجرى مناقشتها حاليا تحت البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال خلفية لعمل الاونكتاد بدلا من أن تكون في المقدمة •

١٤٠ــ وقال أنه يشعر ببعض الارتباك ازاء الوثائق التي قدمتها الأمانة تحت البند ٤ ، وهو ينضم الى الوفود الأخرى التي لا يسعها قبول الآراء التي أعربت عنها الأمانة فيما يتعلق بالتضخم • وتساءل على نحو أعم عن الوثائق التي يمكن أن تكون مناسبة • وألمح الى أن هناك موادا عديدة متوفرة لدى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ولدى المنظمات الخاصة وغير متاحة بجميع لغات العمل ، وتساءل عما اذا كان من غير الممكن دعوة الأمانة الى تقديم دراسة استقصائية بشأن هذه المواد ، مع التقديم لها ، حسب الرغبة ، بكلمة من الأمين العام للاونكتاد • فمثل هذه الوثائق ستوفر أساسا مفيدا لمناقشة هذه القضايا • وهو يعتقد أيضا أن المناقشات ينبغي أن تكون غير رسمية وبدون محاضر وذلك من أجل تسهيل تبادل أوسع في وجهات النظر • وقال في ختام كلمته أن من النتائج المفيدة التي يمكن أن تخرج بها الدورة الحالية تقديم فكرة أوضح عن نوع الوثائق المناسبة للموضوع ، والاتفاق على اتخاذ مقرر في الدورة القادمة للمجلس بشأن الكيفيات التي يجب أن تعالج بها هذه القضايا •

١٤١ــ وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أنه يشك فيما اذا كانت ستجرى أية مفاوضات عالمية في اطار الأونكتاد في ذات الوقت الذى ستجرى فيه المفاوضات العالمية في نيويورك •

١٤٢ــ وقال ممثل العراق أن وفده يأسف لعدم تقديم وفود المجموعة باء تفسيرا لأسباب فشل المفاوضات الشاملة في نيويورك ، وبدلا من ذلك ، أخذت على نفسها مهمة الدفاع عن وضع البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، وأثارت قضايا لا تقع في اطار البند ٣ من جدول الأعمال ، الذى يتعلق بتقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم • فالأونكتاد ليس ، ولن يكون ، المحفل المناسب لمناقشة قضية الطاقة وللتفاوض عليها • وفي ذلك الصدد ، تساءل عن سبب عدم تقديمها ردا واحدا على الاقتراح الذى قدمه **السيد صدام حسين رئيس جمهورية العراق في الدورة الخامسة للأونكتاد ، بانشاء صندوق** دولي طويل الأجل للتعويض عن التضخم ، تساهم فيه جميع البلدان المتقدمة ،

Digitized by UNOG Library

بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، بمقدار يعادل تضخم أسعار صادراتها من البضائع المصنوعة والتكنولوجيا الى البلدان النامية • وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تساهم البلدان النامية المصدرة للنفط بمقدار يعادل الزيادة في سعر النفط المصدر الى البلدان النامية • وقد نفذت حكومته الاقتراح على أساس ثنائي ، وهي الآن فضلا عن ذلك ، تقدم الى البلدان النامية مساعدة انمائية تبلغ حوالي ٥ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، على خلاف البلدان المتقدمة التي رفض أغلبها أن يساهم ولو حتى بالرقم المستهدف البالغ ٧ر٠ في المائة • وكثيرا ما أبدى بلده استعدادا لأن يناقش ، في محفل مناسب ، مثل الأمم المتحدة ، مسألة الطاقة ، مع بعض القضايا الرئيسية الأخرى مثل التجارة ، واصلاح النظام النقدي الدولي ، والتدفقات المالية الى البلدان النامية ، ونقل التكنولوجيا • الا أن بلدان المجموعة باء تفتقر الى الارادة السياسية اللازمة ، وتبدو أكثر اهتماما باثارة مسائل لا تفيد أحدا • وفي ختام كلمته أشار الى التحليل الذي أجراه خبير استشاري ، بتكليف من الأونكتاد ، والذي يبين آثار التضخم على البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) وغيرها من البلدان النامية (TD/B/C.3/145)(٩) •

١٤٣ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة دال أن ثمة حالة جد معقدة قد تطورت خلال عقد السبعينات • فان الذي يطلق عليه في الغالب الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن بالأصح أن يوصف بأنه أزمة في الاقتصادات الرأسمالية • ولا يكفي أن يقتصر على تقرير وقائع الحالة الراهنة ، وانما يجب أن يذكر بوضوح أن أسبابها لم تنشأ لا في البلدان الاشتراكية ولا في البلدان النامية • وهي لا تعزى الى ترابط الاقتصادات ولكن الى ظروف البلدان الرأسمالية الرائدة •

١٤٤ــ ومن الجوانب الأخرى للحالة الراهنة ، سباق التسلح المتجدد الذي هو مدعاة لقلق كل البلدان والشعوب. فالواقع أنه كان ثمة تهديدات باستخدام القوة ضد البلدان النامية خلال الشهور القليلة الماضية . وقد أكدت الأحداث التي أعقبت الدورة الخامسة للأونكتاد التحليل الذي قدمته البلدان الاشتراكية الى المؤتمر (انظر الفقرة ٨٠) .ومما يؤسف له أن الدول المسؤولة عن هذه الحاله لا تحاول التغلب عليها ، ولكنها تخلق بالأحرى عوائق جديدة ، بما في ذلك اللجوء الى تدابير حمائية جديدة. فينبغي أن يضطلع الأونكتاد بمزيد من الدراسات عن النزعة الحمائية وأن يستعرض نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . فلقد كان لتعزيز التدابير الحمائية أثر خطير ، ولا سيما على البلدان النامية ، وقد تمخض ، فيما تمخض عنه ، عن عبء أثقل من الديون على عاتق هذه البلدان .

١٤٥ــ وقال ان المشاكل العالمية تقتضي اجابة ملائمة وانه في هذا الصدد ينبغي للأونكتاد أن يتناول كل تدفقات التجارة • وأضاف قائلا ان عمليات الحصار هي انتهاك للتعاون الاقتصادي الدولي • ووافق مجموعة الـ ٧٧ على أنه ينبغي توجيه عناية أوفى للتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية •

---

(٩) " التنمية وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)"دراسة أعدها السيد عبد القادر سيد أحمد ، الخبير الاستشاري ، بناء على طلب أمانة الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

١٤٦ - ثم قال ان المجموعه دال بذلت جهودا صادقة لتوسيع نطاق التعاون الدولي ، كما ورد في الدراسة الاستعراضية للتجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المعروضة على المجلس في اطار البند ٧ من جدول الأعمال (TD/B/808 و Add.1) . وفي هذا الصدد ، يلاحظ أن تجارة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى تتزايد بسرعه ، خاصة مع البلدان النامية . فقد نجحت خمسة من تلك البلدان في تصميم واعتماد نظام مبسط ومنسق للأفضليات التجارية لصالح البلدان الناميه . وهي تقوم بتوسيع نطاق تعاونها الاقتصادى في ميادين أخرى كذلك ، كما قامت بتقديم مساعدة الى ٨٦ بلدا ناميا ، تنطوى على ٤٠٠ مشروع مستقل .

١٤٧ - وأشار الى الاعلان الذى قدمته البلدان الاشتراكية الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة بشأن مساهمة تلك البلدان في انجاز أهداف ومهام الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة (A/S-11/AC.1/4) . وقال ان النجاح يتطلب جوا من الثقه المتزايدة وتخفيف حدة التوترات . وفي هذا الصدد ، فان تجربه بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى والبلدان النامية تشير الى ما هو قائم من امكانات في هذا المجال .

١٤٨ - ان المجموعة دال تفهم فكرة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على أنها أداة للتحرر من الاستعمار الاقتصادى وبالتالي على انه مسألة سيادية بالنسبة لتلك البلدان . ولا يسع السياسات المتبعة في هذا الميدان أن تخفق في تحسين الظروف الاقتصاديه الدولية . والمجموعة دال مهتمة جدا باعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي ، وهي تعتقد أن التعاون الدولي اللازم لبلوغ تلك الغاية يقتضي بذل الجهود من أجل صيانة السلم العالمي . وفي هذا السياق أشار الى أن نزع السلاح سوف يتيح تحويل موارد تقدر بمليارات عديدة من الدولارات نحو الاستخدامات الاجتماعية في البلدان الناميه . وفي الختام ، استرعى الانتباه الى البلاغ الذى اعتمدته لجنة وزراء الشؤون الخارجية للدول الأعضاء في معاهدة وارسو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ (انظر A/34/825-S/13686 ، المرفق) . وهناك ، كما ورد فيه ، ضرورة لتعزيز الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان في اطار من التعاون العادل والديمقراطي .

١٤٩ - وقال المتحدث باسم مجموعه الـ ٧٧ ، معلقا على المناقشات التي جرت بشأن هذين البندين من جدول الأعمال ، ان مجموعته تخص بالشكر الأمين العام للأونكتاد لاستعراضه الدقيق والشامل للقضايا المعروضة على المجلس ، ولا سيما لاطار التغيير الهيكلي الذى وضع فيه القضايا التفصيلية . كما أن ممثله قد استكمل هذه الملاحظات بدراسة مفصلة لجانب محدد ، هو الاحتمالات المتوقعة للبلدان النامية على المدى الطويل وعلاقتها بنقل الموارد الحقيقية . كما أن مجموعة الـ ٧٧ تقدر اسهام المجموعة دال والصين وبعض أعضاء المجموعة باء في المناقشات ، الا أنها بالطبع قد خيب آمالها أن بعض البلدان الهامة في المجموعة باء تعذر عليها أن تفيد المجلس من وجهات نظرها .

Digitized by UNOG Library

١٥٠- ثم قال انه ، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، يود التأكيد على بعض النقاط :

(أ) لا ينبغي ان تتوهم المجموعة باء انها ، بعد فشلها في التوصل في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في نيويورك الى توافق في الآراء بشأن البدء في الجولة الشاملة للمفاوضات بشأن المواد الأولية والتجارة والطاقة والنقد والتمويل والتنمية ، ستستطيع نقل هذه المفاوضات الى الأونكتاد • فموقف مجموعته مازال كما ذكر في نهاية تلك الدورة الاستثنائية ؛

(ب) ينبغي لتحليل ودراسة التغيير الهيكلي في الاقتصاد العالمي ان يستمر في اطار الأونكتاد • فالبلدان النامية تحترم مواصلة برنامج عملها بنشاط ، مواصلة من شأنها ان يمثل اسهاما ملموسا من جانبها في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

١٥١- وفيما يتعلق بتقييم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية والقضايا والسياسات والتدابير الرامية الى تسهيل التغيير الهيكلي ، فان مجموعة الـ ٧٧ تنتظر من أمانة الأونكتاد القيام بمزيد من الدراسات التحليلية • وقد بين الأمين العام للأونكتاد ان مثل هذا التقرير التحليلي قيد الاعداد ، وأضاف ان مجموعته تطلب ان يشدد التقرير تشديدا خاصا على ترابط مشاكل التجارة والنقد والتمويل والتنمية لأنها تؤثر على احتمالات تنمية البلدان النامية • فينبغي ان يركز التقرير التحليلي بدقة على هذه القضايا ، مسترعيا الانتباه الى التدابير المحددة للسياسة العامة التي سوف تكون لازمة اذا أريد للبلدان النامية تحقيق أهداف النمو التي وردت في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، واذا أريد للعلاقات الاقتصادية الدولية ان تنبني على مبادئ الانصاف والمساواة في السيادة والعدل •

١٥٢- وقد اتفق الأمين العام للأونكتاد والوفود في وصف الحالة التجارية والاقتصادية الحالية بأنها حرجة وخطيرة ، بل ان احتمالات النمو في هذا الوضع أسوأ • وليس من الضروري ، بالتالي ، الافاضة في تكرار التقديرات الكمية لمعدلات النمو المتوقعة للسنتين القادمتين والتي وجد انها أقل بشكل هام ، ولا الاشارة الى ما لا نهاية الى العجز الضخم الذي تعانيه غالبية البلدان النامية ، أو الى عبء الديون المتزايد والبطالة اللذين أصبحا حاليا ظاهرة عالمية ، شأنهما في ذلك شأن التضخم • فالعالم يطيل في وصف وتحليل هذا الوضع الخطير ولكنه لسوء الحظ يقصر في اتخاذ تدابير علاجية مناسبة •

١٥٣- وأضاف ان مجموعة الـ ٧٧ ترى ان مسؤولية نشوء هذا الوضع تقع في معظمها على المجموعة المؤلفة من البلدان الصناعية الكبرى نظرا لأهميتها التاريخية بالنسبة للاقتصاد العالمي • فلقد انهار أساس هذا الاقتصاد " العالمي " ، واتبعت هذه البلدان ، دون نجاح ، نهجا أنانية واقليمية لايجاد حلول • وتأمل البلدان النامية الآن من البلدان الصناعية الكبرى ان تتخلى عن هذه النهج وتنضم اليها في اطار الأونكتاد للقيام ببحث تعاوني • وبالفعل ، لم تتمكن السياسات التي وضعتها هذه البلدان الصناعية خلال السنوات القليلة الماضية ، سواء منفردة أو مجتمعة ، من اعادة الاقتصاد العالمي الى أي شكل من أشكال الاستقرار والنظام • كما ان حلولها القصيرة الأجل للأزمات قد أهملت ، في وقت من الأوقات ، بوصفها غير قابلة للتطبيق • وعندما احتفظ ببعضها الآخر لفترات أطول نوعا ، كما هو الحال في بحث هذه البلدان المستمر عن حلول للتضخم ، فانها لم تنجح الا في زيادة معدل التضخم والبطالة في بلدانها نفسها ، دافعة

Digitized by UNOG Library

العالم الى حالة ركود قاسية ، ومسببة فساد الاقتصادات في خارج حدودها • وقد كان لكل تدبير اتخذ علاقة مباشرة بالتدابير الأخرى • فالسياسات التقييدية النقدية والمالية الرامية الى مكافحة التضخم أدت الى زيادة البطالة ، ومع ارتفاع البطالة لجأت هذه البلدان الى اتخاذ مزيد من التدابير الحمائية لا فيما بينها فقط ، وانما ، على نحو أكثر خطرا ، ضد صادرات البلدان النامية التي هل أقل ما يكون قدرة على تحمل تكاليف هذه التدابير كما تجلت في تعطل انتاجها وصادراتها •

١٥٤ــ ثم ان تدني حصائل الصادرات ، بالاضافة الى التدهور الهام في معدلات التبادل التجاري ، قد أدى ببعض البلدان النامية الى تمويل عملية التكيف باللجوء الى الأسواق الخاصة لرؤوس الأموال • اما تلك التي لا تتمكن من الوصول الى أسواق رؤوس الأموال وتلك التي لا تحويلات المساعدة الانمائية الرسمية كافية لها ، فقد اضطرت الى تخفيض مشاريعها الانمائية • ومع ذلك ، فقد ساهمت البلدان النامية ، كمجموعة ، في المحافظة على الدينامية الضئيلة التي كانت موجودة في الاقتصاد العالمي ، وذلك عن طريق امتصاصها لصادرات البلدان المتقدمة من المصنوعات • وأيا كانت النقطة التي يبدأ منها المرء لتحليل الوضع في البلدان المتقدمة ، سواء كانت التضخم أو النزعة الحمائية أو الفوضى النقدية العالمية او الانتاجية المنخفضة والآخذة في التدني أو الافراط في الاستهلاك أو خمول الاستثمارات ، فانها تؤدي جميعا الى الاقرار بعدم تمتع اقتصادياتها بالمرونة الهيكلية ، وتعرضها لاختلالات في التوازن • ولا يمكن لأي قدر من التدابير القصيرة الأجل في مجال السياسة العامة ان تحل هذه المشاكل الجوهرية • ولئن كان الاعتراف بذلك آخذا في الازدياد ، فان الاقرار بضرورة ايجاد وتنفيذ حلول طويلة الأجل مازال محدودا • ونظرا لأهمية الأنظمة الاقتصادية الصناعية الكبرى في الانتاج والتجارة العالميين ، فانه لا مفر من ان تنقل هذه الأنظمة مشاكلها الى الخارج وان تخلق صعوبات في وجه البلدان النامية • لهذا السبب كانت مجموعة الـ ٧٧ تدعو باستمرار الى مشاركة أوسع في اتخاذ القرارات في المؤسسات الدولية بحيث يساعد ذلك على صياغة السياسات طويلة الأجل المناسبة ويؤثر عليها •

١٥٥ــ وأضاف انه اذا كان قد استرعى الانتباه الى التضخم بشكل خاص ، فذلك لأن هذه القضية ما انفكت مطروحة على المجتمع الدولي منذ سنين عديدة • وقد رجت الجمعية العامة من الأمين العام للأونكتاد تقديم توصيات بشأن مكافحة التضخم ، ومجموعة الـ ٧٧ ترجوه تناول هذا الموضوع بوصفه موضوعا ملحا ذا أولوية بحيث يكون بالامكان تقديم التوصيات المناسبة ، من خلال مجلس التجارة والتنمية ، الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

١٥٦ــ ثم قال ان مجموعة الـ ٧٧ ، بعد استعراض الوثائق المقدمة في اطار البند الرابع من جدول الأعمال وبيان الأمين العام للأونكتاد ، تستطيع الموافقة على ان الاحتمالات بالنسبة للبلدان النامية ليست جذابة حقا في غياب نقل كاف للموارد الحقيقية جنبا الى جنب مع التغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد العالمي • وبلدان هذه المجموعة لا تعتقد ان المشكلة الأساسية التي تواجهها البلدان النامية هي بالضرورة بطء النمو في البلدان المتقدمة ، ولا حتى النقل غير الملائم للموارد الحقيقية • وهي ترغب في تناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل ، لا عند دراسة المجلس للمقترحات المتعلقة بوضع نظام فعال للتعاون المالي الدولي فحسب ، بل أيضا عندما يستكمل الأمين العام للأونكتاد اعداد التقرير التحليلي •

Digitized by UNOG Library

١٥٧- وأضاف ان مجموعة الـ ٧٧ تواصل حث البلدان الأعضاء في المجموعة دال على الانضمام اليها في القيام ببحث بناء عن نظام ترابط جديد يعترف بشرعية مختلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية • وأضاف انها تحيط علما ، في نفس الوقت ، ببيان ممثل الصين الذى دعم دائما طلباتها المعقولة • كما أدلت بعض البلدان الأعضاء في المجموعة بناء ، ولا سيما النرويج وهولندا وفرنسا ، ببعض التعليقات البناءة خلال المناقشات • وقال انه يود ، تبعا لذلك ، تشجيعها على القيام بمساع حميدة ضمن مجموعتها لضمان احراز تقدم سريع في القيام بتغييرات هيكلية على كل من الصعيدين الاقتصادى والمؤسسي ، مع اتباع نهج موضوعي ومفتوح في تناول المشاكل التي تتم مواجهتها • وقال انه يدعو المجموعة باء الى الانضمام الى مجموعة الـ ٧٧ ، في اطار الأونكتاد ، في ابتكار نهج تهدف الى اتخاذ اجراءات علاجية ، وفي الاقرار بأنه لا يمكن ان تترك التغييرات الهيكلية على الصعيد الخطابي فقط • وذكر ان من الواضح تلقائيا ، نظرا لأنه لابد من الانطلاق من الترابط الذى يقوم على عدم المساواة ، انه لابد من اتخاذ خطوات لتصحيح هذا الوضع •

١٥٨- ومضى يقول ان مجموعة الـ ٧٧ تتطلع الى دورة المجلس القادمة حيث سيتم تناول بندى جدول الأعمال المذكورين على أساس الوثائق التي يعدها الأمين العام للأونكتاد والتي تركز بوضوح كامل وبدقة على القضايا الرئيسية • وأعرب عن أمله ، في ان تتفق المجموعات الأخرى مع مجموعته ، عند الوصول الى دراسة هذه القضايا على ضرورة القيام بمزيد من الأعمال بشأن وضع قواعد ومبادئ جديدة توجه العلاقات الاقتصادية الدولية •

١٥٩- وقال انه على ثقة بأنه سيتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن ابقاء كل من البندين ٣ و ٤ على جدول الأعمال ، فالبند ٤ كان بندا دائما في جدول أعمال المجلس ، أما البند ٣ فلابد من اتخاذ مقرر ملائم لضمان بقائه هو الآخر في جدول أعمال الدورة القادمة •

الاجراءات التي اتخذها المجلس

١٦٠- قرر المجلس في جلسته ٥٤٤ التي انعقدت في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ، بناء على اقتراح من الرئيس ، احالة البند ٣ من جدول الاعمال الى دورته الثانية والعشرين ، وادراجه وفقا لذلك في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة •

١٦١- وقرر المجلس في نفس الجلسة احالة مشروع القرار بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي (١٠) الى دورته الثانية والعشرين للنظر فيه من جديد واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنه •

---

(١٠) TD/B/L.360 ، مستنسخة في الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

المسائل المحددة الناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الحادية والعشرين

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٦٢- أحيل هذا البند من جدول الأعمال الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير بشأنه ، باستثناء قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) الذى نظرت فيه اللجنة الثالثة للدورة ، والفقرة ٤ من الفرع ثانيا ، من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) التي نظر فيها الفريق العامل المعني بترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد .

ألف - قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥)

(الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٦٣- ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد أن الأمانة كانت قد قدمت الى المجلس ،في دورته العشرين وثيقة (TD/B/L.554) تستعرض خلفيه مسألة فريق الخبراء المتوخى في قرار المؤتمر ١٠٢ (د - ٥) وقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ولا سيما مسألة المنهجية التي يتعين اتباعها في قياس تدفقات الموارد وتحدد معالم الأجراء الممكن للمجلس اتخاذه . وقال انه ، لما كان قد اتضح من المناقشة التي جرت في تلك الدورة أن القضية يكتنفها بعض الغموض ، فقد قدمت الأمانة اضافة لتلك الوثيقه لينظر فيها المجلس في دورته الراهنه وهي توضح الطابع التقني للقضايا التي يتعين أن ينظرها فريق الخبراء المقترح .

١٦٤- وأضاف انه ، على أثر المشاورات التي جرت مع مقر الامم المتحدة بصدد المتابعة المطلوبة من الأمين العام للامم المتحدة في الفقرة ٦ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) والفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ ، فقد خلص الرأى الى أن الأونكتاد لن يكون متعجلا أو غير مصيب اذا هو قرر مواصلة النظر في مسألة الحاجة الى دعوة فريق من الخبراء يعنى بهذا الموضوع ، بالنظر الى الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة حين طلبت الى المجلس بصراحة النص أن يواصل دراسة هذه المسألة في دورته العشرين . وغني عن القول ان اتخاذ المجلس مثل هذا الاجراء لن يكون من شأنه أن يؤثر بأى وجه على اختصاصات أو مسؤوليات الأمين العام للأمم المتحدة في شأن اتخاذ التدابير اللازمة بعد مشاورات مع كافة الهيئات المعنية بصدد القيام داخل الامم المتحدة بتنسيق معالجة مسألة " نزوح الأدمغة " ، وهي الاختصاصات والمسؤوليات التي أوكلوا اليه المؤتمر في مانيلا وأوكلتها اليه الجمعية العامة ، كما لن يكون من شأنه الاخلال بتقسيم مجالات الاختصاص الذى سوف تتمخض عنه المشاورات الجارية من قبل . ففي أعقاب الدعوة التي وردت صيغتها في قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) طرحت القضية على آلية التنسيق المشتركة بين الأمانات ، اذ أدرجت في جدول أعمال اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية لشؤون البرامج . ولا يعرف بعد متى تنتهي اللجنة من حل الموضوع .

Digitized by UNOG Library

١٦٥- وذكر الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ أن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على المسألة ، وتعتزم طرح مشروع قرار بشأن الموضوع • وفي الجلسة السابعة للجنة الدورة يوم ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ قدم مشروع القرار TD/B(XXI)/SC.I/L.2 ، مشيرا الى أنه يتضمن جانبا مؤسسيا وجانبا موضوعيا في آن معا • ففيما يتعلق بالجانب المؤسسي ، قال ان مجموعة الـ ٧٧ تفهم أن قيام المجلس في الدورة الحالية بدعوة فريق الخبراء الى الانعقاد لن يخل بالقرار النهائي الذي يتخذه الأمين العام للامم المتحدة استجابة للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ ، واختتم كلمته بقوله انه سيكون من شأن فريق الخبراء ان يتخذ قرارا بشأن جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية •

١٦٦- وقال الناطق باسم المجموعة باء أن بلدان مجموعته ترحب بالمبادرة التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ بتقديمها مشروع قرار يبدو لها أن من شأنه ان يساعد على تيسير النظر في المسألة • وأضاف أن من الجلي ، على ضوء بيان ممثل الأمين العام للأونكتاد ، أن مسألة التدابير الضرورية التي يتعين على الأمين العام للامم المتحدة أن يتخذها في أمر تنسيق معالجة هذا الموضوع ، عملا بالفقرة ٦ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) والفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ ، لا تزال محل النظر داخل منظومة الامم المتحدة • كما ان الاستخلاصات المبدئية التي وصلت اليها المشاورات داخل الأمانة تشير هي الاخرى الى أن المجلس "لن يكون متعجلا اذا هو واصل النظر في مسألة الحاجة الى دعوة فريق خبراء يعنى بالموضوع" • الا ان الاستخلاصات المبدئية لا تذكر أي رأي حول تصرف المجلس هل يكون متعجلا أو هل يجانبه الصواب اذا هو لجأ الى اتخاذ قرار بشأن الترتيبات المناسبة قبل أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة قد اتخذ التدابير الضرورية • وأضاف أن الجزء الثاني من الاستخلاصات قد أقنع مجموعته بأنه سيكون من المستصوب أن يؤجل المجلس اتخاذ أي قرار حول الموضوع الى أن تكون قد اتخذت تدابير التنسيق الضرورية بعد النظر في المسألة من قبل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية والهيئات المختصة الأخرى •

١٦٧- ثم قال ان مجموعته تقترح أن يقوم المجلس بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة الى التعجيل باتخاذ قرار بصدد الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ حتى تستطاع مباشرة العمل في هذا المجال • كما تقترح أن يقوم المجلس ، بانتظار ذلك ، باحالة هذا البند الى دورته الثانية والعشرين ، على أمل أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة قد قام خلال ذلك باتخاذ قراره في موضوع التنسيق •

١٦٨- أما المذكرة التي قدمتها الأمانة (TD/B/L.554/Add.1) فان المناقشات الأولية حولها فيما بين بلدان المجموعة باء قد أسفرت عن التعليقات التالية : ان المذكرة فيما يبدو تفترض سلفا ان في المستطاع قياس تدفقات الموارد البشرية على وجه نافع ، هذا مع ان ما طلبته الجمعية هو النظر في اتخاذ ترتيبات مناسبة لدراسة امكانية قياس التدفقات المذكورة • اي ان المطلوب من المجلس ، بعبارة أخرى ، هو ان يبت فيما اذا كان من شأن قياس هذه التدفقات ان يكون ممكنا وعمليا وأن يسفر عن أية فائدة • وهكذا يتبدى ان مذكرة الأمانة تستبق الاجابة على هذا السؤال • والمجموعة باء تأمل أن يكون هناك تقدم يتحقق في اعداد الأمانة للدراسات العملية الاخرى التي دعا اليها قرار لجنة نقل التكنولوجيا ٧ (د-٢) وقرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) في فقرته السابعة ، وقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ في فقرته السادسة •

Digitized by UNOG Library

١٦٩- وقال الناطق باسم المجموعة دال ان اتخاذ تدابير على قصد الخلاص من سوء آثار " نزوح الأدمغة " على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية أخذ يتزايد أهمية في اطار مجموعة التدابير اللازمة لبلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، كما نوّهت بذلك وفود كثيرة في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة . **واقترح أن توضع موضع الاعتبار في برنامج عمل الأونكتاد المقبل ، الاقتراحات التي تم الاعراب عنها خلال تلك الدورة الاستثنائية . وقال ان مجموعته ، في الدورة الخامسة للأونكتاد وفي الدورة العشرين على السواء ، قد أعربت عن دعمها لممارسة البلدان النامية حقها المشروع في التعويض عن الخسائر اللاحقة بها من جراء " نزوح الأدمغة " .** وأعرب عن تأييده لمشروع القرار المقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ وقال ان فريق الخبراء يجب أن يدعى للانعقاد على أساس جغرافي عريض و منصف . كما اقترح ان يضع فريق الخبراء في اعتباره أيضا ، خلال عمله ، الدراسات التي تضطلع بها منظمات أخرى ، بحيث يمكن تفادي الازدواج الذي لا مبرر له .

١٧٠- وقدم الرئيس في الجلسة الختامية المنعقدة في ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ مشروع قرار (TD/B(XXI)/SC.I/L.4)، في أعقاب المشاورات غير الرسمية التي أجراها ، وسحب مشروع القرار (TD/B(XXI)/SC.I/L.2) .

١٧١- وفي الجلسة نفسها ، أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس مشروع القرار TD/B(XXI)/SC.I/L.4

١٧٢- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تنضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار بناء على الفهم بأن فريق الخبراء سيجتمع على اساس مبدأ التوزيع الجغرافي الواسع والعادل .

١٧٣- أكد الرئيس أن هناك تفاهما بين جميع المجموعات على وجوب عقد فريق الخبراء **الحكومي الدولي** على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي الواسع والعادل .

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٧٤- اعتمد المجلس في جلسته ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ مشروع القرار الموصى به من اللجنة الاولى للدورة [للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول ، القرار ٢١٩ (د-٢١)]

باء - قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥)

(مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٧٥- لفت الرئيس النظر الى تقرير مرحلي أعده الأمين العام للأونكتاد (TD/B/820) حول مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية .

١٧٦- ولاحظ ممثل نيجيريا ان التقرير بالغ القصر ، وأنه يبدو أن قدرا ضئيلا من العمل يجرى في الواقع القيام به تنفيذا للقرار ١٠٩ (د-٥) . وأعرب عن أمله في أن يتوفر للمجلس في دورته الثانية والعشرين تقريرا أوفى وأكثر تفصيلا ، وأن يكثف الأمين العام للأونكتاد الجهود لهذا الغرض .

Digitized by UNOG Library

١٧٧ــ وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن تستطيع الأمانة استكمال الدراسات في أسرع وقت ممكن • وقال انه يتبنى الآراء التي أعرب عنها ممثل نيجيريا •

١٧٨ــ وقال الناطق باسم المجموعة دال ، وهو يحيط علما بتقرير الأمانة ، انه يؤيد الرأى القائل بأن العمل في هذا المجال لا يزال غير مرض • وقال ان مجموعته تعتبر أن من الضرورى التأكيد على أن من شأن اعداد الدراسات المتعلقة بالشعوب والبلدان التي لا تزال تعيش في ظل السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي ، بما في ذلك الدراسة المتعلقة بفلسطين ، أن يخدم هدف الجمعية العامة من حيث التعجيل بقدر الامكان في تأمين التطبيق التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة • وأكد الموقف المبدئي الذى تتخذه البلدان الاشتراكية والمتمثل في دعمها الثابت الذى لا تحيد عنه لكفاح الشعوب من أجل تحررها الوطني والاجتماعي ، ولا سيما كفاح شعوب ناميبيا وافريقيا الجنوبية وفلسطين ، كما أكد أن البلدان الاشتراكية تدعم بكل تأييدها كفاح شعب زمبابوى البطولي من أجل حريته واستقلاله ، هذا الكفاح الذى انتهى مؤخرا الى نصر عظيم • وقال ان المجموعة دال واثقة من أن الأمين العام للأونكتاد والمسؤولين تجاهه يدركون تماما أهمية المشكلة ، وانه سوف يقدم الدراسات المذكورة أعلاه في الوقت المناسب ، بحيث يتمكن المجلس من اتخاذ تدابير اضافية في دورته القادمة •

١٧٩ــ وأعربت المراقبة الحاضرة عن مؤتمر ازانيا العموم افريقيا عن شكر منظمتها للبلدان الافريقية وغيرها من البلدان والمنظمات التقدمية على تأييدها الذى لا ينثني لحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي • وأشادت بتجربة زمبابوى بوصفها مصدر الهام لشعبي ناميبيا وازانيا في كفاحهما العادل من أجل التحرير الوطني وتقرير المصير ، وكررت الاعراب عن مساندة منظمتها لشعوب ناميبيا ، وفلسطين ، والصحراء الغربية ، وامريكا اللاتينية ، وآسيا ، في كفاحها العادل من اجل الاستقلال وتقرير المصير •

١٨٠ــ واسترعت الانتباه الى مشاكل الملايين من شعبها الذين حرمهم من حق الاستقلال وتقرير المصير نظام المستوطنين العنصريين الاستعمارى الذى كانت سياساته الممثلة في الفصل العنصرى وسيادة البيض صدمة للانسانية ولقيت الادانة من العالم أجمع ، قائلة انه نظام يسعى الى تدمير القيمة الانسانية لدى الشعب الافريقي والى أن يجعل من الجماهير المضطهدة في ازانيا جيوشا من الآلات تطرح في سوق الاقتصاد نهبا لأقصى قدر من الاستغلال لصالح الاقلية من العنصريين الاستعماريين وحلفائهم ، مثل جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة **لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا واليابان اذا لم نسم سوى القليل ، هؤلاء الحلفاء المسؤولين عن تزييت جهاز الفصل العنصرى وعن استمرار قهر واستغلال الشعب الافريقي وبلدها ، آزانيا ، برغم قرارات الأمم المتحدة المتكررة بشأن حظر الأسلحة ، وحظر الروابط التجارية ، الخ .**

١٨١ــ ثم قالت ان الاستعمار غول يجب على العالم كله ان يعمل من أجل تدميره ومن أجل تحرير ازانيا وناميبيا تحريرا كاملا من براثن الاستعمار والفصل العنصرى ، وهذا هو الضمان الوحيد لخلق الظروف الملائمة للسلم والأمن في الجنوب الافريقي وفي القارة الافريقية برمتها •

١٨٢ــ وأضافت أن منظمتها تود تنبيه المجلس الى الوضع الحالي في ازانيا ، حيث تخوض الجماهير المناضلة ــ وخاصة الشباب والعمال ــ معركة مستميتة مع نظام جنوب افريقيا القهرى الاستعماري ، حيث غدت المجازر الوحشية أمرا يوميا •

Digitized by UNOG Library

١٨٣- وأضافت ان من بين المهام الرئيسية لمنظمتها العمل على تنمية اليد العاملة لبلدها بحيث تلبي احتياجاتها الحالية والمقبلة كيما يتمكن شعبها من المضي بالكفاح الى ما وراء مرحلة التحرير الوطني الحالية ، أي الى مرحلة اعادة البناء • وكيما تحقق هذا الهدف فهي تحتاج الى مساعدة الاونكتاد ، وأعربت عن أملها في أن يعقب الانتهاء من دراسة الاونكتاد تنفيذ عملي لبرنامج مساعدة حركات التحرير الوطني ، وشكرت للاونكتاد العمل الذى اضطلع به حتى الآن •

١٨٤- واختتمت كلمتها بأن كررت تصميم منظمتها على تحرير ازانيا من الحكم الاستعمارى •

١٨٥- واقترح الرئيس ان تحيط لجنة الدورة علما بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/820) •

١٨٦- وأشار ممثل نيجيريا الى بيانه السابق بشأن الموضوع ، فقال ان وفده يقبل ان تحيط لجنة الدورة علما بالتقرير المرحلي ، على ان يكون مفهوما ان الامانة ستقدم تقريرا شاملا عن الموضوع الى المجلس في دورته الثانية والعشرين •

١٨٧- وأيد الناطق باسم المجموعة دال هذا الفهوم •

١٨٨- وقام ممثل مدغشقر بسؤال الرئيس عما اذا كانت صيغة اقتراحه تعني ان الامانة ستكثف وتستكمل الدراسات التي تضطلع بها عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) •

١٨٩- وأجاب الرئيس قائلا ان الصيغة التي اقترحها هي مجرد تجسيد للواقع ، وهو أن الوثيقة TD/B/820 قد عرضت على لجنة الدورة وان هذه احاطت علما بها • وقال انه يرى أن الجواب على السؤال الذى طرحه ممثل مدغشقر يتبدى في البيانات التي ألقاها ممثلو المجموعات الاقليمية ، ومنها مجموعة الـ ٧٧ ، من حيث أنها حثت الأمانة على مضاعفة جهودها وعلى السهر ، الى أقصى المستطاع، على ضمان اتاحة الدراسات المذكورة للمجلس في دورته الثانية والعشرين • وقال انه يفهم ان تسجيل هذه البيانات في تقرير الدورة يعكس كليا موقف المجموعات الاقليمية ، وأن الأمانة قد وضعت في اعتبارها الكامل الآراء التي تم الاعراب عنها •

١٩٠- وقال ممثل مدغشقر ان وفده ، على ضوء الايضاح الايجابي الذى قدمه الرئيس ، يقبل الاقتراح بروح التسوية •

١٩١- وبين ممثل الصين ان وفده ينتظر من الأمانة ان تكمل الدراسات المضطلع بها في نطاق البند ١٠٩ (د-٥) بأسرع ما في الامكان •

١٩٢- وذكر ممثل بلجيكا ان وفده ألقى بيانا في مانيلا ، باسم الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبي ، بشأن القرار ١٠٩ (د-٥) ، الذى يرغب في ان يشير اليه في هذا الصدد •

١٩٣- وبين الناطق باسم المجموعة باء أن مجموعته تؤيد اقتراح الرئيس بأن تحيط لجنة الدورة علما بالتقرير المرحلي المقدم من الامين العام للاونكتاد (TD/B/820) •

١٩٤- وأعاد ممثل اسرائيل الى الذاكرة ان وفده قد اقترع ، جنبا الى جنب مع عدد من الوفود الاخرى ، ضد القرار ١٠٩ (د-٥) ، وان هذا الوفد يصر على موقفه كما ظهر في الوثيقة TD/268/Add.1، ومن ثم فانه يعارض الرحلات الميدانية المتوخاة المشار اليها في التقرير المرحلي •

Digitized by UNOG Library

١٩٥- وقال ممثل الولايات المتحده الامريكيه ان وفده يؤيد الاقتراح بالاحاطة علما بالتقرير المرحلي على أن يكون مفهوما أن هذا الاقتراح لا يخل بالموقف الذى اتخذه بلده حين اقترع ، مع عدد من البلدان الأعضاء في المجموعة باء ، ضد القرار ١٠٩ (د - ٥) .

١٩٦- وفي الجلسة الختاميه ، تكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية بالاصالة عن بلده وبالنيابة عن ممثلي جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشماليةواليابان وقال انهم يرون أنفسهم مضطرين لأن يحيطوا علما بما قالته المراقبة غير الحكومية في الجلسة السابقة من جلسات لجنة الدورة . فمن المؤسف أن المراقبة غير الحكومية التي دعيت للادلاء ببيان شفوى بمقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلي قد استغلت هذه المناسبة للقيام بتهجمات سياسية على بعض الدول الأعضاء في الأونكتاد . وأضاف أنهم لن يحاولوا الرد على تلك الاتهامات ، التي يعتبرون أن لا أساس لها من الصحة ، فلو ردوا عليها لصرفوا الانتباه عن المهام الخطيرة والحقيقية للمنظمة .

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٩٧- ان المجلس ، باحاطته علما بتقرير اللجنة الأولى للدوره ، في جلسته ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، قد أحاط علما بالتقرير المرحلي للأمين العام للأونكتاد (TD/B/820) .

جيم - قرار المؤتمر ١١٤ (د-٥)

(المسائل المؤسسية)

١٩٨- نظر في هذا البند الفرعي بالاقتران مع البند ٦ الفريق العامل للدوره المعني بترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد (انظر الفصل التاسع) .

دال - قرار المؤتمر ١١٩ (د-٥)

(الحمائية في قطاع الخدمات)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

١٩٩- أخذت اللجنة علما بمذكرة أمانة الأونكتاد (TD/B/804) بشأن تنفيذ دراسة وتحليل لما لممارسات الطيران المدني التمييزية والمجحفة التي تطبقها البلدان المتقدمة من أثر على النقل الجوى ، بما في ذلك الشحن الجوى والسياحة الجوية في البلدان الناميه .

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٠٠- ان المجلس ، باحاطته علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة في جلسته ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، قد أحاط علما بمذكرة أمانة الأونكتاد (TD/B/804) .

هاء - قرار المؤتمر ١٢٨ (د - ٥)

(اصلاح النظام النقدى الدولي)

٢٠١- نظر في هذا البند الفرعي لدى النظر في البند ٩ (انظر الفصل السابع ، الفرع باء) .

Digitized by UNOG Library

باء - قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥)

(الحمائية والتكيف الهيكلي)

أ - النظر في الموضوع في اللجنة الثالثة للدورة

٢٠١- قدم الأمين العام للأونكتاد مفتتحا المناقشة بشأن هذا البند أن حصة البلدان النامية في مجمل تجارة وإن كانت لا تزال صغيرة جدا، كما يظهر في تقرير أمانة الأونكتاد المعنون " التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة : القضايا والسياسات " (TD/B/805) . ومع أن معدلات النمو الخاصة بهذه البلدان كانت أسرع من تلك الخاصة بالبلدان المتقدمة فانها لم تكن بالسرعة الكافية لبلوغ الهدف المنشود . وقد تميزت الفترة ١٩٦٠-١٩٧٨ على العموم بتوسع سريع في الانتاج الصناعي العالمي ، وحدث نمو صناعي مذهل في عدد محدود من البلدان النامية . لكن العقبات القائمة أو الجديدة أمام التجارة حالت دون تمكن البلدان النامية من توسيع نطاق الانتاج المجزي لمجموعة كبيرة من السلع ، وخصوصا المنتجات القائمة على تحضير المواد الخام المحلية . ونعمت البلدان النامية بميزتها النسبية الرئيسية في المنتجات الكثيفة العمالة ، مع ان هذه هي المنتجات ذاتها التي تؤلف المجالات المحمية بصورة تقليدية في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي .

٢٠٣- وقال ان عملية التصنيع في البلدان النامية لا ينبغي أن ينظر اليها على أنها مرتبطة حصرا بنمط من التغيير الهيكلي تصنع فيه هذه البلدان نفسها بمجرد قيامها بانتاج السلع التي كانت تنتجها البلدان المتقدمة حتى الآن . فمع زيادة توفر التكنولوجيات المتقدمة ، أصبح بالامكان في ظروف معينة تقصير مراحل التنمية وحتى القيام بقفزات نوعية وكمية . وقد يؤدي هذا الى جعل التغيير في الميزة النسبية أكثر دينامية وتعقيدا والى خفض القدرة على التنبؤ به ، الأمر الذي يتطلب استجابة أسرع وأكثر مرونة في التجارة وفي التكيفات الصناعية .

٢٠٤- وبالنظر الى ما لوحظ في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي من ميل الى اعتبار نمو صادرات البلدان النامية من المصنوعات تهديدا كامنا للهياكل الصناعية السائدة عندها ، فان سياساتها الصناعية المحلية كانت مزيجا من التكيفات المستقبلية ومن التدابير المحلية الدفاعية . وظهرت الحاجة الى أن يعرف بعبارات أكثر دقة مفهوم سياسات التكيف الايجابي وعلاقة هذه الأخيرة بالسياسات التجارية ، وعلى وجه الخصوص الآثار الممكنة لخطوط تدابير التكيف الايجابي المختلفة على التجارة والتنمية في البلدان النامية .

٢٠٥- وتطرق الى التجارة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الاعضاء في المجموعة دال ، فقال ان هذه البلدان ، الى جانب جهودها الرامية الى تنشيط التجارة بين الشرق والغرب ، ظلت تسعى الى تنمية التجارة والتعاون مع البلدان النامية ، وخصوصا في الميدان الصناعي . وحتى الآن ، لم يكن أثر هذا التعاون من حيث خلق فرص التبادل التجاري هو ذات أثره في حالة التجارة بين الشرق والغرب . ولكن ، مع الخبرة المكتسبة في مجال التجارة بين الشرق والغرب ، يمكن أيضا لترتيبات التعاون الصناعي أن تصبح أداة قوية في التجارة بين الشرق والجنوب في مجال المصنوعات ، شريطة أن تجرى التكيفات لتلبية شروط البلدان النامية ومتطلباتها .

٢٠٦- وأعرب عن شعوره بأن الاستنتاج الرئيسي الذي يبرز من تقرير الامانة هو أن التكيف الهيكلي ينبغي أن ينظر اليه على أنه وثيق الصلة لا بالسياسات التجارية وحسب وانما أيضا بوضع نظام متماسك للتجارة العالمية . فضمن مثل هذا الاطار، يمكن للطاقة التصديرية المتعاظمة للبلدان النامية أن تتكيف من خلال عملية تكيف دينامي نشيطة في اقتصاديات البلدان المصنعة .

Digitized by UNOG Library

٢٠٧- وأشار الى التقرير الذى أعدته الأمانة بعنوان استعراض التطورات المنطوية على تقييدات تجارية (TD/B/805/Supp.3) فقال ان الكثير من المواد ذات الصلة غير متوفرة علانية • لذلك ، اذا كان الاستعراض يسلط الضوء على تدابير بعض البلدان أكثر مما يسلطه على تدابير بلدان أخرى، فلا ينبغي اعتبار ذلك دلالة على الدرجة النسبية للتقييد في أنظمتها التجارية • وبالنظر الى أن مجموعة متنوعة من الحواجز غير التعريفية كانت في نهاية ١٩٧٩ لا تزال سارية المفعول مؤثرة على عدد من المنتجات ، الزراعية والصناعية على حد سواء ، التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية، فقد أكد الاستعراض على الحاجة الى بعض المبادىء التوجيهية لتيسير تحرير هذه التدابير ، مع مراعاة أمور منها (أ) الحاجة الى اطار زمني محكم التحديد لازالة أو خفض التقييدات التجارية ؛ (ب) طرائق ازالة هذه التقييدات أو محوها تدريجيا ؛ (ج) ريثما تتم ازالة التقييدات التجارية نهائيا ، ينبغي اتخاذ تدابير من أجل زيادة الحصص القائمة حاليا لصالح البلدان النامية ، بما في ذلك البلدان النامية الموردة الجديدة والصغيرة ؛ (د) الحاجة الى ازالة الجوانب التمييزية للتقييدات التجارية •

٢٠٨- وأشار الى التقرير الذى أعدته الأمانة بعنوان " نهوج للدراسات الافرادية في التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة " (TD/B/805/Supp.1) فقال ان التجربة قد بينت بوضوح أن خفض الحواجز التجارية قد أدى الى توسع في التجارة من خلال مزيد من التخصص داخل الصناعات، لا الى ازالة صناعات بكاملها كما كان يمكن أن تتنبأ به التفسيرات التقليدية للتجارة الدولية • يضاف الى ذلك أن التكاليف القصيرة المدى للتكيفات الهيكلية داخل الصناعات يمكن خفضها الى حد كبير (بسبب زيادة امكانيات اعادة توزيع التجهيزات الرأسمالية والايدى العاملة ، الى جانب التكاليف الاقل لاعادة تدريب الايدى العاملة ضمن الصناعة الواحدة) بالمقارنة مع تكاليف التغييرات الهيكلية التي تتطلب تحويلات كبيرة لعوامل الانتاج من صناعة الى أخرى ، مما قد ينطوى أيضا على النقل الى موقع جغرافي آخر • وفي ضوء هذه الاعتبارات ، تجرى أمانة الاونكتاد مزيدا من البحث في مجال التخصص داخل الصناعات كوسيلة لتوسيع نطاق الصادرات الصناعية من البلدان النامية وكطريق ممكن لاحداث مزيد من الانسجام بين ديناميات النمو الصناعي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء • وسوف يشتمل هذا الجهد البحثي على سلسلة من الدراسات الافرادية بشأن الروابط بين التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة ، والاتجاهات الحمائية ، والتجارة المكثفة داخل الصناعات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجالات صناعية محددة • وباختصار ، ان المقصود بنهج الدراسات الافرادية أن يساهم في توفير معلومات أفضل وبعض الأفكار الثاقبة عن التطورات الصناعية المقبلة من أجل صانعي القرارات لدى الحكومات والعمل والصناعة المعنيين بالسياسات التي تؤثر في الهيكل الصناعي • وبهذا الصدد قال انه ينبغي النظر الى التقرير الذى أعدته الأمانة بعنوان " التجارة داخل الصناعات والتعاقد الدولي من الباطن " (TD/B/805/Supp.2) على أنه تتمة لنهج الدراسات الافرادية • ويبدو أن للتعاقد الدولي من الباطن والترتيبات المشابهة امكانيات كبيرة كوسيلة لتمكين البلدان النامية من الاشتراك في التجارة داخل الصناعات مع البلدان المتقدمة •

٢٠٩- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ انه ، على الرغم من أن قدرا كبيرا من الاهتمام قد تركز على الحمائية في السنوات الأخيرة ، فان القليل جدا من الاعمال المحددة قد تم لمكافحة المشكلة • ومع أن الحمائية كانت على العموم تؤثر في تجارة جميع البلدان ، فان التدابير التجارية التقييدية كانت تطبق أكثر فأكثر ازاء صادرات البلدان النامية من السلع المصنوعة والمنتجات الزراعية معا • وبما ان البلدان النامية غير قادرة على تنويع منتجاتها ، فانها تعتمد على عدد قليل جدا من المنتجات

Digitized by UNOG Library

التصديرية لتوسيع حصيلة صادراتها ، وتلك بالضبط هي القطاعات التي أخذت تشهد منحنيات متصاعدة في البلدان المتقدمة • وقد أعربت مجموعة الـ ٧٧ عن قلقها الشديد ازاء تشديد وتوسيع نطاق التدابير التقييدية في البلدان المتقدمة ، التي أوهنت صادرات البلدان النامية وأوجدت تهديدا خطيرا لاقتصادياتها •

٢١٠- وتطرق الى قطاع المصنوعات فقال انه اذا أريد للبلدان النامية أن تبلغ الهدف المحدد بنسبة ٢٥ في المائة كحصة لها من الانتاج الصناعي العالمي بحلول سنة ٢٠٠٠ كما أتفق على ذلك في اعلان وخطة عمل ليما ، مع حصة مقابلة في التجارة العالمية للمصنوعات بمقدار ٣٠ في المائة ، فان الأمر يتطلب التوسع في انتاج البلدان النامية وصادراتها على نحو أسرع • وعلى الرغم من التوسع الحاصل في صادرات البلدان النامية من المصنوعات ، لم تبلغ حصة هذه البلدان الا ٣٦ر٨ في المائة من الصادرات العالمية في عام ١٩٧٨ • ذلك أن عددا كبيرا من البلدان النامية لا تزال تعتمد في صادراتها الى حد كبير على المنتجات الزراعية • ولم تتغير السياسات التجارية والاقتصادية في البلدان المصنعة التي تكبح نمو انتاج وصادرات البلدان النامية في القطاعات التي لهذه الاخيرة فيها ميزة كامنة ، ولم تبذل جهود واعية لتشجيع انتاج وصادرات البلدان النامية ، فان التنمية الاقتصادية للبلدان النامية تبقى غير مؤكدة •

٢١١- وأعرب عن رأيه بأن الحجة الرئيسية التي غالبا ما يتذرع بها لتبرير السياسات الحمائية - ألا وهي الحاجة الى حماية فرصة العمل - لا يمكن تأييدها • وقال ان الدراسات التي أجرتها منظمة العمل الدولية تدل على أن الازالة التامة للحواجز التجارية المفروضة على الواردات من البلدان النامية لن تحدث نقصانا في العمالة في مجال المصنوعات لدى البلدان المتقدمة الا بنسبة ٥ر١ في المائة في غضون ٥ الى ١٠ سنوات ، في حين أن الانتقال السنوي للأيدي العاملة من جراء التغيير التكنولوجي يبلغ ٣ الى ٤ في المائة •

٢١٢- وقال ان البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء ذات مصلحة مشتركة في التغلب على الحمائية ، فان المصنوعات المصدرة من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي الى البلدان النامية في عام ١٩٧٨ وحده قد بلغت نحو ١٧٠ مليارا من الدولارات أو ٢٥ في المائة من مجموع صادراتها الى العالم من هذه المنتجات • ومقابل ذلك ، بلغت التجارة في الاتجاه المعاكس ٤٣ مليار دولار فقط • وقد كانت السوق الكبيرة التي توفرها البلدان النامية لمنتجات البلدان المتقدمة عاملا هاما في مساعدة هذه الأخيرة في فترة الانتكاس التي تلت عام ١٩٧٣ • ولو وافقت البلدان المتقدمة على كبح الحمائية وعلى تحرير التجارة في المنتجات التي تهم البلدان النامية ، لساعدت لا على حفز عملية التنمية في البلدان النامية وحسب وانما ساعدت نفسها أيضا على التغلب على حالة الانتكاس التي لا تزال مبتلية بها •

٢١٣- ان البلدان النامية بدأت تصبح بلدانا منافسة ومصدرة هامة للمواد الكثيفة العمالة والمنخفضة التكنولوجيا ، ويتعين الاستجابة للميزة النسبية التي أخذت تبرز لصالحها من خلال تغييرات هيكلية مناسبة حتى تستمد أقصى المنافع من التوزيع الدولي للعمل والتكيف الهيكلي هو الحل الدائم للضغوط الحمائية • وليس من شأن التدابير التقييدية التجارية الا عرقلة عملية التكيف الهيكلي واحداث أثر معاكس على توسع التجارة والانتاج العالميين • وخلال المناقشات الماضية ، شجب الحمائية كل من شارك في هذه المناقشات ، ولم يكن ثمة اختلاف في الرأى حول ضرورة اعتماد تدابير التكيف الهيكلي المناسبة • وقد أكد قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) من جديد أهمية التكيف الهيكلي لاحتواء الحمائية وتحقيق توزيع فعال للعمل وبلوغ الأهداف الانمائية للبلدان

Digitized by UNOG Library

النامية ، الا أن مسألة وضع خطة عمل محددة لمعالجة هذه المشكلة لم يجر التصدى لها بشكل جدى حتى الآن على الرغم من الاهداف المشتركة التي يشارك فيها الجميع •

٢١٤- وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تبدى أسفها لكون عدة تقييدات جديدة ظلت تطبق ازاء الواردات من البلدان النامية ، على الرغم من الالتزامات التي أخذتها البلدان المتقدمة على نفسها باحترام الأحكام المتعلقة بتجميد الوضع الراهن • وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ تود أن تكرر أن الاحكام المتعلقة بتجميد الوضع الراهن ينبغي التقيد بها بدقة • وعندما لا يمكن تفادى الانحراف عن الاحكام المتعلقة بتجميد الوضع الراهن ، لأسباب قاهرة وغير متوقعة ، ينبغي أن يكون مثل هذا الانحراف خاضعا للمشاورات والمراقبة المتعددة الأطراف والتعويض وفقا للمعايير والاجراءات المتفق عليها دوليا •

٢١٥- ان بعض الحواجز التجارية التي أقامتها البلدان المتقدمة ازاء الواردات من البلدان النامية ظلت باقية مدة طويلة الى درجة أنها أصبحت تبدو وكأنها جزء من النظام التجارى الدولي • وينبغي أن يولى الاهتمام بدرجة الاولوية لازالة مثل هذه الحواجز التجارية • وينبغي أن يكون في الامكان وضع طرائق للاستغناء تدريجيا عن هذه الحواجز وفق برنامج زمني •

٢١٦- ولدى النظر في التدابير المتعلقة بالسياسة العامة والرامية الى التصدى للحمائية ، من المهم الوصول الى جذور المسألة ومعالجة المشكلات الهيكلية الكامنة • وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ أنه من أجل قيام حوار ذى مغزى حول التكيف الهيكلي ، من الضرورى أولا اعداد وانشاء اطار للمفاوضات ومن ثم اجراء مشاورات حول المشكلات والامكانيات المتعلقة بالتكيف الهيكلي في قطاعات محددة •

٢١٧- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته توافق على الرأى الذى أبداه الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي الموجه الى المجلس ومفاده أن الحمائية والتكيف الهيكلي يؤلفان أحد المجالات الأربعة ذات الأولوية المطروحة للبحث في هذه الدورة • وأضاف أن البلدان الأعضاء في مجموعته قد درست باهتمام كبير تقرير الأمانة المعنون " التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة : القضايا والسياسات " (TD/B/805) ، وهي تشعر بأنه انجاز عميق التفكير وذو فائدة ، حتى وان لم تكن بالضرورة موافقة على كل ما جاء فيه من تقييم واستنتاج • وسلم بوجود حاجة مستمرة ومتعاظمة الى متابعة انتهاج سياسات التكيف الايجابي • وقال ان موقف مجموعته في هذا الشأن قد بين بوضوح في النتائج التي توصل اليها مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى المنعقد على المستوى الوزارى عام ١٩٧٨ والتي شرحت باسهاب في تقرير الأمانة وفي عدة مناسبات أخرى • وأضاف قائلا ، غير أن المشكلة الرئيسية التي تتعلق بتقرير الأمانة هي أنه يميل الى التقليل من مغزى التغييرات الهيكلية التي تناولت الانتاج والتجارة في مجال المصنوعات والتي حصلت فعلا على مر السنين ولا تزال تحصل • وهناك توضيح لهذه التغييرات في القسم المتعلق بالوقائع من تقرير الأمانة والذى يستدل منه أن النمو الحقيقي في انتاج المصنوعات كان في البلدان النامية أعلى بـ ١,٤ مرة منه في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٧ • وقد نمت صادرات البلدان النامية من المصنوعات في الفترة نفسها بنسبة ١١ في المائة في السنة من حيث الحجم ، وهذا أعلى من المعدل العالمي البالغ ٨,٨ في المائة • وزادت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية في مجال المصنوعات زيادة كبيرة خلال الفترة ذاتها ، وارتفعت نسبة المصنوعات في صادرات البلدان النامية من ١٤ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٢٣ في المائة عام ١٩٧٨ •

٢١٨- غير أنه لم يكن ثمة مايدعو للرضا ازاء هذه التطورات، وذلك خاصة نظرا الى كون المزايا الناتجة

Digitized by UNOG Library

عن التغييرات الهيكلية في الانتاج والتجارة العالميين قد وزعت توزيعا متفاوتا للغاية بين البلدان النامية لذلك ، يعتبر الحوار في الأونكتاد بشأن تيسير التكيف الهيكلي أمرا مناسبا •وأشار بهذا الصدد الى أن الصادرات الصناعية من البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الاعضاء في المجموعة دال لا تزال على مستوى منخفض للغاية ، وقال ان المجموعة باء توافق على الرأي الوارد في تقرير الأمانة والقائل ان هذه البلدان الأخيرة لم تساهم بالقدر المرجو في نمو الصادرات الصناعية من البلدان النامية • كذلك استخلص من تقرير الأمانة أن التجارة في المصنوعات فيما بين البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة قد ركدت أو حتى هبطت هبوطا خفيفا بالقيمة النسبية • وقال ان مجموعته ترحب بالجهود الرامية الى عكس هذا الاتجاه •

٢١٩ــ وفيما يتعلق بمشكلة الحمائية ، المتصلة وثيق الاتصال بمسألة التكيف الهيكلي ، قال انه بالرغم من وجود اتفاق عام في الرأي حول الجوانب السلبية للحمائية ، تختلف التقييمات للنطاق الحالي للحمائية ولأثرها • وبينما يتعين التسليم بأن التدابير الحمائية موجودة في عدد من البلدان في هذه الأوقات الصعبة من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن للمجموعة باء أن توافق على الرأي القائل ان السياسة التجارية الراهنة لدى البلدان المتقدمة تتسم بنزعة انتشارية حيال الحمائية • وفي واقع الأمر ، وافقت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، في اجتماعها الوزاري المنعقد في حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، على اعلان بشأن السياسة التجارية يشمل كلتا الصناعة والزراعة ، وفيه أعلنت هذه البلدان عن عزمها على تجنب التدابير التقييدية في مجال التجارة • وقال ان المجموعة باء تعتقد بأنه ينبغي التسليم بأنه خلال فترة من الصعوبات الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل ومن البطالة الواسعة الانتشار في البلدان المتقدمة ، أمكن بصورة أساسية المحافظة على نظام التجارة المفتوحة الذي نشأ وتطور في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية • وعلاوة على ذلك ، أمكن عقد جولة للمفاوضات التجارية هي أشمل ما عقد من جولات في اطار الغات • وفي رأي المجموعة باء أن الامانة بخست الى حد كبير من تقدير الدور الذي يمكن أن تضطلع به اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والجهاز المؤسس الآن في الغات من أجل تنفيذها • وان كون عدة بلدان نامية قد انضمت الى الاتفاقات المذكورة من شأنه أن يساعد على جعل جهاز التنفيذ سلاحا فعالا في المعركة ضد الحمائية • ومما يزيد هذا الأثر تعزيزا أن تنضم البلدان النامية الى هذه الاتفاقات أكثر ما يمكن •

٢٢٠ــ وأضاف أن لجنة قد أنشئت في الغات لمواصلة المفاوضات المتعلقة بالضمانات ، وأن الغات قد استجابت للدعوة الواردة في قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) الى انشاء هيئة للنظر في التدابير الحمائية المقبلة ازاء الواردات من البلدان النامية •وأعاد الى الأذهان أن مغزى برنامج عمل الغات المعتمد عام ١٩٧٩ يتمثل في أنه يهدف بشكل أساسي الى المحافظة على نظام التجارة المفتوحة والى تعزيزه • وأخيرا ، أشار الى دور كل من الأونكتاد والغات في ميدان التجارة فقال ان المجموعة باء تأمل أن تكون جهود هاتين الهيئتين داعمة بعضها بعضا لا أن تتسم بالازدواجية دونما لزوم •

٢٢١ــ وقال مثل الصين ، مؤكدا على أهمية القضايا ، ان البلدان المتقدمة شددت في السنوات الأخيرة تدابيرها الحمائية ، مما أعاق التنمية الطبيعية للتجارة الدولية • فمن الطبيعي أن تشعر البلدان النامية بالقلق عندما تجد أن صادراتها من منتجات تقليدية معينة تتأثر على نحو خطير وأن حصائل صادراتها قد انخفضت • وقال ان التوسع المستمر في صادرات البلدان النامية أمر ذو أهمية كبيرة بالنسبة لتصنيعها وتنويع اقتصاداتها وسرعة تنميتها الاقتصادية • ففي الوقت الحاضر ، ليس للبلدان النامية سوى نصيب صغير من التجارة العالمية في المصنوعات ، وهذا النصيب موزع على نحو متفاوت فيما بين مختلف البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

وحجم الصادرات من معظم البلدان النامية هو اما ضئيل جدا أو معدوم • وفوق ذلك ، فان تصدير هذا الحجم الصغير مقيد من قبل البلدان المتقدمة • واضاف ان صادرات البلدان النامية من المنتجات الزراعية والمحضرة مقيدة أيضا • وفي الوقت نفسه ، تشكل البلدان النامية أسواقا رئيسية لصادرات البلدان المتقدمة من المصنوعات • وفي حين ان الحجم الكلي لواردات البلدان النامية من المصنوعات من البلدان المتقدمة يتزايد بالتدريج ، فان الحجم الصغير من صادراتها من المنتجات المحضرة والمصنوعات يخضع للقيود أكثر فأكثر • وهذا الأمر جعل البلدان النامية في مركز غير موات بالمرة في التجارة العالمية في المصنوعات — وهو وضع لم يؤثر على تنميتها الاقتصادية فحسب ، بل اضعف أيضا قدرتها على سداد ثمن ما تستورده من مصنوعات من البلدان المتقدمة•

٢٢٢— ومضى قائلا ان الصين ترى ، بناء على ذلك ، انه ينبغي للمجتمع الدولي ان يتخذ تدابير فعالة لوضع حد للحمائية وان يحاول اصلاح الهياكل الاقتصادية غير المعقولة والجائرة القائمة حاليا • واضاف انه ينبغي للبلدان المتقدمة ان تنفذ بصورة كاملة حكم تجميد الوضع الراهن الذى قبلته وان تتقيد به تقيدا دقيقا ، وانه ينبغي وضع اطار زمني من أجل الازالة التدريجية للتدابير التقييدية التي تعوق صادرات البلدان النامية ، لا سيما التدابير التقييدية التمييزية ، بحيث يتاح لمنتجات البلدان النامية الوصول الى الأسواق وبحيث يكون بالامكان التعجيل بالتنمية الصناعية لهذه البلدان في مجال المنتجات المحضرة والمصنوعات • ففي نظر الصين أن ايقاف الحمائية وتحقيق البلدان النامية المزيد من التقدم لا يخدمان مصلحة البلدان النامية فقط ، بل يؤديان ايضا الى تنمية الاقتصاد العالمي على نحو أفضل • ولذا ، ينبغي للبلدان المتقدمة ان تتخذ موقفا ايجابيا وان تعتمد تدابير عملية مناسبة •

٢٢٣— وقال في ختام حديثه انه ينبغي للمجلس ولأجهزته الفرعية ان تعزز ما تقوم به من مهام لمراقبة التدابير التجارية التقييدية ، وان تدرس وتضع تدابير لاضعاف الحمائية وازالتها • وينبغي أن يقدم المجلس أيضا اقتراحات وتوصيات بشأن التكييف الهيكلي من خلال استعراضه السنوى للانتاج العالمي والانماط التجارية بهدف حل مشكلة الحمائية •

٢٢٤— وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان بلدان مجموعته تشعر بالغ القلق بسبب زيادة التدابير الحمائية وتكثيفها لأن هذه التدابير تؤثر تأثيرا خطيرا على مصالحها التصديرية ، وتقيد امكانيات وصولها ، وتهدد التجارة الدولية ككل • فالمجموعة دال لا تشعر بالقلق بسبب تزايد عدد التدابير الحمائية التي تتخذ فحسب ، بل ايضا بسبب ما تتخذه هذه التدابير من أشكال متطورة باستمرار • فمن جهة ، ان ادوات السياسة التجارية — المشروعة في الأصل — مثل اجراءات مكافحة الاغراق واجراءات التعويض ، قد أسئ استعمالها لأهداف حمائية بحتة ، ومن جهة أخرى ، حدث انتشار لتدابير مثل ترتيبات التسويق المنظم والقيود الطوعية على الصادرات ، وهذه التدابير تستخدم خارج نطاق انطباق القواعد الاساسية للسياسة التجارية • وقال ان المجموعة دال تلاحظ بشيء من القلق ان الاعتبارات السياسية تقوم بدور متعاظم أكثر فأكثر في تعليل التدابير الحمائية وان العناصر التمييزية لهذه التدابير آخذة في التزايد •

٢٢٥— ومضى قائلا ان المجموعة دال تعتقد ان الاونكتاد قد اتخذ ، بقرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) خطوة واعدة في الاتجاه الصحيح • فالمهمة التي تواجه الجولة هي البحث عن وسائل وسبل لتنفيذ توصيات هذا القرار • واضاف ان المجموعة دال ترى انه ينبغي المضي في تعزيز أنشطة

Digitized by UNOG Library

الأونكتاد وتوسيعها لتشمل جميع جوانب مشكلة الحمائية نظرا لأنها تتصل بالتجارة في المصنوعات والتجارة في السلع الأساسية ، بما في ذلك القطاع الزراعي • وينبغي ، في هذا العمل ، ايلاء الاعتبار الواجب لحقيقة أن الحمائية هي مشكلة عامة تقتضي حلولا عامة • وقال ان مجموعته تعتقد اعتقادا راسخا بأن النهج الجزئية لا تقود الى الشيء الكثير •

٢٢٦ــ وأشار أخيرا ، ردا على ماذكره المتحدث باسم المجموعة باء من انخفاض النصيب الذى تحتله أسواق البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الاعضاء في المجموعة دال في صادرات البلدان النامية من المصنوعات وشبه المصنوعات ، الى الرد الذى سبق أن قدمته بلدان المجموعة دال على هذه النقطة بالذات في الدورة الخامسة للمؤتمر (TD(V)NG.II/CRP.17)، وهو أنه يتم تجاهل اعتبارين أساسيين لدى مقارنة الأرقام المتعلقة بالتجارة في المصنوعات فالاعتبار الأول الذى يجب ألا يغيب عن الأذهان ذو طبيعة اقتصادية • فقسم كبير أو كبير جدا من صادرات البلدان النامية من المصنوعات الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة مؤلف من الصفقات التي تجريها الشركات عبر الوطنية فيما بينها • فالمنفعة التي تعود على الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية من هذا النوع الخاص من التجارة هي موضع شك الى حد بعيد •وأما الاعتبار الثاني ، فيتصل بالجوانب التاريخية/ السياسية للمسألة • فالبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الأعضاء في المجموعة دال لم تقم علاقات تجارية مع البلدان النامية الا في السنوات الأخيرة ، وهذا يتغاير تغايرا صارخا مع الروابط التجارية التقليدية القديمة العهد الموجودة بين أغلبية بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية • وهذا العامل الزمني يجب أن يراعى لدى تقديم أداء بلدان المجموعة دال في هذا المجال • وقال انه فيما يختص ببلده بالذات ، فقد زاد في السنوات العشر الماضية وارداته من المصنوعات من البلدان النامية بمقدار ثلاثة أضعاف وان نصيب المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة في مجموع الواردات من البلدان النامية يبلغ حوالي ٢٠ في المائة، وهو يعتبر هذا النصيب عادلا بالنظر الى الامكانيات الاقتصادية والتجارية الراهنة لبلده •

٢٢٧ــ وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان انتشار تدابير الحماية في عدد من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي يسبب أضرارا خطيرة للعلاقات بين الدول ، ويثير فزعا له مايبرره بشأن الآفاق العاجلة لتطور الاقتصاد العالمي • ومن بين ما تسببه التدابير الحمائية الجديدة تقييد عدد من الصادرات من الاتحاد السوفياتي ووضع عدد من المصاعب في طريقها • وتؤدى قيود التجارة المتقطعة الى توسيع الهوة بين القواعد التجارية المعلنة وتلك المطبقة في الممارسة ، كما تؤدى الى التخلي عن المبادئ التجارية المتفق عليها وخاصة مبدأ الدولة الأكثر رعاية، وتمثل خطرا على القواعد الدولية التي تشكل أساسا لاقامة علاقات على قدم المساواة • ومنذ أن صدر قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) طرأت أحداث في تنمية التجارة الدولية تطلبت مبادرة جديدة من جانب الأونكتاد ، وانتقالا من المناقشة العامة الى العمل الملموس ضد انتشار التدابير الحمائية • وجرى في عام ١٩٧٩ وخلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٨٠ تطبيق متزايد وأكثر تمييزا لمثل هذه التدابير ، وتأثر بها عدد أكبر من البضائع ، وأصبح نطاق مثل هذه البضائع بالغ التنوع وقد أوضحت الابحاث التي قامت بها بعض المعاهد الوطنية في الغرب والمنظمات الدولية أن نمو اتجاهات الحماية لا يرجع فقط الى عوامل دورية بل الى عوامل هيكلية ، وبينت ان مثل هذه الاتجاهات في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي قد تزداد حدة في النصف الأول من الثمانينات عنها في العقد السابق •

٢٢٨ــ وفيما يتعلق بلجنة الذات الفرعية الخاصة المعنية بتدابير الحماية بالنسبة للبلدان النامية

Digitized by UNOG Library

والتي شكلت في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ قال ان كثيرا من الدول التي عانت أضرارا نتيجة لازدياد تطبيق القيود على الواردات لم تشترك في الغات ، ومن ثم لم تستطع ان تدافع عن مصالحها • وفضلا عن ذلك فان الحواجز التجارية التي انتشرت بدرجة أكبر في النصف الثاني من السبعينات لا تشكل جزءا من تلك الحواجز التي تنظمها قواعد الغات ، وان اللجنة الفرعية الجديدة تعتزم أن تحصر نفسها في دائرة محدودة من تدابير الحماية التقليدية •

٢٢٩ــ وقال ان من المناسب تحديد الدور الذى ينبغي للاونكتاد ــ وهو منظمة التجارة الدولية الاكثر تمثيلا ــ ان يقوم به تجاه الصراع المشترك ضد تضاعف اتجاهات الحماية • وأشار في هذا الصدد الى البيان المشترك التفصيلي الذى تقدمت به البلدان الاشتراكية في دورة الاونكتاد الخامسة (TD/257) والذى يعرض موقفها من حيث المبدأ ازاء المسألة وطالب باتخاذ خطوات متضافرة ضد انتشار التدابير الحمائية (١١). **وقد وجدت بعض مقترحات البيان المشترك انعكاسا لها** في قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) الذى يمكن ان يعتبر خطوة أولى وضرورية في الصراع ضد تضاعف اتجاهات الحماية •

٢٣٠ــ وقال انه يعتبر ان مهمة الاونكتاد في الصراع ضد النزعة الحمائية ينبغي ان تكون هي تنشيط وتنسيق الصراع ، ومن ثم الارتفاع به الى مستوى أعلى • ويمكن للعناصر التالية في برنامج عمل داخل الاونكتاد ان تعطى الدفعة الضرورية الجديدة للنشاط ضد النزعة الحمائية على المستوى العالمي : أولا ان الصراع ضد انتشار تدابير الحماية التي اتخذها عدد من البلدان ذات الاقتصاد السوقي ينبغي ان يوجه الى كل التدفقات المترابطة للتجارة الدولية لان قصر الصراع على واحد فحسب من هذه التدفقات قد يشجع تطبيق مثل هذه التدابير في التدفقات التجارية الاخرى ، وستكون النتيجة هي المزيد من التعسف وعدم المساواة والتمييز في السوق العالمي • وثانيا ينبغي ان تتم تعبئة القوى ، وخاصة ضد التدابير المطبقة على أوسع نطاق وبشكل تمييزى والتي لم تنظمها قواعد القانون الدولي الحالية ، وذكر كمثال لمثل هذه الاساليب الحمائية ما يسمى بـ " قيود التصدير الطوعية " بكل اشكالها العديدة • أما العنصر الثالث فهو تحديد المهام الاكثر الحاحا للنشاط ضد النزعة الحمائية داخل اطار الاستراتيجية الدولية العامة للتنمية في الثمانينات ، بهدف وضع تدابير أكثر ارتباطا بالهدف لمكافحة ازدياد القيود في التجارة الدولية • وأشار كمثال على ذلك الى ضرورة بحث نمو ما يسمى بالاجراءات المضادة للاغراق التي كثيرا ما تعكس موقفا متحيزا عامدا من جانب دعاتها خاصة حين توجه الاتهامات بالاغراق في نفس الوقت الى كل موردى نفس الفئة من البضائع من مجموعة واحدة من البلدان ، وحيث يكون أساس مقارنة الاسعار ــ المختار بصورة تعسفية لاثبات الاتهام ــ هو الأكثر مؤاتاة للبلد المستورد • وسيكون من الضرورى للقيام ببرنامج العمل الهام الواسع هذا في الاونكتاد تنفيذ التوصية الواردة في قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) والمتعلقة بتجميع واستكمال جرد لتدابير الحماية التي انتشرت في السنوات الاخيرة ، وكذلك وضع معايير وأساليب موضوعية للتقييم والمقارنة ، وبعبارة أخرى القيام بسلسلة من مشروعات الابحاث الاساسية الملموسة عن النمو ، وأسباب التدابير الحمائية وآثارها ، وطرق التغلب على الاتجاه غير المؤاتي المستمر في السياسة التجارية •

٢٣١ــ وقال في ختام كلمته ان بلاده ــ كسائر البلدان الاشتراكية الاخرى ــ قد اتخذت موقفا ايجابيا من التكيف الهيكلي للاقتصاد العالمي ، وقد حددت موقفها في هذه المسألة بالتفصيل ، وبخاصة في البيان الذى أدلى به ممثل المجموعة دال • غير انه في كثير من الحالات كانت الشركات عبر الوطنية الكبرى في بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي تحارب الشركات عبر الوطنية

---

(١١) اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السابع ، باء •

Digitized by UNOG Library

لبلدان أخرى من نفس المجموعة من أجل التوصل الى مركز سيطرة في الاقتصاد العالمي وذلك تحت شعار التكيف الهيكلي • والواقع أن نشاط الشركات عبر الوطنية ــ التي لا تستهدف الا غاياتها الأنانية الضيقة ــ تمزق الأسواق الداخلية ، وتسبب الاضرار للشركات الاخرى ، وتستثير الحكومات لاصدار تدابير دفاعية • ولقد أصبحت " الحروب التجارية " في النصف الثاني من السبعينات أكثر تواترا واتخذت أشكالا جديدة ، تولد سلسلة مستمرة من المنازعات الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ذاتها • وينبغي ألا يغيب هذا الجانب من المشكلة عن بصر الأونكتاد ، وألا توجه الجهود لمنع انتشار التدابير الحمائية الى مشكلات التكيف الهيكلي للاقتصاد العالمي فحسب بل كذلك الى اقامة رقابة دولية اكثر صرامة على نشاط الشركات عبر الوطنية •

٢٣٢ــ وفي الجلسة الثالثة للجنة الثالثة للدورة المعقودة في ١٩ أيلول / سبتمبر عرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ مشروع قرار تقدمت به اندونيسيا نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XXI)/SC.III/L.1 and Corr.1) ، لافتا الانظار الى تصويب ينبغي ادخاله • وعلق على مشروع القرار قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ قد حاولت ان تقدم مقترحات محددة للغاية لمقاومة شرور الحمائية ولدعم قضية التكيف الهيكلي ، ولقد شعرت مجموعة الـ ٧٧ أن المسألة تتطلب عملا ملموسا ، وكانت بتقديمها لمشروع القرار تلتمس الشروع في عملية من هذا النوع •

٢٣٣ــ وفي الجلسة الرابعة للجنة الثالثة للدورة المعقودة في ٢٢ أيلول / سبتمبر عرض المتحدث باسم المجموعة باء مشروع قرار تقدمت به الدانمرك نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة باء (TD/B(XXI)/SC.III/L.3) وقال انه نظرا للصعوبات التي قد تجدها المجموعة باء في التفاوض على أساس مشروع القرار الذى سبق ان تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ وحده (TD/B(XXI)/SC.III/L.1 and Corr.1) فقد شعرت المجموعة باء أنه قد يكون من المفيد ان تقدم مشروعها هي عن النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي • ويؤكد النص الذى تقدمه مجموعته ضرورة اجراء مزيد من الدراسات وتقديم الامانة لمقترحات للدراسات لأن المجموعة باء تشعر بأن التقرير الذى أعدته الامانة للدورة الحالية للمجلس يمكن تحسينه من أجل الاستعراضات المقبلة التي يدعو اليها قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) • وترى مجموعته ان الوثائق TD/B/805 و Supp.1-3 لا تحقق تماما مايطلبه القرار ١٣١ (د ــ ٥) لانها ركزت اكثر من اللازم على تدابير وسياسات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • وتشعر المجموعة باء أنه اذا أريد للاستعراضات المقبلة أن تحقق قيمتها الكاملة فان على الامانة ان تتناول كذلك بعمق في وثائقها سياسات البلدان النامية فيما يتعلق بالنزعة الحمائية والتكيف الهيكلي • وأضاف ان الوثائق يمكن ايضا ان تتناول باستفاضة أكبر سياسات وتدابير البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وقال ان من المسائل التي تثير قلقا خاصا بصدد وثائق الامانة انها لا تميز بوضوح بين التهديدات بالحماية والتدابير الحمائية الفعلية • واضاف ان هذا التمييز هام لان هناك امثلة عديدة أدت فيها الابحاث في البلدان الصناعية الى طلب تدابير حماية لكن السلطات رفضتها • كما وجدت المجموعة باء عددا من حالات عدم الدقة في تجميع المعلومات عن التدابير التقييدية المتخذة ، وحالات السهو فيما يتعلق باجراءات تحرير التجارة • وفي هذا الصدد لعل أعضاء مجموعته يتصلون بالامانة مباشرة ، كل على حدة • وأخيرا ردد رأى المجموعة باء القائل ان تدابير تجارية مثل الرسوم التعويضية أو رسوم مكافحة الاغراق لا تمثل بذاتها نزعة حمائية حينما تكون شروط اتخاذ مثل هذا الاجراء مستوفاة •

Digitized by UNOG Library

٣٤ ٢- قررت اللجنة الثالثة للدورة في جلستها الخامسة (الختامية) المعقودة في ٢٤ أيلـــول / سبتمبـــــر ان تواصل في اطار لجنة الدورة المشاورات غير الرسمية في صدد مشروعي القراريـــن المعروضين عليها ، واتفقت على ان ترفع تقريرا بالنتيجة النهائية للمشاورات غير الرسمية الى المجلس مباشرة في جلسته العامة •

النظر في الموضوع في جلسة عامة

٣٥ ٢- في الجلسة الـ ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، قال رئيس اللجنة الثالثـــة للدورة في سياق عرضه للتقرير عن المشاورات غير الرسمية انه كان هناك توافق في الرأى على أنـــه ينبغي في حالة عدم التوصل الى اتفاق بشأن مشروعي القرارين ان يرفقا بتقرير المجلس وان ينظـــر من جديد في القضية في الدورة الثانية والعشرين •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦ ٢- وافق المجلس في الجلسة ذاتها على ان يرفق مشروعا القراريـــن TD/B(XXI)/SC.III/L.1 و Corr.1 وTD/B(XXI)/SC.III/L.3 بتقريره لمزيد النظر فيهما في الدورة الثانية والعشريـــن • (للاطلاع على نصي مشروعي القرارين ، أنظر المرفق الثاني) •

٣٧ ٢- قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تشعر بخيبة أمل لتعذر امكانية اعتماد مشروع القرار الذى قدمته وذلك بسبب تغاضي بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عن اعطاء جواب ملائـــم• وما مشروع القرار الا محاولة لاتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الحمائية وتيسير التكيف الهيكلي حتى يتسنى تنفيذ ما رسمته الدول الاعضاء في الاونكتاد من أهداف وما تعهدت به من التزامات في اطار قـرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) • هذا وقامت مجموعة الـ ٧٧ أثناء المفاوضات حول المشروع ببذل جهـــود كبيرة بغية رأب الصدع الواسع بين موقفها الاصلي وموقف المجموعة باء وذلك بابداء حسن استعدادها للموافقة على نصوص توافقية • وأبدت كذلك المجموعة دال والصين موقفا تعاونيا ، غير ان المجموعـــة دال لم تبد أدنى حركة • ناهيك ان عزوف المجموعة باء عن اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ القـــرار ١٣١ (د ـ ٥) في المستقبل القريب لمخيب للأمل •

٣٨ ٢- وأضاف يقول ان مجموعة الـ ٧٧ كانت كذلك شديدة القلق ازاء المحاولات المبذولة لتحويـــل الاهتمام عن روح قرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) • فاعترتها الدهشة لسماع ادعاءات تفيد ان البلدان النامية قد اعتمدت ايضا تدابير حمائية • هذا وقيل لها كذلك من بعض بلدان الاقتصاد السوقـــي ان للتكيف الهيكلي علاقة بجميع البلدان وان اتخاذ تدابير في هذا المضمار لا يقتصر على البلـــدان المتقدمة وحدها • فمثل هذه الادعاءات لتنكر حقيقة البون الواسع القائم بين مراحل النمـــــو الاقتصادى التي قطعتها البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية من ناحيـــة أخرى •

٣٩ ٢- وأردف يقول انه من المعروف جيدا ان القيود التي فرضتها البلدان النامية على الواردات كانت نتيجة لما يعانيه ميزان المدفوعات من صعوبات أو لحاجة تلك البلدان الى حماية صناعاتهـــا الناشئة • وبالتالي لم يكن لتلك القيود ما يبررها فحسب ، بل وحظيت كذلك بقبول المجتمع الدولي • وعلاوة على ذلك انه لأمر واقع ان غالبية البلدان النامية تمتص ، رغم ما يعانيه ميزان المدفوعات مـــن

Digitized by UNOG Library

صعوبات ، كميات متزايدة من واردات البلدان المتقدمة لسد احتياجاتها الانمائية • وهكذا فلامعنى للحديث عن وجود نزعة حمائية في البلدان النامية ، ناهيك أنه لا يمكن اعتبار مثل هذا الاتجاه الا مجرد محاولة لصرف الاهتمام عن التركيز على المشكلة الحقيقية •

٢٤٠ــ هذا وركز على ان البلدان النامية التي تمثل حوالي ثلثي سكان العالم ، فان حصتها من الانتاج العالمي للمصنوعات تقدر بـ ٨ر٨ في المائة فقط و ٨ر٣ في المائة من الصادرات العالمية من المصنوعات في عام ١٩٧٨ • والأمر المزعج أكثر حتى من ذلك هو ان النظام الاقتصادى العالمي لا يعمل من أجل تصحيح الاختلال في التوازن واقامة درجة أكبر من الانصاف •

٢٤١ــ ومضى يقول انه على الرغم من حالة عدم التوازن المذهل ، فعلى المجتمع الدولي أن يبدى تجاوبا فعالا باتخاذ اجراءات ملموسة لتحسين الوضع • فتزايد الحمائية في البلدان المتقدمة من شأنه ان يزيد من خطورة عدم التوازن والظلم • كما ان عدم استطاعة البلدان المتقدمة تيسير عملية التكيف الهيكلي ليجعل عملية التصنيع والتنمية في البلدان النامية أعسر • فعلى البلدان المتقدمة أن تبدى الارادة السياسية اللازمة للاشتراك في عملية استئصال الظلم القائم وذلك ببذل جهود جدية لتيسير التكيف الهيكلي وازالة التدابير الحمائية • وفي حين ان نظام حرية الاقتصاد السوقي قد اتخذ كمبرر لعدم استطاعة الحكومات اتخاذ أى اجراء ، فان هذا الحائق بالذات لم تتم ملاحظته بتاتا عندما كان الامر يتعلق باتخاذ تدابير منظمة في مجال التجارة أدت الى الحد من واردات البلدان النامية •

٢٤٢ــ وتابع يقول انه ينبغي ان ينظر الى الحاجة الى اتخاذ اجراء في صدد قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) من هذا المنظور • فالبلدان المتقدمة قد تعهدت بان تنفذ تنفيذا كاملا وان تنضم بصورة صارمة الى احكام تجميد الوضع الراهن وان تعمد الى خفض وازالة القيود الكمية والتدابير ذات الاثر المماثل ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي تصدرها البلدان النامية • هذا وينتظر بعد تنفيذ تلك التعهدات •

٢٤٣ــ ولئن توسع في الحديث عن القرار ١٣١ (د ــ ٥) ، فانما الغرض من ذلك هو التركيز على انه لا يوجد أى لبس حول ذلك القرار فيما يتعلق بالالتزامات الواقعة على البلدان المتقدمة بخصوص الحمائية والتكيف الهيكلي • فهناك تردد ملحوظ بين البلدان الاعضاء في المجموعة باء حتى في صدد الاعداد لتنفيذ برنامج عمل للتكيف الهيكلي ولازالة الحمائية ، كما جاء في القرار • ورغم انه قد اتضح من المتعذر في الدورة الحالية اعتماد قرار حول هذا الموضوع ، الا ان مجموعة الـ ٧٧ يحدوها الامل في ان يكون هناك وعي أكبر بالمشاكل التي أشار اليها وبالحاجة الى عمل فورى وملموس عندما يطرح الموضوع للمناقشة في الدورة القادمة للمجلس •

٢٤٤ــ قالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان ما هي مقدمة على الادلاء به ليس ما كانت تأمل قوله في الجلسة الختامية للدورة • فقد دخلت المجموعة باء في مناقشات آملة ان يكون في وسع بيانها الختامي الترحيب باتفاق جميع الدول على خطوات تفضي الى بدء تنفيذ برنامج العمل الذى اتفق عليه الجميع في قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) • ولقد سعت المجموعة باء طوال هذه الدورة الى العمل بطريقة ايجابية وبناءة في سبيل اعطاء شكل للتفاهم الذى أمكن التوصل اليه في مانيلا • ويمثل العجز عن اعطاء شكل لهذا التفاهم خيبة أمل بالغة لاعضاء المجموعة •

Digitized by UNOG Library

٢٤٥- وأضافت قائلة ان المشكلة المشتركة بالنسبة لجميع المجموعات هي أن القضايا التي يعالجها القرار ١٣١ (د - ٥) هي قضايا معقدة وعسيرة • ولا يوجد حتى الآن أى تقدير لهذه القضايا تشترك فيه جميع البلدان • وعلى ذلك فان الاتفاق الذى أمكن التوصل اليه في مانيلا يعد انجازا كبيرا ، وسوف تستمر المجموعة باء في السعي الى ايجاد أساس مشترك في الدورة التالية للمجلس يستند الى ذلك القرار •

٢٤٦- ولقد كان الانطباع الذى خرجت به المجموعة باء من المناقشات ومن الجهود التي بذلت من أجل ايجاد حل هو أن السبل بدأت تتفتح • والمجموعة تأسف لعدم التوصل الى اتفاق ، ويزيد من أسفها أن سبل الاتفاق كانت قريبة تماما في أواخر الدورة • ولقد كان في الوسع التوصل الى اتفاق في هذه الدورة بمزيد من المناقشات وبقدر أتم من تبادل الآراء • وتأمل المجموعة باء أن يتمكن المجلس من المضي في البناء على أساس البداية التي أنجزت ، حتى يمكن له التوصل الى تفاهم خلال دورته القادمة •

٢٤٧- وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال ، متحدثا أيضا باسم منغوليا ، عما ينتاب هذه البلدان من قلق أكيد ازاء عدم تحقيق أى تقدم حقيقي في تنفيذ قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) الذى يعد من أهم القرارات • وفي الوقت الذى غدا فيه اللجوء الى التدابير الحمائية التي تؤثر على المصالح الحيوية لجميع المشتركين في مجال التجارة الخارجية أكثر انتشارا في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، يجد الاونكتاد نفسه ، وهو الذى تفترض دائرة اختصاصه مباشرة اتقان التدابير لمكافحة العوائق التي تعترض طريق التجارة ، مسلوبا فرصة الاسهام في حل المشاكل العاجلة الناشئة عن نمو النزعة الحمائية أو مشاكل التكيف الهيكلي ، على السواء •

٢٤٨- وقال ان البلدان التي يتحدث باسمها مستعدة لاتخاذ مقرر خلال الدورة الحالية على أساس المقترحات المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ • على أنه ثبتت استحالة احراز تقدم بشأن هذه المسألة أثناء الدورة بسبب موقف وفود بلدان المجموعة باء • وعلى ذلك فان من الحتمي التوصل الى مخرج في الدورة التالية للمجلس من المأزق الذى توقفت عنده مسألتا النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي في الاونكتاد ، والتحرك في هذا المجال الهام من العمل من نطاق المناقشات العامة صوب اتخاذ تدابير محددة •

زاى - قرار المؤتمر ١٣٢ (د - ٥)

(المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٤٩- أشار ممثل الامين العام للاونكتاد في بيانه التمهيدى الى أن التقرير الذى أعده الأمين العام للاونكتاد (TD/B/778 وCorr.1) و Add.1 و Add.1 (الموجز) و Corr.1 ، والتقرير الاضافي المقدم من الأمين العام للغات بشأن جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، كانا قد عمما على أعضاء المجلس في وقت مضى (وعمم الاخير في TD/B/788) • وتم تقديم تقرير للامين العام للاونكتاد ببعض التفصيل

Digitized by UNOG Library

أثناء الدورة العشرين للمجلس ثم أثناء الدورة التاسعة للجنة المصنوعات ، وجرت مناقشة أولية حول الموضوع على أساس التقريرين • وأشار كذلك الى أن تلك المناقشات قد كشفت أن النتائج الشاملة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، في نظر الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، قصرت كثيرا عن الوفاء بتوقعاتهم عندما ينظر اليها في سياق اعلان طوكيو (١٢) وقد شعر هؤلاء الأعضاء بخيبة الأمل بوجه خاص تجاه عدم وجود اتفاقات بشأن الضمانات التي يعلقون عليها أهمية خاصة ، وبشأن التقييدات الكمية ، وكذلك لضآلة التنازلات في مجال المنتجات الاستوائية والى استمرار تصاعد النظم التعريفية وتآكل مزايا نظام الافضليات المعمم وما الى ذلك • ولذلك يودون أن تبذل جهود مكثفة وعاجلة لتحقيق أهداف اعلان طوكيو ، لا سيما ما يتصل منها بالبلدان النامية •

٢٥٠ـ ثم قال ان بلدان المجموعة باء أعربت ، من ناحية أخرى ، عن الرأى القائل بأن نتائج المفاوضات المتعددة الأطراف ، وان لم يكن هناك أحد يرضى عنها الرضا كله ، تمثل ، مع ذلك ، خطوة هامة في الجهود الرامية الى صيانة وتحسين نظام التجارة العالمية المفتوحة ، ولذلك فان النتائج ، في الجملة ، كانت مرضية حقا ، لا سيما اذا ذكرنا طابع الشمول والتعقيد الذى اتصفت به المفاوضات التي أجريت في مناخ اقتصادى يتسم باستمرار عدم المواتاة • ولقد شددت هذه البلدان على ضرورة انضمام جميع البلدان الى الاتفاقات الجديدة لتتويجها بالنجاح •

٢٥١ـ ولاحظ أنه ربما صح أن من المفيد أن يقوم المجلس بتحليل لكل عنصر من نتائج المفاوضات المتعددة الاطراف ، ولكن يبدو أن الآثار الحقيقية لا يمكن تقييمها الا على أساس تنفيذها • وقد دخلت جميع الاتفاقات بشأن التدابير غير التعريفية حيز التنفيذ باستثناء التدابير بشأن التمويل الحكومي والتقييم الجمركي (نفّذ كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاقتصادى الاوروبي هذا الاتفاق أيضا) • ونفذت أيضا الترتيبات المتعلقة بلحوم البقر ومنتجات الالبان • وبالمثل ، أجريت تخفيضات تعريفية على النحو المتفق عليه • ولا يزال عدد البلدان النامية التي انضمت الى مختلف الاتفاقات ضئيلا • بيد أن عددا من هذه البلدان قد حضر ، بصفة مراقب ، اجتماعات مختلف اللجان المنشأة بموجب اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف •

٢٥٢ـ وأضاف أن المجلس ، في مقرره ٢١٤ (د-٢٠) ، طلب من لجان الأونكتاد المختصة أن تدرس ، كل في نطاق اختصاصها ، ما يطرأ في التجارة الدولية من تطورات تنجم عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ولا سيما أثرها على تجارة البلدان النامية ، واضعة في اعتبارها الحاجة الى مساندة مصالح هذه البلدان •

٢٥٣ـ وأشار الى أن احدى القضايا الهامة المتصلة بتنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تتمثل فيما اذا كانت هذه الاتفاقات ستطبق على أساس الدولة الاكثر رعاية • وصيغة الاتفاقات توحي فيما يبدو بأن المزايا المتولدة عنها تجنيها فقط الأطراف في الاتفاقات • الا أن الأطراف المتعاقدة ، من ناحية أخرى ، لاحظت في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في

---

(١٢) الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجاره ، صكوك أساسية ووثائق مختارة ، الملحق العشرون (رقم المبيع GATT/1974-1) ص ١٩ •

Digitized by UNOG Library

تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ان الحقوق والمزايا القائمة التي تتمتع بها ، بموجب الاتفاقات ، الأطراف المتعاقدة التي هي ليست أطرافا في تلك الاتفاقات لا تتأثر من جرائها • وفعالية هذا المقرر ، الذي يتعارض في الظاهر مع الأحكام " الشرطية " للاتفاقات ومع بعض التشريعات الوطنية المنفذة لنتائج المفاوضات المتعددة الأطراف ، لن تعرف الا وقت نشوء قضايا محددة •

٢٥٤- وذكر كذلك بأن لجنة المصنوعات ، في استنتاجاتها المتفق عليها ، حثت كافة البلدان المعنية في دورتها التاسعة المعقودة في تموز/يوليه الأخير ، على العمل ، بروح من المرونة ، من أجل تحقيق الغاية المتمثلة في المشاركة القصوى الممكنة في مدونات واتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولاسيما عن طريق تيسير انضمام البلدان النامية وتأمين التنفيذ الصحيح للمدونات والاتفاقات نصا وروحا • وفي هذا الصدد ، أكدت اللجنة أيضا أهمية مبدأ الدولة الأكثر رعاية • وشددت اللجنة على أهمية تأمين أقصى شفافية ممكنة في طريقة عمل اللجان و/أو المجالس المسؤولة عن التنفيذ التفصيلي لكل مدونة واتفاق • وحثت اللجنة كذلك جميع البلدان المعنية على العمل على أساس الأولوية في مجالات تهم بوجه خاص البلدان النامية ، سبق تحديدها في برنامج عمل الغات • وأكدت اللجنة خصوصا على أهمية تنفيذ برنامج عمل لجنة الغات المعنية بالتجارة والتنمية في اعداد زخم لتحرير التجارة في الفترة التالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ذاكرة انه يجب ان يولى ، لدى الاضطلاع بهذا العمل ، اهتمام خاص بمشاكل أقل البلدان نموا •

٢٥٥- وشدد على ان التنفيذ الصادق لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، نصا وروحا على السواء ، ولاسيما تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمعاملة التفاضلية والأكثر رعاية للبلدان النامية ، وبذل جهود مستمرة ومكثفة ومخلصة لحل القضايا المعلقة ذات الأهمية الخاصة بالبلدان النامية ، على الشكل التي سبق تحديدها فيه ، مثل الضمانات ، هما على ما يبدو الهدفان الصنوان اللذان ينبغي ان يسعى بجد الى تحقيقهما كل المعنيين بروح تعاونية وتفاهمية • وقال ان أمانة الأونكتاد ، من ناحيته ، وعملا بقرار المجلس ٢١٤ (د - ٢٠) ، سيواصل عن كثب تتبع العمل الجاري في الغات في اطار الفترة التالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ومساعدة البلدان النامية في مجال المشاورات والمفاوضات بشأن القضايا التي مازالت تنتظر الحل والقضايا المعلقة •

٢٥٦- وذكر الناطق باسم المجموعة دال ان موقف مجموعته فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، على نحو ما جرى التعبير عنه في الدورة التاسعة للجنة المصنوعات وفي الدورتين التاسعة عشرة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، مازال قائما • وأكد على ان الوضع الحالي للتجارة الدولية يقتضي تكثيف أنشطة الأونكتاد في مجال دراسة مشاكل السياسة التجارية الراهنة ، ولاسيما التدابير الرامية الى وقف نمو الحمائية ، والتطبيق التمييزي للحواجز التجارية ، والأشكال الجديدة للقيود التجارية الدولية ، وتنفيذ وتفسير قواعد جديدة ظهرت الى الوجود نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٥٧- ولاحظ انه بالرغم من ان تقرير الامين العام للاونكتاد يحتوي على بعض المعلومات الهامة ، الا أنه قد أعد منذ نصف سنة تقريبا ، فهو لا يعكس آخر التطورات فيما يخص تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف منذ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ • ولذلك كان على الأونكتاد الاستمرار

Digitized by UNOG Library

في تقييم اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذها له آثار جميع المشتركين في التجارة الدولية ، وخاصة لأن عملية صياغة واعتماد التشريعات الوطنية لاتزال جارية في البلدان التي أصبحت أطرافا في الاتفاقات • وقال انه ينبغي لهذا التقييم أن يجيب على السؤال عن تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من قبل عدد من البلدان كيف سيؤثر على المصالح التجارية لجميع البلدان وعلى جميع التدفقات التجارية ، وما اذا كان من شأنه ان يفضي الى تآكل مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والى مزيد من التمييز والانتقائية في التجارة الدولية ، وما اذا كان من الممكن لبعض البلدان ان تستخدم الاتفاقات لدعم مصلحتها الخاصة لا مصلحة تحرير التجارة وخلق مناخ تجاري ملائم لتوسيعها • وأعرب عن أمله في ان تعمد الأمانة ، في أية وثائق مقبلة تعدها ، الى تقديم الاجابات على تلك الأسئلة •

٢٥٨ــ وأوضح كذلك ان الخطوات الأولى في تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وما أعقبها من تطورات في التشريع الوطني لدى البلدان الموقعة تؤيد نتائج بلدان المجموعة دال في تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على نحو ما هو مسجل في البيانات المشتركة التي أدلت بها في الدورة الخامسة للأونكتاد وفي الدورتين التاسعة عشرة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية . فمن المحتمل ، في مجرى تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي سياق عمل اللجان الجديدة ، ان نواجه خطر افشاء القرارات التي يتخذها العدد المحدود من البلدان الموقعة الى مزيد من الانحراف باتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن أهداف اعلان طوكيو • وشدد على ان تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي ألا يؤدي الى تآكل مبدأ الدولة الأكثر رعاية • وقال انه ، تبعا لذلك ، يقترح ان يركز الأونكتاد اهتمامه على تنفيذ الاتفاقات وعلى عمل اللجان الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على أساس عالمي • واقترح كذلك ان يصبح هذا النشاط واحدا من الاتجاهات الرئيسية لعمل الأونكتاد المقبل وأن يظل المزيد من تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بندا في جدول أعمال دورات المجلس العادية المقبلة • واختتم مؤكدا على ان المقررين ٢٠١ (د ــ ١٩) و٢١٤ (د ــ ٢٠) ينبغي تنفيذهما من منطلق وجهة نظر جميع المشتركين في التجارة الدولية •

٢٥٩ــ ولاحظ الناطق باسم المجموعة باء ان المقرر ٢١٤ (د ــ ٢٠) يرجو " لجان الأونكتاد المختصة ان تدرس ... ما يطرأ في التجارة الدولية من تطورات تنجم عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف " • وقال ان مجموعته تعتقد ان جانبا من هذا العمل قد استوفي منذ اضطلعت لجنة المصنوعات بدراستها ، وان العمل سيكتمل متى انتهت اللجنة المختصة الأخرى ــ لجنة السلع الأساسية ــ من القيام باستعراضها في غضون الأسابيع التالية لانعقاد المجلس • وقال انه لا يرى حاجة لتكرار عرض وجهات نظر بلدان المجموعة باء حول هذا الموضوع ، اذ سبق ان شرحت بالتفصيل ، بصورة فردية او جماعية ، في البيانات التي ألقيت في دورات المجلس السابقة •

٢٦٠ــ وأضاف انه من العلامات الايجابية جدا ان عدة بلدان نامية قد أصبحت بالفعل مشتركة في مدونات واتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وان مجموعته تعتقد ان الاشتراك على أوسع نطاق ممكن في تلك المدونات والاتفاقيات أمر في صالح النظام التجاري العالمي •

Digitized by UNOG Library

وختم قائلا ان بلدان المجموعة باء لا تزال ملتزمة بالعمل على أساس ذي أولوية في مجالات تهم بصفة خاصة البلدان النامية المعددة بالفعل في برنامج عمل الدار •

٢٦١ــ واختتم قائلا انه يوافق على ان ما يطرأ في التجارة الدولية من تطورات تنجم عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولاسيما أثرها على تجارة البلدان النامية والحاجة الى مساندة مصالح هذه البلدان ، ينبغي ان يظل قيد الاستعراض المنتظم في المحافل المناسبة •

٢٦٢ــ ولاحظ ممثل الصين ان بلاده ، وان لم تشترك في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تعنى بنتائج المفاوضات • فقد أسفرت حصيلة المفاوضات عن نتائج ايجابية في بعض المجالات وعن افتقار الى الاتفاق في بعضها الآخر ، مثل الضمانات ، والمنتجات الاستوائية ، والقيود الكمية • وذكر ان بعض اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مجال الحواجز غير التعريفية سوف تنفذ على أساس ثنائي ، الأمر الذي يشكل انحرافا واضحا عن مبدأ الدولة الأكثر رعاية • وقال ان مبدأ الدولة الأكثر رعاية مبدأ ينبغي التزامه وان اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي ان تنفذ على أساس ذلك المبدأ • ثم شدد على ان مدونة الضمانات المتعددة الأطراف التي يجري التفاوض بشأنها يجب ان تنص على انضباط أكثر دقة وعلى قواعد منصفة لتطبيقها ، وعلى ان من الواجب تحسين نظام الأفضليات المعمم ، وينبغي اتخاذ تدابير لتخفيض أو ازالة القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير التعريفية • واختتم قائلا انه ينبغي للأونكتاد وهيئاته الفرعية مواصلة تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٦٣ــ وقدم الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ مشروع القرار TD/B(XXI)/SC.I/L.3 بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الذي قدمته اندونيسيا نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ •

٢٦٤ــ وأشار الناطق باسم المجموعة باء الى ان لجنة المصنوعات اعتمدت ، في دورتها التاسعة ، استنتاجات متفقا عليها بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وان بلدان المجموعة باء قد أيدت هذه الاستنتاجات وهي مستعدة لتأييدها من جديد في الدورة الحالية • وأضاف ان تلك الاستنتاجات قد اتفق عليها بعد مناقشة طويلة ، وشدد على ان مجموعته لا ترى فائدة في فتح مفاوضات بشأن القضية في الدورة الحالية للمجلس • وعبر عن شكوكه في ان يكون ثمة خلال الشهرين الماضيين تغيير على هذه القضايا او على الأساس الذي يقوم عليه اتفاق الرأي بشأنها • وأشار كذلك الى ان موقف مجموعته يتمثل في ان هذا العمل قد أنجز جزئيا في نطاق لجنة المصنوعات وانه سيكتمل عندما تقوم اللجنة الأخرى المختصة ، وهي لجنة السلع الأساسية ، باستعراضها في الأسابيع اللاحقة للدورة الحالية للمجلس • وذكر أيضا بأن المجموعة باء بينت انها توافق على ان التطورات في التجارة الدولية الناشئة عن تنفيذ نتائج المفاوضات المتعددة الأطراف ، ولاسيما أثرها على تجارة البلدان النامية وضرورة خدمة مصالحها ، ستبقى قيد الاستعراض المنتظم في المحفل المناسب •

٢٦٥ــ وقال الناطق باسم المجموعة دال ان مجموعته درست بعناية فائقة مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ ووجدت انه يعكس ، على العموم ، أهم القضايا المتصلة فيما يتصل بنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذها • وواصل قائلا ان مجموعته ترى ان هذا العمل لم يكتمل بل ينبغي مواصلته على أساس منتظم كما هو وارد فعلا في الفقرة الأولى من الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة المصنوعات، حيث وافقت اللجنة على بحث ما يطرأ في التجارة العالمية من تطورات تنشأ عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وذكر كذلك الى ان مجموعته ترغب في

Digitized by UNOG Library

ان يتضمن القرار الذى سيقوم المجلس باعتماده ، بناء على اقتراح لجنة الدورة ، ما يشير الى مواصلة هذا العمل • وشدد على ان القضايا المعلقة الحادة التي لم يتم التوصل الى حل لها في نطاق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الوارد ذكرها في مشروع القرار ، من شأنها ان تحظى ببالغ اهتمام بلدان عديدة في المجموعة دال وبلدان أخرى وان مجموعته ترغب في التقيد ، في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، بالنص الذى تم قبوله في الفقرة ٣ من الاستخلاصات المتفق عليها • وقال ، في الختام ، ان مشروع قرار لجنة المصنوعات يمثل خطوة هامة في سبيل تعزيز العمل المتعلق بتقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الذى ينبغي أن يكون قضية منفصلة في مستقبل عمل كل من المجلس ولجنة المصنوعات ولجنة السلع الأساسية •

٦٦ ـ وقال ممثل الصين ان وفده درس مشروع القرار الذى اقترحته مجموعة الـ ٧٧ ، ولاحظ انه يعكس شواغل مختلف الأطراف في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وعبر عن الأمل في أن تتواصل المفاوضات في المجالات التي لم يوجد لها حل بعد • وأشار الى ان بين استنتاجات لجنة المصنوعات المتفق عليها ومشروع القرار المعروض الآن على المجلس تماثلا من حيث الأساس ، وانه يؤيد المقترحات المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ لمناقشتها •

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٧ ـ لاحظ المجلس في جلسته ٥٤٤ ، المنعقدة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ انه قد تعذر التوصل الى اتفاق في اللجنة الاولى للدورة ، وكان أحد العوامل في ذلك الافتقار الى الوقت ، وقرر ، آخذا في الاعتبار قرار المجلس ٢١٤ (د ـ ١٩) أن يتناول من جديد مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في دورته الثانية والعشرين (أنظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (هـ)) •

٦٨ ـ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مشروع القرار يرمز الى مبادرة تقدمها مجموعته في نطاق مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ـ ٥) ، الذى يدعو المجلس الى اجراء تقييم شامل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • وأعرب عن أسفه ازاء عدم استطاعة اعتماد قرار بشأن هذا الموضوع • وما شعرت به البلدان النامية من خيبة أمل بشأن نتائج تلك المفاوضات معروف تماما وليس في حاجة الى تكرار • ورغم أن الاتفاقات والامتيازات التعريفية المنفردة المتبادلة في جولة طوكيو تمثل تقدما متواضعا صوب هدف تحرير التجارة ، فانها تقصر كثيرا عن الالتزامات المتعهد بها في اعلان طوكيو ، لاسيما غرض ضمان منافع اضافية للتجارة الدولية للبلدان النامية ، مع مراعاة احتياجاتها التجارية والانمائية والمالية ، وصغر حصتها في التجارة العالمية • وهكذا تظل معظم الاهتمامات التي أعربت عنها مجموعته في مانيلا دون ارضاء • وحتى ولو ان المفاوضات قد انتهت ، فانه يأمل وينتظر تدعيم نتائجها وتعزيزها وتوسيع نطاقها لكي تلبي الاهتمامات الحاسمة للبلدان النامية ، حتى تتمكن معها من انشاء نظام تجارى أكثر استجابة لاحتياجاتها •

Digitized by UNOG Library

٦٩ ـ وخلال مرحلة ما بعد جولة طوكيو ، فان مجال العمل الذى يتطلب أولا وأساسا أولويـــة اهتمام الجميع ، هو مهمة تامين سلامة وفعالية تنفيذ اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف نصا وروحا ، حتى يمكن الحفاظ على أى منجزات تحققت ، على ضآلتها ، لاسيما اذا كانت هـــذه المنجزات تتعلق بالمعاملة التفاضلية الخاصة والمتواضعة التي تتلقاها البلدان النامية .

٧٠ ـ وفيما يتعلق بمشاركة البلدان النامية ، أشار الى أنه ، في مجالات حاسمة مثل حـــق البلدان النامية في استخدام اعانات التصدير وسواها من الاعانات لتنويع اقتصاداتها ، ومن أجـــل تحقيق أهدافها الانمائية الاجتماعية والاقتصادية ، والتغلب على المساوئ الهيكلية التي تعانـــي منها اقتصاداتها وقطاعاتها التصديرية ، فان هذا الحق ، وان كان محافظا عليه في الاتفاقـــات ذات الصلة للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، قد تعرض بالفعل للنيل منه من خلال التدابير التعسفية والآحادية الطرف في بعض الاوساط خارج نطاق الاتفاق ذاته . ويبدو الأمر الى حد ما غير سوى في أنه بينما تتحدث البلدان المتقدمة عن مشاركة قصوى للبلدان النامية في الاتفـاقات ، يعلن احد البلدان المتقدمة عن مقرر له طابع السياسة العامة يقضي بعدم شمول البلدان الناميـة الموقعة بمنافع واحد من هذه الاتفاقات ما لم تتعهد هذه البلدان بالتزامات اضافية الى جانـب الالتزامات التي يفرضها الاتفاق . فقد بذلت محاولات للحصول على مثل هذه الالتزامات من عـدد من البلدان النامية ، وفي سياق هذه العملية ، أثرت بالفعل التدابير المتخذة على صادرات هذه البلدان في بعض القطاعات . وتبدى مجموعة الـ ٧٧ أسفها العميق لهذا الحدث .

٧١ ـ وأضاف ان المجالات الأخرى ذات الاولوية في مرحلة ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف معروفة تماما أيضا . ومن الضرورى أن تبدأ مفاوضات في هذه المجالات ، على أساس اطار زمني متفق عليه ، حتى يمكن الحفاظ على القوة الدافعة لتحرير التجارة وزيادتها . وقال ان المجالات التي تم الاتفاق عليها بالفعل في برنامج العمل هي المنتجات الاستوائية والمنتجات الزراعيـــة ، والقيود الكمّية ، وتصاعد التعريفات والتنفيذ المبكر للتخفيضات التعريفية حيثما اقتضى الأمـــر ، والتكيف الهيكلي ، وغير ذلك من مسائل . ومن الضرورى أيضا أن تنتهي المفاوضات بشان وضع نظام للضمانات المتعددة الأطراف في أقرب وقت ممكن ، وذلك لاضفاء مزيد من الانضباط والموضوعيـــة والشفافية وحسن الرقابة على النظام التجارى الدولي ، من أجل زيادة تحرير التجارة ومتابعـــة نتائجها ، وتأمين تحول هيكلي سلس تتمكن معه البلدان النامية من تنمية وتنويع اقتصاداتها .

٧٢ ـ وترجو مجموعة الـ ٧٧ أيضا أن تضع قواعد التجارة العالمية في الاعتبار الحاجة الى تعجيل نمو تجارة البلدان النامية حتى تتحرك صوب سد الثغرة الواسعة بين البلدان النامية والعالـــم المتقدم .

٧٣ ـ وأشار المتحدث باسم المجموعة دال ، متحدثا أيضا باسم منغوليا ، الى أن البلـــدان الاشتراكية كثيرا ما أعربت عن موقفها ازاء أهمية دور ومهمة الاونكتاد فيما يتصل بتقييم للمفاوضـــات التجارية المتعددة الاطراف ، يضع في الاعتبار مصالح جميع المشتركين في التجارة الدولية . ولقد كانت البلدان الاشتراكية على استعداد للتصويت في صالح مشروع القرار المقدم باسم مجموعة الـ ٧٧ ولذلك فانها أصيبت بخيبة أمل كبيرة ازاء موقف تلك البلدان الذى سد الطريق أمام اعتمـــاده . واستطرد قائلا ان بلدان مجموعته تعتزم بذل ما يلزم من جهود لتأمين امكانية مواصلة الاونكتـــاد لأعماله المثمرة بشان تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

Digitized by UNOG Library

٢٧٤ـ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه لن يعلق على مضمون التطورات التي نجمت عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، نظرا لان آراء مجموعته منها قد أعلنت في دورات سابقة للمجلس ، وكذلك في اللجنة الاولى للدورة الحالية وفي الدورة التاسعة التي عقدتها لجنة المصنوعات مؤخرا • وقد تم تسجيل هذه الآراء بالفعل • وفي الواقع انه لم تمض سوى أسابيع قليلة منذ أن تفاوضت لجنة المصنوعات واعتمدت نتائج متفقا عليها ، كجزء من التطبيق الناجم عن مقرر مجلس التجارة والتنمية ٢١٤ (د ـ ٢) • وينبغي استكمال هذا التطبيق عندما تكون اللجنة المختصة الاخرى ـ وهي لجنة السلع الاساسية ـ قد أنجزت استعراضها بعد انتهاء دورة المجلس الحالية مباشرة • وترى المجموعة باء أن النتائج المتفق عليها التي أمكن التوصل اليها في لجنة المصنوعات هي نتائج متوازنة ، وانها تعكس بدقة تقييمها للوضع الراهن في هذا المجال • ومن ثم فان بلدان هذه المجموعة تستشعر خيبة الأمل ازاء عدم امكانية الاتفاق على قرار يقوم على أساس هذه النتائج المتفق عليها ، خلال هذه الدورة •

حاء ـ مسائل أحيلت الى الآلية الدائمة للاونكتاد : مشروع القرار (TD/L.195) المعنون "الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية "

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٧٥ـ أشار الرئيس الى أن مشروع القرار هذا قد أحالته الدورتان التاسعة عشرة والعشرون للمجلس •

٢٧٦ـ وذكر الناطق باسم المجموعة دال اللجنة أن البلدان الاشتراكية تولي دور الشركات عبر الوطنية في قطاع السلع الاساسية للبلدان النامية أهمية كبيرة ، وانها قدمت ، لهذا السبب مشروع القرار TD/195 في الدورة الخامسة للأونكتاد وأضاف ان البلدان النامية بصفة عامة أعربت في المؤتمر وفي الدورة الاخيرة للمجلس عن الرأى القائل بأن اعتماد مشروع القرار هذا ينسجم مع مصالحها واضاف ان الامين العام للاونكتاد كان على حق حين لفت النظر في الدورة الجارية الى وجوب ايلاء أهمية خاصة ، لشدة مشاكل تجهيز وتسويق السلع الاساسية وجاءت ملاحظته في الوقت المناسب • وقال ان بلدان المجموعة دال قد بينت مرارا ان البحث الواجب لأنشطة الشركات عبر الوطنية ضمن عمل الاونكتاد المتعلق بالسلع الاساسية من شأنه أن ييسر تعرف المشاكل القائمة على نحو أتم وأعمق واتخاذ مقررات فعالة في هذا الميدان الهام •

٢٧٧ـ وأشار الناطق باسم المجموعة باء ، في معرض رده ، الى ان قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩١٣ (د ـ ٥٧) ينص على أن تساعد لجنة الشركات عبر الوطنية المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الاضطلاع بمسؤولياته في ميدان الشركات عبر الوطنية بوصفها المحفل الذى يتم فيه النظر الشامل والمتعمق في القضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية • ومضى قائلا انه يرى أن المسؤولية الرئيسية في تناول الشركات عبر الوطنية ، التي قد تكون شركات خاصة او تعاونية أو مؤسسات حكومية ، تعود الى لجنة الشركات عبر الوطنية ، وانه ينبغي أن تحال هذه المسألة اليها عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي • وقد سبق أن بحثت هذه المسألة في الدورة العشرين للمجلس وان مجموعته لم تغير قناعتها منذ ذلك الحين ، وهي لا تتفق مع المجموعة دال بأنه ينبغي احالة هذه المسالة الى لجنة السلع الأساسية •

Digitized by UNOG Library

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٧٨ ـ قرر المجلس في الجلسة ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ بناء على اقتراح الرئيس ، ارجاء النظر في مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية وتجارة السلع الاساسية الدولية" (TD/L.195) الى دورته الثانية والعشرين (أنظر المرفق الثاني) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا ـ ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٩ ـ كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند ، عملا بمقرره ٢٠٩ (د ـ ٢٠)، مشروع القرار المتعلق بمشاكل ديون البلدان النامية (TD/L.196) الذى قدمته مجموعة الـ ٧٧ في **الدورة الخامسة للأونكتاد وتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية الذى اجتمع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ (TD/B/730)** • والى جانب ذلك كانت هنالك مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/810 و Add.1) تتضمن خلاصة الردود المتلقاة على استبيان وجهه الأمين العام للأونكتاد الى البلدان المانحة بشأن ما اتخذته من تدابير لتخفيف الديون عملا بقرار المجلس ١٦٥ (د إ ـ ٩) •

٨٠ ـ وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد ان مقرر المجلس ٢٠٩ (د ـ ٢٠) يدعو الى اجراء تحليل شامل للتدابير التي اتخذت بموجب الفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) • الا انه نظرا لتأخر الردود المتلقاة لم تتمكن الأمانة من اعداد تقرير شامل للدورة الحالية ، وهي تأمل أن تتمكن من القيام بذلك للدورة القادمة للمجلس • وبالاضافة الى ذلك ستتيح الأمانة بين يدى المجلس نتائج المشاورات التي باشرها الأمين العام للأونكتاد •

٨١ ـ وشدد المتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ على ان مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ما برحت محل قلق متزايد منذ سنوات عديدة ، كما يتضح من الاهتمام المنصب على هذه المشاكل في المناقشات الجارية حاليا في الدوائر المالية الدولية • ذلك أن مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية ، الذى كان عام ١٩٧١ يبلغ ٨٧ مليار دولار ، قد ارتفع الى ٤٥١ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، وازدادت خدمة الدين من ١١ مليار دولار سنويا الى ٨٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها • وقد أفضت الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة الى تردى الأوضاع الاقتصادية في بلدان نامية كثيرة يتوقع أن يؤدى ما تواجهه من انخفاض معدلات التجارة وضآلة احتمالات التصدير وتزايد الحمائية في البلدان المتقدمة الى مزيد من العجز في المدفوعات • كما ان مستوى التدفقات المالية الميسرة ركد أو انخفض ، وأن الدين الخارجي للبلدان النامية أصبح بصورة متزايدة يتشكل من دين قصير الأجل ، ممنوح بشروط غير تيسيرية ومقترن بمعدلات فائدة عالية •

٨٢ ـ وواصل يقول انه ، اذا كانت عدة بلدان متقدمة قد أوفت بالتزاماتها المنصوص عليها في الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ا ـ ٢٠) والمتعلقة بتسوية أحكام الديون بأثر رجعي ، فان بعضا آخر قد اتخذ تدابير اتسمت (أ) بكونها بالغة التقييد من حيث التغطية ومقصورة على عدد قليل من البلدان ، وبالتالي قاصرة عن التنفيذ الكلي ، نصا وروحا ، للقرار الذى اعتمده المجلس لدى انعقاده على المستوى الوزارى ، و(ب) بعدم الكفاية من حيث التغطية الجغرافية ، و (ج) وبشدة الانحراف عن التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة التي نفذت القرار ، و(د) وبكونها هزيلة بالمقارنة بالتدابير التي اتخذتها بلدان دائنة أخرى •

Digitized by UNOG Library

٢٨٣- واسترسل يقول انه بود ، لذلك ، التذكير بأن وزراء البلدان النامية في الدورة الخامسة للاونكتاد دعوا البلدان المتقدمة الى اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ الفرع ألف من القرار تنفيذا تاما عن طريق تعميم فوائده بدون تمييز • ومجموعة الـ ٧٧ تفهم أنه ، نظرا لتأخر ورود الردود من البلدان المتقدمة ، لم يكن في المستطاع اجراء تحليل متعمق للتدابير المتخذة ، ولكن التحليل الأولي يبين أن البلدان المتقدمة ، عامة ، لم تف بعد بالتزاماتها بموجب هذا القرار •

٢٨٤- ونظرا لخطورة الحالة التي تواجهها البلدان النامية ، يقتضي الأمر أن يراعى بكثير من الجدّية أمر توسيع نطاق تغطية البلدان النامية المشمولة بالفرع ألف من القرار ، اذ أن هناك بلدانا نامية عديدة لا تدخل في الفئة الموضوعية الموصوفة بـ " البلدان النامية الأفقر " يتوقع أن تواجه تفاقما في العجز يعود جانب هام منه الى مدفوعات خدمة الدين •

٢٨٥- وفيما يتعلق بالفرع باء من القرار ، فان مجموعة الـ ٧٧ تشاطر الشعور العام تجاه التقدم المحرز بشأن صياغة سمات مفصلة للعمليات المقبلة المتصلة بديون البلدان النامية المهتمة بالأمر • الا أنها تشعر بخيبة الأمل لعدم التوصل الى أي اتفاق بشأن انشاء اطار تشغيلي لتنفيذ السمات المتفق عليها • ولذلك فانها تأمل وتتوقع أن يتوصل المجلس في دورته الحالية الى اتفاق بشأن هذه المسألة وأشار في هذا الصدد الى بعض المبادئ التي لابد أن تقوم عليها أهداف السمات المفصلة وهي (١٣) :

(أ) وجوب اتخاذ تدابير في اطار الأهداف الانمائية الشاملة لمعالجة المشاكل الحادة والأطول أجلا التي تواجه في المدفوعات ، وجعلها تنصب على الخصائص الهيكلية الأساسية في البلد المعني ؛

(ب) وجوب جعل الترتيبات تعزز قدرة البلد النامي على تعبئة موارد دولية اضافية ؛

(ج) ينبغي أن تنظم الآلية المسخرة لتنفيذ هذه التدابير وأن تدار بشكل يكفل ثقة الدائنين والمدينيين على حد سواء ؛

(د) ينبغي أن تعمل الآلية بوحي من اعتبارات انمائية تمكنها من التوصل الى توصيات بسياسة عامة داعمة لجهود البلد الذاتية الهادفة الى النهوض بتقدمه الاقتصادي والاجتماعي ؛

(هـ) ينبغي أن توجد هذه الآلية ترتيبات لتوفير خبرة مناسبة تحترمها كل الأطراف وتستهدف تأمين اتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب بمساعدة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأونكتاد ؛

(و) ينبغي أن تكون الآلية متعددة الأطراف بطبيعتها ومنظمة بشكل يشجع البلدان المدينة على اشراك المؤسسة في وقت مبكر قبل أن تتخذ أعباء ديونها أبعاد الأزمة ؛

---

(١٣) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية العاشرة ، المرفقات ، البند ٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/730 (تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي عن مشاكل الديون والتنمية للبلدان النامية) ، المرفق الأول •

Digitized by UNOG Library

(ز) ينبغي أن يكفل للآلية الاستمرار والدوام بغية تأمين تطبيق السمات المفصلة المرشدة لاعادة تنظيم الدين تطبيقا منصفا وبغية التمكين من رصد تنفيذ الترتيبات وعلى هذا النحو توضع في الاعتبار التام وتصان مصالح الدائنين والمدينيين على حد سواء •

٨٦ ـ وأضاف يقول ان مجموعة الـ ٧٧ ترحب باعتراف معظم البلدان المتقدمة بأن الترتيبات المخصصة الحالية معيبة من عدة جوانب وهي تتوقع ، بتوفير الارادة السياسية اللازمة لديها ، أن تنتهي بصورة رسمية الان المفاوضات بشأن مشروع القرار TD/L.196 في الدورة الحالية للمجلس •

٨٧ ـ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان لمشاكل دين البلدان النامية جانبين اثنين • وفيما يتعلق بالفرع ألف من القرار ١٦٥ (د ـ ٩) أعرب عن شعور المجموعة باء بالقلق تجاه تباين وجهات النظر بشأن طبيعة الاتفاق الذى تم التوصل اليه في الدورة الوزارية • فهي ترى ان الفرع ألف لا يدعو لاتفاق تكميلي ، وعلاوة على ذلك فان الفقرة ٥ من القرار تتيح لكل بلد مانح المرونة للبت في طبيعة التدابير المتخذة للتخفيف من عبء الدين • وفيما يتعلق بالفرع باء ، ذكر ان المجلس قد اقترب نسبيا من اتفاق في دورته الاخيرة ويكون من دواعي سرور المجموعة باء أن يتم التوصل نهائيا الى اتفاق في الدورة الحالية •

٨٨ ـ في الجلسة ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ قدم الرئيس مشروع القرار TD/B/L.580 و Corr.1 ، وكان تقديمه له نتيجة للمشاورات غير الرسمية ، وسحب مشروع القرار TD/L.196 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٩ ـ وفي الجلسة نفسها اعتمد المجلس مشروع القرار الذى قدمه الرئيس (للاطلاع على النص انظر المرفق الأول القرار ٢٢٢ (د ـ ٢١) •

٩٠ ـ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان اعضاء الاونكتاد حققوا ، بصفة جماعية ، خطوة تقدم هامة في الاضطلاع ـ بمراعاة كافة الاعتبارات ـ بتناول احدى المشاكل الهامة في العلاقات الاقتصادية الدولية • وفي نفس الوقت ، فانه تنقصه الصراحة اذا لم يسجل أن نطاق القرار الذى تم اتخاذه للتو لا يحقق الى حد كبير ما كانت مجموعته تتوقعه ، وهو لا يحقق في الواقع ، الحلول البعيدة الأثر التي تتطلبها أزمة الديون المتفاقمة •

٩١ ـ وقد سبق ان اتخذ المجلس في دورته الوزارية (الاستثنائية التاسعة) ، بروح من التراضي القرار ١٦٥ (د ـ ٩) ، حتى على الرغم من ان تدابير السياسة المتوخاة في هذا القرار لا تفي الى حد كبير بأهداف البلدان النامية • وفي نفس الوقت ، كان المفهوم أن تنفيذ القرار سيكون كامل الشمول وعادلا وغير تمييزى في نطاقه وانه سيطبق في الوقت المناسب ، بغية توفير تخفيف سريع لاعباء ديون البلدان النامية التي يتناولها القرار • وفي ضوء التطورات اللاحقة ، علمت البلدان النامية بوجل ان تنفيذ القرار فيما يتعلق بتعديل للشروط بأثر رجعي نزع الى الاختلاف فيما يتعلق بالبلدان المستفيدة ودرجة التعديل الممنوحة من الدائنين فرادى ، على السواء ، ومن ثم فانه

Digitized by UNOG Library

بينما اتخذ بعضهم اجراءات لصالح أشد البلدان تضررا ، قصر آخرون الشمول على اقل البلدان نموا ، على حين لم يتخذ آخرون أى اجراء الى الآن • وفي ضوء هذا الاختلاف في الآراء ، خلص الاجتماع الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ الذى عقد في أروشا في شباط/ فبراير ١٩٧٩ ، الى أنه لا يمكن أن يرى أن البلدان المانحة المتقدمة التي لم تقدم تدابير لتخفيف اعباء الديون الا الى مجموعة محدودة من البلدان تنفذ بالفعل القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) •

٩٢ ـ وترى مجموعة الـ ٧٧ ان الفرع ألف من القرار الذى تم اتخاذه يوفر مزيدا من الزخم لما كان يجب أن يضطلع به مباشرة بعد اتخاذ القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) • وأضاف انه يأمل أن يوفر هذا توجيها ملموسا الى واضعي السياسات في بعض البلدان المانحة المتقدمة في مواصلة التعديل الارتجاعي للشروط أو اتخاذ تدابير مماثلة وفقا للفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) • وفي هذا الصدد ، شدد على الطلب الى الامين العام للاونكتاد بابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض والتقييم الوثيقين والمستمرين وأضاف انه يرجو أن يتم تقديم التقرير الى المجلس في دورته الثانية والعشرين • ومن ثم ، فان مجموعة الـ ٧٧ تولي أهمية كبيرة الى هذا الجزء من القرار الذى يناشد جميع البلدان المانحة المتقدمة أن توفر للأونكتاد جميع البيانات اللازمة لهذا الاستعراض •

٩٣ ـ واستطرد قائلا انه يرى ، اتساقا مع رأى مجموعة الـ ٧٧ الذى أعرب عنه مؤخرا في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة بشان شمول البلدان المانحة المتقدمة ، ان التدابير التي دعى اليها بموجب القرار الذى تم اتخاذه تنطبق على قدم المساواة على بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية التي لم تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أى جزء من القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) • وبينما هي تفهم وتقدر تماما الاختلافات بين الانظمة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاشتراكية من ناحية وأنظمة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من الناحية الاخرى • فانه يشدد على الرغم من ذلك على أن البلدان الاشتراكية اضطلعت بالفعل بدور هام في الشؤون الاقتصادية الدولية وغدت شركاء تجاريين هامين ومصادر للتمويل الطويل الآجل للبلدان النامية • وقد أبلغت البلدان النامية عن حجم الديون المستحقة السداد للاقتصادات المخططة مركزيا في نهاية عام ١٩٧٩ ، وعلى حين انه صغير بالنسبة لمجموع ديونها المستحقة السداد • فقد بلغ ١٦ مليار دولار تقريبا ، وترتبط بهذه الديون مدفوعات سنوية لخدمة الديون من البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية تناهز ٦ر١ مليار دولار سنويا • وأردف قائلا ان مجموعته تدرك أنه كثيرا ما كان تخفيف عبء الديون الذى قدمته البلدان الاشتراكية فيه عنصر الابتكار وبعيد الأثر وعليه فانه يأمل أن تتخذ البلدان الاشتراكية الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) •

٩٤ ـ أما بشأن الفرع باء من القرار ، فقال على حين انه يمثل خطوة تقدم هامة ، فانه يعكس قدرا كبيرا من رضاء مجموعته بالحل الوسط ، نظرا لانه لا يحقق الى حد كبير ما كان يتوقعه الوزراء الذين دعوا في برنامج اروشا الى انشاء آلية مؤسسية مستقلة في هذا المجال • وفي هذا الصدد فان المقرر الذى تم اتخاذه لا يمثل سوى خطوة تقدم متواضعة • وان أهميته تكمن في الواقع في ان المجتمع الدولي وافق للمرة الأولى على السمات التفصيلية للعمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية • وان هذه السمات تجسد أهداف تخفيف الديون وتبين الخطوط العامة لاطار تشغيلي يتألف من خطوات اجرائية للشروع وتحليل مشاكل الديون والاجراءات التي يتعين اتخاذها •

Digitized by UNOG Library

ومن ثم فان القرار ينص على الاضطلاع بجهود أولية لوضع عمليات تخفيف عبء الديون في اطار مترابط ومتبادل الفائدة لعلاقة دائن ومدين • وتأمل مجموعة الـ ٧٧ ان تؤدي السمات التشغيلية الى قدر من تناسق وتحسين الترتيبات المخصصة الحالية ، وأن تستهدف ، في نفس الوقت ، الاضطلاع بعين اليقظة بتقييم تطبيق السمات المتفق عليها عند الاضطلاع بها حسب مراحل انبثاقها عمليا وبحثه • وفي الواقع ، فان مجموعة الـ ٧٧ وافقت على الفرع باء من القرار ، في المقام الأول لانها رأت أنه محاولة لمعرفة ما اذا كان بوسع الاطار المؤسسي القائم أن يكيف نفسه مع متطلبات آلية فعالة لتخفيف عبء الديون • وعليه فانها تأمل أن يتم الاضطلاع ببحث شامل وكامل لكافة القضايا المتصلة بالفرع باء في الدورة الثانية والعشرين للمجلس وأن تتبين ما اذا كان لا يمانها بجهود اصلاح الجهاز القائم ما يبرره •

٩٥ كـ ولاحظ ان الامر احتاج الى وقت طويل الى حد ما للتوصية في قرار المجلس ١٣٢ (د ـ ١٥) بأن يدعى الأمين العام للاونكتاد للاشتراك في اجتماعات نادي باريس على نفس الاساس وبنفس الشروط التي تنفذ بشأن المنظمات الدولية المشتركة الأخرى • والان وقد تم بصورة واضحة تحديد دور الامين العام للاونكتاد في المحافل القائمة للتنظيم المتعدد الاطراف للديون ، فان مجموعة الـ ٧٧ تتوقع منه أن يضطلع ، نيابة عن مجلس التجارة والتنمية ، بضمان تنفيذ السمات المتفق عليها بصورة تامة وفعالة •

٩٦ كـ وأشار الناطق باسم المجموعة باء الى ان بلدان هذه المجموعة ، وهي تنضم الى توافق الآراء ، تفسر القرار على النحو التالي ، وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (ب) أدناه قال انه يؤيد بقوة النداء الذي وجهه للتو الى البلدان الاشتراكية الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ :

(أ) دعا الفرع " الف " من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) ، البلدان المانحة المتقدمة النمو الى أن تسعى الى اتخاذ تدابير ذات اثر رجعي لتعديل شروط تسديد ديون المساعدة الانمائية الرسمية التي لم تسدد حتى ذلك الحين ، أو اتخاذ غيرها من التدابير التي تعادل ذلك • وتفسر المجموعة باء الفقرة ٧ من الفرع " ألف " من القرار الذي اعتمدتوا على أنها تسعى الى تنفيذ القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) •

(ب) ترى المجموعة باء ان البلدان المانحة المتقدمة النمو المشار اليها في الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من الفرع " ألف " من هذا القرار تشمل جميع البلدان المتقدمة النمو بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية •

(ج) لئن كان عدد من بلدان المجموعة باء قد قدم ردودا الى أمانة الاونكتاد بصورة مباشرة ، فان الفقرة ٩ من الفرع " ألف " من القرار ليس فيها ما يمنع أعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من تقديم البيانات المطلوبة عن طريق تلك اللجنة •

(د) لم يلمح الفرع " باء " من القرار الى وجود أي اتفاق بشان اضطلاع الاونكتاد بمسؤولية الاشراف على أنشطة المنظمات خارج هيكله الرسمي •

(هـ) ترى بلدان المجموعة باء ان الديون ، بوصفها قضية مالية ، ينبغي أن تظل ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، من اختصاص مؤسسات بريتون وودز •

Digitized by UNOG Library

(و) تلاحظ المجموعة باء ان ثمة اتفاقات بشان العلاقات بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة ، وترى ان أعمال الأمين العام للأونكتاد ينبغي أن تسترشد بهذه الاتفاقات •

٩٧ - وأضاف ان المجموعة باء ترى انه ينبغي لجميع البلدان المانحة أن تتخذ التزامات مماثلة لتلك الواردة في قرار المجلس ١٦٥ (د إ - ٩) •

٩٨ - وقال الناطق باسم المجموعة دال ، متكلما أيضا بالنيابة عن منغوليا ان القرار المتخذ للتو هو نتيجة طبيعية لقرار المجلس ١٦٥ (د إ - ٩) • فحين اتخذ ذلك القرار أعلنت بلدان المجموعة دال بالفعل عن موقفها فيما يتصل بمشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية • وأنها تتمسك بذلك الموقف فيما يتصل بالقرار الحالي •

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٩٩- احيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير بشأنه .

النظر في الموضوع في اللجنة الثانية للدورة

٣٠٠- قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد البند ٧ من جدول الأعمال .وقال ان الوثائق التي أعدتها الأمانة عن هذا البند من جدول الأعمال ، ولاسيما الوثيقة المعنونة : "استعراض اتجاهات وسياسات التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" (TD/B/808) بينت أنه رغم تدهور الحالة الاقتصادية الدولية فقد توسعت التجارة بين البلدان الاشتراكية من جهة والبلدان النامية والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي من جهة ثانية بمعدل مرتفع في عام ١٩٧٩ نتيجة لازدياد عدد الاتفاقات التجارية الطويلة الأجل، وتكثيف التعاون الاقتصادي واعتماد تدابير السياسة العامة المنشئة للتجارة التي ترمي الى استحداث فرص جديدة للتصدير والاستيراد .

٣٠١- ولاحظ أن التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد اتسمت بزيادة توسيع أساسها الجغرافي وانشاء أشكال أكثر تطورا للعلاقات الاقتصادية مثل التعاون والتخصص في الانتاج والمشاريع المشتركة والتعاون في بلدان ثالثة .وأحرز تقدم بطيء ولكنه واضح في تنويع الهيكل السلعي للتبادل التجاري بين مجموعتي البلدان ، مع زيادة واردات البضائع الصناعية والاستثمارية المتطورة من بعض البلدان النامية .ويتوقع أن يعطي تنفيذ الاتفاقات التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية ، المزيد من الزخم لتطوير هذا التعاون التجاري والاقتصادي .وزادت التجارة بين الشرق والغرب في ١٩٧٩ بمعدل اسرع من معدلها في عام ١٩٧٨، على الرغم من أنه يمكن الى حد كبير أن تعزى الزيادة في قيمة صادرات البلدان الاشتراكية الى الغرب الى الزيادة في أسعار بعض المواد الخام والوقود .وأدى الاختلال في التوازن بين الصادرات والواردات الى زيادة مديونية البلدان الاشتراكية .ويمكن توقع تزايد التجارة بمعدلات عالية في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ مع البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بالمقارنة بمعدلات نمو الانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية .

٣٠٢- ولفت النظر الى مشروعي القرارين (TD/L.189 و TD/L.190) اللذين أحيلا الى هذه الدورة للمجلس .وذكر أيضا أن الأمانة عمدت ، كما في السنوات السابقة ، الى توفير المساعدة الفنية والتنظيمية الى البلدان المهتمة بعقد مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف في نطاق الجهاز الاستشاري الذي أنشيء في الأونكتاد لهذا الغرض .

٣٠٣- أما بشأن المساعدة التقنية التي توفرها أمانة الأونكتاد لتطوير التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية، فبين أنه يتم تنفيذ برنامج شامل مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على المستويات الاقليمية والاقليمية والوطنية ، بتعاون وثيق مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .ومضى قائلا انه سيتم عقد ندوة أقاليمية وحلقتين دراسيتين - احداهما لأمريكا اللاتينية والأخرى لبلدان آسيا والمحيط الهادئ - قبل نهاية عام ١٩٨٠ وان هناك مخططات لعقد ندوتين أقاليميتين وحلقتين دراسيتين للبلدان الافريقية في

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨١ •ويشتمل البرنامج على توفير المعلومات العملية والخدمات الاستشارية الى البلدان المهتمة، بناء على طلبها •ويتوقع أن يساعد تنفيذ هذا البرنامج السلطات المختصة في البلدان النامية على تحسين درايتها بطرق ووسائل زيادة التجارة وتنويع التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

٣٠٤ــ واستطرد قائلا ان هناك تكثيفا للتعاون مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في اطار برنامج العمل هذا •وعليه ، فهناك مشروع بحث مشترك مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية يجرى اكماله وتوضع ترتيبات على مستوى الأمانة للاضطلاع بأنشطة مماثلة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ • وسيواصل التعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا •

٣٠٥ــ وأكد المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية ما لمجموعاتهم من اهتمام بهذا البند وما تعلقه من أهمية على النظر فيه • كما ركزوا على الدور الهام الذى يلعبه الأونكتاد في تعزيز وتيسير السبل أمام البلدان الأعضاء لاعتماد تدابير واجراءات تستهدف زيادة تنمية العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •هذا وأعربوا عن استعدادهم للنظر بروح بناءة في مشروعي القرارين المرجأين من المجلس وقام ممثلو البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بالتعليق بصورة ايجابية على أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة والرامية الى زيادة تنمية التجارة بين هاتين المجموعتين من البلدان ، وأعربوا عن أملهم في أن تواصل هذه الأنشطة وتدعم •

٣٠٦ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان موضوع العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ليتسم بالأهمية بالنسبة للبلدان النامية ، هذا ويرى انه من المفيد القيام بتعزيز مثل هذه التدفقات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية وبين البلدان الاشتراكية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على السواء • وأعاد الى الأذهان موقف مجموعته كما جرى بيانه في الجلسة العامة ٥٣٩ (أنظر الفقرة ٥٠)، حين تم الاعراب عن الأمل في أن تعطي الدورة الحالية للمجلس قوة دفع اضافية للتجارة فيما بين البلدان ذات النظم المختلفة وذلك عن طريق اعتماد اجراءات متعددة الأطراف لتعزيز العلاقات القيمة القائمة على أساس ثنائي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية •وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تشكر أمانة الأونكتاد لما تضطلع به لصالح البلدان النامية من أنشطة هائلة في مجال المساعدة التقنية ، وذلك في شكل ندوات وحلقات دراسية وجولات دراسية وخدمات استشارية وما يشبه ذلك ، ولم تكتف بالمطالبة بمواصلة هذه الأنشطة بل طلبت أيضا تعزيزها في المستقبل • وأردف يقول ان مجموعته تعتبر مشروعي القرارين اللذين أحيلا الى الدورة الحالية للمجلس بمثابة جوهر عمل اللجنة الثانية للدورة • هذا وأعاد الى الأذهان انه كان من المتعذر في الدورة الخامسة للمؤتمر الاتفاق على حل مقبول والتوصل الى نص متفق عليه ، وأكد للجنة استعداد وعزم مجموعته للتفاوض على مشروعي القرارين وتوخي المرونة في موقفها • فليس لديها أى اشكال في صدد الديباجة كما انها لا تبدى أى اعتراض على ادراج التجارة بين الشرق والغرب في القرار النهائي • وفضلا عن ذلك ، فان الفروع التي عالجت موضوع العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية في مشروعي القرارين لم تكن متباعدة ، وبالتالي فمن الممكن التوصل الى اتفاق في هذا الصدد • هذا وشدد على ما تعلقه مجموعة الـ ٧٧ من أهمية على الطلب بأن تقوم البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بتخصيص ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة المالية للبلدان النامية وكذلك الأحكام الأخرى الواردة في مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ •

Digitized by UNOG Library

٣٠٧ ـ وقام ممثل أحد البلدان النامية ، في سياق التعقيب على الدراسات المعروضة على المجلس في اطار هذا البند من جدول الأعمال ، باسداء الشكر لأمانة الأونكتاد لما قامت به من عمل وقدمته من سرد في الوثيقة المعنونة " الاتجاهات والسياسات والتوقعات في التعاون التجارى والاقتصادى بين الارجنتين والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية"(TD/B/807)للعلاقات التجارية والاقتصادية لبلده مع هذه البلدان الأمر الذى كان ذا فائدة في توفير حوافز للتعاون الاقتصادى وتوسيع التبادل التجارى بين البلـــدان موضع الدراسة والتحليل .

٣٠٨ ـ وأشارت ممثلة أحد البلدان النامية الى الدراسة المعنونة " الاتجاهات والسياسات والتوقعات في التعاون التجارى والاقتصادى بين كولومبيا والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية(TD/B/814) وأعربت عن تقدير حكومتها للأونكتاد ، وقالت انه لئن يكن التعاون الاقتصادى خلال العقد الماضى قد تعزز نتيجة لمساعي كلا الجانبين وتكثيف التجارة بين بلدها والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، فان هذه التجارة بالذات قد ظلت هامشية من حيث الكم • وهي ترى ان ذلك يعزى ، من بين أسباب أخرى ، الى الاختلافات في الهياكل والنظم الاقتصادية التى تجعل ، على حد رأيها ، من الصعب بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات المخططة التغلغل الى أسواق بلدان أخرى •وأضافت أن هناك في هذا الصدد جوانب مثل نوعية التمثيل التجارى ، وتوريد قطع الغيار ، والتسهيلات المالية ، تلعب دورا هاما في تحديد أفضليات المستورد • ومن المستحسن لهذا السبب لو تناولت الدراسة هـــذه الجوانب بالبحث بتعمق أكبر • وأشارت الى أن العلاقات التجارية مع بعض البلدان الاشتراكيـــة كانت تقوم على أساس نظام التقاص الذى أدى ، في بعض الحالات ، الى تجميد نسبي لفوائض بلدها التجارية • وعليه اقترحت أن تدرج الأمانة في الدراسة ذات الصلة أرقاما عن المركز الايجابـــي لموازين بلدها التجارية وكذا تحليلا لها • وعلاوة على ذلك ، أعربت عن شعورها بضرورة أن يكـــون هذا النوع من دراسات الأمانة موجها نحو وضع مقترحات وتدابير ملموسة من شأنها أن تشجع علـــى اقامة تعاون أوثق ، وأن تتولى الأمانة ، قبل انهاء الدراسات ، استقصاء رأى حكومات البلدان التـــي تتناولها تلك الدراسات •

٣٠٩ ـ أيد ممثل الصين البيان الذى أدلى به الناطق باسم مجموعة الـ٧٧وكذا مشروع القرار المقدم من هذه المجموعة كأساس للمناقشة ، لأن مشروع القرار يحدد بعض التدابير والمطالـب العمليـــة والمعقولة التي تهدف الى تحسين المركز الاقتصادى والتجارى للبلدان النامية ، انطلاقا من هدف اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • واستحلت مطالب المجموعة على تمديد وتحسين مخططات الأفضليات المعممة ، وتحسين ترتيبات المدفوعات وتنمية امكانات البلدان النامية التصديرية وتحقيـق هدف الـ ٧٠ في المائة للمساعدة الانمائية الرسمية • وأعرب عن اعتقاده بأن هذه المطالب يمكـن تلبيتها اذا ما أظهرت بلدان المجموعة دال حسن نواياها •

٣١٠ ـ وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن استعداد مجموعته للاشتراك البناء في مناقشة ووضع قرار • ورغم أن المجموعة تتمسك تمسكا صارما بأن موضوع ادراج مشاكل التجارة بين الشرق والغـرب في القرار ليس له أى أساس سليم ، الا أنها على استعداد للنظر في قبول أن تدرج فيه اشـــارة الى العلاقات بين الشرق والغرب بهدف الاسهام في عمل لجنة الدورة بصورة جوهرية •

٣١١ ـ وذكر ممثلو البلدان الاشتراكية بأوروبا الشرقية أنهم يعلقون أهمية كبيرة على أنشطة الأونكتاد في مجال التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وشددوا علـــى أنه ينبغي أن ينظر الى هذا الموضوع بأكمله ، وأن يتضمن جميع التدفقات التجارية ، أى التجـــارة بين الشرق والغرب ، والتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية بأوروبا الشرقية ، كما كـــان الوضع حتى الآن ، وكما جاء بقرارات المؤتمر ١٥ (د ـ ٢) ، ٥٣ (د ـ ٣) ، ٩٥ (د ـ ٤) •

Digitized by UNOG Library

٣١٢- ووصفوا الأحداث الأخيرة في مجال التجارة والتعاون الاقتصادى مع كل من البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فأشاروا الى أن التعاون ينمو بصورة مطردة رغم صعوبة الوضع الاقتصادى العالمي • وأن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد أصبحت من أكثر التدفقات دينامية في التجارة العالمية • وأن دورا ايجابيا بوجه خاص في تعزيز هذه العملية قد لعبته التجارة الحكومية الدولية الطويلة الأجل واتفاقات وبرامج التعاون الاقتصادى ، وكذلك تشغيل الآلية المؤسسية الدولية الحكومية القائمة ، بما في ذلك اللجان المختلطة •

٣١٣- كما أشاروا بارتياح الى نمو أشكال جديدة من التعاون مع البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، وبخاصة التعاون الصناعي ، والتعاون في أسواق ثالثة ، والمشاريع المشتركة والتعاون العلمي والتقني ، الخ • والى انهم يرون أنه يمكن لهذه الأشكال من العلاقات الاقتصادية أن تؤدى دورا أكبر في تنشيط التجارة بين الشركاء من البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •

٣١٤- وأعربوا في الوقت ذاته عن قلقهم بشأن التدابير التمييزية التي اتخذها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ضد البضائع من البلدان الاشتراكية بأوروبا الشرقية والنزعة الحمائية المتزايدة التي تعرقل جهود البلدان الأخيرة لتوسيع وتنويع صادراتها الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو • وذكروا كذلك أنه يمكن تسهيل التجارة مع الغرب عن طريق ازالة الاختلال القائم في التدفقات التجارية وعن طريق زيادة تنويع تركيبها السلعي •

٣١٥- وذكر ممثل بلد اشتراكي من أوروبا الشرقية أن التقدم الذى أحرز خلال السبعينات في الانفراج الدولي ، وتدابير الحد من سباق التسلح ، وتحسن المناخ السياسي الدولي وتزايد الثقة فيما بين البلدان - كل ذلك أسهم في زيادة التجارة الدولية وتوسيع التعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي بين سائر مجموعات البلدان - غير أنه لاحظ بالأسف التدهور الذى أصاب الجو السياسي العالمي في السنوات الأخيرة نتيجة لمحاولات بعض الدوائر احياء سياسة " الحرب الباردة " ، وتعجيل سباق التسلح ، ومحاولة حل مشاكل العلاقات الدولية بما في ذلك مشاكل المجال الاقتصادى من مركز القوة والتحكم باستخدام أساليب المقاطعة والحصار غير القانونية • وذكر أن هذه التطورات السلبية التي تمثل تهديدا لسياسة الانفراج الدولي لا تؤثر تأثيرا ضارا على تجارة الشرق والغرب وحسب ، وانما قد تخلق كذلك عوائق اضافية في طريق اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة • وقال ان ذلك صحيح أيضا بالنسبة للاتجاهات الحمائية والتدابير التمييزية في السياسة التجارية لبعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو وهي **اتجاهات وتدابير لا تتفق مع مبادئ اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ومع أهداف التعاون الاقتصادى والتجارى الدولي العادل والذى يحقق النفع المتبادل لمصلحة جميع البلدان . وان المبادئ والأحكام الأساسية التي ضمنها البيان الختامي للمؤتمر بشأن الأمن والتعاون في اوروبا (١٤) تكتسب في الظروف السائدة حاليا أهمية متزايدة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية . وشدد على أن بلده يواصل ايلاء اهتمام بالغ لتنمية علاقات ذات فائدة متبادلة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان** النامية • ففي الستة شهور الأولى من ١٩٨٠ ، زادت التجارة مع الغرب بحوالي الثلث عما كانت عليه في الفترة ذاتها من ١٩٧٩ ، رغم انخفاض التجارة مع الولايات المتحدة نتيجة الحظر الذى وضعته

---

(١٤) عمم على جميع الأعضاء طي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

Digitized by UNOG Library

ادارة الولايات المتحدة على تسليم عدة منتجات لبلده • وكان النمو الكمي في التجارة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو مصحوبا بعدة تغيرات نوعية ، من خلال تعزيز أساسها القانوني والمؤسسي وتنمية أشكال جديدة للتعاون • وبينما أشار الى توسيع العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، أشار الى أن حجم التعاون الذى تحقق لا يعكس امكانات الشركاء الاقتصادية •

٣١٦ــ وقال ان بلده يعلق أهمية عظيمة على توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى مع البلدان النامية • ففي ١٩٧٩ ، زادت التجارة مع هذه البلدان الى أكثر من ضعفين بالمقارنة مع المستوى المتوسط الذى تحقق خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ • وشدد على أن بلده يولي اهتماما خاصا للتجارة مع أقل البلدان نموا ، التي يتوقع أن يزيد حجم التجارة معها بحلول نهاية ١٩٨٠ الى أكثر من ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع عام ١٩٧٥ • وكان نمو واردات بلده من أقل البلدان نموا أسرع من نمو صادراته اليها • وكان توسيع التجارة مع البلدان النامية مصحوبا بزيادة في التعاون الاقتصادى والتقني معها على أساس أكثر من ٧٠ اتفاقا **حكوميا دوليا** • ويتوقع أن يزيد حجم التعاون الى أكثر من ضعفين بحلول نهاية ١٩٨٠ بالمقارنة مع ١٩٧٥ ، والى ثلاثة أضعاف في حالة البلدان الأقل نموا • ومما يسهل تنفيذ أشكال جديدة للتعاون مع البلدان النامية ذلك الاتجاه المتزايد الى ابرام اتفاقات طويلة الأجل تصل **من ١٠ الى ١٥** عاما ، والترتيبات التعويضية والتعاون الصناعي ، وكذلك التعاون في التخطيط • وقال انه يمكن تنشيط المزيد من توسيع تجارة بلده مع البلدان النامية عن طريق التدابير التي ترمي الى زيادة الواردات من كل من البضائع التقليدية والمصنوعات وشبه المصنوعات ، وعن طريق تعميق تقسيم العمل بين الشركاء • وقال انه يعتقد أن التعاون بين لجان التخطيط الحكومية في بلده وهيئات التخطيط في البلدان النامية من شأنه أن يؤدى دورا متزايدا في هذه الناحية •

٣١٧ــ وذكرت ممثلة بلد اشتراكي آخر من أوروبا الغربية أن التجارة بين البلدان الاشتراكية بأوروبا الشرقية والبلدان النامية وتجارة الشرق والغرب متصلتان اتصالا وثيقا ، وعلى ذلك ينبغي للأونكتاد أن يواصل بحث كلا النوعين من التدفقات التجارية • وقالت ان التجارة مع البلدان النامية ، التي زادت لأكثر من ثلاثة أضعاف منذ ١٩٧٠ ، هي الآن أكثر العناصر دينامية في تجارة بلده الخارجية نتيجة لادخال أشكال جديدة وأكثر تقدما من التعاون الاقتصادى وسوف تتسع هذه المساعدة في المستقبل باقامة مشاريع زراعية صناعية يمكنها الاسهام في حل مشاكل الغذاء في بعض البلدان النامية • وأشارت كذلك الى تكثيف التجارة والتعاون الاقتصادى بين بلدها والغرب نتيجة لنمو قدرة بلدها الاقتصادية ، وكذلك للاستخدام المكثف لأشكال التعاون الاقتصادى المتنوعة • وقد خلقت التدابير التشريعية الجديدة التي أقرها بلدها فرصا اضافية لمثل هذا التعاون • غير أن تجارة بلدها مع الغرب تواجه عوائق تسببها التدابير الحمائية التي تتبعها بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو • ومن شأن ادراج بلدها في نظام الأفضليات المعمم التابع للاتحاد الاقتصادى الأوروبي أن يكون له تأثير ايجابي على تجارتها • وأشارت الى أن بلدها قد استضاف مؤخرا حلقة دراسية للممثلين التجاريين من البلدان النامية في اطار البرنامج المشترك للأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وانه مستعد للاسهام في تنفيذ أنشطة مماثلة في المستقبل •

٣١٨ــ وذكر ممثل بلد اشتراكي آخر من أوروبا الشرقية أن أكثر من ٤٠ في المائة من تجارة بلده الخارجية يتم فيها التعامل مع البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، وأن بلده

Digitized by UNOG Library

مهتم بتنمية هذه التجارة • وقال انه بينما لا تواجه بلده صعوبات كبيرة مع معظم شركائه في المجموعتين ، تواجه تجارته مع بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عوائق بسبب تكاثر التدابير الحمائية بأشكالها القديمة والجديدة التي تطبق في هذه البلدان بصورة تتعارض مع القواعد الدولية واقترح أن تركز المناقشة في الدورة الحالية على هذا الموضوع بهدف الاسهام في حل هذه المشاكل • وقال ان بلده يشعر بقلق خاص ازاء الميل لتطبيق تدابير تقييدية على أساس **انتقائي** ، أي باسلوب تمييزي ضد الصادرات من البلدان الاشتراكية • وأعرب عن أسفه لأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي اشترك فيها بلده قد فشلت في تحسين ظروف وصول البضائع الزراعية الى الأسواق الغربية ، ولم تحقق تقدما يذكر في القضاء على عدد من الحواجز غير التعريفية • وذكر أن بلده مايزال يواجه صعوبات عندما يصدر مثل هذه البضائع كالمنتجات الزراعية والمنسوجات الى الغرب وبخاصة الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي •

٣١٩- وقال ممثل لبلد اشتراكي آخر من أوروبا الشرقية ان تجارة بلده مع البلدان النامية نمت طوال السبعينات بمعدل أسرع من تجارته الخارجية ككل ، وأنها زادت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠ بنسبة ٣٨ في المائة بالمقارنة بالفترة المناظرة من عام ١٩٧٩ • وأيد بلده اقامة علاقات طويلة الأجل مع شركائه على أساس الاتفاقات **الحكومية الدولية** بشأن التجارة ، وبشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني • وذكر ان بلده أبرم فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ أكثر من ١٤٠ من هذه الاتفاقات مع ٥٩ بلدا ناميا • وقال انه يرى أن هذه العلاقات تمثل بالنسبة للبلدان النامية أساسا مأمونا لتنفيذ خططها الطويلة الأجل للتنمية • وقام بلده خلال الفترة ذاتها بتنفيذ أكثر من ٦٥٠ مشروعا في البلدان النامية ، كما يشجع تنويع صادرات البلدان النامية • لذلك ، فان نصيب شبه المصنوعات والمصنوعات في واردات بلده من البلدان النامية قد بلغ ٣٥ في المائة • وفي حالة التجارة مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ذكر انه رغم أنها تتسع بسرعة ، غير أنه توجد عوائق خطيرة أمام هذه التجارة بينها ممثلو البلدان الاشتراكية الأخرى •

٣٢٠- وأوضح ممثل بلد اشتراكي آخر في أوروبا الشرقية ، أن بلده زاد في العقد الماضي مشاركته في تقسيم العمل الدولي ، كمجهود يرمي الى جعل العلاقات الدولية عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية • وقد نتج عن هذه السياسة في المرحلة الأولى نمو ملحوظ في الواردات فاق نمو الصادرات • وقد بذلت جهود خلال السنوات الأخيرة لعكس هذا الاتجاه في تجارة بلده مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، غير أن عوائق متنوعة قد عرقلت هذه الجهود ، من بينها التدابير الحمائية المختلفة المطبقة في بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو • الا أن التجارة مع البلدان النامية قد تميزت بنمو سريع تحقق قبل كل شيء بفضل التوسيع المعجل لواردات البلدان النامية من بلده • واستخدمت بصورة متزايدة مختلف أشكال التعاون الاقتصادي بما في ذلك التعاون الصناعي ، والمشاريع المشتركة ، والتعاون الثلاثي • وقال انه يرى من المطلوب أن تقوم البلدان النامية المهتمة بالاعتماد على الاحتياطيات القائمة واستخدام الامكانات غير المستغلة على نحو أكمل لزيادة توسيع هذا التعاون •

٣٢١- وذكر ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي أنه نظرا لاستمرار الأزمة الاقتصادية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الذي يؤثر بدرجة خطيرة على الهيكل العام للعلاقات الاقتصادية الدولية ، فانه مطلوب من الأونكتاد باعتباره المنظمة الاقتصادية العالمية الرئيسية ، أن يؤدي دورا

Digitized by UNOG Library

هاما في ايجاد الوسائل لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية • وقد أكد اجتماع رؤساء حكومات البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى المعقود في حزيران / يونيه ١٩٨٠ استعداد مجلس التعاضد الاقتصادى والبلدان الأعضاء في المجلس مؤازرة تنمية التعاون مع البلدان الثالثة لصالح تعميق التقسيم العالمي للعمل على أساس من الانصاف والفائدة المتبادلة • وقد أسهمت البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى من خلال نشاطها الاقتصادى على نحو ايجابي في حل المشاكل العالمية في مجالات الطاقة والمواد الخام والغذاء • وأوجد تعميق التكامل فيما بينها شروطا أساسية اضافية للتعاون مع البلدان الأخرى • وقد أسهمت البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى في اعادة تشكيل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله على أساس ديمقراطي وعادل ، ونادت بالقضاء على جميع أشكال الاستغلال ، والتمييز ، وعدم المساواة •وعارضت التدابير الحمائية والتمييزية التي يتبعها بعض البلدان الغربية •

٣٢٢ــ ولاحظ أن الرقم الاجمالي لتجارة البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى قد ازداد بنسبة ١٢ في المائة تقريبا في عام ١٩٧٩ وتجاوز ٣٠٠ مليار دولار ، بينما ارتفع الرقم الاجمالي للتجارة مع البلدان النامية بنسبة تزيد على ١٧ في المائة • وتواصل البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى توسيع وتعزيز تعاونها الاقتصادى والتقني مع البلدان النامية • وفي عام ١٩٧٩ أبرمت أكثر من ١٠٠ اتفاق طويل الأجل بشأن التعاون الاقتصادى والتقني مع ٣٩ بلدا ناميا • وتنتهي في عام ١٩٨٠ فترة الخمس سنوات المتجددة للتعاون الاقتصادى ، وتقوم البلدان الأعضاء حاليا بتنسيق خططها الانمائية للفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ •

٣٢٣ــ واضطلعت أمانة مجلس التعاضد الاقتصادى بدور نشيط في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن التعاون بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وأشار بوجه خاص الى أنها سوف تستضيف حلقة دراسية لخبراء أمريكا اللاتينية بشأن التكامل فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى •

٣٢٤ــ وتكلم ممثل بلد نام عن تجربة بلده في توسيع التعاون التجارى والاقتصادى مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وشدد بشكل خاص على كون معدل دوران التجارة قد ازداد بنسبة عالية في السنوات القليلة الأخيرة ، وأن نصيب البضائع المصنوعة التي استوردها بلده من البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية قد تجاوز نصيب هذه الفئة من المنتجات في مجمل واردات بلده • وقال انه يعتقد أن على الشركاء أن يبذلوا مزيدا من الجهود لتنويع وارداتهم من بلده ، التي تكونت أساسا حتى الآن من النفط • وأعرب عن الأمل في أن تشارك البلدان الاشتراكية في السنوات القادمة على نحو أنشط في تصنيع بلده ، وأضاف انه يعتقد بوجود فرص أكثر بكثير لادخال قدر كبير من التوسيع والتحسين لعلاقاتهم الراهنة •

٣٢٥ــ وأشار ممثل بلد نام آخر الى المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف التي نظمت أثناء دورة المجلس الحالية ، وأعرب عن ارتياحه من أنه بالرغم من التأخر في الاعلان عن المشاورات التي طلبتها حكومته ، فقد استجاب سبعة من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ووافق على المشاركة في هذه المشاورات • وهو يرى أن المشاورات كانت حتى الآن مفيدة جدا من حيث ان الأطراف المشاركة قد استطاعت تبادل الآراء بشأن العلاقات التجارية والاقتصادية بين بلده والبلدان الاشتراكية ، وكذلك بشأن الاحتمالات المقبلة والطرق والوسائل لتوسيع نطاقها في المستقبل • وأعرب بهذا الصدد عن شكره لأمانة الأونكتاد لتنظيمها لهذه المشاورات والمساعدة فيها • وأكد ضرورة مواصلة المشاورات في المستقبل ، نظرا لأهمية النتائج التي أحرزتها مجموعتا البلدان بهذا الصدد لا سيما البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

٣٢٦- وبين الناطق باسم المجموعة دال أن النهج البناء الذى ابداه العديد من الوفود ازاء القضايا موضوع المناقشة قد أكد مرة أخرى دور الأونكتاد في ميدان التجارة فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، كما صيغ في الوثائق الأساسية للأونكتاد • وأشار بأن تقوم أمانة الأونكتاد باعداد استعراض لحالة مسألة التجارة فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في **مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة** بما في ذلك الغات ، وللتقدم المحرز في هذا الصدد ، بغية استبعاد اساءة تفسير دور الأونكتاد في هذا الميدان •

٣٢٧- ولاحظ أن المناقشات في لجنة الدورة قد مكنت من توثيق الصلة بين آراء مختلف مجموعات البلدان بشأن القضايا المعروضة على المجلس • وقال ان بلدان المجموعة دال واثقة من أن جميع البلدان الأعضاء في الأونكتاد ستواصل بذل الجهود التي تستهدف زيادة توسيع التجارة فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، خدمة لمصالح جميع البلدان المشاركة ، مراعية في نفس الوقت ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية لا سيما أقلها تقدما •

٣٢٨- وأعربت لجنة الدورة عن تقديرها لأنشطة المساعدة التقنية الراهنة في ميدان التجارة فيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية ، وهي ترى أنه من المهم أن تواصل أمانة الأونكتاد هذه الأنشطة بغية ضمان الدعم لمشاريع المساعدة التقنية ، بما في ذلك البرنامج الشامل للدورة القادمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، المقرر تنفيذه بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الاقليمية ومركز التجارة الدولي المشترك بين الأونكتاد والغات ، لا سيما بتوسيع وتحسين خدمات تقديم المشورة للبلدان النامية •

٣٢٩- وفي الدورة الخامسة (الختامية) للجنة الدورة ، أعرب الناطقون باسم جميع التجمعات الاقليمية عن رغبتهم واستعدادهم لمواصلة العمل البناء بغية التوصل الى قرار بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ، يكون مقبولا لدى الجميع ، وأكدوا على ضرورة ابداء جميع المجموعات حسن استعداد لتحقيق هذه النتيجة •

٣٣٠- وقررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القرارين TD/L.189 و TD/L.190 في اطار مشاورات غير رسمية ، وأن يبلغ الرئيس الجلسة العامة بنتائج المشاورات • **(للاطلاع على الاجراء الذى اتخذه المجلس بهذا الشأن انظر الفقرات ٣٤٠ - ٣٤٦)** •

مشاورات بشأن العلاقات التجارية والاقتصادية

٣٣١- أفاد الرئيس أن البلدان الأعضاء استفادت خلال هذه الدورة للمجلس ، من الفرصة التي وفرتها الآلية التي أنشئت في الأونكتاد لعقد مشاورات ثنائية بشأن القضايا التي تهم الطرفين • وكانت هذه المشاورات ، حسبما هو منصوص عليه في المقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية ، سرية واختيارية وغير ملزمة في طابعها • وعملا بقرار المؤتمر ٩٥ (د - ٤) كان على أمانة الأونكتاد أن تشارك في كل من التحضير التقني لهذه المشاورات ومختلف مراحلها اللاحقة وأن تقدم تقريرا الى مجلس التجارة والتنمية بشأن النتائج الموضوعية التي تم تحقيقها •

٣٣٢- وبيّن الرئيس أن الأمانة أبلغته بأنها قامت ، بناء على طلب الأطراف المهتمة ، بتنظيم ١٧ تشاورا ثنائيا بين ستة بلدان نامية وسبعة بلدان اشتراكية في أوروبا الشرقية • وقدمت أمانة الأونكتاد دعما فنيا في التحضير لهذه المشاورات ، ووفرت ، في بعضها ، مساعدة ملموسة في هذا الشأن •

Digitized by UNOG Library

٣٣٣- وفيما يتعلق بالقضايا الفنية التي بحثت خلال هذه المشاورات ، تبادلت البلدان الأعضاء المهتمة الآراء بشأن طرق ووسائل توسيع العلاقات التجارية الثنائية ، بما في ذلك أشكال جديدة للتعاون الاقتصادى • وفي بعض الحالات التي سبق أن عقدت فيها اتفاقات تجارية بين المتشاورين ، أحاط الأطراف علما بالاقتراحات التي قدمت بشأن امكانيات الاستفادة التامة من الأطر القانونية والمؤسسية المتوفرة (مثل اللجان الدولية الحكومية المشتركة القائمة ، وانشاء تمثيل تجارى للبلدان الاشتراكية في البلدان النامية) وذلك من أجل استخدام الصكوك القائمة على أتم وجه لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة ، ووعدوا باحالتها الى السلطات المختصة في بلدانهم للنظر فيها واتخاذ الاجراءات الممكنة بشأنها •

٣٣٤- واستعرضت ، في بعض الحالات ، امكانيات انشاء مشاريع مشتركة في الزراعة وصيد الأسماك والتعدين ، وكذلك نقل التكنولوجيا في هذه المجالات • وفي حالات أخرى ، قدمت خلال المشاورات قوائم بمنتجات الصادرات وبحثت بهدف تنويع التجارة •

٣٣٥- وقالت بعض البلدان ان هناك نقصا في المعلومات بشأن امكانيات التجارة والمساعدة الاقتصادية والمالية ، مثل أساليب الائتمانات والمدفوعات وكذلك الممارسات التجارية وتمويل انشاء مشاريع مقومات أساسية محددة وما الى ذلك • وتم تقديم التوضيح اللازم في هذا الشأن • وركزت بعض المشاورات على آفاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأطراف المعنية في المستقبل •

٣٣٦- وفي بعض المشاورات ، أبدى ممثل بلد نام اقتراحات بشأن امكانية اقامة اتصالات مباشرة بين البلدين عن طريق ايفاد بعثات اقتصادية ، واقامة أسواق تجارية ، وتعيين أيام اقتصادية وطنية ، الخ • وقد نال هذا الاقتراح تقدير بعض البلدان الاشتراكية التي رأت فيه وسيلة اضافية ممتازة لترويج وتوسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية • وتقرر في حالات أخرى متابعة تحقيق هذه الأهداف عن طريق اجراء اتصالات بين البعثات في جنيف وبين ممثليات البلدان الاشتراكية في البلدان النامية •

٣٣٧- وقد أتاحت المشاورات الثنائية للأطراف المعنية تبادل وجهات النظر بشأن التجارة المتبادلة وكذلك أخذ مذكرات بالاقتراحات المختلفة التي أبدتها •

٣٣٨- وأثناء هذه المشاورات ، أعربت وفود كلتا المجموعتين من البلدان عن تقديرها لبرنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية ، واعتبرت أنه أداة فعالة لنشر المعلومات العملية ولتدريب موظفي البلدان النامية بغية علاج قصور المعلومات في هذا الميدان • وطلبت بعض البلدان النامية المشتركة في هذه المشاورات الى الأمانة ايضاحا بشأن الأنشطة المختلفة المرتقبة في اطار البرنامج المذكور أعلاه • وأعربت البلدان المشتركة في المشاورات عن تقديرها لفائدة آلية الأونكتاد الاستشارية هذه وللدور الذى تؤديه •

٣٣٩- وفي النهاية ، عاد الرئيس فلفت انتباه البلدان الأعضاء الى امكانية القيام بمشاورات خارج دورات مجلس التجارة والتنمية ، كما هو وارد في قرار المؤتمر ٩٥ (د - ٤) ، وقال ان أمانة الأونكتاد مستعدة لمواصلة تنظيم هذه المشاورات بناء على طلب الدول الأعضاء في الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

النظر في المسألة في الجلسة العامة

٣٤٠- وفي الجلسة ٥٤٤ ، المعقودة في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، عرض رئيس اللجنة الثانية للدورة مشروع القرار الذى كان قد مه نتيجة المشاورات غير الرسمية التي استمرت بعد اختتام لجنة الدورة أعمالها (TD/B/L.581) ، وجرى سحب مشروعي القرارين TD/L.189 و TD/L.190 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٤١- وفي الجلسة نفسها ، اعتمد المجلس مشروع القرار الذى قدمه رئيس اللجنة الثانية للدورة (للاطلاع على نص القرار ، أنظر المرفق الأول ، **القرار ٢٢٠ (د - ٢١)**) .

٣٤٢- وقال الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته ترى أنه تم احراز تقدم كبير بشأن البند ٧ من جدول الأعمال . واضاف ان الفرع الثاني من النص المرفق بالقرار الذى تم اعتماده يشكل نصا متفقا عليه باستثناء نقطتين مازالتا معلقتين ، وترى مجموعته انه يمكن حلهما . ولئن كانت مجموعة الـ٧٧ تولي اهتمامها الصعوبات التي مازالت بحاجة الى حل ، وخاصة في الديباجة والفرع الأول من المرفق ، فانها ترى أن المشاكل التي مازالت معلقة في الديباجة لا تنطوى على اختلافات لا يمكن التوفيق فيما بينها بل هي بدورها قابلة للحل . وأردف ان مجموعة الـ ٧٧ تحث المجموعتين المعنيتين مباشرة على اظهار ما يلزم من صدق العزيمة للتوصل الى نص متفق عليه في دورة المجلس الثالثة والعشرين . بيد أن مما يشغل مجموعته بصورة خاصة الافتقار الى التقدم بشأن الفرع الأول المتعلق بالتجارة بين الشرق والغرب والذى يثير صعوبات مفاهيمية بين المجموعتين المعنيتين بصفة رئيسية . وأعرب عن أمل مجموعة الـ ٧٧ في أن تتم تسوية الصعوبات في أقرب وقت ممكن ، وأن تسفر تسويتها عن آثار تعود بالنفع على المصالح الحيوية لتجارة وتنمية البلدان النامية ، وذلك في سياق قرار يتم التوصل اليه آخر الأمر .

٣٤٣- وقالت الناطقة باسم المجموعة باء ان البند ٧ من جدول الأعمال هو أحد البنود التي تعتبرها مجموعتها ذات أهمية كبيرة ، لأنها تعتبر أن تحسين العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة هو عامل كبير الأهمية في قيام علاقات اقتصادية عالمية أكثر انسجاما واتساعا . وأضافت ان المجموعة باء تدرك تماما حاجة المجتمع الدولي بجملته الى تنسيق تدابير السياسة العامة بصورة أكثر فعالية لتحسين أداء الاقتصاد العالمي ، وذلك بغية اقامة هيكل اقتصادى دولي أكثر انصافا . ووفقا لذلك ، تعتقد المجموعة أن جميع البلدان المتقدمة النمو ، سواء كانت من بلدان الاقتصاد السوقي أو من بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا ، ينبغي أن تشترك بفعالية في اتخاذ تدابير ملموسة في مجال التجارة والمعونة لمساعدة البلدان النامية على احراز تقدم اقتصادى حقيقي .

٣٤٤- وقالت ان المجموعة باء قد تناولت أعمال لجنة الدورة بروح ايجابية وبعزم واضح على الاسهام في تحقيق نتائج بناءة . ومن ثم فانها لتشعر بارتياح اذ ترى أنه قد تم احراز بعض التقدم ، وهي تأمل أن تتبين فائدة ذلك في احراز مزيد من التقدم في الموضوع لدى تناوله من جديد في دورة المجلس الثالثة والعشرين . وتعرضت لقضية العلاقات بين الشرق والغرب ، التي أشار اليها الناطق باسم المجموعة دال ، فقالت ان موقف مجموعتها قد تم تحديده بوضوح وأصبح معروفا تماما . وأعربت عن أمل المجموعة باء في زيادة توضيح مختلف وجهات النظر بشأن الموضوع في المستقبل بحيث يمكن التوصل الى النهج الصحيح في ضوء الدور الذى يمارسه الأونكتاد بوصفه هيئة طليعية من هيئات الأمم المتحدة لمناقشة طرق ووسائل تعزيز التقدم الاقتصادى للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٣٤٥- وشدد الناطق باسم المجموعة دال ، الذى تكلم كذلك بالنيابة عن منغوليا ، على المساهمة الايجابية التي قدمتها المجموعة دال في اعمال اللجنة الثانية للدورة ، مما برهن على تفهم المجموعة الواضح لمصالح ومواقف مجموعات البلدان الاخرى • وأعرب عن تقديره لمجموعته للجهود التي بذلتها مجموعة الـ ٧٧ بغية احراز تقدم في هذه القضية • وقال ان مناقشة البند ٧ من جدول الأعمال قد اثبتت مرة ثانية الدور الهام الذى يضطلع به الأونكتاد في بحث مختلف جوانب التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، على النحو المبين في القرار المعتمد للتو• وقد اقترح ، بغية تلافي ما يحتمل قيامه من سوء تفسير لدور الأونكتاد في هذا الميدان ، ان تعد أمانة الأونكتاد استعراضا لحالة مشاكل التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في **مختلف هيئات منظومة الامم المتحدة** بما في ذلك الفات ، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد • وأردف أن القرار الذى اعتمده المجلس والذى المرفق به يمثلان خطوة حازمة الى الأمام في دراسة الأونكتاد لهذه المشاكل •

٣٤٦- وقال ان المجموعة دال ترى أن النص المرفق بالقرار يوفر العناصر الأساسية لاتخاذ قرار نهائي واسع وشامل في الموضوع المشمول بالبند ٧ من جدول الاعمال • وأن الأحكام المتفق عليها في النص لتثبت التقدم الهام الذى تم احرازه في العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وفي الوقت نفسه ، ترى المجموعة دال أنه يمكن التوصل الى حل مقبول لمشاكل التجارة بين الشرق والغرب ، وكذلك بشأن دياجة القرار النهائي • وأضاف أنه ينبغي ، تحقيقا لهذا الهدف ، أن يظهر زملاؤها ، وبوجه خاص بعض بلدان المجموعة باء ، حدا أدنى من صدق العزيمة • وأعرب عن أسفه لأن المجموعة باء لم تتخذ أية خطوات منهجية بناءة في تناول قضايا التجارة بين الشرق والغرب ، رغم أنها وعدت ، في بداية المفاوضات ، بأن تمضي في ذلك الاتجاه اذا تم احراز تقدم في الميادين الاخرى • وأبدى استعداد المجموعة دال لمواصلة بذل جهودها بغية تقريب مواقف مختلف المجموعات في دورة المجلس الثالثة والعشرين ، بل ربما خلال الفترة التي تسبق تلك الدورة •

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٤٧- احيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

ألف - المصنوعات وشبه المصنوعات

(البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)

١ - المصنوعات

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٣٤٨- قال رئيس لجنة المصنوعات مقدما تقرير لجنته عن دورتها التاسعة(١٥) ان ثمة استنتاجات تم الاتفاق عليها بشأن كل بند من البنود الموضوعية الأربعة من جدول أعمال اللجنة ، وهي استعراض الاتجاهات والتطورات الأخيرة في المصنوعات وشبه المصنوعات ، والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، والتعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية والتجارة ، وآثار السياسات البيئية المتصلة بالتجارة في المصنوعات وشبه المصنوعات .

٣٤٩- وذكر انه فيما يتعلق بالاستنتاجات المتفق عليها فيما يخص استعراض الاتجاهات والتطورات الأخيرة في التجارة في المصنوعات ، أكدت اللجنة من جديد ، في جملة أمور ، ما نص عليه قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) بشأن النزعة الحمائية والتكيّف الهيكلي . ولاحظت اللجنة أن هناك حاجة ماسة لجهود متضافرة تبذل من أجل زيادة انتاج البلدان النامية وزيادة قدراتها التصديرية في قطاع المصنوعات . وأنه رجي من أمانة الأونكتاد أن تواصل دراسة التجارة الدولية في المصنوعات ، لاسيما في المجالات التي للبلدان النامية احتمالات تصديرية دينمية فيها ، ومن بينها المنتجات البتروكيميائية والأسمدة ، واضعة في اعتبارها العمل الذي يجرى في محافل أخرى . وأن هذا العمل ينبغي أن يشمل كذلك مشاكل التجارة الدولية في المنسوجات ، لاسيما المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، مع مراعاة العمل الذي يجرى في محافل أخرى ونتائج الدراسات المقدمة الى اللجنة لمزيد من النظر فيها .

٣٥٠- أما فيما يخص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فقد ذكر الرئيس أن اللجنة أشارت في استنتاجاتها المتفق عليها ، في جملة أمور ، الى مقرر المجلس ٢١٤ (د - ٢٠) ، ووافقت على

---

(١٥) TD/B/822-TD/B/C.2/207 (المعممة مؤقتا بوصفها TD/B/C.2(IX)/Misc.3) .

Digitized by UNOG Library

أن تدرس التطورات في التجارة الدولية الناجمة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لا سيما أثرها على البلدان النامية والحاجة الى تعزيز مصالح هذه البلدان • وحثت اللجنة أيضا جميع البلدان المعنية على أن تعمل ، بروح من المرونة ، على تحقيق هدف ضمان أقصى اشتراك ممكن في مدونات واتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وخاصة من خلال تيسير انضمام البلدان النامية ومن خلال ضمان حسن تنفيذ المدونات والاتفاقات بنصها وروحها • ووافقت اللجنة على أنه ينبغي تكثيف المفاوضات في المجال الهام للضمانات بوصف ذلك مسألة ملحة •

٣٥١ــ وفيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية والتجارة ، أخذت اللجنة علما بتقرير فريق الخبراء عن الموضوع (TD/B/774) ورحبت بالجهود المشتركة المبذولة من جانب الأونكتاد واليونيدو في هذا الصدد • وأخذت اللجنة علما أيضا بأن فريق الخبراء سيجتمع مرة ثانية لمزيد من النظر في هذا الموضوع ووافقت على أن تنظر في دورتها العاشرة ، اذا أمكن ، التقرير النهائي لهذا الفريق •

٣٥٢ــ وأخيرا ، وفيما يتعلق بآثار السياسات البيئية المتصلة بالتجارة في المصنوعات وشبه المصنوعات فقد أخذت اللجنة علما بمختلف الدراسات المضطلع بها ورحبت بالجهود المشتركة للأونكتاد واليونيدو في هذا الصدد • ووافقت اللجنة أيضا على أن هذا الجهد ينبغي استمراره ، مع مراعاة العمل الجارى بهذا الشأن في محافل أخرى ، وأنه ينبغي أن تعرض النتائج لدراستها بالتفصيل من جانب اللجنة في دورتها العاشرة •

٣٥٣ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه يرحب بتقرير لجنة المصنوعات لثلاثة أسباب مستقلة • أولها أن التقرير يبين اعادة تنشيط أعمال اللجنة ، وثانيها أنه نتيجة لعمل المشتركين بدافع من روح التعاون للتوصل الى اتفاق في عدد من المجالات الهامة جدا وثالثها أن التحليل العام للتجارة في المصنوعات يساعد على فهم التطورات الهامة في التجارة العالمية ويوجه الانتباه الى المجالات ذات المشاكل • وقال ان التجارة تؤدى دورا جوهريا في تحقيق النمو والتطور في المجال الاقتصادى ، وأن جميع البلدان لها مصلحة في تشجيع توسع التجارة الأمر الذى يمكن تحقيقه بالابقاء على نظام الاتجار المتعدد الأطراف والمفتوح وبتحسين هذا النظام وذلك من طرق تأمين النمو الاقتصادى ولتحقيق الفوائد لجميع البلدان • ولاحظ أن بعض القضايا التي يتناولها التقرير تجرى مناقشتها على وجه أكمل في اللجنة الثالثة للدورة •

٣٥٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان أهم نتيجة لعمل لجنة المصنوعات أنها تولي اهتماما كبيرا لقضايا السياسة التجارية الحاسمة • وأضاف ان التقرير مرآة لمواقف الأعضاء في الأونكتاد بشأن المشاكل موضوع المناقشة ، ومنها موقف المجموعة دال • وان في وسع اللجنة أن تحقق نتائج أكبر في الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التدابير الحمائية في التجارة الدولية في تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في اطار الغات وأشار بهذا الصدد الى مشروع المقرر المقدم من المجموعة دال (TD/B/C.2/L.94) المرفق بتقرير اللجنة • ولاحظ أن أمام لجنة المصنوعات الكثير من الأعمال الهامة في المستقبل وتمنى لها النجاح في جميع مهامها •

Digitized by UNOG Library

النظر في التقرير في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٥٥- أحاط المجلس علما بتقرير لجنة المصنوعات عن دورتها التاسعة واعتمد استنتاجات اللجنة المتفق عليها ، وذلك في جلسته ٤٤٥ المنعقدة في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وفي معرض احاطته علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة .

٢ - الأفضليات

النظر في التقرير في اللجنة الأولى للدورة

٣٥٦- قدم رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات تقرير تلك اللجنة عن دورتها التاسعة (١٦) وقال ان اللجنة قد أنجزت بنجاح المهمة التي أسندها اليها المؤتمر في دورته الخامسة والمجلس في دورته التاسعة عشرة ، ألا وهي اجراء استعراض وتقييم شاملين للأعوام العشرة الأولى من تنفيذ نظام الأفضليات المعمم بغية التوصل الى اتفاق بشأن مستقبله .

٣٥٧- واسترعى الاهتمام الى أهم المجالات التي توصلت فيها اللجنة الخاصة الى اتفاق ، المتضمنة في القرار ٦ (د - ٩) الذى اتخذته اللجنة . فأولا ، أكدت من جديد أهمية وجود نظام معمم للأفضليات لا يشترط المعاملة بالمثل ولا يقوم على التمييز من أجل توسيع وتنويع التجارة التصديرية للبلدان النامية ، ومن أجل التعجيل بمعدلات نموها الاقتصادى . كما سلّم القرار بأن نظام الأفضليات المعمم قد أدى دورا ايجابيا في تحسين فرص وصول البلدان النامية الى أسواق البلدان المانحة للأفضليات ، ومن ثم أسهم في التقدم الذى أحرز في اتجاه هذا الهدف . واعترفت بأن أهداف نظام الأفضليات المعمم ، كما وردت في قرار المؤتمر ٢١ (د - ٢) ، لن تتحقق بالكامل بحلول عام ١٩٨٠ ، ومن ثم طلب تمديد النظام الى ما بعد فترة الأعوام العشرة الأولية ، واجراء استعراض شامل للنظام في عام ١٩٩٠ . وفضلا عن ذلك ، أكدت من جديد البلدان المانحة للأفضليات أنها ملتزمة بالاستمرار في تحسين مخططاتها وأنها ستولي ، في قيامها بهذا التحسين ، أولوية أعلى للمنتجات ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان تقدما . وأكد القرار أن البلدان المانحة للأفضليات ستواصل بذل جهودها لتقديم المساعدة التقنية الى البلدان المستفيدة لكي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من مخططاتها . وفي هذا الصدد ، أوصت اللجنة بالاجماع ، بتمديد مشروع المساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الى ما بعد عام ١٩٨٠ .

٣٥٨- وأوضح أن الدورة التاسعة للجنة الخاصة قد أتاحت الفرصة الأولى لتنفيذ اجراءات التشاور المحسنة الجديدة التي وضعها المجلس في مقرره ١٧٩ (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ . وفي الواقع ، في نفس الوقت الذى انعقدت فيه اجتماعات عامة نوقشت فيها قضايا

---

(١٦) TD/B/802-TD/B/C.5/70 ، المعمم مؤقتا بوصفه (TD/B/C.5(IX)/Misc.2) .

Digitized by UNOG Library

ذات طابع عام ، أجرى عدد من المشاورات غير الرسمية بين البلدان المهتمة المتلقية للأفضليات والبلدان المانحة للأفضليات كل على حدة ، بشأن ادخال تحسينات محددة وملموسة في مختلف المخططات • وفي هذا الصدد ، اتفقت اللجنة الخاصة على أن ادخال اجراءات التشاور هذه التعددية الأطراف والسرية في الأونكتاد تمثل خطوة أخرى للامام في تمكين البلدان المانحة للأفضليات من الوصول الى فهم أعمق للحاجات المحددة للبلدان المستفيدة كل على حدة ، وفي تمكين البلدان المستفيدة من الاستفادة على وجه أفضل من الامكانيات المتاحة بموجب مختلف المخططات •

٣٥٩ــ وأخيرا قال ان القرار أوصى باعادة عقد الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ في أوائل عام ١٩٨١ لمواصلة أعماله فيما يتعلق بالتنسيق بين قواعد المنشأ وتبسيطها في اطار نظام الأفضليات المعمم •

٣٦٠ــ وفيما يتعلق بالتطورات التي جرت منذ الدورة التاسعة للجنة ، استرعي الاهتمام الى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تقييم البرامج في ميدان المصنوعات (١٧) وقال ان هذا التقرير الذى تناول ، ضمن ما تناول ، أنشطة الأونكتاد بشأن نظام الأفضليات المعمم قد بحث من قبل في لجنة البرنامج والتنسيق وكذلك الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية • وقد تضمن تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (TD/B/WP/7) عددا من التعليقات والتوصيات • وقد ورد في الفقرة ٧٠ من ذلك التقرير (١٨) أن " اللجنة تؤيد التوصية بتوسيع قدرة الأونكتاد على أنشطة المساعدة التقنية في ذلك المجال ، ولا سيما لتمكين البلدان النامية الأكثر فقرا من الاستفادة على وجه أتم من المخططات الممكنة الخاصة بالعديد من مخططات الأفضليات المعممة ، وبوصفها وسيلة لتوزيع المعلومات بشأن المخططات على جميع المنتفعين الممكنين في القطاع التصديرى للبلدان النامية توزيعا أكثر فعالية " • واستفسر من أمانة الأونكتاد عما اذا كان قد تم اتخاذ ترتيبات لمواصلة المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لنظام الأفضليات المعمم وامكانية توسيعه • كما دعا أمانة الأونكتاد وممثلي البلدان النامية الى ابداء آرائهم بشأن الطرق التي يمكن بها تحقيق توزيع المعلومات بشأن مخططات الأفضليات المعممة على وجه أكثر فعالية •

٣٦١ــ وأجاب ممثل لأمانة الأونكتاد أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أوضح أنه سيستمر في تقديم الدعم المالي للمشروع ، على الأقل الى نهاية عام ١٩٨١ ، وأنه من المتوقع اتخاذ مقرر رسمي في هذا الشأن في المستقبل القريب • وأضاف قائلا ان قضية توزيع المعلومات بشأن مخططات الأفضليات المعممة تحتل دائما مكانا بارزا في الحلقات الدراسية الوطنية التي اشترك في تنظيمها المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي • وذكر أن التوصيات المقدمة في هذا الشأن من نوعين ، هما التوصيات المؤسسية والتوصيات الاعلامية • ويتعلق الجانب المؤسسي بانشاء مراكز لتجميع وتحليل ونشر المعلومات عن مخططات الأفضليات المعممة • وقد أقام كثير من البلدان المستفيدة بالفعل مثل هذه المراكز ، ولكن لم يتمكن كثيرون غيرهم ، لأسباب شتى ، من فعل ذلك •

---

(١٧) E/AC.51/1980/2 ، الذى أحيل الى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية طي مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/WP/6) .

(١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/35/38)

Digitized by UNOG Library

٣٦٢- ويتعلق الجانب الثاني بنشر معلومات مستوفاة عن المخططات • وقد كانت الأدلة التي أعدها المشروع وعدد من البلدان المانحة للأفضليات نافعة جدا في هذا الشأن ، ولكن المشكلة الباقية هي كيفية تأمين وصولها الى أكبر عدد من المصدرين والمنتفعين النهائيين • وتوفر الأدلة معلومات عن الفرص المتاحة وشروط المطالبة بالمعاملة التفضيلية ، ولكن القيام في الوقت المناسب بنشر المعلومات عن التنفيذ الفعلي للمخططات قد يكون أهم من ذلك • وفي حالة المخططات التي تطبق مسبقا قيودا في شكل حصص وحدود عليا ومقادير قصوى لكل بلد ، من المهم بالنسبة للبلدان المستفيدة أن تتلقى معلومات مباشرة بشأن اقفال مثل هذه الحصص • ولهذا الغرض من المفيد أن تقوم البلدان المانحة للأفضليات ، على أساس منتظم ، بابلاغ بعثاتها الدبلوماسية في البلدان المستفيدة وأمانة الأونكتاد بشأن وضع استخدام الحصص ، ويمكن لمراكز المعلومات في البلدان المستفيدة ، بدورها ، ولأمانة الأونكتاد ، في حدود الامكان ، توزيعها على نطاق أوسع • وقد قام بلد من أهم البلدان المانحة للأفضليات بالفعل باقامة مثل هذا النوع من نظم الانذار المبكر •

٣٦٣- وأعرب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن ارتياحه لاستعداد برنامج الأمم المتحدة الانمائي لمواصلة دعم مشروع نظام الأفضليات المعمم بشأن المساعدة التقنية الى نهاية عام ١٩٨١ على الأقل ، وذكر أن كثيرا من الوفود قد أعربت ، في الدورة التاسعة للجنة الخاصة ، عن ارتياحها لأنشطة المساعدة التقنية لأمانة الأونكتاد فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم •

٣٦٤- وأشار ممثل بلغاريا الى الحالة الخاصة لبلده ، التي هي في آن واحد ، مانح للأفضليات ومتلق لها بموجب نظام الأفضليات المعمم • وقال ان طبيعة ونطاق مخطط بلده للأفضليات المعممة معروفان جيدا • وأعرب عن امتنان بلده للأفضليات التي تتلقاها من البلدان المانحة للأفضليات التي هي في مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية • الا أن بلغاريا تود أن تتلقى أفضليات أيضا من الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، وقد قدمت طلبات متكررة في هذا الشأن ، واستطرد قائلا ان بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي جميعا على وجه التقريب قد وعدت ، في الاتصالات الثنائية ، بما في ذلك الاجتماعات الحكومية **العالية** المستوى ، بدعم الطلب البلغاري في مجلس الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بيد أن لجنة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مازالت ترجئ منذ سنوات عرض الاقتراح المذكور على مجلس الاتحاد ، متذرعة بحجج مختلفة • ومن دواعي شديد أسفه أن لجنة الاتحاد قد قررت مرة أخرى ألا تقترح ادراج بلده في قائمة سنة ١٩٨١ بالمستفيدين بمقتضى مخطط الأفضليات المعمم الخاص بالاتحاد • وهو يشعر بحيرة من موقف لجنة الاتحاد اذ تجاهلت طلب بلده بينما هي تمنح في نفس الوقت أفضليات لبلدان أوروبية أخرى مستوى تنميتها الاقتصادية أعلى من بلغاريا • وتساءل عما اذا كان الباعث لهذا الموقف ليس سياسيا ، وأعرب عن أمله في أن ينظر في طلب بلده وفي أن يحل على وجه مناسب ، بدافع من روح اتفاق هلسنكي ، ووفقا لأهداف وغايات نظام الأفضليات المعمم •

٣٦٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان البلدان المانحة للأفضليات الأعضاء في المجموعة دال أعارت انتباها كبيرا لنشاط الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، وأنها اضطلعت بعمل مكثف للتنسيق بين هذه القواعد بغية جعلها أبسط وأكثر ملاءمة • وقد أتم هذا العمل ، وأن قواعد المنشأ التي يطبقها حاليا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وهنغاريا تنص على ما يلي : (أ) معيار للقيمة المضافة بمستوى يبلغ ٥٠ في المائة من قيمة المستورد ، (ب) استخدام القيمة فوب كمقياس وحيد لسعر الصادر ، (ج) تجميع عام كامل ، (د) شهادة منشأ موحدة .

Digitized by UNOG Library

٣٦٦- وذكر الناطق باسم المجموعة باء بأن مجموعته تعتبر الاستعراض الشامل لنظام الأفضليات المعمم الذى جرى في الدورة التاسعة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، معلما هاما في تاريخ نظام الأفضليات المعمم • وقد لاحظت بارتياح أن دورة اللجنة الخاصة ختمت وهي تردد لحنا ايجابيا شارك فيه الجميع ، ذلك أن احدى بنات أفكار الدكتور راوول بريبيتش أول أمين عام للأونكتاد التي يظن أنها أداة عملية من أدوات السياسة العامة لتشجيع التجارة من أجل التنمية ، آخذة في النمو المطرد ويمكن توقع تزايد اكتسابها الثقة الكاملة •

٣٦٧- ومضى قائلا ان البلدان المانحة للأفضليات من أعضاء المجموعة باء قدمت في تلك الدورة تقريرا عن تشغيل مخططاتها للأفضليات المعممة وآثارها الايجابية وعن عدد من التحسينات التي أدخلتها عليها • والواقع أن الآثار الايجابية لمخططات تلك البلدان تجد برهانا وافيا فيما طرأ من نمو ذى مغزى على الواردات التفضيلية التي كانت الزيادة فيها عموما بمعدل أسرع كثيرا منه في فئات الواردات الأخرى القادمة من البلدان المستفيدة • فخلال السنوات السبع التي تتوافر فيها احصاءات عن تشغيل تلك المخططات ، سجلت بالفعل الواردات التفضيلية القادمة الى البلدان المانحة للأفضليات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى نموا كان معامله ١٥ ، في حين زاد مجموع وارداتها من البلدان النامية خمس مرات • فضلا عن زيادة الواردات التفضيلية الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى هذه من حوالي ١ مليار دولار في ١٩٧٢ الى قرابة ١٨ مليار دولار في ١٩٧٩ •

٣٦٨- وأشار الى أن التحسينات المدخلة خلال السنوات العشر الأولى منذ بدء تشغيل نظام الأفضليات المعمم لا تتضمن فحسب توسيع نطاق شمول المنتجات ، ومنح تخفيضات تعريفية أكبر ، وانما تشتمل أيضا على تقرير مزايا خاصة لأقل البلدان تقدما ، وتحقيق تناسق قواعد المنشأ ، وتبسيطها وتحريرها •

٣٦٩- وتأمل بلدان المجموعة باء ، وهي تدرك ما لنظام الأفضليات المعمم ، الذى لا يشترط المعاملة بالمثل وغير التمييزى ، من أهمية في تشجيع تجارة البلدان النامية وتنميتها ، أن تتضافر جهود البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة على تأمين الاستفادة من المخططات بصورة أكثر فعالية وأكثر اتساعا • ولا تزال بلدان المجموعة باء المانحة للأفضليات متعهدة ، على نحو ما هو متفق عليه في الفقرة ٤ من قرار اللجنة ٦ (د - ٩) ، بمواصلة تحسين مخططات كل منها في ضوء التجربة المكتسبة، تحسينا يركز بالقدر الواجب على احتياجات تلك البلدان التي لم تستفد حتى الآن من الأفضليات الا النذر اليسير نسبيا • وتعتقد مجموعته أنه ينبغي للبلدان المستفيدة ، من جانبها ، أن تواصل إعلام منتجيها ومصدريها بالامكانيات التي يتيحها النظام وأن تساعدهم على الوفاء بالمتطلبات الادارية • وفي هذا الصدد تلحظ مجموعته بعين الاستحسان توصية اللجنة الخاصة بأن يمدد تمديدا آخر الى ما بعد ١٩٨٠ المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساعدة التقنية في مجال نظام الأفضليات المعمم ، وهو المشروع الذى لقيت انجازاته اعترافا واسع النطاق •

٣٧٠- واختتم بقوله ان مجموعته وان كانت تدرك أهمية المشاورات الثنائية حول مسائل نظام الأفضليات المعمم في عواصم البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة ، فهي تأمل أن يتم في المستقبل استخدام النظام الجديد للمشاورات العديدة الأطراف والسرية ، المستحدث في الدورة التاسعة للجنة الخاصة ، بمشاركة عدد أكبر من البلدان •

Digitized by UNOG Library

٣٧١- وأشار الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن مجموعته أدلت في الدورة الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، ببيان شامل تجلى باستفاضة في الفقرات من ١٩ - ٢٩ من تقرير اللجنة. وتعلق مجموعته أهمية كبيرة على التوصيات المبداة في ذلك البيان . فضلا عن أنها ترى أن ثمة خطوة هامة الى الأمام قد اتخذت في الدورة الأخيرة للجنة الخاصة عملا بمقرر المجلس ١٧٩ (د - ١٨)، الذى يمكن وفقا له تنظيم مشاورات غير رسمية عديدة الأطراف بشأن المخططات المنفردة خلال الدورات السنوية للجنة الخاصة . وترى مجموعته أن ثمة مجالا لمزيد من التعزيز لهذه المشاورات العديدة الأطراف وأنه تحقيقا لهذه الغاية فهو يحث على وجوب قيام أمانة الأونكتاد والبلدان المانحة للأفضليات باتخاذ الاستعدادات اللازمة .

٣٧٢- وأشار ممثل الصين الى أن اللجنة الخاصة اعترفت في دورتها الأخيرة بأن أهداف نظام الأفضليات المعمم على نحو ما تحددت في قرار المؤتمر ٢١ (د - ٢) لم تتحقق بعد بالكامل . بيد أنه تم التوصل الى اتفاق **على تمديده واجراء** استعراض شامل آخر في ١٩٩٠ . وكان مما يبعث على الرضى بصفة خاصة ملاحظة قيام اللجنة الخاصة بتبيان اوجه المزيد من التحسينات المتعين ادخالها على النظام كيما تتحقق أهدافه . وتتضمن تلك التحسينات توسيع قائمة المستفيدين وتوسيع نطاق الشمول وتعميق التخفيضات التعريفية . وأعرب عن أمله في أن تواصل كل من البلدان المانحة للأفضليات والمشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الجهود في مساعدة البلدان المستفيدة على اجتناء المزايا الكاملة من النظام ، كما أعرب عن أمله في مواصلة تبسيط قواعد المنشأ المعقدة للغاية والعسيرة التطبيق ، وأيد في هذا السياق عقد اجتماع آخر للفريق العامل المعني بقواعد المنشأ كيما يواصل مهمته بشأن المزيد من تناسق قواعد المنشأ وتبسيطها .

النظر في الموضوع في **جلسة عامة**

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٧٣- أحاط المجلس علما في جلسته ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها التاسعة واعتمد القرار ٦ (د - ٩) الذى اتخذته اللجنة وذلك في معرض الاحاطة علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة .

باء - التمويل المتصل بالتجارة

(البند ٩ (ب) من جدول الأعمال)

١ - تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الأول من دورتها التاسعة

النظر في الموضوع في **جلسة عامة**

٣٧٤- قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

Digitized by UNOG Library

عن الجزء الأول من دورتها التاسعة (١٩)، فقال ان اللجنة قد تناولت أربعة بنود رئيسية: الاصلاح النقدى الدولي ، الموارد المالية من أجل التنمية ، مع تركيز اهتمام خاص على الاستعراض والرصد العامين لتدابير محددة في مجال السياسة العامة ، متخذة عملا بالتوصيات الواردة في قرار المؤتمر ١٢٩ (د - ٥) ، وانشاء مرفق ضمان لائتمانات التصدير ، ومتطلبات نظام فعال للتعاون المالي الدولي .

٣٧٥- وفيما يتعلق بالاصلاح النقدى الدولي ، قال ان اللجنة قد استعرضت ، بطريقة عامة ، أهم التطورات في مجال القضايا النقدية الدولية .

٣٧٦- وفيما يتعلق بالاستعراض والرصد العامين ، قال ان اللجنة قد انهمكت ، للمرة الأولى ، في دراسة متعمقة لتدابير السياسة العامة المتخذة استجابة للقرار ١٢٩ (د - ٥) ، وان الاتفاق العام الذى ترتب على مثل هذا الاستعراض يرد في الفقرة ٤٦ من تقرير اللجنة . ويتبين من الاستنتاجات المتفق عليها أن قلة من البلدان المتقدمة هي فقط التي نفذت التدابير التي أوصى بها القرار ١٢٩ (د - ٥) تنفيذا تاما ، ومن الناحية الأخرى ، أقرت اللجنة بأن عدة حكومات لم يكن لديها الوقت الكافي للنظر في الاقتراحات المقدمة وتطبيق مايلزم من تدابير مناسبة . وقد اتفقت اللجنة على مواصلة استعراضها في ضوء معلومات أكثر شمولا ، وأوصت بانشاء لجنة للدورة لهذا الغرض في دورتها القادمة .

٣٧٧- وذكر بشأن مسألة تعزيز فرص وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال الدولية ،ان اللجنة قد تناولت اقتراحا يدعو الى انشاء مرفق ضمان متعدد الأطراف لتشجيع وصولها الى أسواق رأس المال الخاص . وفي قرارها ١٦ (د - ٩) ، الذى رجا من الأمين العام للأونكتاد أن يعد ويقدم الدراسات اللازمة مشفوعة بتوصيات ، وافقت اللجنة على مواصلة مداولاتها بشأن هذه المسألة .

٣٧٨- والبند الموضوعي الثالث ، بشأن ائتمانات التصدير بوصفها وسيلة لتعزيز الصادرات من البلدان النامية ، مطروح أمام اللجنة والمجلس منذ عدد من الأعوام ، وقد قام بعض الخبراء وفريق دولي حكومي باجراء دراسة متعمقة لاقتراح محدد الا وهو انشاء مرفق ضمان متعدد الأطراف لائتمانات التصدير . وقد أثارت لجنة الدورة التي درست هذا الاقتراح عددا من القضايا التقنية، وخلصت اللجنة الى ضرورة النظر في المسألة مرة أخرى على الصعيد التقني قبل أن يمكن اتخاذ قرار سياسي . وفي المقرر ١٧ (د - ٩) رجت اللجنة من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم ، بمساعدة خبراء ماليين ، بيانا بما يمكن أن يمثل سمات تنفيذية مفصلة لمرفق مقترح لضمان ائتمانات التصدير كيما ينظر فيها فريق دولي حكومي من الخبراء ، يعقده مجلس التجارة والتنمية .

٣٧٩- وفيما يتعلق بمتطلبات نظام فعال للتعاون المالي الدولي ، نظرت اللجنة في عدد من التقارير من اعداد أمانة الأونكتاد والخبراء ، تتناول بالتفصيل بعض الأفكار والمواضيع التي أدخلت للمرة الأولى في الدورة الخامسة للمؤتمر . وبصفة خاصة ، نظرت اللجنة في الدراسات المتصلة

---

(١٩) TD/B/821-TD/B/C.3/172 (الذى عمم مؤقتا بوصفه TD/B/C.3(IX)/Misc.3) .

Digitized by UNOG Library

بالارتباط بين التدفقات الرأسمالية من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ومستويات النشاط الاقتصادى والعمالة في البلدان المتقدمة • ونظرت أيضا في الاحتياجات الرأسمالية الأطول أجلا للبلدان النامية في سياق افتراضات بديلة بشأن الأداء الوطني والبيئة الخارجية ، وأخيرا ، نظرت في عدد من الاقتراحات والأفكار المتصلة بتدابير دولية ممكنة لتعبئة الموارد الدولية من أجل الأغراض الانمائية تعبئة أكثر تلقائية ، بما في ذلك فرض ضريبة دولية للتمويل الانمائي • ولم تنته اللجنة من مداولاتها بشأن هذا الموضوع ، واتفقت في قرارها ١٨ (د - ٩) على ضرورة تخصيص جزء كبير من أعمالها مستقبلا لمواصلة النظر في هذا الموضوع •

٣٨٠- وختاما ، أشار الى الرأى المعرب عنه في اللجنة بأن الوقت المخصص لها أقصر من أن يسمح لها بالانتهاء من مداولاتها بتعمق بشأن جميع البنود المطروحة أمامها ، وطلبها من مجلس التجارة والتنمية أن يقوم ، في دورته الحادية والعشرين ، عندما ينظر في جدول الاجتماعات ، بتحديد تاريخ لاستئناف أعمالها في أقرب وقت ممكن ، ومن الأفضل أن يكون ذلك في عام ١٩٨١ •

٣٨١- وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى الفقرة ٧ من قرار المؤتمر ١٢٨ (د - ٥) بشأن الاصلاح النقدى الدولي ، التي يدعو فيها المؤتمر الأمين العام للأونكتاد الى البقاء على اتصال بالمدير العام لصندوق النقد الدولي والى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا المجال لينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في أقرب مناسبة ممكنة • ورجا من الأمانة أن توفر التقرير المطلوب ويمكن ، في رأيه ، النظر في التقرير في اطار الجزء الذى يتناول القضايا النقدية الدولية في البند ٩ من جدول الأعمال •

٣٨٢- وفيما يتعلق بجدول الأعمال المشروح لأعمال اللجنة المستأنفة ، قال ان مجموعته قد فهمت أن اللجنة ستستأنف ، في موعد لاحق ، يفضل أن يكون في عام ١٩٨١ ، على أساس الأعمال التي بدأتها ولم تنته منها • وقال ان مجموعته تود أن يكون واضحا بلا أى شك أن الدورة التي حددت لها الأمانة ميعادا مبدئيا في جدول الاجتماعات الوارد في الوثيقة TD/B/L.576 الفترة من ٢٩ حزيران / يونيه - ١٠ تموز/يوليه ينبغي أن تكون استئنافا للدورة التاسعة •

٣٨٣- وانتقل الى القرار ١٨ (د-٩) الذى اتخذته اللجنة بشأن متطلبات النظام الفعال للتعاون المالي الدولي فقال ان مجموعته تعلق أهمية كبيرة جدا على مواصلة الأعمال العاجلة بشأن هذه المسألة ، وان هذا لم يغب عن البال عند الاتفاق في اللجنة على استئناف الدورة . كما أشار الى قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ الذى طلب تقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن هذا البند .

٣٨٤- وفيما يتعلق بالمقرر ١٦ (د - ٩) بشأن الوصول الى أسواق رأس المال ، أعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة في دورتها المستأنفة من احراز تقدم بشأن هذا الموضوع •

٣٨٥- وعلى أساس المقرر ١٧ (د - ٩) المنشئ لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير ، ينبغي على الأمين العام للأونكتاد ، بمساعدة خبراء ماليين ، اعداد بيان بما يمكن أن يمثل سمات تنفيذية مفصلة للمرفق المقترح لينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي . وأعرب عن رغبة مجموعته في أن تسجل تقديرها للمجموعة باء بشأن التفهم والاتفاق على السير بسرعة للتوصل الى حل لهذه المسألة •

٣٨٦- وفيما يتعلق بجدول الأعمال المؤقت ، قال ان من رأى مجموعته أن يكون جدول الأعمال الوارد في التقرير هو جدول أعمال الدورة التاسعة المستأنفة •

Digitized by UNOG Library

٣٨٧- وأعرب عن اعتقاده بأن استنتاجات اللجنة المتفق عليها بشأن الاستعراض العام والرصيد ليس بحاجة لمزيد من التفصيل •

٣٨٨- وأشار الى الفقرة ٤٩ من تقرير اللجنة ، فقال انه في ضوء المناقشات التي جرت في محافل أخرى ، ترى مجموعة الـ ٧٧ ، اتساقا مع التفاهم الذى تم التوصل اليه في مجموعته ، أن الاشارات الى البلدان الدائنة المتقدمة النمو ليس فيها تفريق بين البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وبعبارة أخرى ، فان حكومته لا تفرق في انطباق الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية وهو ٧ر٠ من الناتج القومي الاجمالي بين بلدان المجموعة باء والمجموعة دال •

٣٨٩- وفي ختام كلمته قال ان التقرير التحليلي بشأن نقل الموارد الحقيقية ، الذى أعدته أمانة الأونكتاد وقدم الى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة (A/S-11/5/Add.2)، ينبغي أن يحال الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عندما تستأنف أعمالها •

٣٩٠- ورحب المتحدث باسم المجموعة باء بجهود البلدان النامية التي هي الآن في وضع يسمح لها بمساعدة أفقرها ، وأعرب عن أمله في أن تحدث زيادة في حجم المعونة ، ويحدث تحسن مطرد في نوعيتها • وأعرب أيضا عن رغبة مجموعته في أن ترى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تبذل جهدا أكبر ، كما هو متوقع منها بموجب قرار المؤتمر ١٢٩ (د - ٥) • وفي هذا الصدد رحب ببيان المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ القائل بأن مجموعته لا تفرق بين الاقتصادات السوقية المتقدمة والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فيما يتعلق بالرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهو ٧ر٠ في المائة •

٣٩١- وفيما يتعلق باقتراح انشاء مرفق ضمان لائتمانات التصدير لفائدة البلدان النامية كافة قال ان المناقشات التي دارت في الجزء الأول من الدورة التاسعة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة قد ساعدت في توضيح عدد من النقاط التي يوجد بشأنها قدر من الاتفاق فيما يتعلق ببعض الأهداف والسمات لمرفق مقترح • الا أنه مازال يتعين حل عدد من النقاط التقنية التي تعتبرها ضرورية قبل أن يمكن اتخاذ أى مقرر بشأن مسألة المبدأ • وأكد ضرورة أن يكون باب الاشتراك في الفريق المقترح ، أى فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوحا أمام جميع الدول الاعضاء في الأونكتاد • كما رحب بالاتفاق الذى تم التوصل اليه في اللجنة والذى يفيد أنه ينبغي على اللجنة أن تدرس على أساس عام شامل التدفقات المالية المختلفة للبلدان النامية ، ويعترف بأهمية هذه التدفقات بالنسبة لنمو التجارة الدولية وتنمية تلك البلدان • ومن شأن هذه الدراسة أن تسهل أيضا اعداد دراسات بشأن تعبئة المزيد من تدفقات الموارد الى البلدان النامية ، بطريقة تراعي على الوجه المناسب ما يمكن لهذا التدفق توفيره من حافز للنشاط الاقتصادى العالمي • وأضاف ان مسألة تعيين موعد للدورة القادمة للجنة تتطلب مشاورات اضافية بين المجموعات الاقليمية •

٣٩٢- وفيما يتصل بالاستنتاجات المتفق عليها فيما يتعلق بالموارد المالية من أجل التنمية (البند ٤ من جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة)، أشار المتحدث باسم المجموعة دال الى الفقرة ٤٧ من تقرير

Digitized by UNOG Library

اللجنة والى الفقرة ١٣١ من الجزء ثانيا من تقرير المؤتمر عن دورته الخامسة [٢٠]، اللتين يتجلى فيهما موقف المجموعة دال بشأن اهداف حجم وشروط المساعدة •

٣٩٣ــ وقال ممثل الصين ان بلده يساند البلدان النامية في طلبها ان تزيد البلدان المتقدمة جميعا نقلها للموارد الحقيقية الى البلدان النامية عملا بالقرار ١٢٩ (د ــ ٥) • وقال انه من الضروري انشاء نظام دولي منصف للتعاون بشأن التمويل • وهذا من شأنه الاسهام في التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في حقل التجارة الدولية وبالتنسيق فيما بين الاطراف المعنية • وأما بالنسبة لائتمانات التصدير كوسيلة لتحزيز صادرات البلدان النامية ، فهو يأمل أن يقوم الامين العام للاونكتاد في موعد قريب ، يساعده في ذلك خبراء ماليون ، بتقديم تقرير مفصل عن مرافق ضمان ائتمانات التصدير كما يبحثه فريق الخبراء •

٣٩٤ــ وقال الرئيس في الجلسة الختامية المعقودة في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ان سؤالا قد طرح بشأن تفسير الفقرة ١٤٨ من تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة • وبعد مناقشة المسألة مع كل المجموعات فهم أن الدورة القادمة لتلك اللجنة المكرسة للنقد والتمويل ستكون هي الدورة العاشرة وأنها ستعقد في ١٩٨١ مثلما طلب المؤتمر في التقرير عن الجزء الأول من الدورة التاسعة ، كما فهم أن هناك حاجة لبحث كل من موعد انعقاد الدورة للجنة كما هو مبين في الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨١ وجدول الاعمال المبين في المرفق الرابع لتقرير اللجنة ومن المفروض ان يراعي في جدول أعمال الدورة العاشرة انه لم يكن في المقدور اجراء بحث مفصل للبند ٦ من جدول أعمال الدورة التاسعة " متطلبات نظام فعال للتعاون المالي الدولي "• وسيكون من الضروري كذلك أخذ العمل الذي تم تنفيذا لقرار المؤتمر ١٢٩ (د ــ ٥) في الاعتبار• ويمكن أن تناقش التغييرات المذكورة أثناء المشاورات العادية داخل الاونكتاد تحضيرا للدورة القادمة للجنة • كما سيقرر مجلس التجارة والتنمية في الوقت المناسب ما اذا كانت اللجنة ستعقد أو لا تعقد دورة عاشرة مستأنفة في عام ١٩٨٢ لاستكمال عملها قبل الدورة السادسة للمؤتمر •

٣٩٥ــ وبالاستناد الى ذلك الفهم ، احاطت لجنة الدورة علما بتقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة بشأن الجزء الاول من دورتها التاسعة وأيدت القرار ١٨ (د ــ ٩) الذي اتخذته اللجنة " متطلبات وضع نظام فعال للتعاون المالي الدولي " ، والمقرر ١٦(د ــ٩) بشأن امكانية الوصول الى اسواق رؤوس الاموال والمقرر ١٧ (د ــ ٩) بشأن ائتمانات التصدير بوصفها وسيلة لتحزيز صادرات البلدان النامية • كما احاطت لجنة الدورة علما بالآثار المالية المترتبة على المقرر ١٧ (د ــ ٩) بنصه الوارد في المرفق الثاني من تقرير اللجنة •

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٩٦ــ لدى احاطة المجلس علما في جلسته ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ أيلول /سبتمبر بتقرير

---

(٢٠) اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) .

Digitized by UNOG Library

اللجنة الاولى للدورة ، أحاط أيضا علما بتقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الاول من دورتها التاسعة ، وأيدت المقررين ١٦ (د - ٩) و ١٧ (د - ٩) والقرار ١٨ - ٩) المتخذة من اللجنة ولاحظت الاثار المالية المترتبة على المقرر ١٧ (د - ٩) (للاطلاع على بيان الاثار المالية أنظر المرفق الرابع) .

٢ - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدي الدولي

النظر في الموضوع في اللجنة الاولى للدورة

٣٩٧ - أعلن ممثل الامين العام للاونكتاد ، في معرض تقديمه لهذا البند أن فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص العالي المستوى المنشأ بموجب قرار المؤتمر ١٢٨ (د - ٥) لبحث القضايا الاساسية في هذا المجال قد انعقد في جنيف في الفترة الممتدة من ٢٨ تموز/يوليه الى ٥ آب/اغسطس ١٩٨٠ ، وهذا ما حمل لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، في الجزء الاول من دورتها التاسعة ، على عدم مناقشة القضايا النقدية على أي نحو مفصل . وقال ان هذه القضايا معروضة على الاجهزة المختصة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وستقوم هذه الاجهزة بمناقشتها قريبا .

٣٩٨ - وعرض رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص تقرير الفريق المخصص (TD/B/823) فاسترعى الانتباه الى تغيب بلدان المجموعة باء عن دورة الفريق (باستثناء النرويج التي حضرت بصفة مراقب) ، وهو أمر اسف له الخبراء بمجموعهم . وأعرب عن تقديره لحضور خبير من الصين بصفة مراقب . وقال ان الخبراء قد دهشوا جدا للعمل الضخم الذي تم انجازه بالفعل في هذا الميدان . وأشار بوجه خاص الى الوثيقة المعنونة "الخطوط العريضة لبرنامج عمل للاصلاح النقدي الدولي" التي اعدتها مجموعة الـ٢٤ ، عن الشؤون النقدية الدولية لمجموعة الـ٧٧ ، والى تقرير اجتماع خبراء البلدان النامية لاصلاح النظام النقدي الدولي الذي انعقد في أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، والى ورقة الموقف التي قدمها خبراء من المجموعة دال الى الفريق المخصص . كما أشار فريق الخبراء الى تقرير مؤتمر الجنوب - الشمال المعني بالنظام النقدي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي عقد في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة .

٣٩٩ - وذكر ان الخبراء اتفقوا فيما بينهم على مايلي : '١' ان النظام النقدي الدولي الراهن نظام غير منصف وغير فعال وثمة حاجة ماسة الى اصلاحه بصورة جذرية ؛ '٢' ينبغي للنظام النقدي الدولي المصلح ان يدعم التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية وأن يضمن نقلا كافيا للموارد الى البلدان النامية ؛ '٣' ينبغي أن يتميز بمشاركة عالمية ؛ '٤' ينبغي أن يقوم على اصول سائلة منشأة دوليا وينبغي عدم استعمال العملة الوطنية كأصل دولي ؛ '٥' وأخيرا ، ينبغي للنظام المصلح ان يضع حدا لتجاهل حاجة البلدان النامية والبلدان الاشتراكية ، مما يتميز به النظام الراهن .

٤٠٠ - واستطرد يقول ان فريق الخبراء اعترف بوجود وخطورة المشاكل الخاصة بأقل البلدان تقدما ، وهي مشاكل ينبغي أخذها في الاعتبار الكامل . وأضاف ان الخبراء شددوا على مشكلة المحافظة على القيمة الحقيقية للاصول المالية للبلدان النامية . كما أشار الى القضايا التي يتعين دراستها على سبيل الاولوية حسبما جاء في التقرير وهذه القضايا هي التالية: '١' دعم موازين المدفوعات؛

Digitized by UNOG Library

'٢' تحقيق زيادة في الأساس الرأسمالي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ؛ '٣' خلق السيولة النقدية وتوزيعها ؛ '٤' نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية • وأشار الى أن الخبراء من البلدان الاشتراكية عموما قد وافقوا على معظم النقاط المذكورة أعلاه ، ولكنهم يرون أن المقترحات تنصب على النظام النقدى المركز حول صندوق النقد الدولي وعلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • وقال في ختام حديثه انه يرى أن اجتماع فريق الخبراء كان مجديا جدا وأنه يتطلع الى أن تنظر الجمعية العامة في الموضوع وأن يتم على وجه السرعة القيام بالدراسات الاضافية المطلوبة في الفقرة ١٠٢ من التقرير •

٤٠١ــ وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى اقتراح الأمانة الداعي الى عقد دورة مستأنفة لفريق الخبراء من ٢٣ الى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨١ وطلب أن يتم تقرير التاريخ على وجه الدقة وأن يدرج في الجدول الزمني للاجتماعات الذى سيعتمده المجلس • وقال ان بلدان مجموعته تولي أكبر الأهمية لاشتراك بلدان المجموعة باء في مناقشة القضية النقدية • وأعرب عن أمله بأن يتم على وجه السرعة اعداد الدراسات الاضافية المطلوبة في التقرير وأن تساهم هذه الدراسات في اعداد البرنامج الذى اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ والمعروف بـ " الكتاب الأزرق " • وقال انه بعد اطلاع مجموعة الـ ٧٧ على رأى بلدان المجموعة باء ، فانها قد تضيف تعليقات جديدة بهدف عرضها على الجمعية العامة ، عملا بقرار الجمعية ٣٤/٢١٦ •

٤٠٢ــ وأضاف المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ أن مجموعته قد أحاطت علما مع التقدير بتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي عن تطور النظام النقدى الدولي •

٤٠٣ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال انه يشاطر الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ قلقة بشأن الآثار الضارة للنظام النقدى الدولي الرأسمالي الراهن على العلاقات الاقتصادية الدولية • وأضاف أنه جرى التشديد ، في المناقشات التي دارت في الجمعية العامة ، على أن النظام الراهن مصمم أساسا في صالح بلدان المجموعة باء وشركاتها عبر الوطنية وأن الحاجة تمس لاصلاح جذرى بغية القضاء على جميع أشكال اللامساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية • وأكد على أن الاقتصاد العالمي يواجه مشاكل خطيرة جدا مثل تفاقم التضخم ، والاختلالات المتعاظمة أكثر فأكثر في موازين المدفوعات ، وتزايد المديونية الخارجية للبلدان النامية • وقال ان بلدان المجموعة دال تعتقد أنه ينبغي للأونكتاد أن يعالج المشاكل النقدية في سياق القضايا التجارية والانمائية التقليدية • وهي تعتقد أيضا أنه ينبغي لجميع البلدان أن تشترك في مناقشة القضايا النقدية ضمن فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدى الدولي المنعقد في اطار الاونكتاد .

٤٠٤ــ وصرح ممثل الأمين العام للأونكتاد ، ردا على المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ، بأن أمانة الأونكتاد بقيت على اتصال مع صندوق النقد الدولي ، عملا بقرار المؤتمر ١٢٨ (د ــ ٥) • ويطلب هذا القرار من صندوق النقد الدولي ، في جملة أمور ، أن ينظر في مقترحات الأونكتاد المتعلقة بانشاء مرفق ذى آجال استحقاق أطول يستهدف توفير ما يلزم من دعم لموازين المدفوعات لبرمجة التكيّف على فترات أطول • وقال ان هذه المقترحات وردت على نحو أكثر تحديدا في تقرير أمانة الأونكتاد الذى قدم الى الدورة الخامسة للأونكتاد (٢١) وفي الدراسة المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم

---

(٢١) " القضايا النقدية الدولية : تقرير من امانة الاونكتاد " (TD/233 ، مستنسخ في اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الثالث ــ وثائق أساسية ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E-79.II.D.16) •

Digitized by UNOG Library

المتحدة الانمائي بشأن تكيّف ميزان المدفوعات في البلدان النامية (٢٢) . وأضاف أن الدراسة الأخيرة بحثت من قبل مجموعة الـ ٢٤ ، واللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي .

٤٠٥ـ واستطرد قائلا ان مجموعة الـ٢٤ أعدت ، إثر اتخاذ القرار ١٢٨ (د ـ ٥) ، وثيقة معنونة " الخطوط العريضة لبرنامج عمل بشأن الاصلاح النقدي الدولي" ، صادقت عليها مجموعة الـ٧٧ في بلغراد (الكتاب الأزرق) . وقد أحيلت هذه الوثيقة الى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي ، وضمنت توصيات القرار ١٢٨ (د ـ ٥) .

٤٠٦ـ وأضاف ان التوصيات الواردة في هذه الوثائق فيما يتعلق بالمرفق المالي الطويل الأجل قد بحثت من جانب عدد من المنظمات وهي تشكل موضوع دراسة يجريها صندوق النقد الدولي . وأضاف أن توصيات الأونكتاد المتعلقة بانشاء مرفق مالي طويل الأجل تعالج بصورة أخص المسائل المحددة التالية : '١' تطويل أجل الاستحقاق ؛ '٢' تغيير القيود بالنسبة لتوفر المرفق ؛ '٣' وضع معايير مشروطية مع مراعاة أسباب اختلالات التوازن الخارجية ؛ '٤' اصلاح مرفق التمويل التعويضي وزيادة موارده ؛ '٥' انشاء حساب لاعانة الفوائد من أجل البلدان النامية . وقال ان تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عن هذه القضايا والقضايا المتصلة بها سيقدم الى اللجنة المؤقتة والى لجنة التنمية . وستجتمع مجموعة الـ٢٤ قبل ذلك وتنظر في هذه القضايا . وسيحضر الأمين العام للأونكتاد هذه الاجتماعات ويقدم تقريرا عن ذلك الى المجلس .

٤٠٧ـ وقال ممثل قطر على الرغم من كون بلده لم يشترك في فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطوير النظام النقدي الدولي فقد اعتمد كليا موقف مجموعة الـ٧٧ كما هو مبين في تقرير الفريق وأضاف ان تغيب خبير من بلده عن حضور ذلك الاجتماع يرجع الى الافتقار الى الوثائق المعدة من أمانة الأونكتاد لاسيما فيما يتصل بمسألة الحفاظ على القيمة الحقيقية للأصول المالية للبلدان النامية . وذكر أن هذه المسألة الأخيرة مشار اليها في قرار المؤتمر ١٢٨ (د ـ ٥) وأنه واثق من أن أمانة الأونكتاد ستتعاون في الاضطلاع بدراسة وتقديم توصيات محددة عن هذه القضية بغية تمكين بلده من المشاركة في الاجتماعات المقبلة في اطار الأونكتاد بشأن القضايا النقدية والمالية .

٤٠٨ـ وأعلن ممثل الصين ان اصلاح النظام النقدي الدولي يشكل مسألة تثير اهتماما كبيرا لدى العديد من البلدان . فقد حدثت تطورات عظيمة على الصعيد الدولي في الميادين السياسية والاقتصادية منذ بريتون وودز . وبعد أن نالت بلدان العالم الثالث استقلالها ، كرست نفسها لتنمية اقتصاداتها الوطنية وقامت بدور متزايد الأهمية في الشؤون الاقتصادية الدولية . وأصبحت هذه البلدان قوة هامة في اقامة النظام الاقتصادي الجديد . ومضى قائلا ان النظام النقدي الدولي الذي أنشئ قبل أكثر من ٣٠ سنة لم يعد مرآة للوضع المعاصر المتغير ، ولا هو يلبي احتياجات بلدان العالم الثالث في تنميتها لاقتصاداتها . ولذا ، فان من الضروري اصلاح النظام النقدي الدولي الحالي بغية تسهيل تنمية الاقتصاد والتجارة العالميين ، وخاصة اقتصاد وتجارة البلدان النامية .

---

(٢٢) عملية تكييف موازين المدفوعات في البلدان النامية : تقرير مقدم الى مجموعة الـ ٢٤ (نيويورك : مطبعة برغامون ، ١٩٨٠) .

Digitized by UNOG Library

٤٠٩- وهو يرى أن تحقيق الاستقرار في الوضع المالي الدولي له تأثير هام على التنمية الاقتصادية والتجارية العالمية • فقد كان لعدم الاستقرار الحالي في هذا المجال آثار أضرت بالغ الضرر بالاقتصاد والتجارة الدوليين وسبب صعوبات كبيرة للبلدان النامية • وقال ان من الضروري ، لاصلاح النظام النقدي الدولي ، اقامة نظام نقدي دولي مستقر نسبيا يكون مرآة للوضع الاقتصادي العالمي المتغير ويتمشى مع اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد • وينبغي أن يهدف ايجاد السيولة وتوزيعها الى تلبية الاحتياجات الانمائية وتوفير المزيد من الأموال لدعم تنمية البلدان النامية وتيسيرها •

٤١٠- واستطرد قائلا ان اضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة المالية الدولية هو مسألة هامة • فالأسلوب الحالي لاتخاذ القرارات في هذا المجال لا يصور الحالة الراهنة • وينبغي ، في نظره ، أن تناقش جميع القضايا الهامة المتصلة بالمشاكل المالية والنقدية الدولية وأن يبت فيها من قبل جميع البلدان المعنية على أساس التساوي في العلاقات • وينبغي تغيير القواعد واللوائح غير الصائبة المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية وأن تشترك البلدان النامية اشتراكا كاملا في اتخاذ القرارات بهذا الشأن •

٤١١- وقال ممثل المملكة العربية السعودية ان بلده لم يشترك في الفريق الحكومي الدولي • واضاف أن وفده قد حداه الأمل في أن توضع دراسة بشأن الحفاظ على القيمة الحقيقية للأصول المالية للبلدان النامية • لكن هذه الدراسة لم توفر • وطلب الى أمانة الأونكتاد اعداد هذه الدراسة عملا بالفقرة ١٠٢(٣) من تقرير فريق الخبراء •

٤١٢- وأعرب الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ عن تقديره للتقرير الشفوي المقدم من ممثل الأمين العام للأونكتاد عملا بالقرار ١٢٨(د - ٥) • وأعرب عن أمله في أن يقدم في المستقبل مثل هذا التقرير كتابة ويوزع قبل انعقاد دورة المجلس، مشفوعا بتحليل من عند أمانة الأونكتاد للحالة •

٤١٣- وفي جلستها الختامية أحاطت لجنة الدورة علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدي الدولي (TD/B/823) الذي من المقرر ، وفقا لقرارى الجمعية العامة ١٩٦/٣٤ و ٢١٦/٣٤ أن يحال الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين •

٤١٤- وذكر المتحدث باسم المجموعة باء بأنه عندما اعتمد القرار ١٢٨(د - ٥) في الدورة الخامسة للمؤتمر تمت الاشارة في بيان ألقي باسم أغلبية بلدان المجموعة باء وكذلك في بيانات بعض البلدان المفردة الأعضاء في هذه المجموعة الى فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص . وتكرر تأييد مواقف أعضاء المجموعة باء في الاجتماعات التالية للأونكتاد وظلت دون تغيير أساسي فقد أعتبر أغلب أعضاء المجموعة باء أن القرار يشكك في بعض أحكامه في استقلال صندوق النقد الدولي واختصاصاته ولوائحه • وأضاف أن معظم أعضاء المجموعة لن يستطيعوا تأييد استمرار عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي أو الاشتراك فيها • كما أن أغلب أعضاء المجموعة باء يشكون في جدوى دراسات أمانة الأونكتاد عن النظام النقدي الدولي ، وخاصة في موضوعات مثل دور الذهب في النظام النقدي الدولي واستخدام حقوق السحب الخاصة كأصل من الأصول الاحتياطية ، فهذه المسائل في نظرهم تخرج عن نطاق اختصاص الأونكتاد ، وتعد ازدواجا لعمل لجان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد ذكرت المجموعة باء في هذا الصدد بأن المؤسسات المختصة تدرس بنشاط المشكلات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في هذا المجال • فلجنة التنمية واللجنة المؤقتة اللتان ستجتمعان في الأسبوع

Digitized by UNOG Library

اللاحق للدورة الجارية للمجلس ستبحثان تقريرا مرحليا عن دراسة برنامج العمل المباشر لمجموعة الـ٢٤ • ومن المقبول أن يستمر تناول بعض المسائل النقدية في الأونكتاد من حيث ارتباطها بالتجارة والتنمية ، غير أن عددا قليلا من أعضاء المجموعة باء قد أشار الى العلاقة الوثيقة بين كثير من جوانب القضايا الاقتصادية الدولية ــ ومن بينها المسائل النقدية ــ وبين فائدة قيام الأونكتاد بمزيد من بحث هذه الجوانب الأوسع مع المراعاة الكاملة لدور صندوق النقد الدولي •

٤١٥ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ان البيان الذى ألقاه المتحدث باسم المجموعة باء مدعاة لقلق عميق بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ • فمجموعة الـ٧٧ تشعر بأسف عميق لأن موقف المجموعة باء ظل ، أساسا ، بدون تغيير ، وتأسف لعدم تمكن أغلب أعضاء المجموعة باء من مواصلة الأعمال والاشتراك فيها • فقد كانت مجموعته تأمل أن تترك المجموعة باء الباب مفتوحا للمزيد من التفكّر، ولا تقبل مجموعته الرأى القائل بأن الدراسات التي طلبها فريق الخبراء الحكومي الدولي لن تكون نافعة •

٤١٦ــ فبالرغم من أن المشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية قيد النظر النشط في المؤسسات المختصة ، فان النظر في الجوانب الأعم ينبغي أن يكون ، في اعتقاد مجموعته ، في الأونكتاد ، وفي هذا الشأن تشارك مجموعته الرأى المعرب عنه باسم عدد قليل من أعضاء المجموعة باء ، ومفاده أن هناك علاقة وثيقة بين كثير من جوانب القضايا الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المسائل النقدية والمالية ، وفائدة استمرار الأونكتاد في النظر في هذه الجوانب الأعم للتجارة والتنمية ، مع الاحترام التام لدور صندوق النقد الدولي في مجال اختصاصه ، في الوقت نفسه •

٤١٧ــ ولذا تتطلع مجموعة الـ ٧٧ الى المشاورات في اطار الأونكتاد وبشأن الجدول الزمني للاجتماعات لاستئناف عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهي على ثقة من أن تقرير ذلك الفريق الحكومي الدولي ، عندما يكتمل ، سيساهم أسهاما كبيرا في التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وفي الدور الهام الذى تلعبه المسائل النقدية والمالية في هذه الاصلاحات الهيكلية •

٤١٨ــ وأشار الى الشهادة التي أدلى بها في كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٦٤ ، واحد من أبرز الشخصيات في الولايات المتحدة وهو الآن مسؤول كبير في الحكومة ، بشأن انشاء فريق من الخبراء يعنى بالاصلاح النقدى الدولي في الأونكتاد • ولاحظ أن هذا المسؤول قد رأى في ذلك الوقت أن قيام ممثلي البلدان النامية والبلدان المتقدمة معا باجراء دراسة معدة بعناية تحت اشراف مجلس التجارة والتنمية يمكن أن يساعد كثيرا في توجيه أى عمل يمكن أن تضطلع به مجموعة أكثر محدودية من البلدان • سواء عن طريق الفرقة العاملة رقم ٣ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى أو عن طريق مجموعة العشرة • كما قالت الشخصية ذاتها انه بامكانها أن تقبل بلجنة تحضيرية لمؤتمر نقدى دولي وأنه يمكن استخدام الأونكتاد كأساس لتلك الأعمال التحضيرية • واضاف انه استلفت النظر الى تلك الملاحظات لأن مجموعة الـ ٧٧ ترى أن البلدان المشار اليها بعبارة " معظم أعضاء المجموعة باء " ربما أساءت فهم القوة الدافعة التي تمثلها مجموعة الـ٧٧ داخل الأونكتاد • وقال ان مجموعته تطالب بمجموعة عريضة من الاصلاحات في مجالات التجارة والنقد والتمويل والتنمية ، وترى أنه يجب أن يفي الأونكتاد بتلك المسؤوليات في حدود دائرة اختصاصه •

٤١٩ــ وقد كانت القضايا النقدية الدولية تشكل منذ بداية الأونكتاد جزءا من مداولاته • وفي عام ١٩٦٤ اعتمد الأونكتاد المبدأ العام الحادى عشر الذى ينص، ضمن ما ينص عليه ، على تصميم سياسات مالية ونقدية دولية بشكل يأخذ في الحسبان تماما الاحتياجات التجارية والانمائية للبلدان

Digitized by UNOG Library

النامية • وقد قدمت في ذلك الوقت عدة توصيات بشأن القضايا النقدية الدولية ، ونظام الائتمان التعويضي لصندوق النقد الدولي ، والتدابير المالية التكميلية ، واشتراك البلدان النامية في أنشطة المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وبالاضافة الى ذلك تم الاعتراف بأن مداولات الأونكتاد قد ساهمت في تطور النظام النقدى الدولي والطريقة التي يعمل بها هذا النظام • وذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت بالاجماع في دورتها الحادية والعشرين بالقرار ٢٢٠٨(د — ٢١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٦ بشأن الاصلاح النقدى الدولي ، وقد رجا هذا القرار، في جملة أمور ، من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع المدير العام لصندوق النقدى الدولي بشأن التقدم المحرز في النشاط المتصل بالاصلاح النقدى الدولي وأن يقدم تقريرا الى مجلس التجارة والتنمية • كما ذكر بالقرارات التي اتخذت في دورات أخرى بشأن مختلف المسائل النقدية والمالية • وقد اعتمد المؤتمر ، في دورته الثانية ، القرار ٣٠(د — ٢) " التدابير المالية التكميلية " و ٣١(د — ٢) " مرفق التمويل التعويضي " وطلب المجلس في فترة لاحقة في دورته الثامنة في قراره ٥٥(د — ٨) المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ١٩٦٥ عقد اجتماع لفريق من الخبراء بصفتهم الشخصية للنظر في القضايا النقدية وبالتمويل الانمائي والتجارة في البلدان النامية • وقد اجتمع هذا الفريق في عام ١٩٦٩ وأعدّ تقريرا عن الاصلاح النقدى الدولي والتعاون من أجل التنمية (٢٣) واعتمد المؤتمر في دورته الثالثة القرار ٨٤(د — ٣) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٢ عن " الوضع النقدى الدولي " ، الذى أدخل ، في جملة أمور ، مفهوم الترابط ورجا من الأمين العام للأونكتاد أن يستشير المدير العام لصندوق النقد الدولي والمدير العام للغات بشأن طرق حل المشاكل بصورة منسقة في المجالات النقدية والتجارية والتمويل • كما اعتمد المؤتمر في دورته الثالثة القرار ٥٨(د—٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ بشأن " تعويض الخسائر الناجمة عن تعديل قيمة العملات الرئيسية" كما أشار الى أن مجموعة الـ٧٧ قد قدمت عددا من مشاريع القرارات في الدورة الرابعة للمؤتمر من أجل التفاوض بشأن القضايا النقدية ، بما في ذلك المشروع المعنون " العجز الاستثنائي في موازين مدفوعات البلدان النامية " ،(TD/L.126) وآخر بعنوان " الاصلاح النقدى الدولي مع الاهتمام خاصة بالبلدان النامية " (TD/L.127) • وقد قدمت المجموعة باء في تلك المناسبة أيضا مشروع قرار معنون " تدابير لتحسين الحالة المالية والنقدية الدولية " (TD/L.134) • ومما يؤسف له أنه لم يتيسر التوصل الى أى اتفاق في تلك المناسبة (٢٤) • وأشار ، في الختام ، الى أن المؤتمر قد اعتمد في دورته الخامسة ، في نطاق البند ١٢ من جدول الأعمال ، " القضايا النقدية والمالية " ، القرار ١٢٨(د — ٥) بشأن الاصلاح النقدى الدولي الذى أنشأ ، في جملة أمور ، فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدى الدولي " • وفي الآونة الأخيرة ، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٦/٣٤ اكمال العمل بشأن دراسة فريق الخبراء الحكومي الدولي •

٤٢٠ — وطمأن المجموعة باء بأن الباب مفتوح دائما لتبادل كامل وصريح للآراء في اطار فريق الخبراء الحكومي الدولي • وقال ان اشتراك خبراء من بلدان المجموعة باء في الفريق الحكومي الدولي لا يمكن الا أن يعود بالنفع على المجتمع الدولي •

---

(٢٣) الاصلاح النقدى الدولي والتعاون من أجل التنمية • تقرير فريق الخبراء المعني بالقضايا النقدية الدولية (TD/B/285/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.70.II.D.2) •

(٢٤) للاطلاع على نصوص مشاريع القرارات الثلاثة أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10) والتصويب) المرفق الأول •

Digitized by UNOG Library

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٢١- أحاط المجلس علما في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بتقرير اللجنة الأولى للدورة، وأحاط في أثناء ذلك علما بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطوير النظام النقدي الدولي TD/B/823، الذي يتعين وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٤/١٩٦ و ٣٤/٢١٦، أن يحال الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين.

جيم - النقل البحري

(البند ٩ (ج) من جدول الأعمال)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٤٢٢- وصف رئيس لجنة النقل البحري جدول أعمال اللجنة المثقل، في دورتها التاسعة، التي اختتمت لتوها وقال ان جدول الأعمال يتضمن ١٤ بندا، يتناول كل منها موضوعات ذات طبيعة معقدة ومتنوعة ومتشابكة وأضاف أن اللجنة تمكنت، رغم هذا من اتخاذ خطوات ايجابية في عدد من المجالات ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية. فقد اتخذت خمسة قرارات ومقررين بتوافق الآراء. واتخذت مقررا آخر بشأن مشاكل الموانئ، المقرر رقم ٣٧ (د - ٩) بتصويت لم يمتنع فيه عن التصويت الا بلد واحد لسبب يمكنه اعتباره تقنيا ولم يصوت أحد ضده. ولفت النظر الى مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.568) استرعت الاهتمام الى مسائل ناشئة من الدورة التاسعة للجنة، وتتطلب اجراء من المجلس.

٤٢٣- أحاطت لجنة الدورة علما بمذكرة أمانة الأونكتاد (TD/B/L.568)، وأيدت القرارات والمقررات التي اتخذتها لجنة النقل البحري في دورتها التاسعة، والمرفقة بمذكرة الأمانة[٢٥]. كذلك أحاطت اللجنة علما بالآثار المالية المترتبة على اثنين من القرارات (المرفق الخامس بالمذكرة). ولاحظت اللجنة أن تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها التاسعة سيتاح للمجلس في دورته الثانية والعشرين[٢٦].

---

(٢٥) القرار ٤١ (د - ٩) بشأن أساطيل التسجيل المفتوح، والقرار ٤٢ (د - ٩) بشأن تنمية الأساطيل التجارية، والقرار ٤٠ (د - ٩) بشأن الانتخابات لعضوية الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحري الدولي، والمقرر ٣٦ (د - ٩) بشأن النقل المتعدد الوسائط.

(٢٦) سيعمم تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها التاسعة (TD/B/825-TD/B/C.4/216) في صيغة مؤقتة بوصفه TD/B/C.4(IX)/Misc.3.

Digitized by UNOG Library

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٢٤- أحاط المجلس علما في جلسته ٥٤٤ المنعقدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بتقرير اللجنة الأولى للدورة، وأيد القرارات ٤٠ (د - ٩) و ٤١ (د - ٩) و ٤٢ (د - ٩) و ٣٦ (د - ٩) التي اتخذتها لجنة النقل البحري في دورتها التاسعة، ولاحظ الآثار المالية ذات الصلة (أنظر المرفق الرابع). ولاحظ أن تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها التاسعة سيتاح للمجلس في دورته الثانية والعشرين.

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

دال - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
(البند ٩ من جدول الأعمال)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى

٤٢٥- نظرا لغياب لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، عمم الأمين العام للأونكتاد تقرير اللجنة عن دورتها الاستثنائية الأولى (TD/B/C.7/(S-I)/Misc.2)(٢٧). وأشار الى أن الدورة الاستثنائية الأولى للجنة دعيت للانعقاد، طبقا للفقرة ١٢ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥)، لفحص الدراسات التي قامت بها أمانة الأونكتاد عملا بقرار اللجنة ١ (د - ١) ولتقييم العمل الذي تم بصفة خاصة في شأن المجالات ذات الأولوية التي عددتها الفقرة ١٣ من القرار ١٢٧ (د - ٥)، للنظر في مقترحات البلدان النامية بشأن المجالات ذات الأولوية المذكورة، واتخاذ الاجراء الملائم بما يتمشى مع ولايتها. ولفت النظر الى مشروع المقرر المقدم من مجموعة الـ ٧٧ ومشروع القرار المقدم من المجموعة باء المرفقين.

٤٢٦- وقد استلفت الانتباه أيضا الى الفقرة ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥)، التي ترجو من المجلس في جملة أمور، أن يبت في عقد الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين للبلدان النامية، ولغيرها من البلدان ان شاءت، للنظر في جوانب محددة من التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

---

(٢٧) TD/B/818-TD/B/L.7/44، المعمم مؤقتا بوصفه (TD/B/L.7/S-I/Misc.2 وCorr.1).

Digitized by UNOG Library

٤٢٧ - ولدى مناقشة هذا البند ، أشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى تقرير لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ومرفقه . ولفت الانتباه الى الاعتراف الذى منحه قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصرا رئيسيا في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات . وشدد على الأهمية التي تعلقها الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر جهودها الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وكرر التأكيد على الأولوية العليا التي توليها مجموعة الـ ٧٧ للوفاء تماما بأهداف هذا التعاون فيما بين البلدان النامية المستندة ، فيما تستند اليه ، الى برنامج مكسيكو ، وبرنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا وقرارات الجمعية العامه والمؤتمر والمجلس ذات الصلة ، وخاصة قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) ، ومقرر المجلس ١٤٢ (د - ١٦) وقرار لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (د - ١) .

٤٢٨ - وأشار ان الدورة الاستثنائية الاولي للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية قد عقدت لفحص الدراسات التي قامت بها أمانة الاونكتاد عملا بقرار تلك اللجنة ١ (د - ١) ، والى النظر في مقترحات البلدان النامية واتخاذ الاجراء الملائم بما يتمشى مع ولايتها . ولذا فقد طرحت مقترحات وتوصيات مجموعة الـ ٧٧ ذات الصلة ، كما وردت في الفصل الثاني من تقرير الاجتماع التحضيرى للخبراء الحكوميين من البلدان النامية بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (TD/B/C.7/39) ، على الدورة الاستثنائية الاولى بغرض تمكينها من صياغة مجموعة من التوصيات المحددة لتنفيذها فيما بعد في مجالات الاولوية الثلاثة ، أى النظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، والتعاون فيما بين المنظمات التجارية الحكومية في البلدان النامية ، وانشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسية فيما بين البلدان النامية . وقد قدمت تقارير الاجتماعات الاقليمية الافريقية والآسيوية والامريكية اللاتينية ، التي سبقت الاجتماع التحضيرى مادة الخلفيات الأساسية .

٤٢٩ - وكما هو موضح في تقريره ، ركز الاجتماع التحضيرى على مجالات الاولوية الثلاثة وكذلك على التدابير الداعمة المطلوبة لتنفيذ برامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وفيما يتعلق بمسألة الترتيبات المؤسسية ، وافق الاجتماع التحضيرى على انشاء لجنة للنظام الشامل للافضليات التجارية وطلب الى أمانة الاونكتاد ان تواصل تقديم دراسات ، واقتراحات موجهة صوب العمل ، ودعم تقني ، بما في ذلك تسهيلات لاعمال المؤتمر والامانة لتنفيذ النظام الشامل للافضليات التجارية ، والمنظمات التجارية الحكومية ، ومؤسسات التسويق المتعددة الجنسيات . وقد أتيحت معلومات للجنة عن انشاء لجنة للنظام الشامل للافضليات التجارية ، وعن اختصاصاتها والجدول الزمني لاجتماعاتها ، وفي هذا السياق قدم طلب أيضا للحصول على دعم تقني من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، واليونيدو ، والغات ، ومركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات ، وسواها من المنظمات في حدود مجالات اختصاص كل منها .

٤٣٠ - وشددت مجموعة الـ ٧٧ أيضا في الدورة الاستثنائية للجنة على انه بالرغم من ان الاجتماع التحضيرى قد ركز بصفة أساسية على مجالات الاولوية الثلاثة ، فانه لايمكن ان يفسر ذلك في غير صالح قيام أمانة الاونكتاد بمواصلة الأعمال الجارى تنفيذها في سائر مجالات التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، كما هو موضح في قرار اللجنة ١ (د - ١) ، وكذلك في الفقرة ١٦ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) . وأعاد التأكيد على الارتياح الذى اعربت عنه مجموعته في الاجتماع التحضيرى لدى اتخاذ قرار المجلس ٢١٦ (د - ٢٠) الذى قرر " تخصيص مدة ، تصل في مجموعها

Digitized by UNOG Library

الى أربعة أسابيع ، لاجتماعات التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية من أجل القيام ، كما هو مطلوب ، بعقد وتنظيم الاجتماعات المقبلة للخبراء الحكوميين من مجموعات اقليمية لاسيما من البلدان النامية ، بين الدورتين العشرين والحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية " التي ستستخدم للشروع في تنفيذ التدابير المتصلة بانشاء النظام الشامل للافضليات التجارية •

٤٣١ــ وأعاد أيضا التأكيد على الآراء التي اعربت عنها مجموعته في الدورة الاستثنائية الاولى للجنة ومفادها أنه منذ اتخاذ القرار ١ (د ــ ١) ، قامت امانة الاونكتاد بالاضطلاع ببرنامج شامل من الدراسات المجدية للغاية في مجالات النظام الشامل للافضليات التجارية ، والمنظمات التجارية الحكومية ، ومؤسسات التسويق المتعددة الجنسية ، وبالاسهام اسهاما كبيرا في وضع **واستجلاء القضايا ذات الصلة وفي صياغة الأفكار التي يمكن على أساسها أن ييسر** التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وقال ان الانجازات ذات الشأن التي استطاعت البلدان النامية ان تحققها في صياغة وتنفيذ برامجها في مجال التعاون الاقتصادى تعزى الى حد ليس بالقليل الى شمولية وصحة تلك الدراسات •

٤٣٢ــ **وأعاد** الى الاذهان انه فيما **أعربت** مجموعة الـ ٧٧ عن تقديرها للدراسات القيمة والشاملة جدا التي أعدتها امانة الاونكتاد ، أكدت ايضا على ان امانة الاونكتاد قد استجابت كليا للرجاءات الواردة في قرار اللجنة ١ (د ــ ١) ، وقرار المؤتمر ١٢٧ (د ــ ٥) ، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة • وكرر ما أعرب عنه آنذاك المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ من شكر لبرنامج الامم المتحدة الانمائي على الدعم المالي الذى قدمه من أجل دراسات الخبراء الاستشاريين التي تؤلف مساهمة قيمة في برنامج الدراسات في المجالات ذات الاولوية للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وما أبدته مجموعته من استعداد للاشتراك بروح بناءة في مداولات اللجنة ، وللترحيب بأية مساهمة ترغب البلدان المتقدمة في تقديمها دعما للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وأعاد الى **الأذهان** الأسف العميق الذى اعربت عنه مجموعته في الجلسة الختامية للجنة ، نظرا لانتهاء مداولات اللجنة الى الفشل •

٤٣٣ــ وأشار المتحدث الى الاحداث التي تلت الدورة الاستثنائية الاولى للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، فأعرب عن أسفه العميق لتأجيل الاجتماع الذى كان مقررا عقده **في الفترة من** ١٨ الى ٢٩ آب / أغسطس ١٩٨٠ الذى يرجع الى **كون الوثائق** التي تعهدت الامانة باعدادها لذلك الاجتماع لم تتوفر في الوقت المناسب ، **وقد كانت مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على اعداد هذه الوثائق وعلى توفيرها في العواصم قبل الاجتماع.** وأشار أن امانة الاونكتاد وافقت ، بناء على رجاء مجموعة الـ ٧٧ ، على ان تعيد تحديد مواعيد الاسابيع الاربعة من الاجتماعات في الجدول الزمني شريطة أن توافق دورة المجلس الحالية على ذلك •

٤٣٤ــ وذكر أيضا ان مجموعة الـ ٧٧ لا ترغب في الوقت الحاضر في طلب دعم اضافي في المجلس ، اذ ان قرار المؤتمر ١٢٧ (د ــ ٥) وقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاخرى ذات الصلة ، وخاصة قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٢ ، وقد منحت مجموعة الـ ٧٧ دعما واسعا وكاملا لتنفيذ برنامجها المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على أكمل وجه • وحالما يتم انشاء لجنة النظام الشامل للافضليات التجارية وتبرز ضرورة توفر دعم محدد جديد لتنفيذ اجزاء مختارة من برنامج النظام المذكور ، ستطلب مجموعة الـ ٧٧ مساعدة اضافية من المجلس • وعلى الأساس المذكور أعلاه ، أعرب عن ايمان مجموعته بنيل رد ايجابي •

Digitized by UNOG Library

٤٣٥- وأحاطت لجنة الدورة علما ، في جلستها الختامية بتقرير لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية عن دورتها الاستثنائية الأولى •

٤٣٦- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن موقف مجموعته بشأن مسألة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية هو المتبين في الفقرات ٤٢٤ - ٤٣٤ أعلاه ، وطلب أن يؤخذ هذا الموقف في الاعتبار لدى الاضطلاع بمزيد النظر في المسألة •

٤٣٧- قال المتحدث باسم المجموعة باء الذى تكلم نيابة عن جميع بلدان المجموعة باء باستثناء تركيا ان بلدان مجموعته قد لاحظت باهتمام شديد البيان الذى أدلى به الامين العام للأونكتاد في خطابه الافتتاحي في الدورة الجارية من أنه يتوقع أن يكون التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ميدان عمل له الأولوية للاونكتاد في السنوات القادمة • ويوافق أعضاء مجموعته على أن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية مجال عمل ينبغي أن يحظى باهتمام كبير ، فهو مجال يبشر بالكثير بالنسبة لتنمية البلدان النامية ، ويحتاج الى دعم نشط من جانب كل الاعضاء والمجموعات في الأونكتاد ، غير أنه بصدد هذه النقطة - أى الحاجة الى دعم كل الأعضاء والمجموعات - وجدت المجموعة باء صعوبة في تقبل التطورات حتى الآن • فقد أشارت أمام الدورة الحالية الى ان دعمها لأعمال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية اللاحقة في هذا الصدد لابد أن ينطلق على أساس مشاركة كل الدول الاعضاء في الأونكتاد ، واشتراكها في عملية اتخاذ القرار ، ولا تستطيع المجموعة باء أن توافق على اجراءات قد تحاول قصر المناقشات والتوثيق في المسائل الجوهرية المتضمنة على أعضاء فريق صغير واحد ، أو جعل مشاركة البلدان النامية خاضعة لتقدير هذا الفريق • ولابد لمجموعته أن تؤكد ارتباطها الشديد بمبادئ المساواة في السيادة والعالمية التي ينبغي أن يقوم عليها كل نشاط الأونكتاد ، وهي تأسف لان مشكلات تتعلق بهذه المبادئ الاساسية قد عاقت مؤخرا العمل الجوهرى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على أساس عالمي ، ويمكن ان تستأنف أعمال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية مع المراعاة الواجبة لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية • وعليه ، فان المجموعة باء تقترح أن تعقد لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية دورة عادية قبل نهاية عام ١٩٨١ •

٤٣٨- وقال ممثل تركيا ان موقف بلده من التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية تم بيانه في مناسبات عديدة خلال العمل السابق الذى اضطلعت به أمانة الأونكتاد في هذا الشأن • وقال انه يرغب في أن يوضح من جديد أن بلده يولي أهمية خاصة لمثل هذا التعاون وهو يود أن يواصل الاسهام بصورة ايجابية فيه • وبهذه الروح فان وفده مستعد لتأييد أى مقترح يتمشى مع قرار المؤتمر ١٢٧ (د - ٥) الذى اعتمد بتوافق الآراء • قال انه يسترعي ، في هذا الصدد ، الانتباه خاصة الى الفقرة ٢ (ب) من القرار التى تذكر أن التعاون الاقتصادى ينبغي أن تصممه وتنفذه البلدان النامية ، والى الفقرة ١٥ التي تنص على الدعوة الى عقد وتنظيم اجتماعات في المستقبل للخبراء الحكوميين من البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

٤٣٩- أشـــار المتحدث باسم المجموعة دال الى أن أمانة الاونكتاد قد اضطلعت أثناء السنوات الثلاث الماضية ببحوث موسعة في مجالات مثل انشاء نظام شامل للافضليات التجارية ، والتعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية ، وانشاء شركات تسويق متعددة الجنسيات وكانت هذه البحـــوث مرضية • وعلى الرغم من انه كان يوجد في الدورة الاخيرة للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بعض الاختلافات في الرأى فيما يتعلق باحتمالات قيام اللجنة بتطوير عناصرها المختلفة ، وعلى الرغم من انه ثبت في تلك الدورة انه من المتعذر اعتماد مقرر متفق عليه بصدد المشاكل محل النظر ، فانه يمكن مواصلة العمل في هذا المجال لان المجموعة دال ترى ان توسيع امكانيات البلدان النامية في الاشتراك على قدم المساواة في التقسيم الدولي للعمل ، وافادتها من مزاياه في تنميتهـــا الاقتصادية ، واجراء تغييرات اجتماعية اقتصادية • وتطوير تعاون يعود بالنفع على الجميع في مجال التجارة الخارجية وما شابه ، كل ذلك يتوقف الى حد كبير على العثور على حلول مواتية لمشاكـــل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في اطار منظومة الامم المتحدة •

٤٤٠- وأضاف أنه سبق أن أعربت بلدان المجموعة دال عن موقفها بصدد جميع المسائل قيد النظـــر وأكدت من جديد أن البلدان الاشتراكية أيدت دائما وتواصل تأييد البلدان النامية في أنشطتهـــا صوب تعزيز تعاونها الاقتصادى المتبادل ، بما في ذلك التوجيه التدريجي لعمليات التكامل الـــتي تجرى فيما بينها ، اعتمادا على فهم مؤداه أنه ينبغي أن لا تسفر تلك العمليات على انطواء البلدان النامية على نفسها وأن لا تكون شروط الاتجار الموضوعة للبلدان الاشتراكية أسوأ من الشروط الموضوعـــة للبلدان الثالثة •

٤٤١- علـــى ان بلدان المجموعة دال وان كانت تسلم بضرورة مواصلة البحث عن صور جديـــدة للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ترى من الضرورى الاضطلاع بهذا النشاط في اطـــار الهياكل التنظيمية القائمة فعلا مع احترام مبدأ عالمية الامم المتحدة احتراما صارما وتلافي زيادة لا مبرر لها في نفقات ميزانية الاونكتاد •

٤٤٢- ••• وقـــال ممثل اسرائيل ان موقف بلاده كبلد نام من تأييد التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية معروف • وهي مصرة على أن تكون أنشطة وبرامج التعاون الاقتصادى فيما بـــين البلدان النامية في اطار الاونكتاد مفتوحة امام جميع البلدان النامية على أساس مبدأى المساواة فـــي السيادة والعالمية •

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٤٣- أحاط المجلس علما في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بتقرير اللجنـــة الاولى للـــدورة ، وفي أثنا ذلك أحاط علمـــا بتقرير لجنة التعـــاون الاقتصادى فيما بين البلـــدان النامية عن دورتها الاستثنائية الاولى •

Digitized by UNOG Library

هاء - الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

(البند ٩ (هـ) من جدول الأعمال)

النظر في الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٤٤٤- عرض رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثانية (الوثيقة TD/B/WP/L.3، معدلة ومستكملة بالوثيقة TD/B/L.570) (٢٨) . ولاحظ أن الفرقة العاملة تدارست لأول مرة صلاحية تقييم البرامج، وكذا جوانبه الاجرائية والمنهجية، فيما يتصل بعمل الاونكتاد . وقد أفادت الفرقة العاملة في نظرها هذا الموضوع من اشتراك رئيس وحدة التقييم بمكتب تخطيط البرامج وتنسيقها في مقر الأمم المتحدة واشتراك ممثلي أمانة الأونكتاد . واذ لم يكن في وسع الفرقة العاملة تمديد دورتها، فقد قررت أن ترفق بتقريرها مشروع الاستنتاجات المقدم من المجموعة باء (TD/B/WP/L.4)، ومشروع الاستنتاجات المقدم من مجموعة الـ ٧٧ (TD/B/WP/L.5) .

٤٤٥- وقال انه شخصيا، يرى أنه قد آن للفرقة العاملة أن تتناول مسألة تقييم البرامج بقصد ضمان رشاد وسلامة استخدام الموارد، وأنه، مع تسليمه بأنه ليس لتقييم البرامج من منهجية ما تلقى قبولا عاما، وبأن أمانة الأونكتاد تفتقر الى الخبرة في هذا المجال، يشعر بأن الفرقة العاملة تستطيع الافادة مما لدى وحدة التقييم، وبعض المنظمات مثل منظمة العمل الدولية، من خبرة في هذا الموضوع . فتقييم البرامج نشاط ينبغي تطويره في منظومة الأمم المتحدة بمجموعها .

٤٤٦- وأشار الى البند ٤ من جدول الاعمال، المتصل بالخطط المتوسطة الاجل المقبلة، فقال ان الفرقة العاملة درست توصيات لجنة البرنامج والتنسيق على أساس الخطة النموذجية الموضوعة للسلع الأساسية . واذا كانت الفرقة العاملة لم تتمكن في خلال الوقت المتاح من التوصل الى اتفاق شامل بشأن هذا البند، فقد كان ثمة نوع من الاتفاق بشأن المبادئ والخطوط الارشادية التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٢٢٤ للتخطيط المتوسط الأجل . وكان من رأى الفرقة العاملة أيضا أن من شأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، اذا طبقت، تعزيز ممارسة الأونكتاد للتخطيط المتوسط الأجل .

٤٤٧- وأكد الناطق باسم المجموعة باء على الاتفاق العام الذى توصلت اليه الفرقة العاملة بشأن أهمية المضي في تطوير عملية تقييم البرنامج كجزء لا يتجزأ من ادارة البرنامج من قبل الهيئات التي تضع القرارات وأمانة الأونكتاد . وأضاف أن بعض أعضاء المجموعة باء قد لفتوا انتباه الامانة الى الآراء التي أبداها بعض أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق والفرقة العاملة بشأن القيام داخل الاونكتاد وبين الأونكتاد وهيئات أخرى تابعة للامم المتحدة بتنسيق أنشطة شعبة المصنوعات، وبشأن اتخاذ

---

(٢٨) سيوزع تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الثانية في صيغة مؤقتة بوعه TD/B/WP(II)/Misc.2 ثم يطبع فيما بعد كجزء من الوثائق الرسمية للمجلس (TD/B/826) .

Digitized by UNOG Library

خطوات لوضع منهج داخلي للتقييم من أجل الأونكتاد ، وبشأن مبادئ توجيهية للخطط المتوسطة الأجل المقبلة ، تنسيقا ينبغي أن تقام فيه بجلاء رابطة وثيقة بين الميزانية البرنامجية وأولوياتها وأن تحدد فيه الانشطة ذات الفائدة الهامشية •

٤٤٨ــ وفيما يتعلق بمشروع الاستخلاصات ، قال ان مجموعته تعتقد بأنه ليس هناك الا فروقا طفيفة بين الصيغتين اللتين قدمتهما مجموعة الـ ٧٧ والمجموعة باء • هذا بالاضافة الى أن مجموعته تتصور أن آراء المجموعة دال والصين متقاربة جدا أيضا ، وان توافقا في الآراء أخذ يبرز قبيل انتهاء دورة الطرف الحامل • وهذا ما يجعله يأمل في أن يكون في وسع لجنة الدورة اعداد مشروع مقرر ليعتمده المجلس بدمج العناصر المشتركة في مشروعي الاستخلاصات •

٤٤٩ــ وقال الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ انه يرحب بالاقتراح الداعي الى مواصلة المفاوضات المتصلة بالمسائل التي نظرتهـا الفرقة العاملة •

٤٥٠ــ وقال الناطق باسم المجموعة دال ان الطرائق المتبعة في التقرير المتعلق بتقييم البرنامج الذى استعرضته الفرقة العاملة تبدو أقرب الى الطرائق الخاصة باستعراض البرامج مما يدل على الحاجة الى مزيد من التحسين في المنهجية، على الرغم من وجوب مواصلة أنشطة التقييم في الاونكتاد أثناء ذلك • ويفترض أن ينطوى ذلك على تعاون وثيق مع مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها في نيويورك من أجل مزيد من تحسين منهجية تقييم البرنامج بصدد أنماط معينة من أنشطة البرنامج • وأضاف أنه ، في تقييم البرنامج ، ينبغي أن يولى اهتمام خاص للموازنة بين التكاليف والنتائج ، ولتقييم فعالية ترجمة مقررات الهيئات الدولية الحكومية الى أنشطة برنامجية •

٤٥١ــ وفيما يتعلق بالخطة النموذجية الموضوعة للسلع الأساسية ، كرر القول بأن كل نص على مستوى البرنامج ينبغي أن يبدأ برسم الاتجاه العام والملامح الرئيسية للبرنامج ، كما أن هيكل البرامج الفرعية ينبغي أن يبنى على أهداف البرنامج لا على الهيكل الادارى للأمانة ، وأنه ينبغي التمييز بوضوح بين الاغراض التي تقتضي اجراء حكوميا دوليا وتلك التي تقتضي اجراء تقوم به الأمانة ، وأن تكون هذه الاغراض ملموسة ومحددة الهدف زمنيا ، كذلك ينبغي أن تكون ثمة صلة وثيقة بين الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ، وأن تحدد أولويات تخطيط البرامج الفرعية بشكل واضح • ثم أكد على وجوب ايلاء اهتمام أكبر لتبيان اتجاهات العمل الرئيسية ، في ميدان المصنوعات مثلا ، من أجل ازالة العقبات التجارية والحمائية والقضاء على الممارسات التجارية التقييدية • وقال ان المجموعة دال تأسف لكون دورة الفرقة العاملة قد جاءت في موعد متأخر الى هذا الحد ، بحيث انعقدت مباشرة قبل انعقاد الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، مما حال مع الأسف دون القيام بتمحيص دقيق للتقرير في مختلف العواصم • وقال انها على استعداد للتعاون في السعي للتوصل الى اتفاق بشأن صيغة واحدة لمشروع النتائج •

٤٥٢ــ أحاطت اللجنة الجلسة علما في جلستها الختامية بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية •

٤٥٣ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ انه يود ان يؤكد الاهمية التي تعلقها مجموعته على الموضوع وأنه يأسف لتعذر احراز مزيد من التقدم داخل الفرقة العاملة ، وفي حين سجلت بعض نواحي التقدم فان الموضوع جديد نسبيا ولا تزال هناك أشياء كثيرة ينبغي عملها • ومن المستصوب بالنسبة للوفود ان تعزز مشاركتها في دراسته • وقد تناولت مجموعة الـ ٧٧ الموضوع بعقل منفتح وبروح متحمسة للتعاون • وموقفها مبين في الوثيقة TD/B/WP/L.5 ، المرفقة بالتقرير •

Digitized by UNOG Library

٤٥٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ، في معرض الرد على المتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، ان البلدان الاعضاء في المجموعة باء تشاطر كلية الآمال المعرب عنها في أن المزيد من العمل بشأن تقييم البرامج سيتكلل بالنجاح ، والأهمية التي تعلقها مجموعة الـ ٧٧ على هذه العملية • ولاحظ أن مسألة تقييم البرامج تأتي أيضا في اطار البند ٦ من جدول المجلس الذى ينظر فيه الفريق العامل المعني بالترشيد • وتأمل المجموعة باء في أن يتم التوصل الى اتفاق مفيد بشأن الفقرة المتصلة بتقييم البرامج • وبالاعتماد على نتائج الأعمال الجارى تنفيذها بشأن ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة ولاسيما مسألة تقييم البرامج فان المجموعة باء قد تعود الى المسألة بالتشاور مع المجموعات الاقليمية الأخرى عندما ينظر المجلس بكامل هيئته في تقرير اللجنة الأولى للدورة • وأضاف أنه يأمل في أن تسوى المسألة بشكل مرض في اطار الفريق العامل •

النظر في الموضوع في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٥٥ــ احاط المجلس علما في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ بتقرير اللجنة الأولى للدورة وفي أثناء ذلك أحاط علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية •

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - تشجيع الصادرات: تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الثالثة عشرة (البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال)

٤٥٦ - قام ممثل النرويج ، بصفته رئيسا للفريق الاستشارى المشترك المعني بين مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات ، بتقديم تقرير الفريق عن دورته الثالثة عشرة (ITC/AG(XII)68 - الذى عمم تحت رمز الوثيقة TD/B/819) ، وقال انه تم خلال السنة الاولى من البرنامج الاول المتوسط الاجل للمركز (١٩٧٩-١٩٨١) تجاوز الاهداف الكلية المقررة لتنفيذ البرنامج لعام ١٩٧٩ ، بحيث ان المبالغ الفعلية التي تم تسليمها قد بلغت ١٣٫٦ مليون دولار مقابل المبلغ المستهدف وقدره ١٣٫٣ مليون دولار. ومن ضمن ذلك المبلغ مثلت الصناديق الاستئمانية ١٠٫٣ مليون دولار وموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٫٣ مليون دولار . وظهرت في عام ١٩٧٩ زيادة في حجم التعاون التقني مع جميع الأقاليم ، بحيث ظهرت أكبر زيادة في التعاون مع أوروبا ومنطقة البحر الابيض المتوسط والشرق الأوسط ، تعقبها في ذلك افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ .

٤٥٧- وقال ان حصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البرنامج الكلي تتزايد تدريجيا الا أن القسم الكبير من الأنشطة لا يزال يمول من الصناديق الاستئمانية . وقد حثت البلدان المانحة الرئيسية المركز على السعي الى زيادة موارد التمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي واقترحت أن يلعب دورا أنشط في مهمات البرمجة للدورة البرنامجية المقبلة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وعليه انه لمن المهم أن يعرف المركز الى أى حد ستعتبر حكومات البلدان النامية مسألة تعزيز التجارة من بين أولوياتها عند التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة لها من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٤٥٨- وما زال المركز يواصل جهوده للمساعدة على تسويق الصادرات في أقل البلدان نموا ، وذلك من خلال برنامجه الخاص لصالح تلك البلدان . كما أقر الفريق الاستشارى المشترك برنامجه للتعاون التقني مع الغرف التجارية الوطنية المنبثق عن الأعمال التحضيرية التي تمت في عام ١٩٧٩ والذى يشمل تنظيم ندوة دولية في نيودلهي يشترك في الاشراف عليها كل من المركز والغرفة التجارية الدولية ، ويواصل المركز متابعة تنفيذ المقترحات المنبثقة عن الندوة . وشهد عام ١٩٧٩ اعادة تنشيط برنامج خاص بعمليات وتقنيات الاستيراد ، يأمل المركز أن يطوره خلال الأعوام القادمة . وهو لا يشمل تقديم المساعدة لاستيراد السلع الأساسية السائبة ، ولكنه يستهدف الارشاد لاجراءات وتقنيات الاستيراد ، وتعزيز المؤسسات المعنية بالواردات ، وتدريب الموظفين المختصين بالموضوع ، وتوفير معلومات عن مصادر شراء المنتجات ذات الأهمية الاستيرادية للبلدان النامية .

٤٥٩- وأضاف أن المركز قد ضمن خدمات من قبل مستشارين جدد فيما يتعلق بالمعارض والمهرجانات التجارية والدعاية للتصدير وحساب تكاليف وأسعار التصدير ومراقبة الجودة . واستنادا الى العمل الذى تم الاضطلاع به فيما يتصل بالموضوع الرئيسي المطروح للمناقشة في الدورة التاسعة للجنة

Digitized by UNOG Library

التقنية (تنمية اليد العاملة) ، قام مكتب الأنشطة التدريبية التابع للمركز باستحداث استراتيجية جديدة للبحث الانمائي أقرها الفريق الاستشارى المشترك وتنطوى على التحول من أنشطة التدريب المباشر الى أنشطة البحث الانمائي في طرق ووسائل التدريب • ولا يزال المركز يعمل بصورة وثيقة الصلة بهيئات الأمم المتحدة المختصة بالأنشطة التكميلية ، وخاصة منها الفاو واليونيدو • كما أن الاتصالات التي أقيمت في عام ١٩٧٨ مع لجنة الاتحادات الأوروبية لا تزال متواصلة وذلك بهدف تأمين تنسيق أفضل لأنشطة المساعدة التقنية لكلتا المنظمتين •

٤٦٠ــ أشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن المركز قد أفلح فيما بذله على مدى السنوات العديدة الماضية لمساعدة البلدان النامية على بناء مقوماتها الهيكلية التصديرية وأعرب عن أمله في أن تستمر هذه الأنشطة في التوسع • وهو يرى بالأخص أنه من المستصوب استكمال كتيباته الارشادية ودراساته بما يستجد من معلومات عن امكانيات التصدير المتاحة للبلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة •

٤٦١ــ وقال ممثل فنلندا ، متحدثا أيضا باسم الدانمرك والنرويج والسويد ، ان البلدان الاسكندنافية تعترف بالأهمية الحاسمة لنمو الصادرات بالنسبة للبلدان النامية وتعتقد أن أنشطة تشجيع التجارة هي عنصر متمم أساسي لتدابير السياسة التجارية الرامية الى توسيع الصادرات • هذا وشدد على ما للمركز من دور مركزى في مجال التعاون التقني لتشجيع التجارة داخل اطار منظومة الأمم المتحدة ، كما أعرب عن رضاه على تزايد الأولوية المعطاة لأقل البلدان نموا ، بما في ذلك البرنامج الخاص بعمليات وتقنيات الاستيراد • وذهب فضلا عن ذلك الى القول ان أقل البلدان نموا لا تزال قاصرة عن الاستفادة الكاملة من تحرير التجارة ، فأشار الى الدورات التدريبية التي ينظمها الغات بمشاركة المركز والتي تعتبر مفيدة في هذا المضمار • وأشار كذلك الى الحلقات التدريبية المشتركة التي ينظمها المركز سنويا بالتعاون مع مكاتب ايجاد فرص للاستيراد في البلدان الاسكندنافية والمخصصة للملحقين التجاريين المعتمدين لدى تلك البلدان ، وذلك كوسيلة لتدارك ذلك الوضع •

٤٦٢ــ وأضاف في ختام حديثه يقول ان البلدان الاسكندنافية تشعر بالرضى لتزايد حصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تمويل برنامج المركز ، وخاصة لأنها تعد من أكبر مساهمي الصندوق الاستئماني في المركز وكذلك من المساهمين الرئيسيين في برنامج الأمم المتحدة الانمائي • الا أنه يأمل ألا تتمثل النتيجة المرتقبة في تضاؤل اهتمام مساهمي الصندوق الاستئماني بتمويل برنامج المركز وانما في تعزيز شامل لمركزه المالي لكي يتمكن من الوفاء بمسؤولياته بفعالية أكثر بوصفه جهة وصل في الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض تشجيع التجارة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٦٣ــ أحاط المجلس علما في جلسته ٥٤٢ ، المعقودة في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية بين الاونكتاد والغات عن دورته الثالثة عشرة ، وبما تضمنه من ملاحظات .

Digitized by UNOG Library

باء - التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوى الثالث عشر للجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي
(البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٤٦٤- كان معروضا على المجلس، للنظر في هذا البند ، تقرير لجنة **الأمم المتحدة للقانون** التجارى الدولي عن أعمال دورتها الثالثة عشرة[٢٩] ، الذى عمم رفق الوثيقة TD/B/824 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٦٥- أخذ المجلس علما ، في جلسته ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر، **بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الثالثة عشرة .**

جيم - الجوانب الانمائية والتجارية لنزع السلاح
(البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٤٦٦- أشار ممثل الأمين العام للأونكتاد لدى افتتاحه للمناقشة بشأن هذا البند الفرعي الى قرار مجلس التجارة والتنمية ١٧٠ (د-١٨) الذى أوصى فيه المجلس بأن يقوم الأمين العام للأونكتاد في أقرب وقت ممكن باتصالات عمل وثيقة مع فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية • وعملا بذلك المقرر شرعت الأمانة في اجراء اتصالات مستمرة مع فريق الخبراء كما تم تمثيلها في دورات الفريق • وشاركت أيضا في الاجتماع المخصص المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الأنشطة المتصلة بنزع السلاح في اطار منظومة الأمم المتحدة • وأضاف أن فريق الخبراء الحكوميين يعقد في الوقت الحاضر ، دورته السابعة في جنيف وهو ينظر في مشروع الموجز الأولي لتقريره النهائي عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية • وهو ينوى مناقشة حوالي ٢٤ من أصل ٤٥ مشروعا من مشاريع البحوث المرخص بالقيام بها ، وسيكون ذلك بمثابة الأساس الذى يقوم عليه تقريره النهائي الذى سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين • وستواصل أمانة الأونكتاد المشاركة في دورات الفريق التي ستنعقد ثلاث منها في عام ١٩٨١، وسترفع تقارير الى المجلس كلما اقتضى الامر ذلك •

٤٦٧- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مهمة الأمم المتحدة ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ولصالح السلم والأمن الدوليين ، تتمثل في تقديم حل عاجل لمسألة نزع السلاح • وينبغي للجمعية العامة أن تعرب عن قلقها بشأن نمو النفقات العسكرية العالمية ، التي تعرقل العملية الانمائية للبلدان النامية • وعلاوة على ذلك فانه لا يمكن ضمان السلم والأمن الدوليين بدون ادخال تحسين كبير على الوضع الاقتصادى العالمي • وقد اعترفت الجمعية العامة بالفعل في دورتها الاستثنائية العاشرة بالعلاقة بين سباق التسلح والتنمية الاقتصادية الا أن هناك مبالغ ضخمة تنفق

---

(٢٩) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثين ، الملحق ١٧ (A/55/17) .

Digitized by UNOG Library

على الأسلحة الأمر الذى يتعارض تعارضا تاما مع اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • ويتمثل الهدف الأولي لفريق الخبراء الحكوميين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٨٨ ألف ، في الحصول على نتائج تأخذ في الحسبان النتائج الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على الانفاق العسكرى ونزع السلاح وتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وبذلك يتم توجيه الموارد المحررة بهذه الطريقة الى البلدان النامية • ولم تضع الجمعية العامة ولاية تتعلق بتوجيه الموارد المحررة الى البلدان النامية وينبغي صياغة وتنفيذ مثل هذه الولاية على الوجه الكامل • وأضاف ان للأونكتاد دورا هاما في مساعدة فريق الخبراء الحكوميين خاصة فيما يتصل باقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وبناء على ذلك فانه يتعين على الأونكتاد أن يقوم بأكثر من مجرد حضور دورات الفريق ورفع تقارير الى المجلس • اذ ينبغي له أن يضطلع بدور أكثر نشاطا وأن يتعاون مع فريق الخبراء الحكوميين بهدف المساهمة في بلوغ أهدافه •

٤٦٨ــ وقال ممثل الصين ان بلده بلد اشتراكي نام وقد عارض دائما كل أشكال الهيمنة والعدوان ، وأضاف أن نزع السلاح الحقيقي من شأنه أن يساعد على صيانة السلم والامن الدوليين وذلك أمر ضرورى للتنمية وينبغي استخدام الموارد المحررة من سباق التسلح لصالح البلدان النامية • ويتعين على الدولتين العظميين أن تأخذا بزمام المبادرة بتخفيض نفقاتهما العسكرية الا أن احداهما التي أعلنت عاما بعد عام عن تأييدها لنزع السلاح تقوم بتسريع سباق التسلح بشكل مفرط • وقد غزت دولة ذات سيادة الأمر الذى يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وحاجزا أمام اقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٤٦٩ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال انه من المعروف جيدا أن سباق التسلح يمتص موارد مالية ومادية وفكرية هائلة وانه يشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لشعوب بلدان كثيرة بما في ذلك البلدان النامية • وقد زاد من سوء التضخم في البلدان الرأسمالية وولد زيادات ضريبية وخفض من مستويات معيشة الجماهير • وأضاف أن الزيادات في الانفاق العسكرى تعرقل التنمية الاقتصادية الاجتماعية لجميع البلدان ، كما أن سباق التسلح يتناقض مع اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويعرقل تنمية التجارة الخارجية ، ويساهم في مصاعب موازين المدفوعات • وان نقل الموارد من الانفاق العسكرى الى الاستخدامات المنتجة من شأنه أن يخلق ظروفا ملائمة ليس فقط لتعزيز السلم والأمن الدولي بل أيضا للاسراع بالتنمية الاجتماعية ــ الاقتصادية لجميع البلدان ولا سيما البلدان النامية منها • كما أنه سيخلق الظروف اللازمة لحل المشاكل المتصلة باعادة التشكيل الجذرية للعلاقات الاقتصادية الدولية والتوسع الكبير في التجارة العالمية •

٤٧٠ــ وأضاف قائلا ان الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى تعلق أهمية كبيرة على مشكلة نزع السلاح وقد ثابرت على السعي الى اتخاذ تدابير تضع حدا لسباق التسلح • وقد أصبحت مسألة الجوانب الاجتماعية ــ الاقتصادية لنزع السلاح ، بناء على مبادرة منها ، موضوع مناقشة في مختلف محافل الأمم المتحدة •

٤٧١ــ وقال ، ملاحظا أن أمانة الأونكتاد قد قامت باتصالات مع فريق الخبراء وشاركت في دوراته ، ان المجموعة دال ترى أنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تشارك في الدورات المقبلة للفريق وأن تقوم باسهامات هامة في أعماله ولا سيما في مجال البحث في الجوانب التجارية والاقتصادية للمشكلة • وأعرب عن ثقته في أن الأونكتاد ، بوصفه جهازا هاما من أجهزة الجمعية العامة في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية سيواصل ايلاء العناية الواجبة للجوانب التجارية والانمائية لنزع السلاح وأن المجلس سيواصل النظر في هذه المشكلة الهامة في دوراته العادية •

Digitized by UNOG Library

٤٧٢- وقال المراقب عن الاتحاد العالمي للنقابات العمالية ان منظمته اعتبرت ولا تزال أن سباق التسلح عبء ثقيل يفاقم الصعوبات الاقتصادية ، كما أنه قد عرقل تنمية القوى المنتجة وزاد من التضخم • وأضاف أن الانتاج السنوى للأسلحة يمتص من ٥ الى ١٠ في المائة من الانتاج العالمي لأهم المواد الخام وأندرها ، وأن حوالي ٦٠ مليون نسمة يعملون في المجال العسكرى ، وقد بينت التجربة ، على افتراض تنظيم نزع السلاح وتنفيذه تدريجيا ، أن بالامكان التغلب على مصاعب تحويل الصناعة الى استخدامات سلمية ، وأن بالامكان استخدام الموارد المحررة في التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للجماهير العاملة • ومضى يقول ان نسبة تعادل ١٠ في المائة من الانفاق العسكرى العالمي ، حسب تقديرات خبراء الأمم المتحدة ، توفر الموارد الكافية للقضاء على الفقر والمرض والأمية ، وقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين ، بمبادرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، القرار ٣٠٩٣ (د - ٢٨) **المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة • ١ في المائة واستخدام جزء من الأموال الموفرة بهذه الطريقة في تقديم المساعدة الى البلدان النامية • وذلك يمثل بداية طيبة • وأعرب عن ثقته في أن الأونكتاد سيضطلع بدور هام في استرعاء انتباه المجتمع الدولي الى ضرورة تعزيز نزع السلاح بوصفه أساسا لحل أهم المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية لصالح الانسانية •**

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٧٣- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول / **سبتمبر** ، بناء على اقتراح من الرئيس (TD/B/L.578) ، بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام للأونكتاد عن اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذى كان الأونكتاد ممثلا فيه كمراقب • وطلب المجلس الى الأمين العام للأونكتاد أن يستمر بدقة في متابعة عمل الفريق ، لما له من أثر على أهداف الأونكتاد ، وأن يوفر له ماينا سب من مساعدة (أنظر **المرفق الأول** ، مقررات أخرى (و)) •

دال - التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية
(البند ١٠ (د) من جدول الأعمال)

١ - البلدان النامية الجزرية

٤٧٤- ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض تقديمه لمذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية (TD/B/811) والتي تحتوى ، حسب قوله ، على بيان كامل بالأعمال الجارية في أمانة الأونكتاد ، بأن الأونكتاد قد قام بعمل رائد في هذا المجال • كما أن الأمانة على اتصال باللجان الاقليمية وتمت مفاتحة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من المانحين بشكل أولي لتمويل مشروعات أقاليمية أو اقليمية محتملة •

Digitized by UNOG Library

٤٧٥- ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ أن قراري المؤتمر ٩٨ (د-٤) و١١١ (د-٥)، يشددان على الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ولاسيما تلك البلدان التي تعاني من معوقات تعزى الى الصغر والبعد وانخفاض ما تحظى به من موارد والنقص في الموظفين الاداريين. ونظرا لأن البلدان النامية الجزرية صغيرة جدا فانها تصادف صعوبة للحصول على اعتراف باحتياجاتها في المحافل الدولية. لذلك ينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يعي بشكل خاص آراء تلك البلدان كما ينبغي ايجاد طرق لتنفيذ برنامج عمل الأونكتاد في هذا المجال بسرعة وفعالية.

٤٧٦- وقال ممثل مالطة، معربا عن أسفه لانعدام العناية المكرسة للبلدان النامية الجزرية، أنه يعتقد أن تنفيذ قرارات المؤتمر في دورتيه الرابعة والخامسة لم يحظ بالتأييد الكافي. ولم ينعقد غير اجتماع واحد وكان ذلك في عام ١٩٧٧. وعلاوة على ذلك فانه لم يعالج سوى موضوع واحد من مواضيع قرار المؤتمر ٩٨ (د-٤). وينبغي للأونكتاد أن يبذل جهودا أكبر لنشر أعماله عن البلدان النامية الجزرية فيما بين هذه البلدان جميعا وفيما بين أعضائه بشكل عام. وأضاف أنه يرى أن الدراسة المذكورة في الفقرة ٤ من الوثيقة TD/B/811 لا ينبغي أن تقتصر على الجزر الخارجية الصغيرة، اذ لم يميز المؤتمر مثل هذه المجموعة الفرعية. وتساءل عن عدد البلدان النامية الجزرية التي تمت استشارتها فيما يتعلق بالدراسة وعن الاجراءات التي تتخذها الأمانة في مثل هذه الحالات. كما تساءل عن طبيعة المتابعة المتوخاة بالنسبة للفقرة ٩ من قرار المؤتمر ١١١ (د-٥)، ورجا من الأمانة، أن تزيد من الجهود والموارد المكرسة لمتابعة توصيات فريق الخبراء المعني بخطوط المواصلات الفرعية الجوية أو البحرية للبلدان النامية الجزرية وفيما بين جزرها (٣٥). وهنأ الأمانة، في معرض اشارته الى الفقرة ٩ من الوثيقة TD/B/811 لشروعها في دراسة لحصائل الصادرات من السلع الأساسية ولكنه حث على أن تشتمل على الآثار المترتبة على الواردات أيضا. وينبغي أن تأخذ الدراسات المتعمقة للبلدان النامية الجزرية في الاعتبار الكوارث غير الطبيعية مثل أمراض الحيوان أو التصحر الذي ينتشر بسرعة في البلدان النامية الجزرية نظرا لصغر حجمها.

٤٧٧- ولاحظ أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد الى البلدان النامية الجزرية محدودة للغاية، وأعرب عن تقديره للدعم المتلقى من شعبة النقل البحري التابعة لأمانة الأونكتاد ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد **والغات**. وأضاف أن المركز ينبغي أن يتلقى مساعدة اضافية من الأونكتاد والغات وغيرهما من المانحين واستدرك قائلا انه لما يثير عدم الارتياح البالغ أن برنامج الأونكتاد لصالح البلدان النامية الجزرية تعرقله الحاجة الى الاعتماد على أموال من مصادر خارجة عن الميزانية. وأضاف أنه يرى أن الأموال التي يحتاج اليها البرنامج ليست كبيرة وينبغي أن تأتي، بالدرجة الأولى، من الميزانية العادية.

---

(٣٥) أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات، البند ٦ (ج) من جدول الأعمال، الوثيقة TD/B/687.

Digitized by UNOG Library

٤٧٨- وأعرب ممثل الصين عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لصالح البلدان النامية غير الساحلية والجزرية نظرا للمشاكل الجغرافية والاقتصادية التي تنفرد بها والتي تتطلب مساعدة المجتمع الدولي • ومن دواعي الارتياح أن تتمكن اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة من التوصل الى توافق مبكر في الآراء بشأن فروع مشروع الاستراتيجية المتصلة لهاتين المجموعتين من البلدان •

٤٧٩- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان بلاده تقوم بتنمية التعاون التجارى والعلمي والتقني مع البلدان النامية غير الساحلية والجزرية على أساس العدل واحترام السيادة الوطنية والمنفعة والتفاهم المتبادلين • كما أبرمت اتفاقات ، بما في ذلك تقديم المساعدة الانمائية مع ١٠ بلدان نامية غير ساحلية وستة بلدان نامية جزرية • كذلك يتعاون الاتحاد السوفياتي مع غير ذلك من البلدان النامية الجزرية وغير الساحلية • ووصف بايجاز المساعدة المقدمة الى كثير من أقل البلدان تقدما وتسهيلات التدريب المقدمة ملاحظا أن معظم هذه البلدان أيضا اما بلدان نامية غير ساحلية أو بلدان نامية جزرية ، وأضاف أن تعاون بلاده على أشده في ميادين التجارة والاقتصاد ، والصحة العامة ، والتعليم ، والتدريب المهني ، وان الاتحاد السوفياتي يعتزم المزيد من التعزيز لتعاونه التجارى والاقتصادى مع البلدان النامية ، ومنها البلدان النامية الجزرية وغير الساحلية •

٤٨٠- وأشار أحد ممثلي الأمانة ، في معرض رده على ممثل مالطة ، أن الدراسة المذكورة في الفقرة ٤ من الوثيقة TD/B/811 يقصد بها المساهمة في تلبية متطلبات الفقرة ٦١ من قرار المؤتمر ٩٨ (د - ٤) • وأكد على أن الأمانة تفهم أن برنامج الأونكتاد بشأن الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية يعني بهذه البلدان ككل • وأضاف أن المؤتمر قد توجه ، فيما يتعلق بالفقرة ٩ من قرار المؤتمر ١١١ (د - ٥) الى منظمة الطيران المدني الدولي •

٤٨١- في الجلسة العامة ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠، بيّن ممثل الأمين العام للأونكتاد في معرض رده على السؤال الذى أثاره ممثل مالطة ، أنه تم الاضطلاع بالدراسات المبينة في الفقرة ٤ من الوثيقة TD/B/811 بوصفه تنفيذا جزئيا للولاية المخولة الى الأمانة من المؤتمر في الفقرة ٦١ من القرار ٩٨ (د - ٤) • وأضاف أنه تم أو يتم الاضطلاع بمشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع مع عدد من البلدان النامية الجزرية ، وأنه سيكون هناك مزيد من المشاورات اذا وصل المشروع الى مرحلة التنفيذ •

٤٨٢- وأشار ممثل الفلبين الى الحالة الخاصة المتعلقة بالجزر الأرخبيلية مثل الفلبين وحث على ايلائها الاهتمام الواجب • وبيّن ممثل الأمين العام في معرض رده أن هذه المسألة أوليت في الواقع الاهتمام من قبل فريق الخبراء المعني بخطوط المواصلات الفرعية الجوية أو البحرية للبلدان النامية الجزرية وفيما بين جزرها وأن الأمانة على استعداد للاستجابة الى أى طلب من البلدان النامية الجزرية المختلفة فيما يتعلق بالمساعدة •

٤٨٣- وفي نفس الجلسة عرض ممثل مالطة مشروع القرار المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية الذى كان قد

Digitized by UNOG Library

قدم نيابة عن مجموعة الـ٧٧ (TD/B/L.573) . **ولاحظ انه يلفت الانتباه الى ضرورة تنفيذ برنامج العمل** الوارد في قرارى المؤتمر ٩٨ (د - ٤) و١١١ (د - ٥) ، وبصفة خاصة الفقرات ٤ و ٥ و ٦ من القرار الأخير • ونظرا الى أنه تم الى حد ما تعرف المشاكل المحددة للبلدان النامية الجزرية ولكن لم يتم بحثها ، فان مشروع القرار يدعو الى عقد فريق خبراء **حكومي دولي** في عام ١٩٨١ •

٤٨٤- في الجلسة ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، عرض الرئيس مشروع القرار TD/B/L.579 ، الذى كان قد قدمه نتيجة لمشاورات غير رسمية ، وسحب مشروع القرار TD/B/L.573 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٨٥- واعتمد المجلس في الجلسة نفسها مشروع القرار المقدم من الرئيس (**أنظر المرفق الأول ، القرار ٢٢٣ (د - ٢١)**) •

٢ - البلدان النامية غير الساحلية **(٣١)**

٤٨٦- للنظر في هذا البند عرض على المجلس مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد بشأن التقدم المحرز في أعمال الأونكتاد بشأن الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (TD/B/812) ، ومذكرة (TD/B/813 و Corr.1) تلفت الانتباه الى تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية (DP/458) .

٤٨٧- وأشار ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي ، الى أن الأونكتاد قد قام بعمل ريادى في هذا المجال وأشار الى النهج التخطيطي المتكامل بوصفه الوسيلة الأساسية لحل مشاكل النقل العابر التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية • ويرمي هذا النهج الى تعزيز الترتيبات التعاونية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة ، ولاحظ أن الترتيبات في هذا الصدد تتصل ، في جملة أمور ، **بانشاء مرفق أساسي جديد** وتبسيط اجراءات التوثيق والادارة والتسعير في قطاع النقل ، كما لاحظ أن أعمال الأونكتاد يتم الاضطلاع بها بالتعاون الوثيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة ، وتشتمل أنشطة التعاون التقني في هذا المضمار على سلسلة من المشاريع الاقليمية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية • وقد بين تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي (DP/458) الكيفية التي استخدمت بها موارد صندوق الأمم المتحدة الخاص من أجل البلدان النامية غير الساحلية • ولاحظ أن المدير قد حث الحكومات على الاسهام بسخاء أكبر في الصندوق في مؤتمر اعلان التبرعات القادم •

٤٨٨- بيّن ممثل مجموعة الـ٧٧ أن مجموعته تؤيد سياسة الأونكتاد صوب حل مشاكل النقل العابر (الترانزيت) للبلدان النامية غير الساحلية التي تشدد على نهج تخطيط متكامل وتستهدف بالضرورة تعزيز ودعم ترتيبات التعاون بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور المجاورة • ولاحظ

---

(٣١) أشار بعض الوفود الى البلدان النامية غير الساحلية في البيانات التي تشمل كلا من البلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية • وتتجلى هذه البيانات في الفقرتين ٤٧٨ و ٤٧٩ أعلاه •

Digitized by UNOG Library

أن الأونكتاد عمد ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الى توسيع برنامجه بشأن البلدان النامية غير الساحلية الى حد كبير • وأضاف أن مجموعته تنظر بعين التقدير الى تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه للبلدان النامية غير الساحلية في حل مشاكلها الخاصة ، حسبما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٨/٣٤ **المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ وقرار المؤتمر ١٢٣ (د ــ ٥)** •

٤٨٩ــ أما بشأن الصندوق الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، فقال ان مجموعته تنظر بعين التقدير الى تقرير مدير برنامج الأمم **المتحدة الانمائي** ، وأشاد بالعمل الذى يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد بغية ضمان الاستخدام الفعال لموارد الصندوق • وأعرب عن أسفه لمحدودية المساهمات المقدمة الى الصندوق ، فقال ان مجموعته ترغب مرة أخرى في حث المجتمع الدولي على التبرع بصورة أكثر سخاء له •

٤٩٠ــ وأشار الى قرار المؤتمر ١١٠ (د ــ ٥) بشأن المشاكل الخاصة التي تواجه زائير فيما يتصل بالنقل والمرور العابر والوصول الى الأسواق الأجنبية ، فدعا الى تنفيذه التام ، بما في ذلك اعداد الدراسات المناسبة عن هذه المشاكل وعن التدابير العملية التي تقترح لصالح هذا البلد ، بغية خفض تكاليف النقل العالية التي تعانيها تجارته الخارجية •

٤٩١ــ ولاحظ ممثل زائير أن ثمة تماثلا تاما بين الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١٢٣ (د ــ ٥)، الذى يطلب الى الأمين العام للأونكتاد مواصلة تنفيذ برنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وقرار المؤتمر ١١٠ (د ــ ٥) ، الذى يشير بصفة محددة الى المشاكل الخاصة التي تواجه زائير • وأشار الى البيان الذى قدم في الدورة العشرين للمجلس بشأن الأعمال التي يضطلع بها عملا بالقرار ١١٠ (د ــ ٥)[٣٢] ، فرجا أنه ينبغي لزائير ، المدرجة في برنامج المساعدة التقنية في مجال النقل العابر الذى يشمل افريقيا الشرقية والوسطى ، أن تدرج أيضا بين البلدان التي يشملها البرنامج المماثل للجنوب الافريقي •

---

(٣٢) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، **المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٤٧** •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٩٢ــ كان أمام المجلس للنظر في هذا البند مشروع مقرر قدمته مجموعة الـ ٧٧ في دورته العشرين (TD/B/L.562) وأحاله المجلس الى دورته الحادية والعشرين •

٤٩٣ــ وقال ممثل الأونكتاد ، في سياق الاشارة ، الى التقرير الذى كان معروضا على المجلس في دورته العشرين (TD/B/789) والذى كان متاحا لمواصلة النظر فيه ، ان الأونكتاد يلعب في اطار برنامج بناء الدولة الناميبية الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي دور الوكالة المنفذة لمشروع عن تخطيط وسياسات القطاعات الاقتصادية الخارجية في ذلك البلد • ويتيح ذلك المشروع الى جانب الدراسة المتعلقة بتقديم المساعدة لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا المشار اليها في TD/B/789 وما تبذله الأمم المتحدة من جهود أخرى لصالح ناميبيا ، فرصة هامة أمام منظومة الأمم المتحدة للمساهمة في تحليل المشاكل التي ستعترض ناميبيا بعد الاستقلال وكذا في وضع توصيات بالحلول الممكنة لتلك المشاكل • وحالما يقر كل من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا اللذين يمثلان **المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اختيار الخبراء اللازمين للمشروع ، فسيجرى وضع المشروع حيز التنفيذ** •

٤٩٤ــ وأكدوا انه تم طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د ــ ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ، اخطار حركات التحرير الوطني بمواعيد انعقاد دورات المؤتمر والمجلس وكذا الاجتماعات الأخرى المعقودة تحت رعاية الأونكتاد • هذا وقد اتخذ ما يلزم لدفع تكاليف السفر وبدل الاقامة الى ممثل كل حركة تحرير وطني في كل اجتماع وذلك وفقا للاجراءات المتبعة حاليا في الأمم المتحدة • وكانت الدعوات ترسل الى حركات التحرير الوطني بعد الحصول على تأكيد من مكتب الشؤون القانونية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بخصوص أى الحركات في المنطقة تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية في أى وقت معين •

٤٩٥ــ وقال ممثل مدغشقر ان بلده كان دائما يمد يد المساعدة لحركات التحرير الوطني التي تكافح ضد العنصرية والفصل العنصرى ، وانه سيستمر في ذلك •

٤٩٦ــ وقال ممثل الصين ان بلده كان دائما يؤيد حركات التحرير الوطني وكفاحها المتصاعد من أجل التخلص من الحكم الغاشم الذى يطبقه النظام الحاكم في جنوب افريقيا على شعبي آزانيا وناميبيا • لذا يجب انهاء النظام العنصرى في جنوب افريقيا ووقف جميع أشكال التدخل في ناميبيا ــ وفيما يتعلق بمساهمة الأونكتاد ، ينبغي اعطاء أولوية عالية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ **المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، والقيام بالتالي بوضع برنامج لمساعدة حركات التحرير الوطني على ان يتولى برنامج الأمم المتحدة الانمائي توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج** المساعدة •

٤٩٧ ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال في سياق الحديث عن قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٤ ان المجموعة ترحب بتقرير الأمين العام للاونكتاد وتنظر اليه بعين الرضا كما أنها

Digitized by UNOG Library

تعتبر ان تنفيذ المقترحات الواردة في ذلك التقرير بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية ، من شأنه ان يشكل خطوة مفيدة الى الأمام اذ ليس لدى المجموعة دال أى اعتراض على اعتماد مشروع المقرر الذى قدمته مجموعة الـ ٧٧ على أساس ان برنامج الامم المتحدة الانمائي هو الذى سيوفر الموارد اللازمة لتنفيذ المقترحات الواردة فيه • وشدد على ان رواسب الاستعمار مازالت تشكل مصدرا خطيرا للتوتر والنزاع وأكد من جديد الموقف الثابت للمجموعة دال دعما للشعوب المستعمرة في كفاحها من أجل التحرر الوطني والاجتماعي •

٤٩٨ــ وفي الجلسة ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، حث المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على أن يتخذ اجراء في هذه الدورة بصدد مشروع المقرر TD/B/L.562 • ولاحظ أن مشروع المقرر أحيل من الدورة العشرين للمجلس لان المجموعة باء طلبت حينذاك مزيدا من الوقت لبحثه • وقد أشارت المجموعة دال والصين الى استعدادهما لاعتماد مشروع المقرر في هذه الدورة وقال ان مجموعته تقدر تأييدهما • ومن المؤسف ان تتبين المجموعة باء تعذر موافقتها على النص حتى في هذه الدورة وأن تطلب احالته مرة اخرى الى الدورة الثانية والعشرين • وترى مجموعة الـ ٧٧ أنه لا توجد أسباب مقنعة لتلبية ذلك الطلب ولذا فقد اقترح المتحدث رسميا أن يجرى التصويت على مشروع المقرر بنداء الأسماء

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٩٩ــ وفي ذات الجلسة اعتمد المجلس مشروع المقرر عن طريق التصويت بنداء الأسماء بأغلبية ٦٤ صوتا ضد صوت واحد وامتناع ٢٢ عن التصويت (٣٣) (أنظر المرفق الأول بالمقرر ٢٢٤ (د ــ ٢١)) •

---

(٣٣) فيما يلي نتيجة التصويت :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أكوادور الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنما ، بورما ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، رومانيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السودان ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالطه ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، يوغوسلافيا •

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية •

الممتنعون عن التصويت : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، غواتيمالا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان •

Digitized by UNOG Library

٥٠٠ـ **وأوضح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية،تعليلا لتصويته،** انه بصرف النظر عن حركات التحرير المعينة ، فان حكومته لا تعتقد ان موارد الامم المتحدة ، وخاصة التبرعات ، ينبغي ان تستخدم لدعم هذه المنظمات أو لتقديم المساعدة اليها •

٥٠١ـ وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان قرار الجمعية العامة ٣٤/ ٤٢ يدعو مختلف وكالات وأجهزة الأمم المتحدة الى صياغة برامج مساعدة محددة للأراضي والشعوب المستعمرة ولحركات التحرير الوطنية فيها • وتعلق المجموعة الافريقية أهمية كبيرة على هذا الموضوع ، وترى ان القيام بتنفيذ تدابير من شاكلة تلك التي اقترحت في الوثيقة TD/B/789 يشكل مساهمة ايجابية في كفاح شعوب الاراضي المستعمرة من أجل حصولها على كامل استقلالها السياسي والاقتصادى • أما الذين يواصلون معارضة تنفيذ القرار ٣٤/ ٤٢ فيجب النظر الى ما هم عليه وما يمثلونه • فهم أعداء للحرية والسلام • وعلى الرغم من اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) منذ ما يقرب من عقدين مضيا ، فلا تزال قوى الاستعمار والفصل العنصرى والقمع العنصرى تزداد ازدهارا خاصة في القارة الافريقية • بيد أن الانتصار الحديث لشعب زيمبابوى على **الاستعمار** والقمع العنصرى هو تذكرة بليغة بأنه ما أن يرفع شعب السلاح للحرب من أجل حريته وكرامته فليس هناك قوة تستطيع أن تتغلب عليه • وقال ان أعضاء مجموعته يعتقدون يقينا ان الاستعمار والقمع العنصرى سوف يزولان في نهاية الأمر •

٥٠٢ـ وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه لا يسع وفده الا أن يفسر البيان الذى ادلى به المتحدث باسم المجموعة الافريقية بأنه نقد لتصويته • وفي هذا الصدد فقد شدد على أن الولايات المتحدة اشتركت الى حد كبير في مساعدة شعب زمبابوى خلال كفاح ذلك البلد من أجل استقلاله • وقال ان رئيس وزراء زمبابوى قام مؤخرا هو نفسه بزيارة رئيس بلده وأعرب له عن تقديره للمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة •

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٠٣ــ احيل هذا **البند الى الفريق العامل للدورة للنظر وتقديم تقرير عنه .**

النظر في البند في الفريق العامل للدورة

٥٠٤ــ افتتح رئيس الفريق العامل المناقشة وأعرب عن الأمل في أن ينجح الفريق العامل بانجاز مهمته بوضع مشروع مشترك يضم مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة عليه ، والتي أرفقت بتقرير المجلس عن دورته العشرين (٣٤) . وأضاف قائلا بأنه لما كانت آراء كل من المجموعات معروفة الآن تماما ، فلا حاجة لاجراء مناقشة عامة ، وعلى الفريق أن يمضي في عمله بطريقة منهاجية تتسم بالكفاءة ويكون قدوة للترشيد في الأونكتاد . ولفت النظر الى المقترحات التى أبداها حول هذا الموضوع الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي في جلسة الافتتاح للمجلس (٥٣٧) انظر الفقرات ٢٢ــ٢٤ أعلاه، وأعرب عن الأمل في أن يعرب أعضاء الفريق عن آرائهم حول هذه المقترحات .

٥٠٥ــ وكانت الوثائق التالية معروضة على الفريق العامل للنظر في هذا البند وذلك بالاضافة الى مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت في الدورة العشرين : تقرير اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المعنية بترشيد آلية الاونكتاد عن دورتها الاولى (٣٥) (TD/B/AC.30/R.1 و Add.1) وتقريرها عن دورتها الثانية (TD/B/AC.30/4)، المعممة طي الوثيقة TD/B/786 وترشيد آلية الأونكتاد الدائمة ــ مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.569)، وجدول مقارن بمشاريع القرارات المقدمة في الدورة العشرين أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/L.569/Add.1 and Corr.1).

٥٠٦ــ وتكلم الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ فلاحظ أن مهام الأونكتاد ومسؤولياته قد نمت بسرعة منذ انشائه ، وأن آليته الدائمة قد تطورت في مقابل ذلك . وأضاف أن عدد اللجان الرئيسية التي يستطيع جميع البلدان الأعضاء الاشتراك فيها قد ازداد ، كما انشئ مختلف الأفرقة الحكومية الدولية للتصدي لموضوعات خاصة . وقال ان نطاق الأنشطة التي اضطلعت بها هذه الهيئات يتجلى في اختصاصات الأونكتاد الواسعة الشمول . فالأونكتاد كان ولا يزال منبع العديد من الأفكار الجريئة والمجددة في ميدان التجارة والتنمية . وأن العديد من المفاهيم الأساسية التي احتوتها الاستراتيجية الانمائية الدولية والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد كانت أول ما نوقشت في الأونكتاد . والى جانب كونه منبعا للأفكار الجديدة أتاح الأونكتاد أيضا محفلا للمداولات والمفاوضات والاستعراض في ميدان التجارة والتنمية واكتسب خبرة واسعة في هذا الشأن .

٥٠٧ــ ومضى قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ قد اعتبرت دائما الأونكتاد أداة رئيسية للجمعية العامة من أجل التفاوض بشأن التجارة والتنمية على الصعيد الدولي ، لا سيما في اطار المفاوضات لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وهذه النقطة تتطلب التأكيد لأن التجربة قد أثبتت أن تعزيز القدرة التفاوضية للأونكتاد تتطلب ارادة سياسية من جانب البلدان المتقدمة جميعا للاستفادة على أتم وجه من هذا المحفل من محافل الأمم المتحدة ، كمكان تترجم فيه السياسات والعبادئ التوجيهية العريضة الى اتفاقات محددة تلتزم البلدان جميعا بتنفيذها .

---

(٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/35)، المجلد الاول ، الجزء الثاني .

(٣٥) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة TD/B/786 .

Digitized by UNOG Library

٥٠٨- ومضى يقول ان ترشيد الأونكتاد أصبح مشكلة ملحة وحادة جدا لا سيما اذا ما أريد للأونكتاد أن يضطلع بدوره في التعاون الدولي من أجل التنمية • وهناك ما ينص على أن يقوم الأونكتاد ذاته بتقييم دورها بموجب الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) • فلا تكاد تمر سنة واحدة ، منذ انشاء الأونكتاد ، دون أن يشهد بعض التغييرات المؤسسية • بيد أنه لابد من الاعتراف بأن بنيته المؤسسية الحالية هي وليدة ظروف متنوعة أكثر منها تصميم رشيد • وقصور الأونكتاد عن تحقيق بعض الأهداف يمكن عزوه بالتأكيد لبعض نقاط الضعف المؤسسي الذى يشكوه • ولذلك ينبغي ألا يغيب عن البال أن الجهود الرامية الى الزيادة في فعالية الأونكتاد عن طريق ترشيده لا يمكن أن تولّد بمفردها النتائج المرجوة بل ينبغي أن تقترن بجهود مضنية لحل مشاكل التجارة والتنمية الأساسية •

٥٠٩- وبالرغم من هذه وغيرها من القيود فان تطور الأونكتاد قد ارتبط ، مع ذلك ، بتغييرات في العلاقات الاقتصادية العالمية وبالطريقة التي استجاب بها المجتمع الدولي الى هذه التغييرات• غير أنه حتى أوائل السبعينات لم يكن النظام الاقتصادى الدولي محل تساؤل جاد ، ولم تكن هناك حاجة لادخال تغييرات أعمق على آلية الأونكتاد الدائمة أو طرق عمله • غير أن الاقتصاد الدولي ظل منذ الأحداث التي شهدتها أوائل السبعينات ، يعاني اختلالا أساسيا وأزمة لم تكن مظهرا من مظاهر الدورة الاقتصادية وانما نجم عن عدم التكيف الهيكلي • وقصور النظام الاقتصادى الحالي عن حشد الدعم الكافي والمنصف لعملية التنمية الدولية حدا بالمجتمع الدولي الى أن يقرر اقامة نظام اقتصادى دولي جديد والبدء في عملية جديدة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة لجعلها أقدر من ذى قبل على معالجة القضايا الموضوعية للتعاون الاقتصادى الدولي •ولم يكن تكيف الاونكتاد مع هذه التطورات كافيا ولا في الاتجاه المطلوب• بل ان العمل المفيد والتفصيلي لم ينجز في هذا الشأن الا منذ انعقاد مؤتمر مانيلا ، وانشاء اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد ، التي رأسها عن جدارة السيد عربي من الجماهيرية العربية الليبية • وأعرب عن امتنان مجموعته للاسهام الشخصي الذى قدمه السيد عربي • وقال ان مجموعة الـ٧٧ تشاطر مشاطرة تامة التقييم الوارد في التقرير النهائي للجنة الدولية الحكومية المخصصة والذى مفاده أنه في الوقت الذى لم يتسن فيه الاتفاق على نص واحد يغطي جميع القضايا المعنية ، كان لعملها نتيجة ايجابية من ناحيتين هما: (١) أن المجموعات الاقليمية الثلاث وضعت مشاريع مقترحات و(٢) هذه المقترحات تتضمن ، من جوانب عديدة ، أفكارا مشتركة تمثل التقاء لوجهات النظر • وقال ان مجموعته تتوقع قيام المجلس في دورته الحالية باعتماد نص يعبر عن آراء موحدة لكافة المجموعات • وبالرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ تقدر جيدا العمل الذى أنجز ، مراعية في ذلك ما تتسم به القضايا المعنية من تشعب وأهمية ، فانها تدرك تمام الادراك أن النص الموحد ، ان اعتمد سيكون مجرد خطوة واحدة في عملية الترشيد المتواصلة ، التي ينبغي ابقاؤها مدرجة في جدول أعمال المجلس •

٥١٠- وختم كلمته بالاعراب عن عميق تقدير مجموعته للأمين العام للأونكتاد لما أداه من مساهمة قيمة جدا وشاملة في صياغة توضيح القضايا المعنية ، وتجسيد الأفكار التي بحثتها اللجنة الحكومية الدولية المخصصة • كما عبر عن شكره وتقديره لبقية أعضاء أمانة الأونكتاد لما أسدوه من نصح قيم ومساعدة قيمة •

Digitized by UNOG Library

٥١١ــ وقالت ممثلة الصين ان ترشيد الجهاز الدائم للأونكتاد مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء في الأونكتاد • وأضافت أن الصين تؤيد استعراض الفريق العامل لهذه المسألة باستمرار، وأن وفدها قد أنصت باهتمام للبيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد في الجلسة ٥٢٧ العامة • وقد سر اذ لاحظ أن الأمانة اتخذت فعلا بعض التدابير في ضوء مشاريع القرارات المقدمة بشأن ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة • وقد كانت الصين تؤمن دوما بضرورة ترشيد الهيكل المؤسسي وبضرورة التشديد على الفعالية • وفي الوقت نفسه ينبغي دعم فعالية الأونكتاد وقدرته على التفاوض، ليتسنى له تقديم اسهامات ملموسة في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

٥١٢ــ ولاحظت ان معظم مشاريع المقترحات المعروضة على الفريق العامل ايجابية الى حد كبير • وقالت انها تعتقد أن في الامكان التوصل، عن طريق اجراء مشاورات كاملة، الى مشروع قرار تقبله جميع الأطراف • وأضافت أن الوفد الصيني مستعد للتعاون مع كافة الوفود الأخرى من أجل أن يكلل الاجتماع الحالي بالنجاح •

٥١٣ــ ولاحظ الناطق باسم المجموعة باء أن الأونكتاد منذ انشائه في ١٩٦٤ كهيئة من هيئات الجمعية العامة لتعزيز التجارة الدولية والتصدي للمشاكل المتصلة بالتطورات الاقتصادية، قد أصبح منظمة قيادية في الأمم المتحدة في مجال دراسة مشاكل وحاجات البلدان النامية المتصلة بالتجارة • ولقد طرأ تغيير هام على العالم منذ انشاء الأونكتاد وأصبحت الجمعية العامة وغيرها من المحافل في السنوات الأخيرة متزايدة الانشغال بالمداولات والمفاوضات بين الشمال والجنوب، اذ أصبحت البلدان جميعا أشد وعيا لما للتعاون الاقتصادي فيما بين الأمم من أهمية حيوية في مختلف مراحل التنمية •

٥١٤ــ واستطردت قائلة ان الأونكتاد وما يتصل به من مؤسسات يواجه اليوم تحديات متزايدة في مساعدة البلدان النامية والمتقدمة على التصدي لمشاكل متزايدة التشابك في الاقتصاد العالمي • ونحن اذ نقبل على الثمانينات، ويعي الجميع تماما تزايد أهمية العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب • فثمة ضرورة لوجود مؤسسات دولية تكون فعالة ودينمية وقادرة على انماء قدر أكبر من التفاهم والتعاون بين البلدان النامية والمتقدمة • وعلى هذه المؤسسات أن تكون متجاوبة مع حاجات البلدان في كل مراحل التنمية، لا سيما حاجات البلدان النامية، كيما توحي بالثقة وتساعد الدول الأعضاء على ايجاد طرق للتعجيل في التنمية وتضفي حياة جديدة على الاقتصاد العالمي عامة •

٥١٥ــ وقالت ان المجموعة باء تعتقد أن الأونكتاد، في اطار ولايته الراسخة جدا، لديه الموارد والامكانيات لأداء دور هام في الجهود الدولية الرامية الى التصدي الى مشاكل التجارة والتنمية التي تتطلب الحلول في الثمانينات • والمعتقد أن قدرة الأونكتاد على انجاز دوره في المستقبل ستتكيف الى حد كبير بالمقررات التي تتخذ بشأن الترشيد وغيره من المسائل الهامة التي تطرق في الدورة الجارية للمجلس • والامر الذي اعترف به في الدورة الخامسة للاونكتاد هو انه بعد أن انقضى ١٥ عاما على عمل الأونكتاد، حان الوقت لفحص آليته المؤسسية وطرق عمله لجعله منظمة أفعل وأكفأ • وقد أنشأ قرار المؤتمر ١١٤ (د ــ ٥) لجنة دولية حكومية مخصصة لترشيد آلية الأونكتاد، وقدمت هذه اللجنة تقريرها الختامي الى المجلس في دورته العشرين • وكنتيجة للعمل الذي قامت به هذه اللجنة، توصلت المجموعات الاقليمية الى عدد من الاستنتاجات المشتركة احتوتها ثلاثة مشاريع قرارات احيلت الى الدورة الحالية للمجلس • وتأمل المجموعة باء أن يكون في

Digitized by UNOG Library

الامكان تحقيق خاتمة ناجحة للعمل الترشيدي ، بأن تدرج العناصر المشتركة لمشاريع القرارات هذه وكذلك بعض القضايا غير المتفق عليها ، في قرار على المجلس اتخاذه في دورته الحالية •

٥١٦ــ وأضافت أن كل المجموعات أدركت بفضل جهود العام المنصرم أن الترشيد هو المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء في الأونكتاد ، العاملة بتعاون وثيق مع الأمانة • وأعربت عن تقدير المجموعة باء للمساعدة التي وفرتها الأمانة خلال العام المنصرم ولما أعدت من وثائق • وقالت ان مجموعتها قد أصغت باهتمام الى البيان الافتتاحي الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد في الجلسة ٥٣٧ ، وأنها ستدرس أفكاره • وقد أحاطت المجموعة علما بسرور من الوثيقة TD/B/L.569 بأن الأمانة قد اتخذت بالفعل خطوات لتنفيذ بعض التوصيات المشتركة الواردة في مشاريع القرارات المقدمة من المجموعات الثلاث • وذكرت أنه رغم اتخاذ بعض الخطوات المفيدة فان ما تتوصل اليه الدول الأعضاء من مقررات في الدورة الجارية للمجلس سيحدد بقدر كبير درجة نجاح جهود الترشيد التي لابد وأن يكون لها وقع كبير على فاعلية الاونكتاد في الثمانينات •

٥١٧ــ وأشارت الى ما يجرى بشأن الترشيد في الجمعية العامة نفسها ، كما يتجلى ذلك في مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ والى الجهود المتواصلة بهذا الصدد • ونوهت بأن ما يجرى في نيويورك قد يلقن المجلس دروسا قيمة • فالنجاح النهائي في الترشيد سيتوقف على ما اذا كان المجلس على استعداد لاتخاذ مجموعة من التدابير لتحقيق كامل صفيحة التحسينات التي يحتاج اليها الأونكتاد الآن • وتنظر المجموعة باء الى الترشيد على أنه مجهود متعدد الجوانب له أهداف خمسة كما يلي :

(أ) تبسيط الجهاز الحكومي الدولي وجعل طرق العمل في الاجتماعات أكثر كفاءة واقتصادا ،

(ب) النظر في وضع اجراءات جديدة في الأونكتاد من أجل تقييم البرامج ، مع مراعاة ما سبق تطبيقه في منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، الأمر الذي سيمكن الأمانة والدول الأعضاء من تحديد درجة تحقيق الأونكتاد للغايات الراسخة ،

(ج) تحسين الاتصالات بين الأمانة والدول الأعضاء ؛

(د) تحسين الجودة في انتاج الوثائق بجميع لغات العمل وتيسير انتاجها في أوقاتها المناسبة ،

(هـ) دعم التنظيم والتنسيق داخل الأمانة •

٥١٨ــ وأضافت أن المجموعة باء قد اقترحت في مشروع القرار الذي قدمته في الدورة العشرين تدابير تساعد على تحقيق كل من الأهداف السالفة • وهي تعتقد أن من الضروري الاتفاق في الدورة الجارية على تدابير في كل من هذه المجالات بغية النجاح في تحقيق غايات الترشيد ولاعداد الأونكتاد لمواجهة تحديات الثمانينات •

٥١٩ــ وأعلن الناطق باسم المجموعة دال أن مجموعته تعتقد أن مرحلة تبادل الآراء بشأن الترشيد قد انقضت وأنه متفق تماما مع نداء الرئيس ببدء العمل على وضع نص مشترك لمشروع قرار ، بناء على مشاريع القرارات الثلاثة المحالة من الدورة العشرين للمجلس • وأضاف أن مجموعته قد أكدت مرارا أمنيتها في أن يعمل الأونكتاد بأكفأ طريقة وأن يمارس نفوذا حقيقيا ومتزايدا على مسألة استحداث علاقات اقتصادية وتجارية متبادلة الفوائد فيما بين جميع البلدان

Digitized by UNOG Library

بصرف النظر عن اختلاف نظمها الاجتماعية والاقتصادية وهي لذلك تعلق أهمية كبيرة على احراز تقدم حقيقي ونتائج محددة في ترشيد أنشطة الأونكتاد ، وأضاف أن على الفريق العامل أن يتقيد بدقة في عمله بالولايات المعطاة في القرار ١١٤ (د-٥) ومقرري المجلس ١٩٤ (د-١٩) و٢١٠ (د-٢٠) وأن يهدف الى ضمان امكان التنفيذ الكامل والفعال لولاية الأونكتاد كما هي مبينة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) .

٥٢٠- وأشار الى الرأي الذي تتمسك به المجموعة دال بقوة وهو أن عملية الترشيد ينبغي ألا تفضي الى آثار مالية اضافية ، وطلب ايضاحا من الأمانة بشأن الآثار التي تترتب على الميزانية من جراء خدمات التوثيق الاضافية الموجزة في الوثيقة TD/B/L.569 ، فقد أعربت المجموعة دال مرارا وتكرارا عن قلقها لأن الموارد المالية والبشرية لأمانة الأونكتاد وغيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة لا تستخدم دائما على أفعل وجه .

٥٢١- واستطرد قائلا ان مجموعته ترى أن الحلول لهذه المشكلة ينبغي أن تتحقق كالآتي (١) بترشيد هيكل الأجهزة الدائمة وبمضاعفة كفاءة الهيئات القائمة التي ثبتت قيمتها، (٢) باستخدام الموارد المتاحة بأفعل وجه، (٣) وتفادي الازدواجية وتداخل العمل ضمن الأونكتاد ومع الهيئات الاخرى في الأمم المتحدة بترشيد برنامج العمل، (٤) وتطبيق أكفأ طرق العمل ، (٥) وضمان التمثيل المناسب للبلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة على كل المستويات في الأمانة .

٥٢٢- وذكر أن المقترحات المحددة من المجموعة دال بشأن مسائل تحسين التنسيق والرقابة بالنسبة لأنشطة الاونكتاد ، وتقوية اللجان الرئيسية ، وخفض عدد أفرقة الخبراء ومدد الاجتماعات ، وضمان اتاحة الوثائق في حينها ، متضمنة في مشروع القرار المعروض حاليا على الفريق العامل .

٥٢٣- وذكر أن المجموعة دال قد أصغت باهتمام الى اقتراح الأمين العام للأونكتاد في كلمته الافتتاحية بشأن الدورات المتعاقبة للجان الأونكتاد الرئيسية التي يسبقها أو يعقبها اجتماع للمجلس ، وأنها تعتقد ، كما يعتقد هو ، أن الفكرة بحاجة الى مزيد من الدرس والتأمل ، لاسيما من ناحية الاتساق مع الحكم الوارد في الفقرة ٧ (أ) من قرار المؤتمر ١١٤ (د-٥) من أن على المجلس أن يحقق أهدافه ، حيثما أمكن ذلك ، عن طريق لجانه الرئيسية الدائمة .

٥٢٤- واختتم بيانه معربا عن تقديره للأمانة لمساعدتها وللوثائق التي أعدتها ، وقال ان المجموعة دال ستبذل قصاراها للمساعدة على احراز نتائج ملموسة .

٥٢٥- ووجه ممثل الأمين العام للأونكتاد النظر الى المقترحات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد في الدورة الثانية للجنة المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد ، والتي أشار اليها في بيانه الافتتاحي في الدورة الحالية للمجلس . وقال ان الامين العام للأونكتاد قد درس بعناية وجهات نظر المجموعات الاقليمية الثلاث حسبما جاءت في مشاريع القرارات الثلاثة المحالة الى هذه الدورة . وذكر أن فكرة الامين العام بشأن عقد مجموعة مركزة من الاجتماعات سنويا للجان الرئيسية قبيل كل دورة من دورات المجلس مباشرة قد قصد بها الاستجابة الى الرغبات التي أعربت عنها جميع المجموعات الاقليمية من أجل تنسيق أكبر فيما بين اللجان الرئيسية من خلال تقوية الدور التوجيهي الذي يمارسه المجلس ، وذلك بهدف الوصول الى آلية تأخذ في الحسبان الطابع المترابط وعبر القطاعي للقضايا التي تواجه الأونكتاد ، وتخطيط أنشطة الأونكتاد ، بما في ذلك مجال الوثائق . وقال ان جداول أعمال اللجان الرئيسية سوف تنسق في ظل هذا الترتيب لتعزيز

Digitized by UNOG Library

مناقشة واستعراض المشاكل المترابطة والاسهام في مداولات المجلس ذاته • ومن ناحية توفير الخدمات اللوجستية تبينت الأمانة أن الاقتراح على اذا ما تحققت بعض الافتراضات التنفيذية • وقد أشار الأمين العام للأونكتاد الى ذلك في بيانه الافتتاحي أمام المجلس • وأضاف أنه يأمل الآن الحصول على ردود أفعال الحكومات بصدد الافكار التي تقدم بها • وأكد أنه والأمانة سيسعدهما الرد على أية أسئلة تثار •

٥٢٦ــ وتساءل ممثل مدغشقر ، مشيرا الى الوثيقة TD/B/L.569/Add.1 and Add.1/Corr.1 التي تتضمن جدولا مقارنا أعدته الأمانة لنصوص مشاريع القرارات الثلاثة المقدمة للمجلس في دورته العشرين ، عن سبب استنساخ هذه الوثيقة باللغة الانكليزية فقط ، وأعرب بشدة عن عدم رضائه عن هذا الأسلوب • كما أعرب ممثلو الاتحاد السوفياتي والأرجنتين وفرنسا عن رأيهم بأنه ينبغي اصدار الوثيقة بجميع لغات العمل • وأكد ممثل فرنسا أنه لن تكون هناك حاجة لخدمات الترجمة نظرا لأن النصوص مترجمة بالفعل •

٥٢٧ــ وردا على ذلك ، قال ممثل الامين العام للأونكتاد ان قرار الأمانة بتوزيع الوثيقة باللغة الانكليزية فقط قد اتخذ في ضوء العبء الشديد الواقع بالفعل على أقسام الطباعة والاستنساخ وبالنظر الى أن نصوص مشاريع القرارات الثلاثة (المرفقة بتقرير المجلس عن دورته العشرين) متاحة بجميع اللغات في ورقة غرفة اجتماع • وأعرب عن أسفه ألا تكون هذه الوثيقة متاحة باللغات الأخرى بخلاف الانكليزية وأشار الى أن هذا الوضع يمثل مظهرا للمشكلة الأكبر والخاصة بالوثائق ، وهي المشكلة التي كانت موضع بحث مكثف في اللجنة الحكومية الدولية المخصصة والتي سبق توجيه نظر المجلس اليها عدة مرات •

٥٢٨ــ وذكر ممثل مدغشقر أنه غير مقتنع بهذه التفسيرات • اذ ان المناقشات السابقة بشأن الترشيد قد أكدت على اهمية تحسين امكانية توفير الوثائق واصدارها في الوقت المناسب • وقد عاق عدم توفر الوثائق بجميع لغات العمل بدرجة خطيرة قدرة الوفود على القيام بدورها الصحيح في المداولات وعملية اتخاذ القرار • وان ما تنتظره الوفود من الأمانة هو تقديم الدعم التقني الذي يشتمل على ترجمة مشاريع القرارات او الاعلانات التي تصدرها لجان الصياغة لكي تنظرها المجموعات الاقليمية • وهكذا فقط تستطيع الوفود أن تسهم اسهاما كاملا في اجتماعات الاونكتاد وان تضمن نجاحها لصالح البشرية جمعاء • وقال ان وفده لا يستطيع بالتالي قبول الاقتراح القائل باستخدام الوثيقة TD/B/L.569/ Add.1 and Add.1/Corr.1 كوثيقة عمل •

٥٢٩ــ ووافق الفريق العامل على قبول اقتراح الرئيس بأنه في ضوء الآراء التي أعرب عنها بصدد اصدار الوثيقة TD/B/L.569/Add.1 and Add.1/Corr.1 باللغة الانكليزية فقط ، ينبغي للفريق أن يقوم بعمله على أساس النصوص الثلاثة لمشاريع القرارات كما استنسختها الأمانة في ورقة غرفة اجتماع •

٥٣٠ــ وتساءل ممثل فرنسا عما اذا كانت الخدمات الخاصة المتعلقة بالوثائق ذات الأولوية الصادرة اثناء الدورة المشار اليها في الفقرة ٦ من الوثيقة TD/B/L.569 قد توقفت عن العمل منذ انتهاء الفترة المحددة في الوثيقة ، وهي من أول نيسان /ابريل حتى ٣٠ حزيران /يونيه •

٥٣١ــ وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد أن هذه الخدمات استمرت في شهر تموز /يوليه وأوقفت مؤقتا خلال شهر آب /أغسطس عندما لم تكن هناك اجتماعات للأونكتاد ، ثم استؤنفت في أيلول /سبتمبر •

٥٣٢ــ وفيما يتعلق بالآثار المالية المحددة في الوثيقة TD/B/L.569 سألت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية عما اذا كانت الامانة قد أجرت تقديرا للتكاليف الكلية المترتبة على تقديم الخدمات ، وقيمت فعاليتها ، وعما اذا كانت بدائل للمناوبة الاضافية في العمل قد بحثت قبل انشاء الخدمات الحالية ــ على سبيل المثال على أساس مخصص أو احتياطي ، وعما اذا كان قد بذل أي جهد

Digitized by UNOG Library

لحساب نفقة هذا البديل • وقال انه يبدو واضحا لوفده أنه اذا قدر لهذه الخدمة الجديدة أن تقدم على أساس دائم ، فانها سوف تؤدى الى نفقات اضافية •

٥٣٣ــ وردا على هذه الأسئلة ، وعلى السؤال الذى قدمه الناطق باسم المجموعة دال ، ذكر رئيس الشؤون الادارية أن نفقات الأونكتاد التي تتعلق بصورة مباشرة بالخدمة الخاصة بالوثائق والناتجة عن الاجتماعات الليلية واجتماعات عطلة الاسبوع تعد تافهة اذا ما قورنت بالنفقات الأخرى الناتجة عن عقد الاجتماعات الليلية واجتماعات عطلة الاسبوع • ونظرا لأن جهاز العاملين الذى يقدم الخدمات الخاصة في المساء يشغل وقته بالكامل بالأعمال العادية في حالة عدم وجود وثائق متوقعة ذات أولوية تصدر أثناء الدورة ، يصعب تقييم العنصر الاضافي في تكلفة تقديم خدماتهم بموجب الجدول الزمني للمناوبة المسائية وذلك عن المدة القصيرة من أول نيسان / ابريل الى ٣٠ حزيران / يونيه • ولا يمكن أن تتضح صورة دقيقة لأى نفقات اضافية ناشئة عن هذه الخدمات الا من خلال وضع الأمم المتحدة للميزانية الشاملة المقبلة •

٥٣٤ــ وقال انه لدى انشاء الخدمة الخاصة المكونة من جهاز مخفض من العاملين لترجمة وطباعة واستنساخ وتوزيع وثائق الأونكتاد الصادرة أثناء الدورة ، بحثت بدائل أخرى مثل ترتيب مناوبة ثانية أو تخصيص فريق متقدم من المترجمين • وقد اختير بديل جهاز العاملين المخفض لعدة أسباب من بينها أنه أقل البدائل تكلفة •

٥٣٥ــ اتفق الفريق العامل في جلسته الرابعة (الختامية) ، بناء على اقتراح الرئيس ، على أن يوصي المجلس باعتماد ما يلي :

أولا

أن يحيط علما مع التقدير بالخطوات الملموسة التي اتخذها مكتب الامم المتحدة في جنيف ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، لتحسين بعض عناصر خدمات المؤتمرات المقدمة للأونكتاد ، وهي الخدمات الموصوفة في الوثيقة TD/B/L.569 •

وأن يطلب مواصلة اتاحة خدمات المؤتمرات الاضافية المشار اليها في الوثيقة المذكورة أعلاه الى الاونكتاد على أساس تجريبي ،

وان يرجو الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير عن نتائج وآثار الخدمات المذكورة أعلاه بما في ذلك الآثار الادارية والمالية المترتبة عليها ، الى المجلس في دورته الثانية والعشرين لكي ينظر فيها ويتخذ قرارا بشأنها ، وينبغي أن يعالج هذا التقرير ايضا مسألة الامكانية العملية والآثار المالية لانشاء قوة عمل من المترجمين تكلف على وجه التخصيص بخدمة اجتماعات الاونكتاد مع بقائها تحت اشراف مكتب الامم المتحدة في جنيف •

ثانيا

ان يحيط علما مع التقدير بالمقترحات المتعلقة بالتجميع السنوى لدورات لجان المجلس

Digitized by UNOG Library

الرئيسية ، التي قدمها الامين العام للأونكتاد في بيانه أمام الدورة الثانية للجنة الحكومية الدولية المخصصة للترشيد وامام الدورة الحادية والعشرين للمجلس ،

وأن يدعو الامين العام للاونكتاد الى القيام ، في ضوء المشاورات التي ستعقد بموجب مقرر المجلس ١٤٣ (د-١٦) ، بعرض الآثار الموضوعية والادارية لمقترحاته بمزيد من التفصيل ، آخذا في حسبانه اية مقررات اخرى تكون ذات تأثير عليها •

٥٣٦- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية أن وفدها يود الاحتفاظ بموقفه بشأن الآثار المالية المترتبة على توفير خدمات ترجمة ليلية اضافية • وهو يدرك تمام الادراك الفوائد التي يمكن ان توفرها خدمات الترجمة الليلية الاضافية للدول الأعضاء ، وخاصة للأعضاء غير الناطقين بالانكليزية في المعالجة الفعالة للمواضيع المعروضة على مختلف هيئات الاونكتاد • وأعربت عن أملها بأن يسهل توفير الوثائق بسرعة وبجميع اللغات الاستخدام الأكثر فعالية للأوقات المخصصة للجلسات وأن يقلل من عدد الجلسات الليلية • وقالت ان موقف وفدها ، مع ذلك ، هو أنه يجب توفير الموارد التي تتطلبها هذه الخدمات عن طريق اعادة برمجة وتوزيع موارد الأونكتاد الموجودة حاليا •

٥٣٧- وقال الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ ان مجموعته تؤيد مشاريع المقررات هذه • وهي على استعداد لأن تنظر في التقرير الذى سيقدمه الأمين العام للأونكتاد الى المجلس • وستناقش الاقتراحين اللذين سيكونان موضوع هذا التقرير تبعا لوقائعهما الموضوعية ، واذا ما وجدت أن هذين الاقتراحين سيساهمان في تعزيز الاونكتاد وفعالية عمله ، فانها ستوافق على الآثار المالية التي ستترتب على هذه الاعتبارات • وقال ان مجموعته تؤيد أيضا الاقتراح الوارد في الفرع ثانيا من النص ، وقد أحاطت علما مع التقدير بالاقتراح الذى قدمه الأمين العام للأونكتاد وستكون على استعداد للاشتراك في المشاورات المنصوص عليها في مشروع المقرر •

٥٣٨- وصرح ممثل اسبانيا بأن وفده يرى أن المقرر الذى قرر الفريق العامل أن يوصي المجلس باتخاذه هو مقرر ايجابي نظرا لان الابقاء على الخدمات الخاصة الموجودة حاليا يسهم في التخفيف من المشاكل التي واجهها العديد من الوفود التي لم تتمكن من الحصول في الوقت المناسب على الوثائق الرسمية الا بواحدة من لغات عمل المجلس •

٥٣٩- وقال ان العناصر الايجابية للقرار ليست كافية مع ذلك لكي تحوز على رضا الوفد الاسباني • فمنذ أن اعتمد المجلس دون معارضة القرار ٢٠٧ خلال الجزء الثاني من دورته التاسعة عشرة ، تعذر ايجاد حل نهائي للمشكلة التي تناولها النص بصورة محدودة •

٥٤٠- وقال ان الوفد الاسباني يسترعي نظر الفريق العامل الى أن الجمعية العامة للامم المتحدة هي الجهاز المختص باتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية ، بعد ان تكون قد تلقت تقريرا وتوصيات من اللجنة الخامسة • وأضاف انه كان من رأيه دائما ان الاهتمام الرئيسي الذى يجب أن يحدو مجلس التجارة والتنمية في بحثه عن حلول لهذه المشكلة لا يجب بأى حال أن يستبق القرار الذى يمكن أن تتخذه الجمعية العامة بشأن ما ترتبه مقررات المجلس في هذا المجال من آثار على الميزانية • ولذا فان الوفد الاسباني يرى ان الآثار المالية والتحفظات المسبقة يجب ألا تستبق القرار النهائي ، الذى يعود في النهاية الى المجلس •

٥٤١- وقال في ختام كلمته ان المطلوب في النهاية هو التأكيد من أن في وسع الأمانة تطبيق أنظمة المجلس ولجانه الرئيسية ، وكذلك انظمة باقي اجهزة الأونكتاد • واذا كانت تترتب على تطبيق النظام آثار مالية ، فان الوفد الاسباني يعتقد ان الدول الأعضاء يمكن أن تتحملها بسهولة •

Digitized by UNOG Library

٥٤٢- واقترح الرئيس أن يوصي الفريق العامل المجلس بأن يحيط علما بالعمل الذى أنجزه الفريق العامل •

٥٤٣- واقترح الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ أن يتفق الفريق العامل على أن يوصي المجلس بأن يحيط علما بمشروع القرار TD/B(XXI)/WG/L.2 و Add.1-3 الذى قدمه الفريق العامل وأن يواصل ويختتم المفاوضات بشأن قضية الترشيد في الدورة الثانية والعشرين للمجلس •

٥٤٤- وصرح الرئيس بأن الوثيقة المذكورة قد عممت ولكنها لم تقدم •

٥٤٥- وأقفل الرئيس الجلسة الساعة ١٥/١ في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ بسبب عدم توفر خدمات ترجمة شفوية •

النظر في الموضوع في جلسة عامة

٥٤٦- وقال رئيس الفريق العامل في معرض تقديمه لتقرير الفريق العامل ، في الجلسة ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، انه جرت مفاوضات مكثفة بصدد مشاريع القرارات الثلاثة المحالة من الدورة العشرين للمجلس، ولكن بالرغم من التقدم الحقيقي المحرز في المفاوضات ، فان الفريق العامل لم يستطع الانتهاء الى اتفاق بشأن مقترح الرئيس (TD/B/(XXI)/WG/L.2 and Add.1-3) الذى قدم كنتيجة لمشاوراته غير الرسمية • ولهذا السبب فانه لم يقدم مقترحه رسميا في الفريق العامل • ويعود سبب الاخفاق في التوصل الى اتفاق بصدد مقترحه فوق كل شيء الى تشابك القضية وضيق الوقت المتاح •

٥٤٧- ولم يستطع الفريق العامل أيضا التوصل الى اتفاق على أى سبيل آخر للاجراءات بصدد المفاوضات على مشاريع القرارات الثلاثة • بيد أنه اتفق على أن يوصي المجلس بأن يتخذ اجراء بشأن الخدمات المؤتمرية الاضافية الواردة في الوثيقة TD/B/L.569 ، وبشأن مقترحات الأمين العام للأونكتاد المتصلة بالتركيز السنوى لدورات اللجان الرئيسية للمجلس •

٥٤٨- وقال انه يثق أن جهود الفريق العامل لن تذهب سدى ويأمل أن يساعد تبادل الآراء المكثف والمفاوضات المكثفة اللذان دارا في الفريق العامل الدول الأعضاء ، والمجموعات الاقليمية دون سواها ، في أن تنجز خلال الدورة المقبلة للمجلس المهمة التي أوكلت اليها •

٥٤٩- وكنتيجة للمشاورات غير الرسمية التي جرت مع الوفود والمنسقين الاقليميين منذ انتهاء الجلسة الأخيرة للفريق العامل ، فهو يقترح أن يقرر المجلس الاحاطة علما بعمل الفريق العامل ومواصلة تناول هذه القضية في دورته الثانية والعشرين • ومن المفهوم لديه أيضا أن المجلس يرغب في أن يرفق بتقريره كلا من مشاريع القرارات التي قدمت الى الدورة العشرين ومشروع القرار الذى قدمه هو نفسه في هذه الدورة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٥٠- وفي ذات الجلسة ، وبناء على اقتراح رئيس الفريق العامل ، أحاط المجلس علما بعمل الفريق العامل واعتمد النص الذى أوصى به • وقرر أن يستمر في معالجة مسألة ترشيد الجهاز الدائم

Digitized by UNOG Library

للأونكتاد في دورته الثانية والعشرين وأن يرفق بتقريره عن دورته الحادية والعشرين كلا من مشاريع القرارات التي قدمت في الدورة العشرين ومشروع القرار الذى قدمه رئيس الفريق العامل في دورته هذه (٣٦) .

٥٥١- وذكّر المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ بأنه أشار في بيانه الافتتاحي الى أن مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمتها رسميا المجموعات الاقليمية الثلاث في الدورة العشرين لمجلس التجارة والتنمية بصدد قضية الترشيد أكدت وجود أفكار مشتركة في عدد من الجوانب تمثل تلاقيا في الآراء . وبنفس المناسبة شدد على تشابك القضايا ذات الشأن وكذلك على أهميتها . ويذهب أحد وجوه التقييم الى أن الآراء المشار اليها قد تأكدت تماما خلال المفاوضات الطويلة التي دارت خلال الدورة الحالية للمجلس .

٥٥٢- وقال انه يرى أن الفريق العامل قد استطاع الاتفاق على عدد كبير من القضايا الهامة ، بينما لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن عدد من القضايا الأخرى بسبب تشابك القضايا وكذلك افتقاد الوقت . وقد بحثت مجموعة الـ٧٧ الوثيقة TD/B(XXI)/WG/L.2 و Add.1-3 التي قدمها رئيس الفريق العامل بحثا جديا وانتهت منه الى أنها في موقف يتيح لها الموافقة على معظم الفقرات الواردة فيها . وهي لم تستشعر صعوبات ازاء فروع كثيرة من الوثيقة تتضمن قضايا ذات أهمية مثل قضايا المؤتمر، ومجلس التجارة والتنمية ، والوثائق ، التي تثير صعوبات خطيرة من حيث كفاءة عمل الأونكتاد ، وقضية الجدول الزمني للاجتماعات .

٥٥٣- وفي معرض ايضاح الصعوبات التي تلاقيها مجموعته بصدد الفروع المتبقية قال ان مجموعته كانت تود ، فيما يتصل بالفرع المعني بالمشاورات ، أن ترى المنسقين الاقليميين من ضمن أولئك الذين أشير اليهم بوصفهم مشتركين . وفي الفقرة الفرعية عن الترجمة توجد مشكلة وهي تتصل بادراج عبارة " في حدود الامكان " . وفي الفرع الهام المعني باللجان الرئيسية ، والذى يتضمن خمس فقرات ، تواجه مجموعته مشكلة واحدة تتصل بالاشارة الى أفرقة الخبراء أو سائر الأجهزة الفرعية للأونكتاد . ويواجه المجموعة عدد من المشاكل بصدد الفرع المعني بأفرقة الخبراء .

٥٥٤- وقال انه قام بهذا الاستعراض المقتضب لايضاح الأسباب الكامنة وراء التقييم الذى يمكن أن تجريه مجموعته لنتائج المفاوضات بصدد الترشيد . ومن المؤسف أن تشابك القضايا لم يسمح للفريق العامل بأن ينهي المفاوضات سواء بصدد النقاط القليلة التي أشار اليها أو بصدد عدد من القضايا الأخرى التي لم تذكر في الوثيقة التي قدمها رئيس الفريق العامل .

٥٥٥- ولهذه الأسباب فقد اقترحت مجموعة الـ٧٧ في الفريق العامل أن تستمر المفاوضات في الدورة المقبلة للمجلس ، وتعتقد مجموعته حقيقة أن المجموعات الاقليمية قادرة على اختتام المفاوضات على نحو يرضي كل الدول الأعضاء .

---

(٣٦) أنظر المرفق الاول (المقرر ٢٢١ (د - ٢١))، للاطلاع على مشاريع القرارات المحالة الى الدورة الثانية والعشرين ، أنظر المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library

٥٥٦- وقد أعرب عن سروره لتمكن الفريق العامل من اتخاذ مقررين هامين بصدد قضية الترشيد • وتعتقد مجموعته أن تقديم الخدمات المؤتمرية الاضافية وانشاء قوة عمل من المترجمين سيساعدان الى حد كبير في حسن سير العمل في جهاز الأونكتاد بأكمله وهي تأمل أن يتخذ اجراء ايجابي بصدد هاتين القضيتين في الدورة المقبلة للمجلس • وفيما يتعلق بالمقرر الثاني ، قال انه يود أن يؤكد للأمين العام للأونكتاد أن مجموعة الـ٧٧ ستشترك اشتراكا تاما في المشاورات المرتقبة • وأعرب عن تقدير مجموعته العميق للأمين العام للأونكتاد لما تفضل بتقديمه الى المجلس من اقتراحات وأبدى أسفه لأن ضيق الوقت حال دون ايلاء تلك المقترحات ما تستحقه من اهتمام •

٥٥٧- وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان أعضاء مجموعتها منوا بخيبة أمل ازاء عدم التمكن من التوصل الى اتفاق في الدورة الراهنة • فقد عملت المجموعة باء باجتهاد ، خلال الأسبوعين الماضيين مع سائر المجموعات ومع رئيس الفريق العامل • وكان هدفها هو التوصل الى اتفاق بصدد سلسلة من التدابير التي تيسر تبسيط وتقوية الجهاز الحكومي الدولي ، وتحسّن طرائق العمل ، وتدخل تحسينات ضرورية في الوثائق وخدمات الترجمة ، وتشجع استعمال موارد الأونكتاد على نحو أكفأ •

٥٥٨- وقد استند أساس العمل على ثلاثة مشاريع قرارات قدمتها المجموعة باء ومجموعة الـ٧٧ والمجموعة دال على التوالي الى الدورة العشرين للمجلس • ونظرا لكثرة العناصر المشتركة في مشاريع القرارات تلك ، فقد تفاءلت المجموعة باء بامكان التوصل الى الاتفاق على قرار خلال الدورة الراهنة •وتأسيسا على مشاريع القرارات تلك وعلى مناقشات ومفاوضات مكثفة جرت في الدورة الراهنة قام رئيس الفريق العامل باعداد مشروع قرار كان يعتزم تقديمه اذا حظي بقبول المجموعات الاقليمية • وفي حين أن مشروع القرار المشار اليه لم يف بكل مقاصد المجموعة باء وتضمن بعض النقاط التي تثير صعوبة بالنسبة لها ، فقد اعتقدت المجموعة أنه يمثل حلا وسطا معقولا وبنّاء ، وأبلغت سائر المجموعات باستعداد المجموعة باء لقبول ذلك النص اذا حظي بقبولها • وحين علمت المجموعة باء فيما بعد بأن مجموعة الـ٧٧ تعود اجراء بعض التغييرات في ذلك النص ، فقد تلمست السبيل لافساح المجال لمعظم التغييرات المنشودة بيد أنه لم يسعها الموافقة على اعادة فتح باب المفاوضات في مثل هذه المرحلة المتأخرة لمناقشة بعض التغييرات الممكنة التي كان من شأنها ، في رأي المجموعة باء أن تضعف الى حد كبير بل وتقلب الميزان الدقيق لنص الرئيس • ولذا فقد رأت في ذلك النص حلا وسطا مقبولا يحقق توازنا بين مصالح كل المجموعات ، ولكنها لم تعتبره بمثابة أساس لمفاوضات جديدة •

٥٥٩- **وبالنظر الى عدم التوصل ، في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المعنية بالترشيد وفي دورتين من دورات المجلس ؛ الى نتائج ، فقد بدت المجموعة باء ترتاب في فائدة مواصلة العمل بشأن الترشيد ،** بيد أنها ، بالنظر لأهمية المجهود المبذول ، تبدي استعدادها للاستمرار بأمل التوصل الى اتفاق • ولكن المجموعة باء تعتقد أنه ينبغي أن يستند أساس أي عمل آخر بصدد الترشيد على مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت في دورة المجلس العشرين • وهي تعتقد أيضا أنه ، بالنظر الى عدم التوصل الى اتفاق ، ينبغي أن تستخدم كل المجموعات الوقت المتوفر قبل قيام المجلس ببحث ذلك البند من جديد للتفكير ولاجراء مشاورات غير رسمية • وفي هذه الأثناء ، تأمل المجموعة باء أن يواصل الأمين العام للأونكتاد تنفيذ التدابير الواردة في الوثيقة TD/B/L.569 التي تحبذها كل المجموعات بوصفها خطوات أولى ايجابية •

Digitized by UNOG Library

٥٦٠ــ وأضافت المتحدثة قائلة انه عند النظر في كيفية ووقت استئناف العمل بشأن الترشيد ، ستظل المجموعة باء على استعداد للنظر في أية أفكار جديدة قد تطرحها سائر المجموعات أو يطرحها الأمين العام للأونكتاد • وقد سبق أن درست المجموعة باء بعناية مقترح الأمين العام للأونكتاد الرامي الى تركيز الدورات السنوية للجان الرئيسية ، وهي مستعدة لمناقشة ذلك المقترح في مشاورات غير رسمية • بيد أن أعضاء المجموعة باء تساورهم شكوك حادة بصدد جدوى ذلك المقترح وامكان تنفيذه عمليا • وهي تعتقد أن ثمة سبيلا أفضل للسير في ذلك يكمن في جدولة اجتماعات اللجان الرئيسية التي تتناول موضوعات متصلة خلال فترة سابقة لستة شهور على انعقاد ذات دورة المجلس ، على نحو ما اقترحت المجموعة باء •

٥٦١ــ وفي معرض بحث ما ينبغي أن تكون عليه الخطوات التالية ، اقترحت المتحدثة ألا تغيب عن نظر كل الدول الأعضاء الأهداف الأساسية للترشيد • فسوف يعزز الترشيد الأونكتاد كمنظمة ويمكنه من القيام بدوره على نحو أكفأ • وينبغي للترشيد الصحيح ــ كما يستفاد من التعبير ــ أن يمكن الدول الأعضاء والأمانة من استخدام الموارد المتاحة أرشد وأنجع استعمال • وتنطوي هذه الموارد على الوقت الذي يكرس للاجتماعات ، وخدمات الترجمة التحريرية والشفوية ، والوثائق ، ومساعدة الأمانة • وثمة اقتناع عام بأن تلك الموارد لا تستخدم الآن بأكفأ ما يمكن ، وذلك ما حدا بالمجموعة الى الانخراط في مجهود الترشيد الحالي • ولذا ، فان الترشيد الصحيح لن يتحقق ما لم يلتزم كل جانب بهذه الأهداف المشتركة •

٥٦٢ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، متحدثا أيضا بالنيابة عن منغوليا ، ان ثمة اتفاقا شاملا على أن مسألة ترشيد الأونكتاد هي واحدة من القرارات الأساسية التي **اتخذتها الدورة الخامسة** للاونكتاد • ولقد تم بذل الكثير داخل المنظمة في السنة ونصف السنة الماضية • وتم ايضاح نهج المجموعات الاقليمية في تناول المشكلة ، وتبيان نقاط الالتقاء فيما بين مواقفها • وكانت البلدان الاشتراكية تعتقد الى آخر لحظة بأنه تم احراز تقدم نهائي في هذا الصدد •

٥٦٣ــ الا أنه تبين للأسف أن النتائج التي تحققت لم تبلغ ، في شكلها المتفق عليه ، أكثر من النص الذي أوصى الفريق العامل باعتماده • يضاف الى ذلك أن التدابير الموصى بها في ذلك النص ليست واضحة تماما • وقال انه يلاحظ أن الفرع الأول في النص (٣٧) يتضمن تدابير يمكن تطبيقها بصفة تجريبية ، وأنه سيتم تقديم ايضاحات أخرى بصدد المقترحات الواردة في الفرع الثاني (٣٨) •

٥٦٤ــ وأشار الى مشروع القرار المقدم من رئيس الفريق العامل فلفت الانتباه الى عظم مقدار العمل الذي صرف في صياغته والى جهود الرئيس ذاته ومساهمته الشخصية في هذا الصدد • ولقد كانت المجموعة دال راغبة في الانضمام الى توافق آراء بصدد النص المشار اليه ، على الرغم مما كان لديها فعلا من تعليقات وملحوظات تبديها بشأن عدد متنوع من أحكامه • والمجموعة

---

(٣٧) الفرع الثاني من المقرر ٢٢١ (د ــ ٢١) ، في المرفق الأول •

(٣٨) الفرع الثالث من المقرر ٢٢١ (د ــ ٢١) ، في المرفق الأول •

Digitized by UNOG Library

دال لا تفهم تماما الأسباب الكامنة وراء عدم التوصل الى اتفاق في اللحظة الأخيرة • وفي هـــذه الظروف ، فهي تبدى استعدادها لقبول المقترحات الاجرائيـة التي أبداهـا رئيس الفريـــق العامل •

٥٦٥ــ ان موقف بلدان المجموعة دال ومنغوليا بصدد مسألة ترشيد الجهاز الدائـم للأونكتـــاد باق دون تغيير • فهي ترى من الضرورى ومن الممكن تماما استكمال العمل بشأن الترشيد على وجـه السرعة على أساس ما تم عمله فعلا والنصوص الموجودة من قبل •

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

البيانات الختامية

٥٦٦- أدلى المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية والرئيس ببيانات حول نتائج الدورة في الجلسة ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ .

٥٦٧- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ ان المجلس كان عليه أن يتصدى لعدد كبير من القضايا الموضوعية . وقد أحرز بعض التقدم في مجالات معينة . ومن أمثلة ذلك الديون ، فقد أحرز بعض التقدم بشأن الملامح ، ترتيبا على دراسة مفصلة للفرع باء من قرار المجلس ١٦٥ (د إ-٩)، والعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، حيث أحرز بعض التقدم في تحديد مجالات الاتفاق المشترك ، والبلدان النامية الجزرية . ومن الأمور المشجعة أيضا أنه تم الشروع في حوار مثمر جدا في اطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال .

٥٦٨- بيد أنه في عدد من المجالات الهامة ، لم يتم احراز أى تقدم على وجه الاطلاق أو حتى ، في بعض الحالات ، تكس عدد من البلدان عن مواقفه أومواقفه السابقة ، وهو أمر يدعو للأسف . وفي مجال الديون ، لم ينفذ تماما بعض البلدان المانحة الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د إ-٩). وقد تعذر خلال الدورة البدء في مسيرة جدية للتفاوض بشأن النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي .

٥٦٩- ان مجموعة الـ٧٧ تفهم تماما المشاكل الراهنة التي تواجه البلدان المتقدمة ، ولكن أيا كانت النقطة التي يبدأ المرء منها تحليل الوضع في تلك البلدان ، سواء كان ذلك التضخم ، أو النزعة الحمائية ، أو الاختلال النقدى الدولي ، أو تدهور الانتاجية ، أو فرط الاستهلاك أو تباطؤ الاستثمار فان حصيلة كل ذلك هو التسليم بوجود جسوء واختلال هيكليين داخل اقتصادات تلك البلدان . وينبغي أيضا ألا يغرب عن البال أن مشاكل البلدان النامية أعظم خطرا من ذلك . فمن الواضح أنه لا يسع أى قدر من التدابير السياسية القصيرة الأجل أن يوجد حلا لهذه المشاكل الأساسية ، ولذلك السبب فان مجموعة الـ ٧٧ دعت باستمرار الى اجراء اصلاحات هيكلية هامة ، بما في ذلك زيادة اشتراك البلدان النامية في صنع القرار داخل المؤسسات الدولية لتأخذ نصيبها في صنع السياسات الطويلة الأجل والتأثير فيها .

٥٧٠- وفي هذا السياق فقد علقت مجموعة الـ٧٧ أهمية كبيرة على عملية النظر في القضايا المتصلة بالنزعة الحمائية والتكيف الهيكلي . وان الاخفاق في التوصل الى اتفاق بصدد هذا الموضوع في الدورة الراهنة ينبغي ألا يحول بأى سبيل بين أمانة الأونكتاد وبين الاضطلاع بالدراسات اللازمة التي يدعو اليها قرار المؤتمر ١٣١(د - ٥) ، تسهيلا لعمل المجلس خلال دورته الثانية والعشرين . وتعقد مجموعة الـ٧٧ الأمل على أن يتمكن المجلس في دورته الثانية والعشرين من القيام بمناقشة أجدى بصدد هذه القضية الهامة .

٥٧١- وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية ، فقد أشار الى البيانات التي أدلى بها المتحدث باسم مجموعة الـ٧٧ بصدد اعتماد مقررات تتصل بتلك الموضوعات (أنظر الفقرات ٢٦٨ - ٢٧٢ و٢٩٠ - ٢٩٥) .

Digitized by UNOG Library

٥٧٢- ويتصل مظهر هام آخر للتغيير الهيكلي في الاقتصاد العالمي بعملية الاصلاح الأساسي للنظام النقدى الدولي • وتشاطر مجموعته الرأى الذى أعرب عنه خلال الدورة والقائل بوجود علاقة وثيقة بين كثير من مظاهر القضايا الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المسائل النقدية والمالية، وبجدوى القيام داخل الأونكتاد ببحث هذه المظاهر العامة للتجارة والتنمية • وهي تأمل أن تشارك كل البلدان الرأى القائل بأن الدراسات التي طلبها فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص والمناقشات داخل ذلك الفريق ستكون عنصرا مفيدا لدى قيام المجلس ببحث المظاهر الأساسية والأعم للاصلاح اللازم للنظام النقدى الدولي •

٥٧٣- وكما سبق أن أشار ، فقد أحرز بعض التقدم بصدد البند ٧ من جدول الأعمال • وقال انه يعتقد أنه من الممكن حل المشاكل القائمة بصدد الجزء الديباجي من النص الذى تجرى احالته الى الدورة الثانية والعشرين ، ولذا فهو يحث المجموعات المعنية على نحو مباشر على ابداء الارادة اللازمة حتى يمكن أن يبرز نص متفق عليه خلال تلك الدورة • وسيسهم مثل هذا الاتفاق في تطوير آليات متعددة الأطراف لترويج التجارة وقيام التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبخاصة بين البلدان النامية وبين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

٥٧٤- وفي مجال النقل البحرى ، ينبغي التشديد على مساس الحاجة الى أن يركز العمل المقبل على تدابير السياسة العامة لزيادة نصيب البلدان النامية في النقل البحرى العالمي ، وخاصة في قطاع السوائب •

٥٧٥- وفي ضوء البحث المفصل الذى أولاه المجلس في هذه الدورة للقضية الهامة المتمثلة في ترشيد الجهاز الدائم للأونكتاد ، شدد على أنه وان كان من المهم تحسين مناهج العمل وتقديم دعم سوقي أفضل لجهاز الأونكتاد ، الا أنه ينبغي ألا يتم ذلك على نحو قد يضعف المنظمة ذاتها ، اما على المستوى الحكومي الدولي واما على مستوى الأمانة • وينبغي أن يعتمد المجلس تدابير تقوم بتحسين مناهج العمل والدعم السوقي ، وفي نفس الوقت بتقوية وتعزيز القدرة التفاوضية وكذلك المهام التداولية في الأونكتاد •

٥٧٦- وكما سبق أن قال في بيانه الافتتاحي ، فقد اختتمت مؤخرا المفاوضات بنجاح في عدد من المجالات التي ستفضي أساسا الى اعتماد صكوك قانونية أو شبه قانونية في مجال التعاون الاقتصادى الدولي • وقد دلل ذلك على القدرة التفاوضية للأونكتاد • بيد أنه تبقى بعض الممارسات التفاوضية التي بدأت في نيروبي ولم تستكمل بعد ، ولذا فمن المهم أن يهدف الى استكمال تلك المفاوضات في المستقبل العاجل • وفي هذا الصدد ينبغي أن يضطلع المجلس بعمل مكثف ، كمسألة ذات أولوية عالية ، من أجل تنفيذ المهام الخمس التي عددها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي ، حتى يمكن تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بكل مظاهره • كما ينبغي أن توجه الجهود صوب التوصل الى اتفاق بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا خلال الدورة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بذلك الموضوع •

٥٧٧- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان الطريقة التي سار بها عمل الفريق العامل المعني بترشيد الجهاز الدائم للأونكتاد يشير بوضوح الى العسر في طبيعة مهمة ترشيد الجهاز الدائم للأونكتاد • وناشد كل الأطراف المعنية ألا تظل تنتظر لحظة التوصل لاتفاق شامل كي تضع موضع

Digitized by UNOG Library

التنفيذ العملي ما يمكن من خطوات حتى في المرحلة الحالية • وقال ان المجموعة باء لا تقصد الى اضعاف جهاز الأونكتاد ، اذ أن هدفها الأولي هو تجنب تبديد الموارد • وستضع هذه النقطة في ذهنها بوضوح ، خاصة عند تناول مسألة تنظيم العمل في الاجتماعات المقبلة • وفي هذا الصدد ، فقد شجعها ما قاله ممثل الأمين العام للأونكتاد • ان التقدم بطئ دائما في نظر أولئك الذين يترقبونه • ومع ذلك فقد أحرز تقدم محسوس في مجالات هامة خلال الدورة ، من بينها يقينا القيام باعتماد القرار المتصل بمشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية •

٥٧٨ــ ومن الانجازات المحسوسة أيضا ، المناقشات النشطة والايجابية التي جرت بشأن البندين ٣و٤ من جدول الأعمال • والمجموعة مقتنعة بأن اشتراك الوفود المختلفة في تلك الممارسة ساهم الى حد كبير في تنشيط بحث القضايا الموضوعية من جانب المجلس • وهي تتطلع الى امتداد متواصل وبنّاء لهذا الاتجاه على نحو عملي •

٥٧٩ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، متحدثا أيضا بالنيابة عن منغوليا ، ان تلك البلدان سوف تواصل خلال الدورات المقبلة ابداء أقصى قدر ممكن من حسن الارادة والاستعداد للقيام بتعاون ايجابي وبنّاء من أجل ايجاد حل للمشاكل العسيرة ، والمتزايدة التشابك في الغالب التي تواجه الأونكتاد •

٥٨٠ــ وقال ممثل الصين انه يلاحظ بارتياح أن المجلس توصل الى اتفاق بشأن موضوعات مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية ، والنقل العكسي للتكنولوجيا ، والبلدان النامية الجزرية ، وتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبت في الاجراءات اللازم اتخاذها في المستقبل • ومن شأن قراراته بصدد هذه البنود وسواها من بنود جدول الأعمال أن تيسر الأعمال المقبلة • بيد أنه من المؤسف أنه لم يتم احراز تقدم بصدد مشكلتي النزعة الحمائية والتكيّف الهيكلي •

٥٨١ــ ومن البديهي أن النزعة الحمائية هي قضية رئيسية في مجال التجارة الدولية ومشكلة تهم البلدان النامية العديدة • بل أنه لا يسع البلدان المتقدمة أن تظل في موقف عدم المكترث بها • وينبغي ألا يقف الأونكتاد ، بصدد هذه المسألة ، عند مرحلة تقديم الدراسات الاستعراضية والتقييمية ، وبدلا من ذلك ينبغي أن يرسى أساس عمله على القرارات التي اعتمدت ، وان يجد حلا يحظى بقبول الجميع وأن يتخذ اجراءات فعالة • ان القيام ببساطة باستعراض هذه المشكلة يتساوى مع ادارة تباحث عقيم • ان كثيرا من المشاكل في الميدان الاقتصادي الدولي تنطوي على علاقة بين الشمال والجنوب ، وينبغي أن تفكر الوفود جديا فيما اذا كانت ترغب في احراز تقدم أو في الوقوف بلاحراك • ان الحالة الدولية تدعو الى سلوك نهج شامل لتحقيق فتح في حوار الشمال والجنوب ، وتشجيع قيام تعاون اقتصادي حقيقي ، واصلاح الهيكل الاقتصادي الجائر الموجود حاليا ، وتحسين الموقف غير المواتي للبلدان النامية •

٥٨٢ــ وقال انه يلاحظ أن البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال وكذلك البند ٦ المتعلق بترشيد الجهاز الدائم للأونكتاد ، الذي يهم كل الدول الأعضاء في الأونكتاد ، مدرجة في جدول الأعمال المؤقت الذي اعتمد للدورة المقبلة ، وأن وفده يأمل أن تتناول مجموعة البلدان المعنية هذه القضايا برؤية استشرافية وان تخلق ظروفا مواتية تتيح للمجلس أن يتخذ خطوات في سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد •

Digitized by UNOG Library

٥٨٣- وأشار الرئيس الى أن الموضوعات التي نوقشت في الدورة كانت هامة وأساسية ، خاصة في الوضع العصيب الحالي ، وتضمنت معظم المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي ، والتي يسعى المجتمع الدولي للعثور على حلول ناجعة لها في محافل متعددة • وان ما يطلق عليه حوار الشمال والجنوب أو الشرق والغرب هو محاولة جادة لمجابهة هذه المشاكل بواقعية ووعي ونضوج تعادل مستوى التقدم البشرى المحرز ووعي المجتمع الدولي بهذه المشاكل وبضرورة ايجاد حل لها •

٥٨٤- وربما يتمتع الأونكتاد بمركز خاص ، كمحفل دولي ، بوصفه أقدم محفل يهتم بهذه المشاكل ويثير الوعي بها • وقد شبه أحد الوفود ميلاد الأونكتاد في مستهل الستينات بطريق ضيق وعر تحول الآن الى طريق عام نشط ومزدحم• وقد برهنت الظروف على أن الأونكتاد ظل أهم عنصر يتحرك على طول ذلك الطريق العام ، وظل يلعب دورا ذا شأن عظيم في الحوار بين مختلف المجموعات التي يتكون منها المجتمع البشرى •

٥٨٥- على أن المجلس لم يعتمد في دورته هذه سوى عدد قليل جدا من القرارات ، وأحيلت موضوعات كثيرة ببساطة الى دورات مقبلة لمزيد من البحث • ومع ذلك فان ذلك لا يعني أن المجلس أخفق في مهمته ، اذ أنه اعتمد عددا من القرارات الهامة وأحرز أيضا بعض التقدم بشأن موضوعات أخرى ، بحيث أوضح المواقف المختلفة وضيق من الثغرة الفاصلة بينها • ومن ثم ، فانه يمكن اعتبار الدورة حلقة أخرى في الحوار المتصل • ولعله من غير المعقول أن يتوقع ايجاد حل لكل المشاكل المطروحة على الدورة ، لأن بعض بنود جدول الأعمال تغطي موضوعات تناولها الأونكتاد بصورة أو بأخرى منذ انشائه • وأعرب عن ثقته في احراز مزيد من التقدم ، ولو حتى كنتيجة للتفاؤل الذى يسود المجتمع الدولي والعلاقات والصداقات الانسانية الشخصية التي تربط ما بين مختلف الوفود وتعكس تفهمها للمشاكل • وقال انه مقتنع بأن الجميع يرغبون في مواصلة الحوار ، اذ ليس ثمة سبيل آخر لحل المشاكل والتغلب على الصعوبات •

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى عشـــر

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهـا

(البنود ١ و ٨ و ١٢ و ١٤ مـــن جدول الأعمال)

ألف ــ افتتاح الـــدورة

٥٨٦ــ افتتح الدورة العادية الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية السيد ج • نيرجيـــس (هنغاريا) رئيس المجلس في دورته السابقة •

باء ــ انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٥٨٧ــ انتخب المجلس، في جلسته ٥٣٧ ، المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ أعضـــاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد م • عريبي (الجماهيرية العربية الليبية)

نواب الرئيس : السيد أ • النعيمي (الامارات العربية المتحدة)

السيد ب • ايكبلوم (فنلندا)

السيد ج • باسكواير روميرو (نيكاراغوا)

السيد ج • ستراكار (تشيكوسلوفاكيا)

السيد ف • سوزوكي (اليابان)

السيد ك • ت • كاكواكا (زائير)

السيد د • لالو (بلجيكا)

السيد أ • لينوتاس (اليونان)

السيد ب • هارتايو (اندونيسيا)

السيد أ • هيل (جامايكا)

المقـرر : السيد أ • هورن (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

جيم ــ الاعلان عن التغييرات في عضوية المجلس، (البند ١٢ (ب) من جدول الاعمال)

٥٨٨ــ في الجلسة ٥٣٧ المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، أعلن رئيس المجلس أن اليمـن الديمقراطية قد قامت، وفقا للفقرتين ٥ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) ، بصيغتـه المعدلة ، بابلاغ الأمين العام للأونكتاد عزمها على أن تصبح عضوا في المجلس • وبناء عليه أصبحت اليمن الديمقراطية الآن عضوا في مجلس التجارة والتنمية(٣٩) •

---

(٣٩) للاطلاع على عضوية المجلس لدى اختتام الدورة الحادية والعشرين ، أنظر المرفق الخامس •

Digitized by UNOG Library

دال ـ معاملة الدول الأعضاء الجدد على صعيد الانتخابات

(البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال)

٥٨٩ـ في الجلسة ٥٣٧ ، المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، قرر المجلس أنه ينبغي ، ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) بصيغته المعدلة ، اضافة زمبابوى ، التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٨٠ ، الى مجموعة البلدان المدرجة في الجزء ألف من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) (أنظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (أ)) .

٥٩٠ـ وفي الجلسة ٥٤٠ ، المعقودة في ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، قرر المجلس أنه ينبغي ريثما يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة عملا بنفس القرار ، اضافة سان فنسنت والغرينادين ، التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في اليوم السابق ، الى مجموعة البلدان المدرجة في الجزء جيم من مرفق هذا القرار (أنظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (أ)) .

٥٩١ـ رحب المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية وغيرهم من الممثلين بزمبابوى وسان فنسنت والغرينادين بوصفهما عضوين في الأونكتاد وأشاروا بصفة خاصة الى تحرير شعب زمبابوى من الحكم الاستعمارى .

٥٩٢ـ وبين المتحدث باسم المجموعة الافريقية أن قبول زمبابوى بوصفها العضو الـ ١٥٣ في الأمم المتحدة يعد اشادة بجهود الأمم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار والكفاح ضد العنصرية . وقال انه لا يشك في أن زمبابوى سوف تصبح عضوا نشيطا ومؤثرا في الأمم المتحدة وأجهزتها . وأضاف أن المجموعة الافريقية سعيدة حقا اذ ترى أنه بالرغم من المقاومة العنيدة والرهيبة التي أبداها الاستعماريون والعنصريون ، وبالرغم من مكائدهم الشريرة التي كانت تستهدف اطالة حياة نظام الأقلية العنصرية ، فقد توصل شعب زمبابوى الى اقامة دولته الحرة والمستقلة . بيد أنه رغم الابتهاج بالنصر الجديد في زمبابوى ، فمن المتعذر أن ينسى الأفارقة أن قارتهم لم تتحرر تماما بعد من الاستعمار والفصل العنصرى والعنصرية . فلاتزال ناميبيا وجنوب افريقيا تعانيان من الاذلال الوحشي والعنصرى والقمعي ، ولكن انتصار واستقلال زمبابوى يبعثان الأمل في القضاء نهائيا على الاستعمار والفصل العنصرى والقمع في جميع أنحاء العالم وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذى اعتمدته الأمم المتحدة منذ ما يقرب من عقدين .

٥٩٣ـ ان الانهيار الشامل الوشيك للاستعمار يذكر البلدان الافريقية بمهمة أخرى لا تقل ضخامة تجابه القارة ، ألا وهي التحرر الاقتصادى . وتلك مهمة تشترك فيها هذه البلدان مع سائر أجزاء العالم النامي ، ويتعين أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور حيوى في العثور على حل لها .

٥٩٤ـ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تؤيد بالاجماع البيان الذى ألقي نوا باسم المجموعة الافريقية .

٥٩٥ـ وقال المتحدث باسم مجموعة امريكا اللاتينية ان مجموعته ستتعاون تعاونا وديا مع زمبابوى في مجموعة الـ ٧٧ . وان وصول بلد الى الاستقلال يعد دائما مصدر اغتباط ، ولا سيما في حالة

Digitized by UNOG Library

زمبابوى ، التي نالت حريتها بعد كفاح بطولي وبذل للتضحيات في ميدان المعركة وبعد مفاوضات طويلة ومثمرة تابعتها البلدان النامية باهتمام شديد • وأضاف أن استقلال زمبابوى يمثل انتصارا آخر في مجال انهاء الاستعمار ، الذى بدأ عام ١٩٤٧ باستقلال الهند •

٥٩٦ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال أن بلدان مجموعته توافق تماما على الآراء التي أعرب عنها المتحدثان باسم المجموعة الافريقية ومجموعة امريكا اللاتينية • ويدرك الجميع أن انتصار شعب زمبابوى كان ثمرة كفاح الجبهة الوطنية لقيادة البلد الى الاستقلال • ولكن الاستعمار لا يزال مع رواسبه يشكل مصدرا خطيرا للنزاع في افريقيا بسبب سياسة النظام الحاكم في بريتوريا • واستطرد يقول ان بلدان المجموعة دال تؤكد من جديد تأييدها القوى والثابت للشعوب التي تكافح من أجل الاستقلال •

٥٩٧ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان الطريقة التي دخلت بها زمبابوى المسرح الدولي أسهمت اسهاما كبيرا في السلم والتعاون الدوليين • وأنه يمكن للمجتمع الدولي بل ويجب عليه أن يضطلع بجهود كبيرة لمساعدة زمبابوى •

٥٩٨ــ وتحدث ممثل الصين في الجلسة ٥٣٩ المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، فقال ان ميلاد الجمهورية الجديدة زمبابوى أنهى الحكم الاستعمارى القاسي الذى دام زهاء قرن من الزمن • وأضاف أن الاستقلال الذى أحرزته بمشقة كان نتيجة كفاح متطاول وبطولي شنه شعبها الذى كان انتصاره ضربة عنيفة لقوى الفتور في جنوب افريقيا كلها ، وتشجيعا عظيما لشعبي ناميبيا وآزانيا ، اللذين يحاربان من أجل تحررهما الوطني •

٥٩٩ــ وتحدث ممثل مالطة ، في الجلسة ٥٤١ المعقودة في ١٨ أيلول / سبتمبر ، فقال أنه بالرغم من أن بلده صغير الا أنه تعاون مع شعب زمبابوى قبل بلوغه الاستقلال بفترة طويلة • فقدم بلده يد المساعدة الى حركات التحرير في زمبابوى وستستمر هذه المساعدة في السنين القادمة • ورحب أيضا بسان فنسنت والغرينادين بوصفها آخر اضافة الى قائمة البلدان النامية الجزرية الأعضاء في الأونكتاد •

هاء ــ اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٦٠٠ــ اعتمد المجلس، في جلسته ٥٣٧ ، جدولا لأعماله في دورته الحادية والعشرين ، جدول الأعمال المؤقت الذى أقره المجلس في دورته العشرين (٤٠)، بالصيغة التي عدله بها رئيس المجلس بالتشاور مع الأمين العام للاونكتاد (TD/B/801 و Add.1) ، مع ادخال عدد من البنود الفرعية في البند ٩ من جدول الأعمال • وعليه أصبح جدول الأعمال ، بصيغته المعتمدة ، كما يلي (TD/B/827) :

١ ــ المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

---

(٤٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ A/35/15 ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الثالث •

Digitized by UNOG Library

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الحادية والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات وفي التدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادىء الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي .

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ-٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .

٦ - ترشيد الآلية الدائمة للاونكتاد .

٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها .

٨ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها .

٩ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

(أ) المصنوعات وشبه المصنوعات ؛

(ب) التمويل المتصل بالتجارة ؛

(ج) النقل البحرى ؛

(د) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(هـ) الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية .

١٠ - مسائل مفردة أخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والمنبثق عن دورته الثالثة عشرة ؛

(ب) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية : التقرير السنوى الثالث عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛

(د) التقدم المحرز في تنفيذ :

'١' التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ؛

'٢' التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية .

١١- تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٢- المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس .

١٣- مسائل أخرى .

١٤- اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٦٠١- وفي الجلسة ٥٣٧ أيضا ، أيد المجلس بصفة عامة الاقتراحات المقدمة من الأمانة (TD/B/801/Add.2) بشأن تنظيم أعمال الدورة ، بما فيها جدول زمني مؤقت للاجتماعات . وبناء عليه ، تم انشاء أربع هيئات للدورة كما يلي :

اللجنة الأولى للدورة

تنظر في البند ٢ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذ اجراء بشأنها في دورته الحادية والعشرين)[٤١] والبند ٩ من جدول الأعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة) ، وتقدم تقريرا عنهما .

---

(٤١) باستثناء ما يتصل بقرار المؤتمر ١٢١ (د-٥) والفقرة ٤ من الفرع الثاني من القرار ١١٤ (د-٥) .

Digitized by UNOG Library

اللجنة الثانية للدورة

تنظر في البند ٧ من جدول الأعمال (العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها) وتقدم تقريرا عنه •

اللجنة الثالثة للدورة

تنظر في البند ٢ من جدول الأعمال فيما يتصل بقرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) (النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي) وتقدم تقريرا عنه •

الفريق العامل المعني بترشيد الآلية الدائمة للاونكتاد

ينظر في البند ٦ من جدول الأعمال (ترشيد الآلية الدائمة للاونكتاد) والمسألة ذات الصلة الواردة في الفقرة ٤ من الفرع الثاني من قرار المؤتمر ١١٤ (د-٥) •

اللجنة الأولى للدورة

٦٠٢- عقدت اللجنة الأولى للدورة ثماني جلسات ، في المدة من ١٦ الى ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ •

٦٠٣- وفي جلستها الافتتاحية ، المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، انتخبت اللجنة السيد أ• هاريس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) رئيسا لها ، والسيدة ك• سلامي مسلم (الجزائر) نائبة للرئيس ومقررة •

٦٠٤- وفي جلستها الختامية ، المعقودة في ٢٦ أيلول / سبتمبر ، نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXI)/SC.1/L.1 و Add.1) واعتمدته بعد ادخال عدد من التعديلات عليه •

٦٠٥- وفي الجلسة ٥٤٤ للمجلس، المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، قدم رئيس اللجنة الأولى للدورة تقرير اللجنة (TD/B(XXI)SC.1/L.1 و Add.1 ، بصيغته المعدلة والمكملة في TD/B/L.577) • وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس تقرير لجنة الدورة لادماجه ، حسب الاقتضاء ، في تقرير المجلس(٤٢) •

اللجنة الثانية للدورة

٦٠٦- عقدت اللجنة الثانية للدورة خمس جلسات ، في المدة من ١٦ الى ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠• وبالاضافة الى المداولات التي أجريت في اللجنة الثانية للدورة ، عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف أثناء دورة المجلس، بين البلدان المهتمة بالأمر ، وفقا لمقررات المؤتمر والمجلس ذات الصلة• وفي الجلسة الختامية للجنة الدورة قدم الرئيس، استنادا الى المعلومات التي وفرتها أمانة الاونكتاد ، تقريرا عن النتائج الموضوعية التي تحققت خلال تلك المشاورات(٤٣) •

---

(٤٢) يرد جوهر تقرير لجنة الدورة مدمجا في الفصلين الثالث والرابع •

(٤٣) قارن قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ، الفقرة الفرعية ١٠ •

Digitized by UNOG Library

٦٠٧ ــ وفي جلستها الافتتاحية المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، انتخبت اللجنة السيد أ٠ صقر (الجمهورية العربية السورية) رئيسا لها ، والسيد و٠ يوزفياك (بولندا) نائبا للرئيس ومقررا ٠

٦٠٨ ــ وفي جلستها الختامية ، المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ، نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXI)/SC.II/L.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1) واعتمدته بعد ادخال عدد من التعديلات عليه ٠

٦٠٩ ــ وفي الجلسة ٥٤٤ للمجلس ، المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، قدم الرئيس تقرير اللجنة (TD/B(XXI)/SC.II/L.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 بصيغته المعدلة والمكملة في TD/B/L.575) مشيرا الى أنه حصل على موافقة منسقي المجموعات الاقليمية على اضافة فقرة ختامية الى التقرير بصيغته المعتمدة من لجنة الدورة ، ثم تلا نصها ٠

٦١٠ ــ وفي نفس الجلسة ، اعتمد المجلس تقرير لجنة الدورة بصيغته المعدلة ، لادماجه حسب الاقتضاء في تقرير المجلس(٤٤) ٠

اللجنة الثالثة للدورة

٦١١ ــ عقدت اللجنة الثالثة للدورة خمس جلسات ، في المدة من ١٦ الى ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠ ٠

٦١٢ ــ وفي جلستها الافتتاحية المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، انتخبت اللجنة السيد ف٠ خارميليو (كولومبيا) رئيسا لها ، والسيد د ٠ أ٠ روبرتس (كندا) نائبا للرئيس ومقررا ٠

٦١٣ ــ وفي جلستها الختامية ، المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ، نظرت اللجنة الثالثة للدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXI)/SC.III/L.2) واعتمدته بعد ادخال عدد من التعديلات عليه ٠

٦١٤ ــ وفي الجلسة ٥٤٤ للمجلس ، المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، قدم رئيس اللجنة الثالثة للدورة تقرير اللجنة (TD/B(XXI)/SC.III/L.2 بصيغته المعدلة والمكملة في TD/B/L.574) ٠ وفي نفس الجلسة ، اعتمد المجلس تقرير اللجنة الثالثة للدورة لادماجه حسب الاقتضاء في تقرير المجلس(٤٥) ٠

الفريق العامل المعني بترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد

٦١٥ ــ عقد الفريق العامل ٤ جلسات عامة ، في المدة من ١٦ الى ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، كما عقد عددا من الجلسات غير الرسمية ٠

٦١٦ ــ وفي جلسته الافتتاحية ، المعقودة في ١٦ أيلول / سبتمبر ، انتخب الفريق السيد س٠ سيمون (هنغاريا) رئيسا له ، والسيد أ٠ كورنل (السويد) نائبا للرئيس ومقررا ٠

---

(٤٤) يرد جوهر تقرير اللجنة الثانية للدورة مدمجا في الفصل الخامس ٠

(٤٥) يرد جوهر تقرير اللجنة الثالثة للدورة مدمجا في الفصل الثالث ، الفرع واو ٠

Digitized by UNOG Library

٦١٧ - وفي جلسته الثالثة، المعقودة في ٢٥ أيلول / سبتمبر، نظر الفريق العامل في مشروع تقريره (TD/B(XXI)/WG/L.1) واعتمده بعد ادخال عدد من التعديلات عليه، وقرر عقد جلسة أخيرة في اليوم التالي يختتم فيها أعماله وفوض المقرر في أن يقدم رأسا الى المجلس منعقدا بكامل هيئته سردا لأعمال جلسته الأخيرة .

٦١٨ - وفي الجلسة ٥٤٤ للمجلس، المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، قدم رئيس الفريق العامل تقرير الفريق (TD/B(XXI)/WG/L.1 بصيغته المعدلة بـ TD/B/L.576 والمستكملة في TD/B/L.576/Add.1)(٤٦) . وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس تقرير الفريق العامل لا دماجه حسب الاقتضاء، في تقرير المجلس(٤٧) .

واو - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٦١٩ - اعتمد المجلس، في جلسته ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/828) .

زاى - العضوية والحضور(٤٨)

٦٢٠ - مثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والاعضاء في المجلس :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	اوروغواى
اثيوبيا	ايران
الارجنتين	ايرلندا
الاردن	ايطاليا
اسبانيا	باكستان
استراليا	البرازيل
اسرائيل	البرتغال
اكوادور	بلجيكا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	بلغاريا
الامارات العربية المتحدة	بنغلاديش
اندونيسيا	بنما

---

(٤٦) للاطلاع على الملاحظات الموضوعية التي ابداها الرئيس بشان التقرير، انظر الفقرات ٥٤٦ - ٥٤٩ .

(٤٧) يرد جوهر تقرير الفريق العامل في الفصل التاسع .

(٤٨) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة، أنظر TD/B/INF.103 .

Digitized by UNOG Library

بورما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيـــرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكيـة السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سريلانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سيشيل
شيلي
الصومال
الصين

العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
لختنشتاين
لكسمبرغ
ليبريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
النرويج
النمسا
نيجيريا

Digitized by UNOG Library

نيكاراغوا	الولايات المتحدة الامريكية
نيوزيلندا	اليابان
الهند	اليمن
هندوراس	يوغوسلافيا
هنغاريا	اليونان
هولندا	

٦٢١ ـ ومثلت في الدورة الدولة الاخرى العضو في الاونكتاد التالي ذكرها : الكرسي الرسولي .

٦٢٢ ـ ومثلت في الدورة هيئات الامم المتحدة التالية : اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . كما مثل ايضا مركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات .

٦٢٣ ـ ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية
منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ومثل كذلك في الدورة الاتفاق العام بشان التعريفات الجمركية والتجارة .

٦٢٤ ـ ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية :

الاتحاد العربي للناقلين البحريين
امانة الكومنولث
مجلس التعاضد الاقتصادى
الاتحاد الاقتصادى الاوروبي
رابطة التجارة الحرة الاوروبية
المصرف الدولي للتعاون الاقتصادى
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى
منظمة الوحدة الافريقية
منظمة الدول الامريكية
الامانة الدائمة للمعاهدة العامة بشان التكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى .

٦٢٥ ـ ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية :

الفئة العامة : منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية
الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي
رابطة المحامين الدولية
غرفة التجارة الدولية
الاتحاد المسيحي الدولي لمديرى الاعمال التجارية

Digitized by UNOG Library

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الرابطة التعاونية الدولية
المؤسسة الدولية لبدائل التنمية
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية
الاتحاد العالمي للعمل
الاتحاد العالمي لنقابات العمال

الفئة الخاصة : مجلس الاتحادات الوطنية لمالكي السفن اليابانيين والاوروبيين
المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين

٦٢٦ - واشترك المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا في الدورة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) ، وشاركت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) .

حاء - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (البند ١٢ (ج) من جدول الاعمال)

٦٢٧ - قرر المجلس ، في جلسته ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، تسمية الهيئة التالية التي كانت قد تقدمت بطلب تسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر (٤٩) (انظر المرفق الاول ادناه ، مقررات اخرى (٦)) .

رابطة تروبج الشاى الدولية

---

(٤٩) يرد الطلب المقدم من هذه الهيئة الحكومية الدولية ، جنبا الى جنب مع نبذة عن تاريخها واهدافها وهيكلها في الوثيقة TD/B/R.23 (التي اصبحت غير مقيدة التوزيع) .

Digitized by UNOG Library

طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩
من النظام الداخلي (البند ١٢(د) من جدول الأعمال)

٦٢٨ ـ أقر المجلس في جلسته ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية التالية[٥٠] لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وتطبيقا لهذه المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر، وقرر وفقا لتوصية الأمين العام للأونكتاد (TD/B/817) ، أن يتم تصنيفها على النحو التالي (**أنظر المرفق الأول** ، مقررات أخرى (ج)) :

فئة عامة

جمعية التنمية الدولية

فئة خاصة لأجهزة الأونكتاد (باستثناء المجلس) الموضحة قرين كل منها

	جهاز الأونكتاد
الاتحاد العربي للصناعات الهندسية	لجنة النقل البحري لجنة نقل التكنولوجيا
اتحاد مجالس مستعملي النقل الدولي في أمريكا اللاتينية .	لجنة النقل البحري لجنة نقل التكنولوجيا

ياء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ١٢ (ب)
من جدول الأعمال)

٦٢٩ ـ أكد المجلس في جلسته ٥٤٣، المعقودة في ٢٤ أيلول / **سبتمبر** ، عضوية لجانه الرئيسية حسبما ورد ذكرها في تقريره عن دورته التاسعة عشرة[٥١]، وأعلن انتخاب نيكاراغوا واليمن الديمقراطية عضوين في لجنة السلع الأساسية ولجنة المصنوعات ولجنة نقل التكنولوجيا ، مما يجعل عدد الأعضاء في هذه اللجان ٩٧ و ٩٢ و ٨٩ على التوالي ، وانتخبت قبرص واليمن الديمقراطية عضوين في لجنة النقل البحري مما يجعل عدد الأعضاء في هذه اللجنة ٩٣، وانتخبت اليمن الديمقراطية عضوا في لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ولجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مما يصل بعدد الأعضاء في هاتين اللجنتين الى ٩٦ و ٩٧ على التوالي[٥٢] .

---

(٥٠) ترد الطلبات المقدمة من هذه المنظمات غير الحكومية، جنبا الى جنب مع نبذة عن تاريخها وهيكلها وتسيير أعمالها في الوثائق TD/B/R.22 و Add.1-3 (التي أصبحت غير مقيدة التوزيع) .

(٥١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/34/15) المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق السابع .

(٥٢) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأعضاء في اللجان الرئيسية، أنظر المرفق السادس .

Digitized by UNOG Library

كاف ـ الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها (البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٣٠ ـ طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢٦ من قرارها ١٩٦/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩، من المجلس أن يقوم في دورته الحادية والعشرين ، بالايضاء بمكان وتاريخ انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر ومدتها ، واضعا نصب عينيه العرض الذى تقدمت به حكومة كوبا في هذا الصدد .

٦٣١ ـ وفي الجلسة العامة ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول / **سبتمبر** ، أكد ممثل كوبا العرض الذى تقدم به بلده لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر في هافانا في تاريخ ولمدة يحددهما المجلس . وقال ان عرض حكومته قدم بروح من التعاون الدولي الذى ينبغي أن يسود أعمال الأونكتاد . وبالاضافة الى تقديم كل الضمان والأمن اللازمين لأعمال الدورة السادسة، فان حكومته تبدى استعدادها لاستقبال فريق من أمانة الأونكتاد لكي يطّلع بنفسه على التسهيلات والمقومات الأساسية المتاحة، كما انها تبدى استعدادها للنظر فيما يقدم من توصيات مناسبة فيما يتعلق بكافة التسهيلات المطلوبة لعقد الدورة السادسة للمؤتمر في هافانا .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٣٢ ـ وفي نفس الجلسة ، وبناء على مقترح قدمه الرئيس في ضوء المشاورات التي أجريت مع المنسقين الاقليميين ومع ممثل كوبا ، قرر المجلس ارجاء موضوع تقديم توصيته الى الجمعية العامة بشأن عقد الدورة السادسة للمؤتمر في عام ١٩٨٣ ، بما في ذلك مكانها ومدتها الى الدورة الثانية والعشرين للمجلس . وعند اتخاذ هذه التوصية سيأخذ المجلس في حسبانه العرض المقدم من كوبا أثناء الدورة الاستثنائية العاشرة باستضافة **المؤتمر ، الذى أعيد تأكيده أثناء الدورة الخامسة للأونكتاد وكذلك البيان الذى أدلى به ممثل كوبا الوارد في الفقرة السابقة (أنظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (د)) .**

لام ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ١٢ (ج) من جدول الأعمال)

٦٣٣ ـ استرعى ممثل الأمين العام للأونكتاد الانتباه الى عدد من التغييرات ينبغي ادخاله على مرفق مشروع الجدول الزمني الوارد في TD/B/L.567 ، على ضوء مناقشات المجلس في دورته الحالية . واسترعى الانتباه أيضا الى بيان الآثار المالية المترتبة على الجدول الزمني المقترح للاجتماعات ، والوارد في TD/B/L.567/Add.2 ، منوها بأن الآثار المالية المترتبة على الاضافة الوحيدة الى الجدول الزمني التي لم تشملها تلك الوثيقة ، وهي المشاورات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا، تقدر بـ ٠٠٠ ١٢ دولار . وأضاف انه ، في ضوء المناقشات التي جرت في الدورة العشرين للمجلس (٥٣)، فقد اجتهدت الأمانة في صياغة الجدول الزمني

---

(٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15)، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفقرات ١٣١ ـ ١٣٥ .

Digitized by UNOG Library

على نحو يكفل قدر الامكان تفادى انعقاد أكثر من اجتماعين اثنين للأونكتاد في وقت واحد • ولا يتضمن الجدول الزمني المنقح لعام ١٩٨١ الا ثلاث فترات قصار تتزامن فيها ثلاثة اجتماعات (١٩ ــ ٢٠ شباط/ فبراير ، و ٢٣ ــ ٢٤ شباط/ فبراير، و ١١ أيار/ مايو) • وعلى أية حال ، فمن شأن اضافة أى مزيد من الاجتماعات الى الجدول الزمني أن تزيد من صعوبة التزام هذه القاعدة •

٦٣٤ ــ وذكر أيضا أن الجدول الزمني المقترح أعد على افتراض أن الجمعية العامة سوف تقرر عقد الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار بنيويورك ، في آذار/ مارس ــ نيسان /ابريل ١٩٨١ ، وانه لن يترتب على ذلك القرار أن تنقل الى جنيف اجتماعات محددة لها حاليا أن تنعقد في نيويورك • وثمة مع ذلك بعض موجبات الحذر ، أولا لأن الجمعية العامة لم تصل بعد الى قرار نهائي في هذا الصدد ، وثانيا لأنه ، لو انعقد المؤتمر في نيويورك ، فسوف تثور مسألة اعادة الجدولة التفصيلية للاجتماعات المحددة لها حاليا أن تنعقد في نيويورك • وقد يود الممثلون ، في هذا الصدد ، استرعاء انتباه زملائهم الذين يحضرون الدورة الحالية للجمعية العامة ، الى ضرورة تفادى اجهاد وارهاق مرافق خدمة المؤتمرات بجنيف ، الأمر الذى قد يعرض للخطر سلامة الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد المشحون للغاية ، وذلك تمشيا مع قرار المجلس ١٨٨ (د ــ ١٩) •

٦٣٥ ــ ولاحظ ، فيما يتعلق بموضوع خدمة الاجتماعات أن الدورة الحالية للمجلس اشتملت على خدمة جلسات عامة وخدمة أربعة أجهزة للدورة • ولما كان بمستطاع جهاز واحد للدورة أن تتولد عنه خمسة اجتماعات تعقدها المجموعات الاقليمية ومجموعات الاتصال ، وتحتاج الى خدمات ، فقد يود المجلس أن لا تغيب عن باله التجربة المستفادة من دورته الحالية ، حين يبت في تنظيم دوراته مستقبلا • وأشار الى احدى النقاط التي تلاقت عندها وجهات النظر في مشاريع القرارات الثلاثة التي نوقشت في الفريق العامل المعني بالترشيد ، وهي تلك القاعدة التي تقضي بأنه لا ينبغي في غير الأحوال الاستثنائية عقد الاجتماعات الليلية واجتماعات عطلة الاسبوع ، فلاحظ أن الأمانة أصرت على عقد الجلسة (الختامية) الحالية للدورة مساء السبت ــ متحدية تلك القاعدة في ظاهر الأمر ــ لأنها تؤمن بأن أعمال الأونكتاد لا يمكن أن تنتظم ما لم يحترم الجدول الزمني للاجتماعات • واذا كان المجلس لا يستطيع حفظ النظام في داره هو نفسه بهذا الخصوص فلن تجد الأمانة أمامها من سابقة تتذرع بها حين تحاول أجهزة أصغر أن تحذو حذو المجلس فتمدد دوراتها الى ما بعد تواريخ الانتهاء المحددة لها في الجدول ، وتوقع من ثم الفوضى في اجتماعات الأونكتاد المجدولة الأخرى ، وذكر أن مفتاح هذه المشكلة يكمن في جعل مساء الخميس موعدا أخيرا لانجاز الأعمال الموضوعية للأجهزة التي تختتم عملها يوم الجمعة ، وقد سعد بملاحظة ورود تلك النقطة ، في وقت تتأخر ، على ذهن الوفود ، حين استعراض الجدول الزمني لاختتام الدورة الحالية •

٦٣٦ ــ وذكر الناطق باسم المجموعة دال ، الذى تحدث أيضا بالنيابة عن منغوليا ، أن المجلس اذا كان لا يستطيع حفظ النظام في داره هو نفسه ، فليس له أن يتوقع ادخال تحسينات ما على عمل الأونكتاد • ان مسألة الجدول الزمني للاجتماعات ترتبط بمشكلة ترشيد آلية الأونكتاد • ومهما كانت قوة المبررات التي قد تعتبر في عقد كل جلسة بحد ذاتها ، فمن العسير أن يفضي التزايد المفرط في مجموع عدد الجلسات الى مزيد من الفعالية في عمل الأونكتاد • بل وتترتب عليه أيضا زيادة في النفقات ، الأمر الذى هو موضع قلق خاص لدى مجموعته •

٦٣٧ ــ ثم أشار الى توقيت دورات المجلس في علاقتها بدورات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية • وقال ان المثل المستفاد من أحدث دورة عقدتها الفرقة العاملة يدل

Digitized by UNOG Library

على أن اجتماعاتها لا تلقى ما ينبغي لها من اعداد جيد بسبب عدم توافر الوثائق اللازمة في الوقت المناسب • فضلا عن أنه كان على الفرقة العاملة ، كيما تنجز أعمالها ، أن تستعيد تسهيلات من الدورة الحالية للمجلس ، فحرمت المجلس عمليا من امكانية دراسة وتقييم تقرير الفرقة العاملة بصورة منهجية • وينبغي امعان النظر في توقيت دورات الفرقة العاملة كيما يكون لدى الوفود الوقت الكافي للاستعداد لمناقشة تقريرها في المجلس •

٦٣٨ ــ وأشار الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن الاجتماع التحضيرى الخامس المعني بالقطن كان قد اقترح عقد الاجتماع التحضيرى السادس في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ • وتوصي مجموعة الـ ٧٧ الآن ، بعد مشاورات مع عدد من البلدان المنتجة ، بعقد الاجتماع في الربع الأول من عام ١٩٨١ على أن تتولى تحديد التاريخ بالضبط اللجنة **الحكومية الدولية** المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في دورتها العاشرة المقبلة •

٦٣٩ ــ وأشار الرئيس الى النقاط التي أبداها الناطق باسم المجموعة دال ، فقال ان تلك النقاط ينبغي أن تثار في سياق المشاورات التي يجريها الأمين العام للأونكتاد عملا بمقرر المجلس ١٤٣ (د ــ ١٦) •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٤٠ ــ وفي نفس الجلسة اعتمد المجلس ، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية المترتبة[٥٤] ، جدولا زمنيا منقحا لاجتماعات الجزء المتبقي من عام ١٩٨٠ ، وجدولا زمنيا لاجتماعات عام ١٩٨١ ، وجداول مؤقتة لاجتماعات عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (انظر **المرفق الأول** ، المقرر ٢٢٥ (د ــ ٢١)) •

٦٤١ ــ وتحدث الناطق باسم المجموعة باء ، فقال ان المجموعة اذ تقبل الجدول الزمني المقترح من الأمانة فهي تفعل ذلك دون اخلال بموقفها المعروف جيدا مما يتضمنه ذلك الجدول فيما يتصل باجتماعات الخبراء الحكوميين من البلدان النامية بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والدورة الثانية لفريق الخبراء **الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام** النقدى الدولي • فقد أبدت موقفها في شأن تلك الأمور بالتفصيل خلال المناقشات التي جرت في دورة المجلس الحالية (انظر الفقرتين ٤١٤ و ٤٣٧) •

ميم ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٦٤٢ ــ كان أمام المجلس مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس في مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.571) •

---

(٥٤) انظر المرفق الرابع •

Digitized by UNOG Library

٦٤٣ ـ واسترعى الرئيس الانتباه الى ثلاثة بنود قد يقتضي الأمر اضافتها في ضوء المقررات المعتمدة في الدورة الحالية ـ " تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم ... " (انظر **الفقرة** ١٦٠) و" ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد " (انظر **الفقرة** ٥٥٠)، و" التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الناميـة الجزريـة " (انظـر الفقرة ٤٨٥ أعلاه والمرفق الأول أدناه) • هذا بالاضافة الى أن صياغة البند ٥ من جدول الأعمال المقترح في TD/B/L.571 تحتاج الى تعديل •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٤٤ ـ وفي جلسته ٥٤٤ ، المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية والثانية والعشرين (انظر **المرفـق الثالـث**) ، وفوض الرئيس في تعديله على ضوء ما يستجد من تطورات ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد • كما رجا المجلس من الأمـين العام للأونكتاد التشاور مع الوفود في صدد تنظيم أعمال الدورة وتصميم اقتراحاته في هذا الشأن •

نون ـ الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس (البند ١٢ (و) من جدول الأعمال)

٦٤٥ ـ وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي ، قدمت أمانة الأونكتاد فيما يتصل بالجدول الزمـني للاجتماعات وما صادق عليه المجلس من قرارات ومقررات معينة اتخذتها هيئات الأونكتـاد الفرعية ، بيانات بالآثار المالية التي تترتب على التدابير المقترحة(٥٥) •

سين ـ اعتماد تقرير المجلـس الى الجمعيـة العامـة (البند ١٤ من جـدول الأعمـال)

٦٤٦ ـ في جلسته ٥٤٤، المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ،اعتمد المجلس مشروع تقريـره عن دورته الحادية والعشرين (TD/B/L.572 و Add.1 و Add.2 و Add.2(A) و Add.3-6) ، بعد ادخال تعديل وحيد عليه ، وأذن للمقرر في استكمال التقرير حسب الاقتضاء وادخال ما يلزم من تغييـرات تحريرية • وهو بذلك قد اعتمد تقريره السنوى السادس عشر الى الجمعية العامة، الذى يتألف مـن تقريره عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة (١٤ و ٢٠ آذار / مارس ١٩٨٠) وتقريره عن دورتـه العشرين (١٧ ـ ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠) وتقريره عن دورته الحادية والعشرين (١٥ـ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠) •

عين ـ اختتـام الـدورة

٦٤٧ ـ في الجلسة ٥٤٤ أعلن الرئيس انتهاء الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية •

---

(٥٥) ترد بيانات الآثار المالية المترتبة على التدابير التي اتخذها المجلس في المرفق الرابع •

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والعشرين

القـــــرارات

٢١٩	(د-١٢)	الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا
٢٢٠	(د-١٢)	العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها
٢٢٢	(د-١٢)	مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية
٢٢٣	(د-١٢)	الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية

المقـــــررات

٢٢١	(د-١٢)	ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد
٢٢٤	(د-١٢)	تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
٢٢٥	(د-١٢)	استعراض جدول الاجتماعات

مقررات اخرى اتخذها المجلس في دورته الحادية والعشرين

(أ) معاملة جمهورية زمبابوى وسان فنسنت والغرينادين على صعيد الانتخابات

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس

(د) الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان انعقادها ، وموعده ، ومدته

(هـ) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

(و) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح

اجراءات أخرى اتخذها المجلس

Digitized by UNOG Library

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والعشرين

القـــــــرارات

٢١٩ (د ــ ٢١) ــ الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

ان مجلس التجارة والتنمية،

اذ يشير الى أن الجمعية العامة قامت في قرارها ٣٤/٢٠٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " في جملة أمور، بمطالبة مجلس التجارة والتنمية في الفقرة ٤ بأن يواصل في دورته العشرين، كما جاء في الفقرة ٦ من قرار **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٢ (د ــ ٥) ، النظر في ترتيبات مناسبة ، بما في ذلك ضرورة عقد فريق من الخبراء لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ،**

واذ يشير كذلك الى مقرره ٢١٢ (د ــ ٢٠) المؤرخ في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٠ باحالة طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤ من قرارها ٣٤/٢٠٠ الى دورته الحادية والعشرين ،

واذ يدرك أن مسألة مجالات الاختصاص الملائمة فيما يتعلق بتنسيق معالجة هذه القضية عملا بالفقرة ٦ من قرار المؤتمر ١٠٢ (د ــ ٥) والفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠، هي قيد النظر داخل منظومة الأمم المتحدة ،

١ ــ يعرب عن أمله بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة قريبا ، استنادا الى دراسة مسألة مجالات الاختصاص الملائمة فيما يتعلق بتنسيق معالجة هذه القضية داخل منظومة الأمم المتحدة ، باتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتنسيق معالجة مسألة النقل العكسي للتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة وفقا لطلب الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٣٤/٢٠٠ ؛

٢ ــ ويقرر احالة مذكرتي أمانة الأونكتاد **بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا (أ) الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة ؛**

٣ ــ ويرجو من لجنة نقل التكنولوجيا، في دورتها الثالثة ، أن تنظر في ترتيبات مناسبة بما في ذلك ضرورة عقد فريق خبراء **حكومي دولي** ، لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية وأن تقدم توصيات مناسبة الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والعشرين .

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠

(أ) TD/B/L.554 و Add.1 ، المستنسختان في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون ، المرفقات ، البند ٢ من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

٢٢٠ (د - ٢١) - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يسلم مرة اخرى بالاهمية الكبيرة للتعاون التجارى والاقتصادى فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ،

واذ يؤكد من جديد قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٥ اذار/مارس ١٩٦٨ و٥٣ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٢ ، و ٩٥ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ويرى انه لاغنى عن بذل الجهود لمواصلة تنفيذ هذه القرارات ،

واذ يضع في الاعتبار الاحكام الواردة في مشروعي القرارين بشان العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ، المقدمين الى الدورة الخامسة للمؤتمر من قبل الدول الاعضاء في المجموعة دال (ب) والدول الاعضاء في مجموعة الـ٧٧ (ج) ، وكذا المناقشات المفيدة بشأن مشروعي القرارين سالفي الذكر في الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، تلك المناقشات التي مكنت البلدان الاعضاء من تحديد مواقفها بصورة أوضح وتقريب وجهات نظرها بشأن عدد من القضايا (د) ،

١ - يرجو من الدول الأعضاء في الأونكتاد أن تواصل جهودها التي تستهدف زيادة توسيع العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أن تضع نصب عينيها ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ،

٢ - يقرر لهذه الغاية أن يواصل في دورته الثانية والعشرين ، مع أخذ التقدم المحرز في دورته الحادية والعشرين بشأن هذا الموضوع في الحسبان ، النظر في الأحكام سالفة الذكر استنادا حسب الاقتضاء ، الى النص المرفق بهذا القرار .

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠

(ب) TD/L/189 ، أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) المرفق الأول ألف .

(ج) TD/L/190 ، المرجع نفسه .

(د) أنظر الفقرات ٣٠٠-٣٣٩ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق

نص غير رسمي بشأن البند ٧ ناجم عن المناقشات التي أجريت في فريق الاتصال التابع للجنة الثانية للدورة خلال الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

[اقتناعا منه بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، ولا سيما في الميدان النووى ، أمران جوهريان لمنع خطر نشوب حرب نووية ولتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي للشعوب كافة ، ومن ثم تيسير اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،]

[اقتناعا منه بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، ولا سيما في الميدان النووى ، أمران جوهريان لمنع خطر نشوب حرب نووية ولتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي للشعوب كافة ، ومن ثم تيسير اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ وان التطوير الدينامي لعملية الانفراج ، بحيث تشمل جميع مجالات العلاقات الدولية في كافة مناطق العالم وتشترك فيها جميع البلدان ، من شأنه أن يهيئ الظروف الملائمة لقيام الدول ببذل جهود لانهاء سباق التسلح الذى انغمس فيه العالم ، وبالتالي تقليل خطر نشوب الحرب؛ وان احراز تقدم في مجال الانفراج واحراز تقدم في مجال نزع السلاح أمران يكمل كل منهما الآخر ويعززه ،]

واذ يلاحظ أنه ، رغم التقدم (الكبير) الذى أحرز في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، فانه يمكن مع ذلك زيادة هذه العلاقات وتحسينها على نطاق أوسع ،

واذ يذكر بأهمية قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥ (د - ٢) و٥٣ (د - ٣) و٩٥ (د - ٤) وصلتها بهذا البند من جدول الأعمال ، وبضرورة تنفيذ هذه القرارات ،

[واقتناعا منه بأنه ينبغي تنمية العلاقات بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وأنه ينبغي أن تكون هذه العلاقات خالية من التمييز والحواجز المصطنعة ،]

[واذ يشدد على أهمية تأمين الظروف المناسبة لاقامة علاقات اقتصادية عادية فيما بين الدول كافة ، بغض النظر عن الاختلافات في نظمها الاقتصادية والاجتماعية ،]

واذ يشير الى المقترحات ذات الصلة بالموضوع التي قدمتها البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والواردة في برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا (هـ) ،

واذ يضع في اعتباره حاجة البلدان النامية الملحة والهامة الى تنويع وزيادة وتحسين علاقاتها الاقتصادية والتجارية الشاملة ، ومع مراعاة الحالة الراهنة للاقتصاد الدولي ، وكذلك [تزايد الحمائية] [التدابير الحمائية] [الضغوط الحمائية] ، فانه من الضرورى تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفقا لأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ يدعو جميع البلدان الى أن تقوم بدور مطرد النشاط للتبكير باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ يؤكد على أن من بين العناصر التي يمكن أن تسهم في تحقيق علاقات اقتصادية أوسع وأفضل فيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، هي في جملة أمور :

(هـ) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، المرفق السادس ، الفرع ثالثا ، "البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر".

Digitized by UNOG Library

(أ) الحاجة الى تخطيط التجارة عن طريق ابرام اتفاقات وعقود طويلة الأجل ؛

(ب) النظر في اتباع نهج شاملة في العلاقات الاقتصادية ؛

(ج) ازدياد قدرة البلدان النامية على صياغة سياسات للعلاقات الاقتصادية الخارجية وعلى انجاح تنفيذ هذه السياسات ؛

(د) التوسيع المتبادل للتجارة على أساس اتخاذ تدابير منها منح الأفضليات التعريفية الى البلدان النامية دون مطالبتها بالمعاملة بالمثل ومضاعفة أثر النهج المتعددة الأطراف ؛

أولا

[١ ــ يدعو الشركاء في التجارة بين الشرق والغرب أن يعملوا على زيادة تكثيف وتوسيع التعاون على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة ، وتعزيز القضاء على العقبات التمييزية الاقتصادية والادارية والتجارية والسياسية في العلاقات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان وعدم السماح بادخال قيود جديدة أو زيادة التدابير الحمائية ؛

٢ ــ يوصي الشركاء في هذا المجال من مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية بأنه ينبغي أن يستفيدوا على نحو أكبر من أشكال التعاون الجديد الواسعة النطاق ، مثل الاتفاقات والبرامج الطويلة الأجل للتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والعلمي والتقني ، وأن يضمنوا عند قيامهم بذلك أن يكون لتنفيذ هذه الاتفاقات والبرامج أثر منشط لتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية لكل من مجموعتي البلدان مع الدول النامية ؛

٣ ــ يوصي بأنه ينبغي اتخاذ تدابير لتنمية التعاون الثلاثي وللقيام بمشاريع ثلاثية الأطراف تشترك فيها البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وبلدان الاقتصاد السوقي والبلدان النامية ، في ميادين الصناعة والطاقة والزراعة والهياكل الأساسية وغيرها من القطاعات ؛

٤ ــ يدعو الشركاء في التجارة بين الشرق والغرب الى أن يبذلوا الجهود لتوسيع تدفقات التجارة في كلا الاتجاهين بغية ازالة الطابع غير المتوازن لأنماط التصدير والاستيراد وكذلك اختلالات التوازن المتزايدة في هذه التجارة ، التي قد تشكل في عدد من الحالات عقبة في سبيل توسيع الواردات من البلدان النامية ؛]

[١ ــ يدعو البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الى مواصلة تنفيذ قرارات المؤتمر ١٥ (د ــ ٢) و٥٣ (د ــ ٣) و٩٥ (د ــ ٤)، بغية تكثيف علاقاتها التجارية والاقتصادية المتبادلة ؛

٢ ــ يدعو البلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الى توسيع أشكال التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف والى مواصلة دراسة امكانيات التعاون الاقتصادي والصناعي الثلاثي الأطراف ، ثم وضعها موضع التنفيذ ، في مجالات من بينها الانتاج الزراعي والبحوث والهياكل الأساسية ، على أن تشترك في ذلك البلدان النامية

Digitized by UNOG Library

والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، ومع الاهتمام بوجه خاص بالمشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية ؛

٣ - يدعو البلدان المشتركة في التجارة بين الشرق والغرب الى أن تراعي تماما ، في توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية ، مصالح البلدان النامية كيما توفر لها امكانيات تجارية ايجابية بالفعل ؛]

ثانيا

١ - يدعو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية الى اعطاء زخم جديد لتعاونها ومواصلة توسيع نطاقه بزيادة موثوقية علاقاتها المتبادلة وتعزيز تنميتها ؛

٢ - يوصي بأنه ينبغي للتدابير الرامية الى ارساء الجديد ، وتحسين ما هو موجود ، من أدوات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، أن تتضمن الأحكام التالية :

(أ) توسيع ممارسة عقد اتفاقات حكومية دولية طويلة الأجل تشمل المجالات الممكنة لتنمية التجارة مع البلدان النامية ، لا سيما في ميدان المصنوعات وشبه المصنوعات ، دون اخلال بالصادرات التقليدية لتلك البلدان ؛ فتكون البلدان النامية على هذا النحو واعية بما لدى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية من امكانات لاستيعاب صادراتها ، كيما تستطيع تنويع تجارة صادراتها ؛

(ب) وضع برامج طويلة الأجل على أساس ثنائي للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني تشمل نطاقا متسعا من القطاعات ، وتحدد المشاريع التي سيجرى تنفيذها ، وتتضمن مجالات وأشكالا جديدة من التعاون الى جانب أشكاله التقليدية ؛

(ج) اتخاذ تدابير تضمن أن يسهم تنفيذ هذه البرامج في زيادة توسيع التجارة المتبادلة وتحقيق توازن أكبر في تركيبها عن طريق توسيع نطاق السلع التي يجرى تسليمها في كلا الاتجاهين ، واتاحة فرص للبحث بتصميم عن طرق ووسائل تشمل التوسع في أنواع معينة من الانتاج في البلدان النامية تشجع الظروف المحلية على التوسع فيها ؛

(د) التوسع في المساعدة المقدمة الى البلدان النامية لاستغلال مواردها الطبيعية في ظروف تؤمن السيادة الحقيقية واحترام الحقوق المشروعة للأطراف المتعاونة ؛

(هـ) التشجيع المستند الى تدابير تتراوح ما بين منح البلدان النامية أفضليات تعريفية لا تشترط فيها المعاملة بالمثل ، الى منح الدخول التفضيلي المعفي من الرسوم الجمركية ؛ لمشتريات المصنوعات وشبه المصنوعات التي تنتجها الصناعات الوطنية لتلك البلدان ؛ ومواصلة الجهود الرامية الى تحسين واكتمال النظم الوطنية للأفضليات المعمول بها في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، لا سيما عن طريق تطبيق قواعد موحدة للمنشأ فيما يتعلق بالسلع القادمة من البلدان النامية ؛

Digitized by UNOG Library

(و) ١' اجراء المدفوعات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، حيثما يكون ذلك ملائما ومتفقا عليه ، بعملات قابلة للتحويل ؛

٢' في حالة وقف العمل باتفاق مقاصة ، يكون تسديد البلدان النامية للائتمانات المنصوص على تسديدها بمنتجات ، وفق [شروط وأسعار] [أسعار منصفة ومجزية] متفق عليها بين الطرفين ؛

٣' تحسين ترتيبات المدفوعات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق استخدام الروبل القابل للتحويل ، [كيما يتسنى للبلدان النامية ، ان شاءت ، أن تستعمل أرصدتها الفائضة في معاملات مع بلدان أخرى من البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي أو أن تحول تلك الأرصدة الى عملات قابلة للتحويل] ؛

(ز) ١' ينبغي ، حيثما ترى الأطراف المتعاونة منفعة في ذلك ، تشجيع واقامة مشاريع مشتركة ، ولا سيما في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة . وينبغي ان تقوم تلك المشاريع المشتركة على مشاركة فعلية من جانب رعايا البلدان النامية وعلى استخدام أكبر للمواد المحلية ؛

٢' يكون الهدف من تلك المشاريع المشتركة هو تحزيز تصنيع البلدان النامية وزيادة صادرات تلك البلدان من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة ،

[٣ ـ المساعدة المالية

(أ) ينبغي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تسرع في زيادة مساعدتها المالية للبلدان النامية بغية بلوغ الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الرسمية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وقدره ٧ر٠ في المائة قبل نهاية ١٩٨٠ ؛

(ب) ينبغي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تتخذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تكفل فعالية الصندوق الخاص التابع لمصرف الاستثمار الدولي ، وذلك بحيث تقدم الموارد المتاحة لديه الى البلدان النامية لتحديد وتمويل المشروعات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، اما مباشرة أو عن طريق المصارف الانمائية الاقليمية ؛

(ج) ينبغي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تقوم ، عن طريق هذا المصرف ، بتنظيم وتحسين استعمال الموارد المخصصة للمساعدة المالية للبلدان النامية وذلك ، في جملة أمور ، بزيادة حصة العملات القابلة للتحويل من هذه المساعدة وتخفيض أسعار الفائدة المفروضة على قروض البلدان النامية بالعملات القابلة للتحويل ؛]

[٣ ـ (أ) يلاحظ استعداد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لمواصلة تنمية التعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية الذي يستهدف تطوير اقتصاداتها الوطنية وتعزيز امكاناتها الصناعية والعلمية والتقنية ، والذي يسهم أيضا في زيادة توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على أساس طويل الأجل وثابت ومتبادل الفائدة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) يوصي بالاستمرار في ممارسة تضمين الاتفاقات والتعاقدات ، حينما يكون ذلك ممكنا ومقبولا من الطرفين ، أحكاما بشأن تسديد القروض بتوريدات وبشأن شراء انتاج المؤسسات ، التي تقام في البلدان النامية بمساعدة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، بشروط تجارية ؛

(ج) يوصي كذلك بأن يجرى ، حين تنشأ مشاكل محددة البحث، على أساس ثنائي ، عن حلول يقبلها الطرفان للمسائل المتعلقة بحجم وشروط التعاون الاقتصادي والتقني وما يتصل به من ائتمانات ، بما في ذلك تسديد تلك الائتمانات ؛]

٤ - يوصي أيضا بمواصلة الجهود الرامية الى تحسين عمل الهيئات (اللجان) الثنائية الدولية الحكومية المشتركة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني ، بغية زيادة تعزيز دورها في تنظيم التعاون وادارته وتحديد احتمالات تطويره ، وبتكييف وتوسيع الاتصالات بين أجهزة التخطيط في البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبين غرفها التجارية ، وتقديم المساعدة الى البلدان النامية المهتمة في اعداد الخطط والبرامج للتنمية الاقتصادية في ميادين من بينها قطاع التجارة الخارجية ؛

٥ - يحث على تشجيع النهج المتعددة الأطراف في العلاقات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية والتي يكون من شأنها اتاحة امكانية تكثيف العلاقات بين بلد أو عدة بلدان من مجموعة واحدة وبين بلد أو عدة بلدان من مجموعة أخرى وذلك في جملة أمور من خلال الأمانات المتناظرة لتجمعاتها الاقتصادية ؛

ثالثا

يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم بما يلي :

(أ) تكثيف أنشطة المساعدة التقنية الحالية للأونكتاد بوصفه وكالة منفذة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة، حتى تلبى على نحو أكفأ مطالب واحتياجات البلدان النامية في هذا المجال ؛ وذلك بتنظيم دورات تدريبية أكثر تخصصا ، وتوفير نشر أوسع للمعلومات العملية في المجالين التجاري والاقتصادي، وتوسيع وتحسين الخدمات الاستشارية المقدمة لمن يطلبها من البلدان النامية بغية مساعدتها على صياغة وتنفيذ سياسات محددة ترمي الى تعزيز وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية؛

(ب) اتخاذ خطوات لتقوية خدمات أمانة الأونكتاد بغية ضمان الدعم لمشاريع المساعدة التقنية ، بما في ذلك البرنامج الشامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد من أجل تنفيذ الدورة القادمة ١٩٨٢-١٩٨٦ لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ؛

(ج) مواصلة تنظيم مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن قضايا محددة ، ليس فقط أثناء الدورات العادية للمجلس ، بل وأيضا خارج اطاره ؛

(د) القيام ، عملا بمقرر مجلس التجارة والتنمية ١٨٦ (د-١٩) ، بابلاغ المجلس بالاجراء المتخذ لتنفيذ مختلف التوصيات والطلبات الواردة في هذا القرار ،

Digitized by UNOG Library

٢ - يرجو من برنامج الأمم المتحدة الانمائي زيادة دعمه للأنشطة المذكورة في هذا القرار ؛

٣ - يدعو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية الى القيام بدور نشط ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد واللجان الاقليمية للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات الى تقديم كافة المساعدة الممكنة في تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المذكورة في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ من هذا الفرع .

Digitized by UNOG Library

٢٢٢ (د ـ ٢١) ـ مشـــاكـــل الديون والتنمية في البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

ألـف

١ـ يرحب بالاعلان الصادر عن الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية فيما يتعلـــق بالتدابير المتخذة عملا بالفرع ألف من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) المؤرخ فـــي ١١ آذار / مارس ١٩٧٨ وتوكيدها التنفيذ الكامل للفرع ألف من ذلك القرار ؛

٢ـ يحيط علما بطبيعة ونطاق وشمول التدابير المعلن عنها حتى الآن من قبل مختلـــف البلدان المتقدمة المانحة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات التي نص عليها القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) ، وبما نتج من تفاوت في تنفيذها ؛

٣ـ يلاحظ أن وزراء مالية مجموعة الـ٧٧ كرروا في اجتماعهم ببلغراد فـي ٢٩ أيلـــول / سبتمبر ١٩٧٩ تأكيد الموقف الذي عبروا عنه في برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات المعتمدين في أروشا من أن البلدان المتقدمة التي تمنح تدابير تخفيف لصالح فئة محدودة فحسب من البلدان النامية الفقيرة لا ينبغي اعتبارها قد نفذت القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) تنفيذا كاملا (و) ؛

٤ـ يلاحظ أيضا ما أعربت عنه مجموعة الـ٧٧ من تقدير للاجراءات التي اتخذتها بعـض البلدان المتقدمة المانحة التي فسرت وطبقت تسوية الأحكام بأثر رجعي وذلك على نحو يفي بالكامـــل بأماني البلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ الفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) ؛

٥ـ يحيط علما بالبيان الصادر عن الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية فيمـــا يتعلق بتنفيذها الكامل للفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) آخذا في الاعتبار الفقرة ٥ من ذلـــك القرار ؛

٦ـ يحث جميع البلدان المتقدمة المانحة ، التي لم تفعل ذلك ، على اتخاذ الخطـوات اللازمة للتنفيذ الكامل والفوري للفرع ألف من القرار ١٥٦ (د إ ـ ٩) فيما يتعلق بتعديل أحكـــام ديون المساعدة الانمائية الرسمية الممنوحة في الماضي ؛

٧ـ يوافق على أنه ينبغي لجميع البلدان المتقدمة المانحة أن تسعى الى مواصـــلة العمل بتسوية الأحكام بأثر رجعي أو اتخاذ ما يعادل ذلك من التدابير وفقا للفرع ألف من القـــرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) كيما يكون في المستطاع تطبيق التحسينات المدخلة على الأحكام الراهنة علـــى ديون المساعدة الانمائية الرسمية غير المسددة ؛

٨ـ يدعو الأمين العام للأونكتاد الى ابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض والتقييم عـــن كثب وبصفة مستمرة وأن يقدم تقريرا الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والعشرين عن شمـول ودرجة تسوية الأحكام بأثر رجعي وما يعادل ذلك من التدابير المتخذة من قبل البلدان المتقدمـــة عملا بالفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) ؛

٩ـ يدعو كذلك جميع البلدان المتقدمة الى أن توفر للأونكتاد البيانات اللازمة لهـــذا الاستعراض ؛

(و) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، المرفق السادس ، الفرع ثالثا ، " البند ١٢ (د) " ١ " من جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر ، الفقرة (أ) " .

Digitized by UNOG Library

بـــــاء

١٠ــ يصدق على السمات المفصلة المتفق عليها الواردة في مرفق هذا القرار والتي تحـــدد المفاهيم الأساسية التي تضمنها الفرع باء من القرار ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، ويوافق على أن تسترشد الدول الأعضاء في الأونكتاد بتلك السمات المتفق عليها في العمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلـــدان النامية المهتمة ؛

١١ــ يوافق كذلك على أن لكل بلد نام متى اعتقد انه يواجه صعوبات تنطوى على ديـــون أن يطلب النظر في عملية استدانة في اطار المحافل المتعددة الأطراف المناسبة المتفق عليها مـــن المدينين والدائنين وتسترشد هذه العملية بالسمات المتفق عليها وتكون متسقة معها ؛

١٢ــ يقرر أنه ينبغي أن يكون هذا البلد قادرا على الاستفادة من خبرة المؤسسات الدولية المناسبة التي يكون في وسعها بالتشاور معه وضع تحليل موضوعي وشامل لحالتها الاقتصادية مـــع مراعاة أهدافه الاقتصادية والاجتماعية وآفاقه الانمائية • وتحقيقا لهذه الغاية ، يدعو المجلس رئيس البنك الدولي ومدير صندوق النقد الدولي ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، الى أن ينظـــروا في أقرب فرصة ممكنة في اتخاذ اجراءات فعالة للاستجابة بـصورة متسـقـة لمثل تلك الطلبات باجـراء التحليل التي ترد من البلدان النامية ويرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم تقريرا عن هـــذه المشاورات الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والعشرين ؛

١٣ــ يوافق أيضا على قيام المؤسسات الدولية المناسبة ، بناء فقط على طلب من البلـــد المدين المعني ، بتزويد المحفل المتعدد الأطراف بالتحليلات المذكورة أعلاه وغيرها من التحليـلات ذات الصلة لمساعدة المحفل على التوصل الى نتائج مرضية وعادلة ؛

١٤ــ يرحب في اطار قرار مجلس التجارة والتنمية ١٣٢ (د ــ ١٥) المؤرخ فـــي ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ بالدعوة التي تلقاها الأمين العام للأونكتاد من نادى باريس للاشتراك في اجتماعات مجموعة الدائنين هذه على نفس الأساس وبنفس الشروط شأنه شأن ممثلي المنظمات الدولية الأخـرى المشتركة ، ويوافق في هذا الصدد على أن يهتم الأمين العام للأونكتاد اهتماما خاصا بالسمات المتفق عليها ؛

١٥ــ يوافق على أن يستعرض في دورته السادسة والعشرين الترتيبات المتفق عليها أعلاه فـي هـذا الفـرع ، وتحقيقا لهذه الغاية يرجو من الأمين العام للأونكتاد ومن رؤساء المؤسسات والمحافل المتعددة الأطراف المعنية توفير كافة المعلومات والوثائق ذات الصلة •

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول / سبتمبـــــر ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

السمات المفصلة للعمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية المعنية

أولا - الديباجة

١ - تطبيقا لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩)، ومع أخذ عمل فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بمشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية(ز) في الاعتبار، تم الاتفاق على السمات التالية للعمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية المعنية.

٢ - وتم الاتفاق كذلك على أن مهمة ايجاد وسيلة يمكن من خلالها تجنب مصاعب خدمة الدين هي من أهم المهام التي تواجه المجتمع الدولي، فتجنب مصاعب خدمة الدين في ظل ظروف تتمشى مع عملية تنمية منظمة في البلدان النامية أمر في صالح كل من البلدان الدائنة والمدينة.

٣ - ومع ذلك تم التسليم بامكانية حدوث مشكلات وبأن من المهم التوصل الى ترتيبات متفق عليها لاتخاذ اجراء في الوقت المناسب.

ثانيا - الاهداف

٤ - ينبغي للاجراءات الدولية، التي يجوز أن تختلف وفقا لطبيعة المشكلة التي يواجهها البلد المدين،

(أ) أن تتخذ بسرعة وفي الوقت المناسب؛ و

(ب) أن تعزز احتمالات التنمية في البلد المدين، على أن تؤخذ بعين الاعتبار أولوياته الاجتماعية والاقتصادية، والاهداف المتفق عليها دوليا لتنمية البلدان النامية؛ و

(ج) وأن تستهدف تمكين البلد المدين من استرجاع مقدرته على خدمة الدين في الأجل القصير والطويل على السواء، وينبغي أن تعزز جهود البلد النامي لدعم الأوضاع الأساسية لميزان مدفوعاته؛ و

(د) وأن تحمي مصالح المدينين والدائنين حماية عادلة في اطار التعاون الاقتصادي الدولي.

ثالثا - الاطار التنفيذي

بدء البحث

٥ - لا يمكن بدء البحث الدولي لمشكلة دين أي بلد نام الا بطلب محدد مقدم من البلد المدين المعني، وبناء على ذلك يستطيع البلد المعني أن يطلب مثل هذا البحث في مرحلة مبكرة حين يعتبر في حكمه أن المشكلة المتعلقة بالمديونية أصبحت قائمة أو يرجح أن تبرز الى الوجود.

(ز) أنظر "تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية"، الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الاستثنائية العاشرة، المرفقات، البند ٣ من جدول الأعمال، الوثيقة TD/B/730.

Digitized by UNOG Library

التحليـــل

٦ ــ يمكن أن تتفاوت طبيعة المشكلة من مصاعب جادة في ميزان المدفوعات تتطلب اجراء عاجلا الى أوضاع أطول أجلا تتصل بالمشكلات الهيكلية والمالية ومشكلات نقل الموارد التي تتطلب تدابير مناسبة أطول أجلا •

٧ ــ وفي كل الأحوال ينبغي بحث العناصر التالية عند تحديد الاجراء الدولي المناسب :

(أ) بحث الحالة الاقتصادية الداخلية للبلد بحثا يشمل تحليل استخدامه لكل من الموارد الداخلية والخارجية لصيانة عملية تنميته ؛

(ب) تأثير العوامل الخارجية على المشكلات الانمائية والمالية للبلد المدين ؛

(ج) تقديرات الاحتياجات واسقاطات الموجودات من رؤوس الاموال الانمائية في الأجلين القصير والطويل ،

(د) تقدير احتياجات خدمة الدين واعادة النظر في التدابير التي اتخذها البلد المعنى لتجنب مصاعب خدمة الدين ،

(هـ) النظر على وجه خاص في هيكل وآفاق جميع بنود ميزان المدفوعات وسعر الصرف والسياسات النقدية •

٨ ــ وفي حالة حدوث صعوبات حادة في ميزان المدفوعات ينبغي أن يولى التحليل اهتماما خاصا لسياسات البلد المدين الاقتصادية والمالية وآفاقه واحتياجاته في الأجل القصير ، أما في حالة المشاكل الأطول أجلا فينبغي أن يولى التحليل اهتماما خاصا لتمويل الاستثمار طويل الأجل وما يرتبط بذلك من نقل للموارد •

الاجـراءات

٩ ــ وفي ضوء التحليل الموصوف أعلاه سيتم الاتفاق على برنامج عمل شامل يهدف الى تحقيق الأهداف الموضحة في الفرع ثانيا أعلاه • وسيختلف برنامج العمل ، الذى سيشمل تدابير داخلية ودولية على السواء ، من حالة الى حالة تبعا لطبيعة المشكلة المطروحة وآفاق التنمية في البلد المدين •

١٠ــ وستختلف التدابير الدولية التي ينبغي أن تتخذها المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف من اعادة تنظيم الدين الى توفير موارد مالية اضافية بأحكام وشروط مناسبة •

١١ــ وفي حالة المصاعب الحادة في ميزان المدفوعات التي تلعب فيها خدمة الدين دورا رئيسيا والتي تتطلب اجراء عاجلا سيضطلع البلد المدين ببرنامج اقتصادى يستهدف تعزيز الأوضاع الأساسية لميزان مدفوعاته مع مراعاة آفاق تنميته • وستقوم الأطراف المهتمة بدعم هذا البرنامج • ويشمل هذا الدعم ــ عند الضرورة ــ اعادة تنظيم الديون المستحقة للحكومات الدائنة أو التي تضمنها هذه الحكومات •

Digitized by UNOG Library

١٢- وفي حالة المشكلات الأطول أجلا والتي تتطلب اتخاذ تدابير مناسبة أطول أجلا ، سيقوم البلد المدين المعني بوضع سياسات داخلية سوية تدعمها البلدان المانحة والمؤسسات الدولية المعنية التي ينبغي أن تسعى الى زيادة مقدار المعونة المقدمة في أشكال مناسبة وتحسين نوعيتها •

١٣- وفي الحالات التي تظهر فيها مشكلات من كلا النوعين قد يتطلب الأمر اتخاذ اجراءات تشمل كلا النوعين من التدابير بطريقة تجعلها متناسقة وتعزز بعضها بعضا .

١٤- وفي المحفل المتعدد الأطراف الذي يتم الاتفاق عليه بين البلدان المدينة والدائنة يتولى الرئيس ادارة عملية الاستدانة بصورة منصفة غير متحيزة تتمشى مع الأهداف المتفق عليها كيما تفضي الى نتائج عادلة في اطار التعاون الاقتصادي الدولي •

Digitized by UNOG Library

٢٢٣ (د ـ ٢١) ـ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ و ١١١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، واجراءات المتابعة المتصلة بهما الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٥ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ،

واذ يحيط علما بتقرير أمانة الأونكتاد عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية (ح) ،

١ـ يؤكد مرة أخرى ما قرره المؤتمر في الفقرة ٤ من قراره ١١١ (د ـ ٥) من أنه ينبغي للأونكتاد في سياق الفقرات السابقة من هذا القرار ، وبالتعاون مع المؤسسات الاقليمية وغيرها من المؤسسات المختصة ، أن يجرى على نحو منسق ، آخذا في الاعتبار ما سبق انجازه من الأعمال في هذا الميدان ، دراسات متعمقة تتناول بالتحليل المشاكل المشتركة للاقتصادات الجزرية والقيود التي تعوق نموها وتنميتها في الميدان الاقتصادى ، ولا سيما دور العوامل الاقتصادية والجغرافية في مشاكل البلدان النامية الجزرية ، والمسافات التي تفصلها عن مراكز الأسواق ، وصغر حجم اقتصاداتها وأسواقها ، وقلة ما تحظى به من موارد ، والاعتماد الكبير على قلة من السلع الأساسية والخدمات لتحقيق حصائلها من القطع الأجنبي ؛

٢ـ يرجو الأمين العام للأونكتاد أن يكفل سرعة وكفاءة تنفيذ برنامج العمل المتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية كما هو وارد في قرارى المؤتمر ٩٨ (د ـ ٤) و ١١١ (د ـ ٥) ؛

٣ـ يطلب من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات أن يواصلا ويزيدا برامجهما للمساعدة التقنية فيما يتعلق بالاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تعانيها البلدان النامية الجزرية ؛

٤ـ يحث برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات الانمائية الدولية ومؤسسات المساعدة الثنائية على تقديم الدعم الكامل للأونكتاد في تعزيزه لخدماته التقنية والاستشارية لصالح البلدان النامية الجزرية ؛

٥ـ يوصي بأن يقوم المجلس في دورته الثانية والعشرين ، على أساس بحث الحكومات للدراسات المشار اليها في الفقرة ١ أعلاه ، بدراسة اتخاذ اجراء في المستقبل بما في ذلك عقد اجتماع لفريق خبراء دولي حكومي في عام ١٩٨١ لدراسة المشاكل المحددة للبلدان النامية الجزرية .

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠

(ح) TD/B/811 .

Digitized by UNOG Library

المقـــــررات

٢٢١ (د-٢١) - ترشيد الآلية الدائمة للأونكتـــاد

ان مجلس التجارة والتنمية ،

أولا

١- يقرر أن يحيط علما بأعمال فريقه العامل للدورة بشأن ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد وأن يعالج من جديد هذه المسألة في دورته الثانية والعشرين ،

٢- ويقرر كذلك أن يرفق بالتقرير عن الدورة الحادية والعشرين مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمت عن هذا الموضوع في دورته العشرين (ط) مشفوعة بمشروع القرار المقدم من رئيس الفريـــق العامل في دورته الحالية (ى) ؛

ثانيا

٣- يحيط علما مع التقدير بالخطوات الملموسة التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة فـــي جنيف ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، لتحسين بعض عناصر خدمات المؤتمرات المقدمة للأونكتاد وهي الخدمات الموصوفة في مذكرة أمانة الأونكتاد (ك) ؛

٤- يطلب مواصلة اتاحة خدمات المؤتمرات الاضافية المشار اليها في المذكرة المذكـــورة أعلاه الى الأونكتاد على أساس تجريبي ،

(ط) مشروع القرار الذى قدمته الولايات المتحدة الامريكية بالنيابة عن الدول الأعضاء فـــي المجموعة "باء" (TD/B(XX)/SC/L.1/Rev.1) ، ومشروع القرار الذى قدمته الجمهورية الديمقراطيـــة الالمانية بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة "دال" ومنغوليا (TD/B(XX)/SC/L.2) ومشروع القرار الذى قدمته اثيوبيا بالنيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة الـ٧٧ (TD/B(XX)/SC/L.3 و Corr.1). وللاطلاع على نصـــوص مشاريع القرارات هذه ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحاديـــة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الثاني .

(ى) TD/B(XX1)/WG/L.2 و Add.1-3 . للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الثاني أدناه .

(ك) TD/B/L.569 .

Digitized by UNOG Library

٥ــ يرجو الأمين العام للأونكتاد أن يقدم الى المجلس في دورته الثانية والعشرين تقريرا عن نتائج وآثار الخدمات المذكورة أعلاه بما في ذلك الآثار الادارية والمالية المترتبة عليها ، لكي ينظر فيها ويتخذ قرارا بشأنها ، على أن يعالج هذا التقرير أيضا مسألة الامكانية العملية والآثار المالية لانشاء قوة عمل من المترجمين تكلف على وجه التخصيص بخدمة اجتماعات الأونكتاد مع بقائها تحت اشراف مكتب الأمم المتحدة في جنيف ؛

ثالثا

٦ــ يحيط علما مع التقدير بالمقترحات المتعلقة بالتجميع السنوي لدورات لجان المجلس الرئيسية التي قدمها الأمين العام للأونكتاد في بيانه في الدورة الثانية للجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد (ل) وفي الدورة الحادية والعشرين للمجلس (م) ؛

٧ــ يدعو الأمين العام للأونكتاد الى القيام ، في ضوء المشاورات التي ستعقد بموجب مقرر المجلس ١٤٣ (د ــ ١٦) ، بعرض الآثار الموضوعية والادارية لمقترحاته بمزيد من التفصيل ، آخذا في حسبانه أية مقررات اخرى تكون ذات تأثير عليها .

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠

(ل) أنظر " تقرير اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لترشيد آلية الاونكتاد عن دورتها الثانية (TD/B/AC.30/4) ، المرفق الرابع (ستنسخ في الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الاعمال ، الوثيقة TD/B/786) .

(م) أنظر الفقرة ٢٥ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٢٢٤(د ـ ٢١)ـ تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٢ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩،

١ـ يحيط علما بتقرير الأمين العام للأونكتاد (ن) ؛

٢ـ يسلم بأهمية الاقتراحات الواردة في ذلك التقرير بشأن مساعدة الأونكتاد لشعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني التي تعترف بها منظمات حكومية دولية اقليمية ؛

٣ـ يوصي بأن تولى هذه الاقتراحات أولوية عالية وأن توفر للأونكتاد ، ولا سيما من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الموارد الضرورية لتنفيذ البرنامج المقترح .

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٠

٢٢٥(د ـ ٢١)ـ استعراض جدول الاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من ١٩٨٠ ولسنة ١٩٨١ والجدولين المؤقتين للسنتير ١٩٨٢ و ١٩٨٣ المرفقين بهذا المقرر .

الجلسة ٥٤٤
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠

(ن) TD/B/789 .

Digitized by UNOG Library

مرفق

الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من ١٩٨٠ ولعام ١٩٨١

وجدولين أوليين لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ *

ألف - الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨٠

	التاريخ	المدة
بس(س) اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية، الدورة العاشرة	٢٩/٩ - ١/١٠	٣ أيام
لجنة السلع الأساسية، الدورة التاسعة	٢٩/٩ - ٧/١٠	أسبوع واحد
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، الدورة التاسعة، الجزء الثاني	٢٩/٩ - ٣/١٠	أسبوع واحد
اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نموا، الدورة الثانية	٩ - ١٧/١٠	أسبوع ونصف
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية، الدورة الأولى (ع)	٢٠ - ٢٤/١٠	أسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى الثاني المعنى بالمنغنيز	٢٧ - ٣١/١٠	أسبوع واحد
مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالكاكاو، ١٩٨٠	٢٧/١٠ - ٧/١١	أسبوعان
اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعنى بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية، الدورة الأولى	٣ - ١٤/١١	أسبوعان
المجلس الدولي للمطاط الطبيعي، الدورة الأولى (ف)	١٧ - ٢١/١١	أسبوع واحد
لجنة نقل التكنولوجيا، الدورة الثالثة	١٧ - ٢٨/١١	أسبوعان

* ستعقد كل الاجتماعات في جنيف مالم يبين خلاف ذلك .

(س) ذكرت الاجتماعات المتعلقة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية مسبوقة بالحرفين "بس".

(ع) للعلم فقط .

(ف) يتوقف على بدء نفاذ الاتفاق الدولي للمطاط، ١٩٧٩، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ أو بعد ذلك بقليل .

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠ (تابع)

	التاريخ	المدة
الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحري الدولي ، الدورة السابعة (ص)	١ - ١٢/١٩	٣ أسابيع
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقصدير ، ١٩٨٠ ، الدورة المستأنفة	١ - ١٢/١٩	٣ أسابيع

اجتماعات ستحدد تواريخها فيما بعد

مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح ، ١٩٧١ ، بالصيغة التي مدد بها ، الجزء الرابع (اذا اقتضى الأمر)	حتى ٤ أسابيع
لجنة التبغ ستن ، الدورة الثالثة عشرة (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيري المعني بالبوكسيت	أسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيري الثالث المعني بركاز الحديد	أسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالفوسفات (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيري السابع (الجزء الثالث) أو الثامن المعني بالنحاس (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحد

* * *

مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٧ ½ أسبوع)
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٧ ½ أسبوع)

(ص) يخصص الأسبوعان الأولان للعمل على مستوى الخبراء بشأن التأمين البحري لبدن السفينة .

Digitized by UNOG Library

باء - الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨١

	التاريخ	المدة
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالجوت ومنتجات الجوت ، ١٩٨١	٥ - ٢٣/١	٣ أسابيع
فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم أهداف المعونة الحالية وتدفقاتها ، الدورة الرابعة (مقرر المجلس ١٩٧ (د - ١٩))	٢٠ - ٢٧/١	أسبوع واحد
اللجنة التقنية للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة العاشرة	٩ - ١٣/٢	أسبوع واحد
بس - فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاى ، الدورة الثالثة	١٦ - ٢٠/٢	أسبوع واحد
الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا (الفقرة ٢ من قرار المجلس ١٧١ (د - ١٨))	١٦ - ٢٤/٢	١ ½ أسبوع
مشاورات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا	١٩ - ٢٠/٢	يومان
بس - الاجتماع التحضيرى الثالث المعنى بالشاى	٢٣ - ٢٧/٢	أسبوع واحد
فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدى الدولي ، الدورة الثانية	٢٣ - ٢٧/٢	أسبوع واحد
بس - الاجتماع التحضيرى الرابع المعني بالزيوت النباتية والبذور الزيتية	٢ - ٦/٣	أسبوع واحد
فريق الخبراء المعني بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في نقل البضائع السائبة ، الدورة الأولى	٢ - ٦/٣	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون	٩ - ٢٠/٣	أسبوعان
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعة	٢٣/٣ - ١٠/٤	ثلاثة أسابيع

Digitized by UNOG Library

١٩٨١ (تابع)

	التاريخ	المدة
الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الرابعة عشرة	٣/٣٠ - ٤/٣	أسبوع واحد
بس- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالبحث الانمائي فيما يتعلق بالأخشاب الاستوائية	٢١-٤/٢٤	أسبوع واحد
بس- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتحسين استخبارات الأسواق بشأن الأخشاب الاستوائية	٤/٢٧ - ٥/١	أسبوع واحد
الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، الدورة الثامنة	٤/٢٧ - ٥/١	أسبوع واحد
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير ، الدورة الأولى	٤ - ٥/٨	أسبوع واحد
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثالثة	٤ - ٥/٨	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون المستأنفة	٥/١١	يوم واحد
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة العاشرة	١١ - ٥/٢٢	أسبوعان
اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثانية	١١ - ٥/٢٢	أسبوعان
بس- الاجتماع التحضيرى الخامس المعني بالألياف الصلبة	٥/٢٥ - ٦/٥	أسبوعان
لجنة النقل البحرى ، الدورة الاستثنائية الثالثة	٥/٢٧ - ٦/٥	١½ أسبوع
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، الدورة العاشرة	٩ - ٦/١٩	أسبوعان
بس- فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز	٢٢ - ٦/٢٦	أسبوع واحد
فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو المخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، الدورة الثانية	حزيران/يونيه (فيينا)	أسبوعان
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير ، الدورة الثانية	٢٠ - ٧/٢٤	أسبوع واحد

Digitized by UNOG Library

١٩٨١ (تابع)

	التاريخ	المدة
بس- الاجتماع التحضيرى السادس المعنى بالأخشاب الاستوائية	٢٠ - ٧/٢٤	أسبوع واحد
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الرابعة	٧ - ٩/١١	اسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون	١٤ - ٩/٢٥	اسبوعان
بس- الاجتماع التحضيرى الثالث المعني باللحوم	٥ - ١٠/٩	اسبوع واحد
الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحرى الدولي ، الدورة الثامنة	٥ - ١٠/١٦	اسبوعان
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الاولى (ق)	١٩ - ١٠/٢٨	١½ اسبوع
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الدورة الثالثة	٢ - ١٠/١٣	اسبوعان
فريق الخبراء المعني بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في نقل البضائع السائبة ، الدورة الثانية	١٦ - ١١/٢٠	اسبوع واحد
اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بدور نظام الملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية (مقرر لجنة نقل التكنولوجيا ٤ (د-٢))	يحدد فيما بعد	اسبوع واحد
اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة المعني بالنقل البحرى للبضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٢٠ (د-٥) ، الفقرة ٥)	يحدد فيما بعد	اسبوع واحد
اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الدورة الثالثة	يحدد فيما بعد	اسبوعان
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا	يحدد فيما بعد	اسبوعان
لجنة التنغستن ، الدورة الثالثة عشرة (اذا اقتضى الأمر)	يحدد فيما بعد	اسبوع واحد
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة (اذا اقتضى الأمر)	يحدد فيما بعد	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالقطن	يحدد فيما بعد	اسبوع واحد

* * *

(ق) على أساس افتراض أن المجلس سيقرر تمشيا مع قرار المؤتمر ١٠٣ (د-٥) ، ورهنا باعتماد الجمعية العامة لمجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها على صعيد متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية واقامة الترتيبات المؤسسية التي أوصى بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية .

Digitized by UNOG Library

١٩٨١ (تابع)

	التاريخ	المدة
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى		حسب الاقتضاء (حتى ٣٥ اسبوعا)
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء أخرى		حسب الاقتضاء (حتى اسبوعين)

Digitized by UNOG Library

جيم – جدول أولي لاجتماعات عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣

١٩٨٢

	التاريخ والمدة
اللجنة التقنية التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الحادية عشرة	كانون الثاني / يناير (أسبوع واحد)
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الخامسة عشرة	شباط / فبراير – آذار / مارس (أسبوع واحد)
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الخامسة	١ – ٥ آذار / مارس (أسبوع واحد)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والعشرون	٨ – ١٩ آذار / مارس (أسبوعان)
لجنة النقل البحري ، الدورة العاشرة	آذار / مارس – نيسان / ابريل (أسبوعان)
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الحادية عشرة	نيسان / ابريل (من أسبوع واحد الى أسبوعين)
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السادسة	٦ – ١٠ أيلول / سبتمبر (أسبوع واحد)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون	١٣ – ٢٤ أيلول / سبتمبر (أسبوعان)
الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحري الدولي ، الدورة التاسعة	تشرين الأول / أكتوبر – تشرين الثاني / نوفمبر (أسبوعان)
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثانية	تشرين الأول / أكتوبر – تشرين الثاني / نوفمبر (½ ١ أسبوع)

* * * *

مجلس التجارة والتنمية ، دورة استثنائية على المستوى الوزاري يسبقها اجتماع لكبار المسؤولين (الفقرة ٢ من الجزء ثانيا من قرار المؤتمر ٩٠ (د – ٤))	(اذا اقتضى الأمر) (من أسبوع واحد الى أسبوعين)
دورات لاثنتين أو ثلاث من اللجان الرئيسية	على امتداد العام (كل منها ، من أسبوع واحد الى أسبوعين)

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢ (تابع)

	التاريخ والمدة
لجنة التنغستن	يحدد فيما بعد (أسبوع واحد)
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة	يحدد فيما بعد (أسبوع واحد)
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٤٠ أسبوعا)
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (حتى ١٦ أسبوعا)

١٩٨٣

اللجنة التقنية التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الثانية عشرة	كانون الثاني / يناير (أسبوع واحد)
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات ، الدورة السادسة عشرة	شباط / فبراير ـ آذار / مارس (أسبوع واحد)
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السابعة	٧ ـ ١١ آذار / مارس (أسبوع واحد)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة والعشرون	١٤ ـ ٢٥ آذار / مارس (أسبوعان
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الثانية عشرة	نيسان / ابريل (من أسبوع واحد الى أسبوعين)
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثامنة	٣ ـ ٧ تشرين الأول / أكتوبر (أسبوع واحد)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة والعشرون	١٠ ـ ٢١ تشرين الأول / أكتوبر (أسبوعان)
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثالثة	تشرين الأول / أكتوبر ـ تشرين الثاني / نوفمبر (١ ½ أسبوع)

* * * *

Digitized by UNOG Library

١٩٨٣ (تابع)

	التاريخ والمدة
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	يحدد فيما بعد
اجتماع سابق للمؤتمر	
الدورة السادسة	
دورات لاثنتين أو ثلاث من اللجان الرئيسية	على امتداد العام (كل منها من أسبوع الى أسبوعين)
لجنة التنغستن (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحد
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحد
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء حتى ٤٠ أسبوعا
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (حتى ١٦ أسبوعا)

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى اتخذ ها المجلـــــس
في دورته الحادية والعشرين

(أ) معاملة جمهورية زمبابوى وسـان فنسنت والغرينادين على صعيد الانتخابات (ر)

قرر المجلس في جلسته ٥٣٧ ، المعقودة في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، على صعيـــد الانتخابات ، والى أن يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ مـن قرار الجمعيـة العامة ١٩٩٥ (د ـ ٢١) بصيغته المعدلة ، أن تعامل زمبابوى كما لو كانت في مجموعة البلدان المدرجة في الجزء ألف من المرفق بذلك القرار ، كما هو معدل • وقرر كذلك في الجلسة ٥٤٠ المعقودة فـي ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أن تعامل سـان فنسنت والغرينادين كما لو كانت في مجموعة البلدان المدرجة في الجزء جيم منه •

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (ش)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، تسمية الهيئـة التالية التي كانت قد تقدمت بطلب تسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر •

رابطـة ترويـج الشـاى الدوليـة

(ج) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس (ت)

أقر المجلس في جلسته ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، الطلبات المقدمـة من المنظمات غير الحكومية الثلاث التالية لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي وتطبيقـا لهذه المادة ، والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر أن يتم تصنيفها على النحو التالي :

فئـــة عامـــة

جمعيـة التنميـة الدوليـة

فئة خاصة لأجهزة الأونكتاد الموضحة قرين كل منها
(باستثناء المجلس)

	جهـــاز الأونكتـاد
الاتحاد العربي للصناعـات الهندسيـة	لجنة النقل البحـرى
	لجنة نقـل التكنولوجيا

(ر) انظر الفقرتان ٥٨٩ و ٥٩٠ أعـلاه •
(ش) انظر الفقرة ٦٢٧ أعـلاه •
(ت) انظر الفقرة ٦٢٨ أعـلاه •

Digitized by UNOG Library

جهـــاز الأونكتـــاد

اتحاد مجالس مستعملي النقل الدولـي في أمريكـا اللاتينيـة

لجنـة النقـل البحـرى

لجنة نقل التكنولوجيـا

(د) الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان انعقادها ، وموعده ، ومدته (ث)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٤٣ ، المعقودة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، ارجـاء موضوع تقديم توصيته الى الجمعية العامة بشأن عقد الدورة السادسة للمؤتمر في عام ١٩٨٣ ، بمـا في ذلك مكانها ومدتها الى الدورة الثانية والعشرين للمجلس • وعند اتخاذ هذه التوصية سيأخذ المجلس في حسبانه العرض المقدم من كوبا أثناء الدورة الاستثنائية العاشرة باستضافة المؤتمـر ، الذى أعيد تأكيده في الدورة الخامسة للمؤتمـر ، وكذلك البيان الذى أدلـى بـه ممثـل كوبا في الدورة الحادية والعشرين للمجلـس (خ) •

(هـ) المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (ذ)

لاحظ المجلس في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ أنـه قـد تعذر التوصل الى اتفاق بشأن مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وكان الافتقار الـى الوقـت أحد العوامل المؤدية لذلك ، وقد قرر آخذا في الاعتبار قرار المجلس ٢١٤ (د-١٩) ، تنـاول المسألة مـن جديد في دورته الثانية والعشريـن •

(و) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح (ض)

أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام للأونكتاد المتعلق باجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية (أأ) ، الذى مثل الاونكتاد فيه كمراقب • وطلب منه أن يواصل متابعـة أعمال الفريق بعناية ، لما لها من علاقة بأهداف الأونكتاد وأن يقدم له المساعدة المناسبة •

(ث) انظر الفقرة ٦٣٢ أعـلاه •

(خ) انظر الفقرة ٦٣١ أعـلاه •

(ذ) انظر الفقرة ٢٦٧ أعـلاه •

(ض) انظر الفقرة ٤٧٣ أعـلاه •

(أأ) انظر الفقرة ٤٦٦ أعـلاه •

Digitized by UNOG Library

اجراءات أخرى اتخذها المجلس

١ - في الجلسة ٥٤٢ المعقودة في ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أحاط المجلس علما بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعنى بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الثالثة عشرة (بب) .

٢ - وفي الجلسة ٥٤٣ المعقودة في ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، احاط المجلس علما بتقرير لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الثالثة عشرة (جج) .

٣ - وفي الجلسة ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، احاط المجلس علما بالتقارير التالية :

(أ) تقرير مرحلي من أمانة الأونكتاد بشأن تنفيذ دراسة وتحليل لما لممارسات الطيران المدني التمييزية والمجحفة التي تطبقها البلدان المتقدمة من أثر على نمو النقل الجوى ، بما في ذلك الشحن الجوى والسياحة في البلدان النامية (دد) ؛

(ب) تقرير مرحلي من الأمين العام للأونكتاد بشأن مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية : اجراء الدراسات في سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (هه) ؛

(ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العالي المستوى المخصص المعني بتطور النظام النقدى الدولي (وو) ؛

(د) تقرير لجنة التعاون فيما بين البلدان النامية عن دورتها الاستثنائية الأولى (زز) ؛

(بب) ITC/AG(XIII)68 ، المعمم تحت الرمز TD/B/819 (أنظر الفقرة ٤٦٣ أعلاه) .

(جج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ والمعمم تحت الرمز TD/B/824 (أنظر الفقرة ٤٦٥ أعلاه) .

(دد) TD/B/804 (انظر الفقرة ٢٠٠ أعلاه) .

(هه) TD/B/820 (أنظر الفقرة ١٩٧ أعلاه) .

(وو) TD/B/823 ، سيصدر كأحد منشورات الأمم المتحدة (أنظر الفقرة ٤٢١ أعلاه) .

(زز) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ٤ (TD/B/818) (أنظر الفقرة ٤٤٣ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

(هـ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثانية (حح) ؛

٤ - كذلك قام المجلس في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بما يلي :

(أ) أحاط علما بتقرير لجنة المصنوعات عن دورتها التاسعة وصادق على النتائج المتفق عليها لتلك اللجنة (ط ط) ؛

(ب) أحاط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها التاسعة وصادق على القرار ٦ (د - ٩) الذي اتخذته اللجنة (ى ى) ؛

(ج) أحاط علما بتقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الأول من دورتها التاسعة وصادق على المقررين ١٦ (د - ٩) و ١٧ (د - ٩) ، والقرار ١٨ (د - ٩) ، المتخذة من اللجنة ، ولاحظ الآثار المالية للمقرر ١٧ (د - ٩) (ن ن) ؛

(د) احاط علما بالقرارات ٤٠ (د - ٩) ، و ٤١ (د - ٩) و ٤٢ (د - ٩) والمقرر ٣٦ (د - ٩) التي اتخذتها لجنة النقل البحري في دورتها التاسعة، ولاحظ الآثار المالية المترتبة على كل منها ، وسجل ان تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة (ل ل) سيتاح للمجلس في دورته الثانية والعشرين .

(حح) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢ (TD/B/826) (أنظر الفقرة ٥٥٤ أعلاه) .

(ط ط) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (TD/B/822) (أنظر الفقرة ٣٥٥ أعلاه) .

(ى ى) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣ (TD/B/802) (أنظر الفقرة ٣٧٢ أعلاه) .

(ك ك) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٥ (TD/B/821) (أنظر الفقرة ٣٩٦ أعلاه) .

(ل ل) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٤ (TD/B/825) (انظر الفقرة ٤٢٤ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق الثانـــي

النصوص المرجأة لمزيد النظر فيها في دورة المجلس الثانية والعشرين

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (أ)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية الليبية (ب)، رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، فولتا العليا ، كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا

[TD/B/L.360]

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (ج)

مشروع قرار مقدم من وفد الجمهورية الديمقراطية باسم الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية بولندا الشعبية ، الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية الشعبية المنغولية ، الجمهورية الشعبية الهنغارية

[TD/L.195]

ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة (د)

مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة باء

[TD/B(XX)/SC/L.1/Rev.1]

(أ) انظر الفقرة ١٦١ اعلاه ، يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(ب) الآن هي الجماهيرية العربية الليبية .

(ج) انظر الفقرة ٢٧٨ أعلاه . يرد نص مشروع القرار هذا في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ــ التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II-D.14) ، المرفق الأول (دال) .

(د) انظر الفقرة ٥٥٠ أعلاه . ترد نصوص مشاريع القرارات هذه في تقرير المجلس عن دورته العشرين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) المجلد الأول ، الجزء الثاني ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library

ترشيد آلية الأونكتاد وتحسين فعاليته (د)

مشروع قرار مقدم من جمهورية ألمانيا الديمقراطية بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة (دال) ومنغوليا
[TD/B(XX)SC/L.2]

ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد (د)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧
[TD/B(XX)SC/L.3 and Corr.1]

Digitized by UNOG Library

ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد(هـ)

مشروع قرار مقدم من رئيس الفريق العامل للدورة
[TD/B(XXI)WG/L.2 and Add. 1 - 3]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٤ ،

واذ يسلم بالدور الرئيسي والمتطور الذى يضطلع به الأونكتاد بوصفه جهازا للجمعية العامة يقوم بالتداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل به من قضايا التعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ يسلم كذلك بأن على الأونكتاد أن يضطلع بدور كبير في تحقيق أهداف قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ و ٣٢٨١(د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، وفي التقييم الدورى للتقدم المحرز في هذا الصدد ، وبأنه يلزم اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين فعاليته لتمكينه من الوفاء بهذا الدور على وجه أفضل ،

واذ يؤكد الاهمية التي تعلقها جميع الدول الأعضاء على المسؤوليات المنبثقة عن ولاية الأونكتاد ،

واذ يؤكد من جديد ضرورة اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين فعالية الأونكتاد واستجابته لكي يؤدى دوره الهام على نحو أكثر فعالية وكفاءة ،

واذ يدرك الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير من أجل التناسق والترشيد والتنسيق على نحو منهجي لزيادة فعالية الأونكتاد الى أقصى حد ،

واذ يشير في هذا الصدد الى قرارى المؤتمر ٩٠ (د-٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ و ١١٤ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، والى مقررات المجلس ١٩٤ (د-١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ و ٢٠٧ (د-١٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ و ٢١٠(د-٢٠) المؤرخ في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٠ ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك قرار الجمعية العامة ٣٣/١٥٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ومقررها ٣٤ / ٤٠١ المؤرخ في ٢١ أيلول /سبتمبر و٢٥ تشرين الاول /اكتوبر و٩ تشرين الثاني /نوفمبر و١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩،

(هـ) انظر الفقرة ٥٥٠ أعلاه ، وكذلك الفقرات ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٦ .

Digitized by UNOG Library

وقد نظر في تقريرى اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المعنية بترشيد آلية الأونكتاد (و) .

أولا - تنظيم دورات المؤتمر

واذ يضع في حسبانه وظائف المؤتمر كما هي محددة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ،

١- يشدد على المهام الرئيسية التالية لدورات المؤتمر المقبلة :

(أ) تعزيز عمل آلية الأونكتاد الدائمة وتوجيهه وتيسيره ؛

(ب) والتوصل الى حلول في المفاوضات التي تواجه طريقا مسدودا في اطار الأونكتاد ؛

(ج) واستعراض التطورات الأخيرة والاتجاهات الطويلة الأجل في التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادى الدولي ؛

(د) واتخاذ اجراء بشأن التوصيات المقدمة اليه من الآلية الدائمة ؛

(هـ) وتوليد أفكار جديدة ؛

(و) ووضع مبادئ توجيهية جديدة و/أو مباشرة برامج جديدة ؛

(ز) وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والاعلانات والقرارات والمقررات الأخرى الصادرة عن المؤتمر ؛

٢- ويؤكد من جديد ان اعداد الوثائق بدقة كبيرة مع توفيرها في الوقت المناسب شرط أساسي لنجاح المؤتمر ، وأنه ينبغي القيام بمشاورات وبأعمال تحضيرية كافية فيما بين المجموعات الاقليمية قبل افتتاح المؤتمر ،

٣- ويقرر أن يقوم مجلس التجارة والتنمية ، عند العمل بصفته اللجنة التحضيرية لدورات المؤتمر ، بعدة وظائف من بينها تقديم توصيات تتعلق بتنظيم هذه الدورات وبالاستفادة من حضور الوزراء بأكفأ طريقة • وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن يراعي مجلس التجارة والتنمية ، في جملة أمور، المقترحات البديلة التالية :

(أ) ينبغي تخصيص الاسبوع الأول أو الأيام الأولى من المؤتمر لكبار المسؤولين الذين يقومون ، على أساس الأعمال التحضيرية المنفذة على النحو الوارد في الفقرة السابقة ، باعداد وثيقة تفاوض سليمة تقنيا تتضمن القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تحتاج الى قرار وزارى •وعليه ، قد يرغب الوزراء في الادلاء ببيانات السياسة العامة أو غيرها من البيانات ذات الصلة ، واضعين في اعتبارهم الوثيقة التي يعدها لهم اجتماع كبار المسؤولين او الخبراء ولعلهم يرغبون في التفاوض على أساسها فيما بينهم ، ومن ثمة قد ينتهى اختتام دورة المؤتمر بحضور الوزراء أنفسهم ،

(و) TD/B/AC.30/R.1 and Add.1 and TD/B/AC.30/4 المعممة رفق TD/B/786 •
للاطلاع على النص المطبوع انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات، البند ٢ من جدول الأعمال •

Digitized by UNOG Library

(ب) ينبغي أن يتولى مجلس التجارة والتنمية التحضير للمؤتمر بعناية فائقة ، ويقوم المجلس باعداد وثيقة تفاوض سليمة تقنيا تتضمن القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تحتاج الى قرار وزارى • وقد يرغب الوزراء القيام ، في المؤتمر ، بالادلاء ببياناتهم واضحين في اعتبارهم القضايا المبينة في الوثيقة المشار اليها أعلاه •

ثانيا ـ مجلس التجارة والتنمية

٤ـ يشدد على أن لمجلس التجارة والتنمية الذى يقوم بأعمال المؤتمر فيمابين دورات هذا الأخير ، دور رصد أنشطة المنظمة وتوجيهها والاشراف عليها باعتبار ذلك وظيفة من وظائفه الرئيسية ؛

٥ـ يؤكد من جديد أن لمجلس التجارة والتنمية دورا رئيسيا ومتطورا عليه أن يؤديه لدى الاضطلاع بولاية الأونكتاد وبوصفه الجهاز الرئيسي للمؤتمر من أجل التداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بذلك من قضايا التعاون الاقتصادى الدولي ؛

٦ـ يقرر أنه يتعين على مجلس التجارة والتنمية ، عند ممارسة وظائفه المتصلة باتخاذ القرارات ، أن يعالج بصفة خاصة القضايا التي وصلت فيها المفاوضات الجارية في الهيئات الفرعية و/أو الهيئات المخصصة التي أنشأها المؤتمر أو مجلس التجارة والتنمية الى طريق مسدود ، وذلك بغية التوصل الى حلول لها ؛

٧ـ يقرر كذلك وجوب تعزيز الوظيفة التنسيقية لمجلس التجارة والتنمية من أجل تزويد هيئاته الفرعية بتوجيه أكثر فعالية وضمان تلاحم شامل بين أنشطتها المتنوعة ؛

٨ـ يقرر أيضا النظر في اجراءات وآليات التقييم في الأونكتاد ، على أن تراعى ، حيثما يكون ذلك ملائما ، آراء وتجارب هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، والبت في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق تقييم فعال وتعزيزه ، وذلك مع مراعاة المسؤوليات الخاصة الواقعة على الأونكتاد ، مثل المفاوضات ؛

٩ـ يقرر بالاضافة الى ذلك :

(أ) أن يخصص الأيام القليلة الأولى من أول دورة من دورتي المجلس العاديتين تنظيم الشؤون الداخلية واجراء الاستعراض المعتاد لبنود جدول الأعمال الروتينية المتكررة • ويخصص الجزء المتبقي من الدورة الأولى للمجلس ودورته الثانية للتداول والتفاوض حول عدد قليل من القضايا الجوهرية المختارة بعناية ؛

(ب) أن توزع بنود جدول الأعمال التي يتعين على المجلس النظر فيها سنويا بالتساوى قدر الامكان ، بين الدورتين الأولى والثانية كل عام ؛

(ج) أن يكون جدول أعمال كل دورة عادية أكثر انتقائية بغية التصدى بصفة خاصة للقضايا الرئيسية وكذا القضايا الهامة المشتركة بين القطاعات ،

Digitized by UNOG Library

ثالثا ــ الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

١٠ــ ويقرر أن يرجو من الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية :

(أ) أن تدرس سبل ووسائل تحسين فعاليتها وأن تعد توصيات لهذا الغرض لعرضها على المجلس في دورته الرابعة والعشرين ؛

(ب) أن تنظر في تقرير سنوي يعده الأمين العام للأونكتاد ويوجز فيه كل أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد وتمويلها من جميع المصادر ؛

١١ــ ويرجو من الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية أن تنظر في مدى استصواب تضمين وظائفها عملية تقييم البرامج ؛

١٢ــ ويرى أنه يمكن الاضطلاع بالتقييم في ميادين مختارة من ميادين عمل الأونكتاد مع القيام في الوقت نفسه ببذل مزيد من الجهود من أجل استحداث نظم عملية لتقييم البرامج • وتبعا لذلك ؛

١٣ــ يوصي بما يلي :

(أ) أن تولي أمانة الأونكتاد مساندتها للجهود الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لتخطيط وتنسيق البرامج من أجل استحداث نهج ومنهجية أوفق لتقييم البرامج مع مراعاة ما لأنشطة الأونكتاد ، لاسيما المفاوضات ، من سمات خاصة ؛

(ب) أن من الضروري أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لتخطيط وتنسيق البرامج الى الفرقة العاملة في دورتها الرابعة أو الخامسة تقريرا مرحليا بالنتائج التي تحققت وعلى الأخص فيما يتعلق بالطرائق العملية لتطبيق تقييم البرامج •

رابعا ــ اللجان الرئيسية

١٤ــ يقرر تعزيز اللجان الرئيسية ، بما في ذلك مهمتها التفاوضية ؛

١٥ــ يقرر أن يطلب الى اللجان الرئيسية أن تستعرض بانتظام اعداد برامج عملها وتنفيذ مقرراتها ؛

١٦ــ يقرر كذلك الاضطلاع بمناقشات ومفاوضات تفصيلية في اللجان الرئيسية ، والنظر، عملا بالفقرة ٧ (أ) من قرار المؤتمر ١١٤ (د ــ٥) ، في التقليل من عدد الأفرقة المخصصة أو أفرقة الخبراء أو الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للأونكتاد • ومن ثمة ينبغي ألا تحال المشاكل الى المجلس لمزيد النظر فيها والتفاوض بشأنها والتوصل الى حلول لها الا عندما يتعذر الوصول الى قرار بشأنها على مستوى اللجان ؛

١٧ــ يقرر أيضا أن تتولى جميع اللجان والبرامج ، كل في ميدان اختصاصه ، معالجة القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا ؛

Digitized by UNOG Library

١٨- يقرر :

(أ) أن تحدد ، اذا أمكن ، مواعيد اجتماعات اللجان الرئيسية التي تعالج مسائل مترابطة في غضون فترة لا تتجاوز مدتها ستة أشهر قبل دورة المجلس ذاتها ، وذلك لكي يتسنى للمجلس النظر بسهولة في أى من القضايا المتعلقة الناشئة عن تقارير اللجان والقيام ، كلما كان ذلك ملائما ، باتخاذ قرار بشأنها ؛

(ب) أن تعقد ، عندما يرى المجلس ذلك مناسبا ، اجتماعات مشتركة تكرس لامعان النظر في قضايا محددة مشتركة بين القطاعات تدخل في نطاق اختصاصها .

خامسا - الهيئات الفرعية

١٩- ويقرر أنه ينبغي أن تستعرض اللجان الرئيسية آلياتها المؤسسية بغية زيادة فعاليتها ، بما في ذلك النظر فيما يمكن عمله لتقليل عدد هيئاتها الفرعية ، وعليها أن تقدم التقارير اللازمة الى المجلس عن نتائج قيامها بهذا الاستعراض .

سادسا - أفرقة الخبراء

٢٠- يقرر أنه عند الدعوة الى عقد أفرقة من الخبراء ينبغي ايلاء أفضلية لأفرقة الخبراء الحكومية الدولية ،

٢١- ويقرر كذلك التقليل من استخدام أفرقة الخبراء التي يقوم الأونكتاد بتمويلها والتي يختار الأمين العام للأونكتاد أعضاءها للعمل بصفتهم الشخصية ، وأنه ينبغي التوسع نسبيا في استخدام أفرقة الخبراء التي يمولها الأونكتاد والتي يعين الأمين العام للأونكتاد أعضاءها من بين المرشحين الذين تسميهم الحكومات ،

٢٢- ويقرر أيضا أنه ينبغي أن يخضع انشاء أفرقة الخبراء للشرطين التاليين :

(أ) أن تكون الاختصاصات ، بما في ذلك القضايا ، محددة تحديدا جيدا ؛

(ب) عندما تحتاج هيئات الأونكتاد الفرعية الدائمة القائمة حاليا الى خبرة من نوع خاص .

سابعا - الجدول الزمني للاجتماعات

٢٣- يقرر أن يعتمد المبادئ التالية المتعلقة بالجدول الزمني للاجتماعات ، بغية زيادة انتاجية الاجتماعات واتاحة وقت كاف للأعمال التحضيرية :

(أ) لا ينبغي ، عقد أكثر من اجتماعين للأونكتاد في نفس الوقت الا في حالات استثنائية ، وبناء على طلب صريح من الهيئات المعنية ، يعرض على مجلس التجارة والتنمية للنظر ؛

(ب) متى تم اقرار جدول زمني للاجتماعات ، ينبغي أن تبذل كافة الجهود للالتزام به ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) ينبغي أن يحاد تحديد مواعيد الاجتماعات بشكل مناسب في الأونكتاد ، كما ينبغي أن يعتمد الجدول الزمني للاجتماعات بالنسبة للسنة المقبلة في الدورة العادية الثانية للمجلس ؛

(د) ينبغي أن تتخذ خطوات مناسبة بغية استخدام الوقت المخصص لاجتماعات الأونكتاد على أكفأ نحو ، بما في ذلك جدولة الاجتماعات •

ثامنا ـ المعلومات

واذ يأخذ في اعتباره أنه ينبغي اجراء المزيد من التمييز بين المعلومات الموجهة للجمهور والمعلومات اللازمة لنشاط الوفود الأكثر عملية ،

٢٤ـ يقرر أن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد اعداد تقرير حول امكانية اصدار نشرة يومية بكل لغات الاونكتاد الرسمية تلخص بايجاز عمل مجلس التجارة والتنمية واللجان الرئيسية ومؤتمرات الاونكتاد الكبرى في الاجتماعات العامة المعقودة في اليوم السابق ، بما في ذلك الآثار المالية لهذا الاصدار ، وأن يعرض التقرير على مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والعشرين لدراسته واتخاذ قرار بشأنه ،

٢٥ـ كما يرجو الأمين العام للأونكتاد أن يرسل الى الدول الأعضاء في جنيف قائمة دورية بكل المناصب الشاغرة ، بما فيها تلك المخصصة للتعيينات المؤقتة أو المحددة المدة • وينبغي اصدار القائمة المذكورة مرتين في السنة على الأقل •

تاسعا ـ المشاورات

واذ يلاحظ ان هناك حاجة الى درجة اكبر من التلقائية والشفافية في المشاورات ،

٢٦ـ يقرر تحزيز وزيادة تحسين المشاورات القائمة المشار اليها في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٣ (د ـ ١٦) ،

٢٧ـ ويقرر أيضا أن تقام آلية تشاورية غير رسمية على أساس المشاورات القائمة المشار اليها أعلاه لتسهيل الاتصال فيما بين ممثلي الدول الأعضاء المعنية ، والموظفين الحكوميين الذين قد يكونون متوافرين ، أو بين هؤلاء وبين الامين العام للاونكتاد • وبالاضافة الى ذلك ينبغي أن تجرى هذه المشاورات مرة كل شهر على وجه التفضيل ، بحيث تتناول ، على قدر الامكان ، الاجتماعات التي تعقد في غضون الشهر التالي • وينبغي تحديد جداول اعمال هذه المشاورات قبل موعدها بأسبوعين على الاقل اذا امكن ذلك • وينبغي توقيت مثل هذه المشاورات بطريقة لا تجعل مواعيدها تتعارض مع الاجتماعات الاخرى • كما ينبغي لها ان ترمي الى :

(أ) الحصول على المزيد من المعلومات عن المسائل الموضوعية بشأن الاجتماعات المقبلة ومناقشة هذه المسائل مناقشة غير رسمية كلما اقتضى الامر ذلك ؛

(ب) تبادل الاراء بشأن المشكلات المحددة التي تنشأ عن العملية التفاوضية التي يتم القيام بها في داخل حدود اختصاص الاونكتاد ؛

(ج) تحضير المسائل الادارية المتعلقة بتوقيت الاجتماعات ، مثل انتخاب اعضاء اللجنة ، والوثائق وما الى ذلك ، بهدف تأمين بداية الاجتماعات بداية اكثر سلاسة .

Digitized by UNOG Library

عاشرا ـ البحوث

٢٨ـ يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يتخذ تدابير في اطار الموارد المتاحة حاليا لتعزيز البحوث المتعلقة بالقضايا الطويلة الأجل واستنباط أفكار جديدة تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد بغية تمكين الأجهزة الدولية الحكومية للأونكتاد من اجراء المداولات و/أو المفاوضات بشأنها حسب الاقتضاء ٠

حادى عشر ـ الوثائق والترجمة الشفوية والترجمة التحريرية

الوثائق

٢٩ـ يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يولي اهتماما على سبيل الأولوية الى حل المصاعب المتفاقمة التي تعترض سبيل انتاج الوثائق وتوزيعها قبل اجتماعات الأونكتاد بوقت كاف ، وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ، والمقررات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية ؛

٣٠ـ ويدعو الى ادخال تحسينات جوهرية على كل مرحلة من مراحل عملية اصدار الوثائق؛

٣١ـ ويوصي ، على وجه الخصوص، بأن يتم تنفيذ التدابير التالية بأسرع ما يمكن :

(أ) قيام الأمين العام للأونكتاد بتعزيز مهمة مكتب الأمين العام للأونكتاد وغيره من وحدات الأمانة فيما يتعلق بالرصد والتنسيق والمراقبة في مجال الوثائق ٠ ومهمة الرصد هذه مهمة موضوعية وتقنية على السواء ؛

(ب) قيام الأمين العام للأونكتاد ، خاصة ، بتحسين الترتيبات المتخذة :

'١' لرصد أعمال الشعب في وضع مسودات الوثائق ؛

'٢' لرصد حالة اعداد الوثائق في كل حلقة من سلسلة انتاجها والتدخل ، عند الضرورة ، لدفع عجلة هذا الاعداد ؛

٣٢ـ يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يدلي ببيان ، لدى اعتماد الجدول الزمني للاجتماعات يؤكد أو ينفي فيه أن هناك وثائق ستكون متاحة للاجتماعات في المواعيد المحددة لها في الجدول ، مع الالتزام بالقواعد ذات الصلة التي تتعلق بتوقيت الوثائق ولغاتها وطولها وطبيعتها ومحتوياتها ؛

٣٣ـ يقرر انه ينبغي لدى تخطيط المشاورات المتعلقة بالجدول الزمني ، أن تكون قضايا الوثائق ماثلة للذهن بوضوح ٠ فاذا اتضح انه لن يستطاع توفير الوثائق جزئيا أو كليا توجب عدم عقد الاجتماعات الا في حالات استثنائية وبعد التشاور بين الأمين العام للأونكتاد والمنسقين الاقليميين ؛

٣٤ـ يقرر أنه ينبغي أن تطلب الوثائق حين تكون ضرورية ، وينبغي أن تتمشى مع كفاءة سير العمل والانتفاع الفعال بموارد الأمانة ؛

Digitized by UNOG Library

٣٥- يقرر أنه ينبغي أن تبذل محاولات في جميع محافل الأونكتاد لتحديد الوثائق التي أصبحت زائدة عن الحاجة ، أو التي يمكن اصدارها على فترات أقل تقاربا ؛

٣٦- يقرر أنه ينبغي أن تكون الوثائق موجهة صوب العمل وموجزة ، وينبغي أن تقلص المقدمات التاريخية الى الحد الأدنى • وينبغي أن تشتمل الوثائق على اشارة موجزة للنقاط المطروحة للنقاش و/أو للاجراء المقترح ، وينبغي أن تبرز الفقرات التي لها أهمية محددة • وينبغي أن تشتمل جميع الوثائق على موجز حسبما هو مبين في الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ؛

٣٧- يقرر أنه ينبغي أن تتوصل الوفود الى مقررات مبكرة بشأن جداول الأعمال المؤقتة ؛

٣٨- يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يعمد الى ما يلي :

(أ) تعميم شروح جدول الأعمال المؤقت بكافة اللغات الرسمية للأونكتاد قبل ثمانية أسابيع من افتتاح الاجتماع المعني ؛

(ب) التحقق ، فيما يتصل بالفقرة الفرعية ب (٢) من الفقرة ٣١ أعلاه ، قبل ارسال الاشعارات بعقد الاجتماعات ، مما اذا كانت الوثائق اللازمة قد بلغت مرحلة من الاعداد تكفي لتبرير عقد الاجتماع في موعده ، والتشاور مع المنسقين الاقليميين في هذا الصدد •

الترجمة

٣٩- يرجو الأمين العام للأونكتاد أن يكفل ، بقدر الامكان ، جعل الوثائق اللازمة أثناء التحضير لاجتماعات الأونكتاد الرسمية وخلال هذه الاجتماعات تترجم الى كل اللغات الرسمية ذات الصلة على وجه السرعة وتوزع في وقت واحد ، بحيث تساعد المجموعات الاقليمية على الوصول الى اتفاق بشأن المسائل المعروضة عليها ،

٤٠- ويؤكد ثانية قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٠٧ (د - ١٩) ،

٤١- ويرجو الأمين العام للأونكتاد ضمان سرعة توفير خدمات الترجمة بكل اللغات الرسمية ،

٤٢- ويقرر ألا تعقد اجتماعات للأونكتاد في عطلة آخر الأسبوع أو ليلا الا بصورة استثنائية • فاذا لم يمكن تجنب الاجتماع في مثل هذه المواعيد فينبغي أن توفر الترجمة الشفوية والتحريرية بمرونة ، وأن تكفل سرعة ترجمة الوثائق بكل اللغات ،

٤٣- ويشدد مرة أخرى على أن الوثائق السابقة للدورات ينبغي أن تصل الى الحكومات بكل اللغات الرسمية قبل ستة أشهر من بدء الاجتماع المعني ، وفقا لما يقضي به النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ،

٤٤- ويوصي بأن يحدد الأمين العام للأونكتاد ، حين يكون ذلك ممكنا وعمليا ، الموعد أو الموعد التقريبي لتوزيع وثيقة ما ، وكذلك الموعد الذي قدمت فيه الوثيقة الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ،

Digitized by UNOG Library

٤٥- ويوصي الأمين العام للأونكتاد بالقيام ، حين يرى ذلك ضروريا ، بدعوة الوحدة المسؤولة عن الترجمة التحريرية والشفوية للمشاركة بانتظام في المشاورات التي تتناول الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد ،

الترجمة الشفوية

٤٦- يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يولي اعتبارا لضمان تجهيز عدد كاف من غرف الاجتماعات مع مرور الوقت ، للعمل بست لغات .

Digitized by UNOG Library

النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي (ز)

مشروع قرار مقدم من أندونيسيا نيابة عن الدول
الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/B(XXI)/SC.III/L.1 and Corr.1]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ، المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ،

واذ يلاحظ مع القلق تضاعف ورسوخ التدابير الحمائية في البلدان المتقدمة ،

واذ يلاحظ أيضا في هذا الصدد الحقائق التي وفرها تقرير أمانة الأونكتاد " استعراض التطورات المنطوية على تقييدات تجارية " (ح) التي تشير الى زيادة الضغوط من أجل الحماية في أواخر السبعينات في كثير من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ،

واذ يؤكد من جديد أن التدابير الحمائية لها آثار ضارة جدا بنظام الاتجار العالمي ، ونتائج خطيرة بالنسبة للتجارة العالمية ولا سيما الصادرات من البلدان النامية ،

واذ يكرر تأكيده أن التدابير الحمائية عقبات تعترض عملية التكيّف الهيكلي ،

واذ يلاحظ مع الأسف أن التدابير الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة على صادرات البلدان النامية استمرت في التضاعف ، بالرغم من الاعلانات المتكررة عن الالتزامات بتجميد الوضع الراهن ،

واذ يعترف بأهمية التكيّف الهيكلي لاحتواء الحمائية ولبلوغ الأهداف الانمائية للبلدان النامية ،

واذ يعترف بمسيس الحاجة الى صياغة وانتهاج سياسات مناسبة في المجالات الصناعية والزراعية وغيرها من المجالات الداخلية في البلدان المتقدمة بغية تيسير التكيفات مع ديناميات الميزة النسبية للبلدان النامية ، وتحسين فرص وصول منتجاتها ،

واذ يعترف بالحاجة الى اتباع نهج متضافر لمشكلة الحمائية والتكيف الهيكلي ،

واذ يلاحظ في هذا الصدد أنه قد تم التوصل الى اتفاق في الدورة الخامسة للمؤتمر بشأن برنامج العمل من أجل التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة وسياسات وتدابير تناول التجارة والحمائية ،

واذ يشير الى قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) فيما يتعلق بتنظيم استعراض سنوي لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ، الذي ينص على أنه ينبغي أن تأخذ مثل هذه الاستعراضات بعين الاعتبار المعلومات المتاحة ذات الصلة ، بما فيها السياسات العامة بغية توفير خلفية وقائعية وتحليلية للاتجاهات العالمية للانتاج والواردات والصادرات ، للقيام بتشخيص أوثق العناصر أو

(ز) أنظر الفقرة ٢٣٦ أعلاه .

(ح) TD/B/805/Supp.3 .

Digitized by UNOG Library

المشاكل صلة ، على ضوء ديناميات الميزة النسبية ، بموضوع تحقيق النمو الاقتصادى الشامل الأمثل ، بما في ذلك تنمية وتنويع اقتصادات البلدان النامية ، وتقسيم العمل تقسيما دوليا فعالا ،

١ — يقرر أن تنشأ في كل سنة ، تنفيذا لقرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) ومقرر مجلس التجارة والتنمية ٢١٧ (د — ٢٠) ، لجنة دورة في الدورة العادية الثانية للمجلس ، لتناول الحمائية والتكيف الهيكلي • وتقوم لجنة الدورة بما يلي ، في جملة أمور :

(أ) اعداد برنامج محدد زمنيا من أجل الانهاء التدريجي لكل ما فرضته البلدان المتقدمة من حواجز أمام التجارة ، تؤثر في الواردات من البلدان النامية ، والاضطلاع برصد وتقييم الاجراءات المتخذة في هذا الشأن ؛

(ب) اعداد برامج عمل من أجل التكيفات الهيكلية في قطاعات محددة من المنتجات والاضطلاع برصد وتقييم الاجراءات المتخذة في هذا الشأن •

٢ — ويقرر أن يقوم مجلس التجارة والتنمية ، في دورته الثانية والعشرين ، بالنظر في في اطار للمفاوضات داخل الأونكتاد من أجل التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة ، ووضع الصورة النهائية لهذا الاطار بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ؛

٣ — ويرجو من الأمين العام للأونكتاد تقديم اقتراحات لاطار المفاوضات المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه ، بما في ذلك اقتراحات من أجل قطاعات محددة • كما يطلب من الأمين العام للأونكتاد عقد فريق من الخبراء الحكوميين لمساعدته في هذا الشأن وفي الأعمال التي سيقوم بها بموجب الفقرة ٤ أدناه ؛

٤ — ويرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يجرى ، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية ، دراسات تحليلية لمختلف قطاعات الانتاج والتجارة التي توجد فيها ، أو يحتمل أن توجد فيها ، تدابير تجارية حمائية في البلدان المتقدمة • ومن شأن هذه الدراسات أن تتناول ، في جملة أمور ، دراسة السياسات التجارية القائمة في كل قطاع ، بما في ذلك القيود التي أبقي عليها ، واتجاه الانتاج ، والمنافسة من البلدان النامية ، والعمالة ، ودرجة الحماية وتكلفتها ، وتدابير المساعدة على التكيف المتخذة في البلدان المتقدمة ، والتدابير العملية الممكنة لتيسير القضاء على القيود التجارية ، ولتحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

النزعة الحمائية والتكيّف الهيكلي (ط)

مشروع قرار مقدم من الدانمرك باسم الدول الأعضاء في المجموعة باء
[TD/B(XXI)/SC.III/L.3]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن النزعة الحمائية والتكيّف الهيكلي ، الذى تم التوصل فيه الى اتفاق على برنامج عمل من أجل التكيّف الهيكلي المتصل بالتجارة وسياسات وتدابير التصدى للنزعة الحمائية ،

واذ يشير الى مقرر مجلس التجارة والتنمية ٢١٧ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٠ بأن يضطلع سنويا باستعراض لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ،

واذ يسلّم بقلق بأن الصعوبات الاقتصادية في السنوات الأخيرة أفضت في كل البلدان الى زيادة الضغوط من أجل اتخاذ تدابير حمائية ، الأمر الذى يتعارض مع انفتاح النظام التجارى العالمي ،

واذ يشير الى أهمية قيام كل البلدان بالعمل من أجل تقليل النزعة الحمائية في العالم وتسهيل التكيّف الهيكلي ،

واذ يلاحظ التقارير التي أعدتها أمانة الأونكتاد بصدد هاتين القضيتين ،

واذ يلاحظ أيضا برامج العمل المضطلع بها في هذين المجالين في منظمات أخرى مثل الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

ألف - التكيّف الهيكلي المتصل بالتجارة

١ - يؤكد من جديد أن الاستعراض السنوى لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي ، ينبغي أن يراعي المعلومات المتوفرة ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات العامة ، بغية توفير خلفية وقائعية وتحليلية شاملة للاتجاهات العالمية للانتاج والواردات والصادرات ، بقصد القيام ، على ضوء دينامية الميزة النسبية بتحديد العناصر أو المشاكل الأوثق اتصالا ببلوغ الحد الأمثل للنمو الاقتصادى العام ، بما في ذلك تنمية وتنويع اقتصادات البلدان النامية ، والتوصل الى تقسيم دولي فعال للعمل ،

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد ، في هذا السياق ، أن يتقدم بمقترحات محددة تشتمل على اختصاصات تفصيلية ، بشأن دراسات تشكل خلفية هذا الاستعراض السنوى .

(ط) أنظر الفقرة ٢٣٦ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

باء ـ النزعة الحمائيـــة

٣ ـ يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية المعنية ، باجراء ما قد يتطلبه الأمر من دراسات وقائعية ومتوازنة تنطوى على التقييدات التجارية في كل البلدان ، من أجل الاستعراض الذى دعت اليه الفقرة باء ـ ٥ من قرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للمجلس (أ)

١ - المسائل الاجرائية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الحادية والعشرين

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها

٧ - ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد

٨ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

٩ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

(أ) كما أقره المجلس في جلسته ٥٤٤ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ .
(أنظر الفقرات ٦٤٢ - ٦٤٤ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١٠ ـ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

( ) ... [تستكمل حسب الاقتضاء]

١١ ـ مسائل أخرى

١٢ ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابـــع

الآثار المالية المترتبة على الاجراءات المتخذة من المجلس

وفقا للمادة ٣١ من النظام الداخلي ، جرى اشعار المجلس في أثناء المناقشات بالآثـــار الادارية والمالية لأية اقتراحات تنطوى على انفاق • وقد أوجز فيما يلي جوهر البيان المعمم مـــن أمانة الأونكتاد (TD/B/567/Add.2) ، وجوهر بيان شفوى ، بهذا الصدد .

١ ــ يتضمن الجدول الزمني لاجتماعات ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، المقترح في الوثيقة TD/B/L.567 بنودا جديدة عديدة مطروحة على المجلس لاعتمادها ، وهي تنبثق اما عن توصيات هيئاتـــــه الفرعية واما عن مؤتمرات الأمم المتحدة • وقد قدمت الآثار المالية التفصيلية ذات الصلة الى الهيئـة المعنية أو المؤتمر المعني ، أو الى المجلس وقت اتخاذ القرار ذى الصلة ، ويرد أدناه موجز لهـــا لعناية المجلس •

٢ ــ اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا في دورته الثالثة المعقودة في ٧ أيار/ مايو ١٩٨٠ ، قرارا واردا في TD/CODE TOT/L.9، يرجـــو من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع المجموعات الاقليمية من أجل تقرير تاريخ عقد دورة مستأنفة للمؤتمر • ولأغراض التخطيط ، حجزت فترة ثلاثة أسابيع في عام ١٩٨٠ في الجدول الزمني • وتـرد الآثار المالية لعودة المؤتمر الى الانعقاد في الوثيقة TD/CODE TOT/L.9/Add.1 ، وهي تقدر بمبلغ ٥١٥ ٠٠٠ دولار •

٣ ــ حين حدد المؤتمر مواعيد للدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دوليـة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا في آذار/ مارس ــ نيسان / ابريل ١٩٨١ ، ارتأى عقد مشاورات مسبقة لمدة يومين قبل انعقاد المؤتمر • وبافتراض أن هذه المشاورات التي ستعقد في جنيف فـي شباط/ فبراير ١٩٨١ ، تتطلب غرفة اجتماع واحدة وترجمة شفوية بست لغات وما مجموعـــه ١٠ صفحات من الوثائق تقدر الخدمات المباشرة للمؤتمر بـ ١٣ ٠٠٠ دولار •

٤ ــ في القرار ١٧ (د ــ ٩) أوصت لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة مجلـس التجارة والتنمية بالدعوة الى عقد فريق خبراء دولي حكومي يعنى بمرفق ضمان لائتمانات التصدير • وتقدر الآثار المالية ذات الصلة بمبلغ ١٦٠ ٠٠٠ دولار مقابل خدمات مؤتمرية لما يبلغ مجموعـــــه اسبوعين من الاجتماعات ، و ٣٠ ٠٠٠ دولار مقابل نفقات انتقال ، كما هو مفصل في المرفق الثانـي من تقرير اللجنة عن الجزء الأول من دورتها التاسعة •

٥ ــ وترتيبا على القرار الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشـــترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، في دورته الرابعة المعقودة في حزيران / يونيـــــه ١٩٨٠ ، أدرج الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية (للمعلوميـة) في مشروع الجدول الزمني من ٢٠ الى ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ • وتبعا لاعتماد الجمعيـة العامة للقرار ٤٤٦/٣٤ ، فانه يلتمس من الجمعية العامة تقديم السلفية المطلوبة وقدرهـا ١٫٨

Digitized by UNOG Library

مليون دولار لتمويل الترتيبات المؤقتة التي تستهدف السماح للصندوق المشترك ببدء عملياته • وكذلك يلتمس من الجمعية العامة تقديم سلفية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار على أساس استرداد ى لتمويل الأنشطة المطلوب الاضطلاع بها من أجل انشاء المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي عقب ابرام الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ • وتتضمن هذه الأنشطة الدورة الأولى للمجلس الدولي للمطاط الطبيعي التي أدرجت (للمعلومية) في مشروع الجدول الزمني من ١٧ الى ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ •

٦ ــ وقد ختمت لجنة النقل البحرى دورتها التاسعة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، ويرد موجز المسائل التي يقتضي أن يتخذ المجلس اجراء بشأنها في الوثيقة TD/B/L.568 التي تحتوى أيضا ، في المرفق الخامس ، على بيانات الآثار الادارية والمالية ذات الصلة • وهي تتصل بالقرار ١ ٤(د ــ ٩)، المتعلق بالدعوة الى عقد دورة استثنائية للجنة تتناول مسألة أساطيل التسجيل المفتوح ، وتقدر آثاره المالية بمبلغ ١٧٦ ٠٠٠ دولار ، والقرار ٤٢ (د ــ ٩) ، الذى يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يدعو الى عقد دورتين لفريق من الخبراء يعنى بنقل البضائع السائبة ، وتقدر آثارهما المالية بمبلغ ١٢٩ ٠٠٠ دولار (منها ٦٩ ٠٠٠ دولار مقابل تكاليف الخدمة المؤتمرية و ٦٠ ٠٠٠ دولار مقابل نفقات سفر الخبراء وبدلات اقامتهم) •

٧ ــ ولا فساح مجال في الجدول الزمني العام لاعداد واستعراض الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ــ١٩٨٣ ، فسوف يقتضي الأمر أن يؤجل انعقاد الدورة الثالثة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، التي اقترح في المبدأ أن تنعقد من ٢ الى ٦ آذار / مارس ١٩٨١ ، فتدرج في الجدول الزمني خلال الاسبوع الأول من أيار / مايو • وسوف يقتضي ذلك أن يعقد المجلس دورة مستأنفة ليوم واحد للنظر في تقرير الفرقة العاملة واعتماده • وتقدر الآثار المالية لانعقاد دورة للمجلس ليوم واحد بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار •

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية (أ)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
أستراليا
اسرائيل
أفغانستان
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بورما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا

(أ) انظر الفقرة ٥٨٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس (تابع)

سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
لختنشتاين
لكسمبرغ
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس

الدول الاعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس(أ)

لجنة السلع الاساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٧)

(أ) انظر الفقرة ٦٢٩ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

لجنة المصنوعات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٢)

Digitized by UNOG Library

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
أستراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

لجنة النقل البحري

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
أوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة

الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا

كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبريا
مالطه
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
مالطه
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S.14.00

02119—February 1981—525

GA/OR/35, Suppl. 15, vol. II

Digitized by UNOG Library